

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
UNIVERSITE 8 MAI 1945 –GUELMA



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية
أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

دور السياحة الحموية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة

التخصص

تجارة دولية وتنمية مستدامة

لـ

أسـماء خـايـل

مدير أطروحة التخرج: أ.د. شريف غياط الرتبة: أستاذ تعليم عالي المؤسسة الجامعية: جامعة قالمة

أعضاء اللجنة المناقشة:

❖ أ.د. خير الدين معطي الله	أستاذ تعليم عالي	رئيسا	جامعة قالمة.
❖ أ.د. شريف غياط	أستاذ تعليم عالي	مقررا	جامعة قالمة.
❖ أ.د. محفوظ جبار	أستاذ تعليم عالي	عضوا	جامعة سطيف.
❖ أ.د. نوة ثلاثية	أستاذ تعليم عالي	عضوا	جامعة عنابة.
❖ د. محمد بوقوم	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة قالمة.
❖ د. بسمة عولمي	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة تبسة.

السنة الجامعية: 2016/2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ رَبِّ أَوْزَعْنِي أَجْ أَشْكُرْ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ
عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ
وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ
الْمُسْلِمِينَ }

[آية 15] سورة الأحقاف

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع القطاع السياحي في الجزائر بصفة عامة وعلى مستواه بولاية قالمة، وإبراز الدور الذي تلعبه السياحة الحموية في تحقيق التنمية المحلية، وصولاً إلى تحقيق التنمية الوطنية الشاملة، فضلاً عن دراسة وتحليل أهمية ترقية السياحة الحموية وتعظيم دورها التنموي.

واعتمدت الدراسة في تحليل بياناتها على حزمة البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، ومن الاختبارات والأساليب المستخدمة: الإحصاء الوصفي مثل التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة (الفاعلين على القطاع السياحي على مستوى ولاية قالمة) حسب المتغيرات الشخصية، واستخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والانحدار الخطي البسيط لوصف استجابات أفراد عينة الدراسة وفق محاور الدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها ضرورة الاهتمام بنمط السياحة الحموية من خلال دعم جميع الجهود لترقيته، وذلك بهدف تفعيل دوره التنموي محلياً على مستوى الولاية وصولاً إلى تجسيد التنمية الوطنية الشاملة.

وفي ضوء هذه النتائج توصلت الدراسة لعدد من التوصيات التي يمكن أن تساهم في ترقية السياحة الحموية وتفعيل دورها التنموي من خلال تكامل الجهود بين الهيئات السياحية المختلفة والعمل على دعم الاستثمار السياحي في مجال السياحة الحموية وتوفير المناخ الاستثماري التحفيزي، وتفعيل دور الدولة وذلك بتوفير البنية التحتية الملائمة والتشريعات اللازمة للترويج للوجهة السياحية المحلية ودعم السياحة الداخلية خاصة الحموية واعتبارها خياراً استراتيجياً تنموي بديل عن قطاع المحروقات، وتفعيل دور الشراكة بين القطاع العام والخاص بهدف إعادة الاعتبار لهذا القطاع والإلحاح على تحسين نوعية الخدمات وعصرنة المنشآت وخلق جو من المنافسة والوقوف على أهم العراقيل والصعوبات التي تعيق التنمية والعمل على تذليلها.

الكلمات الدالة: السياحة الحموية، التنمية الاقتصادية، التنمية المحلية بولاية قالمة.

Résumé :

Cette étude visait à reconnaître la réalité du secteur du tourisme en Algérie en général et sur le niveau de Guelma., Et mettre en évidence le rôle de la joue le tourisme thermale dans la réalisation du développement local, réalisant ainsi le développement national, ainsi que l'étude et l'analyse de l'importance de la mise à niveau du tourisme thermale et maximiser son rôle de développement.

L'étude a consisté à analyser les données sur le programme statistique des sciences sociales paquet SPSS, et les tests et les méthodes utilisées: statistiques descriptives telles que les fréquences et les pourcentages pour décrire l'échantillon de l'étude (les acteurs du secteur du tourisme au niveau de la province de Guelma par les variables personnelles, et utilisé des moyennes, écarts-types et la régression linéaire simple pour décrire les réponses de l'échantillon de l'étude selon les axes d'étude.

L'étude a conclu avec un ensemble de résultats mis en évidence la nécessité d'une attention motif de tourisme thermal grâce à l'appui de tous les efforts pour la promotion, dans le but d'activer le rôle du développement local au niveau de l'Etat jusqu'à la réalisation de l'ensemble du développement national.

À la lumière de ces résultats l'étude a révélé un certain nombre de recommandations qui pourraient contribuer à la promotion du tourisme fébrile et activer leur rôle dans le développement grâce à l'intégration des efforts entre les différents organismes touristiques et travaux sur l'investissement touristique dans le domaine du soutien thermal des investissements touristiques stimulus climatique et les économies, et l'activation du rôle de l'État en fournissant l'infrastructure appropriée et la législation nécessaire pour promouvoir la destination du tourisme local et de soutenir le tourisme intérieur esprit particulièrement thermale comme une option alternative de développement stratégique pour le secteur des hydrocarbures, et l'activation du rôle du partenariat entre les secteurs public et privé en vue de la réhabilitation du secteur et de l'urgence d'améliorer la qualité des services et de moderniser les installations et créer une atmosphère de compétition et de se présenter sur les obstacles et les difficultés les plus importantes que le développement de derrière et de travailler à les surmonter.

Mots clés : tourisme thermale, le développement économique, le développement

Abstract :

This study aimed to recognize the reality of the tourism sector in Algeria in general and on the level of Guelma., And highlight the role of febrile tourism plays in achieving local development, thus achieving the overall national development, as well as studying and analyzing the importance of upgrading thermal tourism and maximize its developmental

The study was to analyze the data on the statistical program of Social Sciences spss package, and the tests and methods used: descriptive statistics such as frequencies and percentages to describe the study sample (the actors on the tourism sector at the level of Guelma Province) by personal variables, and used averages, standard deviations, and simple linear regression to describe the responses of the study sample according to the study axes.

The study concluded with a set of results highlighted the need for attention thermal tourism pattern through the support of all efforts for the promotion, with the aim of activating the role of development locally at the state level down to the embodiment of the overall national development.

In light of these results the study found a number of recommendations that could contribute to the promotion of thermal tourism and activate their role in development through the integration of efforts between the various tourist bodies and work on tourism investment in the field of thermal support of tourism investment climate stimulus and saving, and activating the role of the state by providing the appropriate infrastructure and the necessary legislation to promote the destination of local tourism and to support domestic tourism especially thermal mind as a strategic option developmental alternative to the hydrocarbon sector, and activating the role of the partnership between the public and private sectors with a view to rehabilitating the sector and the urgency to improve the quality of services and to modernize facilities and create an atmosphere of competition and stand on the most important obstacles and difficulties that hinder development and work to overcome them.

Key words: thermal tourism, economic development, local development Guelma State.

شكر وعرفان

الحمد والشكر ربه العالمين على فضله وتوفيقه لي على إنجاز هذه
الأطروحة.

يطيب لي أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والامتنان إلى للأستاذ الفاضل المشرف
الأستاذ الدكتور غياط شريف على قبوله وتوليئه الإشراف على هذا البحث، وعلى ما قدمه لي من
توجيهات وإرشادات وآراء وأفكار، وكل ما خصني به من جهد ووقت طوال فترة إعداد هذا العمل،
فكان بحق نعم الناصح والمرشد في إتمام هذا العمل وإثراءه.

والشكر موصول أيضا لأساتذتنا الكرام أعضاء لجنة المناقشة، الذين تفضلوا بقبول تقييم
وتقويم هذه الرسالة، وماخصوها به من وقت لقراءتها ومن ثم مناقشتها.

كما لا أنسى في الأخير أن أتوجه بالشكر إلى موظفي مديرية السياحة والصناعات
التقليدية وموظفي ولاية وبلدية قالمه، وكل الإدارات التي ساعدتني على إنجاز هذا البحث.

الإهداء

إلى الحبيبين الغاليين اللذين سهرتا على تربيته وبناء مستقبله، والدي ووالدته.

إلى الذين كانوا دائما سنداً ودعماً لي، إخوتي الأعزاء: هاجر، بشير، زينب.

إلى زوجي الكريم على صبره ودعمه، وإلى ابنتي الغالية إيناس.

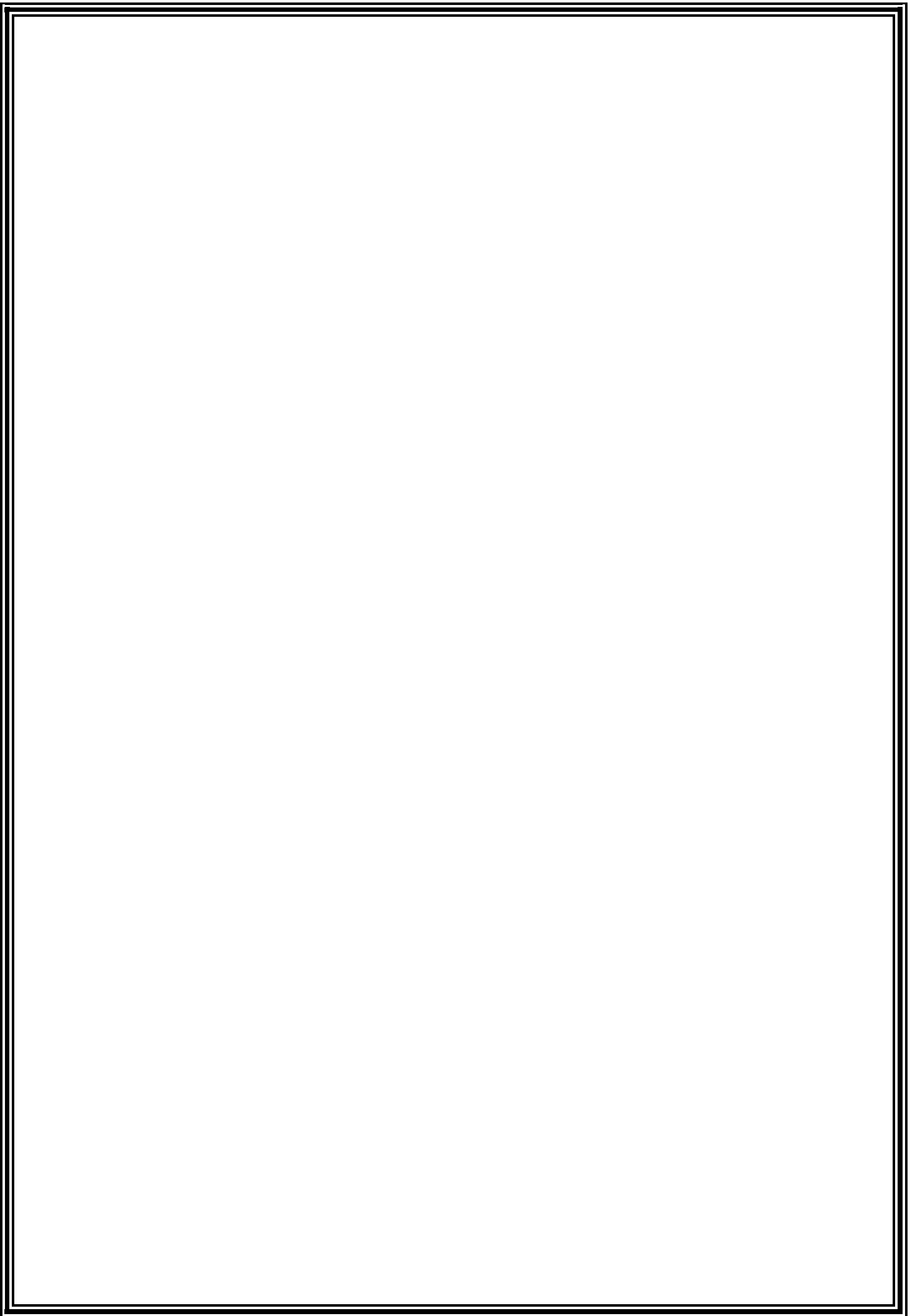
إلى كل أفراد عائلتي وعائلة زوجي.

إلى كل رفيقاته وصديقاته الدرب: سميرة، سهام، لطيفة، منال، ريمة.

إلى كل أساتذة جامعة قلمة، وزملائي طلبة الدكتوراه.

إلى كل من كان عوناً لي ولو بكلمات تشجيع بسيطة.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا العمل.



الفهرسة

الرقم	العنوان	الصفحة
	الملخص	
	شكر وعرfan	
	الإهداء	
	الفهرسة	
	قائمة الجداول	
	قائمة الأشكال	
أ-م	المقدمة العامة	
1- 68	الفصل الأول: التأصيل النظري للسياحة	
2	تمهيد	
3	1.1 ماهية السياحة	
3	1.1.1 مفهوم السياحة والسائح	
10	2.1.1 نشأة وتطوير السياحة	
15	3.1.1 أهمية السياحة	
18	2.1 عناصر صناعة السياحة وأنواعها	
18	1.2.1 عناصر صناعة السياحة	
20	2.2.1 تصنيف أنواع السياحة	
28	3.2.1 أنواع السياحة قديما وحديثا	
32	3.1 واقع ومحتوى الأسواق السياحية	
32	1.3.1 ماهية الأسواق السياحية	
36	2.3.1 السياسات السوقية ودراسة السوق السياحي	
40	3.3.1 واقع ومحتوى الطلب السياحي	
44	4.3.1 العرض السياحي	
48	4.1 التنمية السياحية	
49	1.4.1 ماهية التنمية السياحية	
54	2.4.1 متطلبات وأهداف التنمية السياحية	
60	3.4.1 مؤشرات ومراحل التنمية السياحية	
63	4.4.1 آثار التنمية السياحية	
68	خلاصة الفصل	

141-69	الفصل الثاني: التنمية المحلية بين الاحتياجات الأساسية والاستدامة	
70	تمهيد	
71	التأصيل النظري للتنمية الاقتصادية	1.2
71	مفهوم النمو و التنمية	1.1.2
76	نظريات التنمية	2.1.2
82	معايير قياس التنمية	3.1.2
85	أبعاد وأهداف التنمية الاقتصادية	4.1.2
87	مدخل نظري حول التنمية المحلية	2.2
87	مفهوم التنمية المحلية	1.2.2
98	خصائص وأهداف التنمية المحلية	2.2.2
101	نماذج واستراتيجيات التنمية المحلية	3.2.2
103	أبعاد التنمية المحلية	4.2.2
109	برامج التنمية المحلية في الجزائر	3.2
109	برامج ومشروعات التنمية المحلية.	1.3.2
111	برامج التجهيز	2.3.2
115	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	3.3.2
118	البرنامج التكميلي و البرنامج التوطيني لدعم النمو الاقتصادي	4.3.2
123	التحديات التي تواجه التنمية المحلية ومقومات تجسيدها	4.2
123	عوائق التنمية المحلية	1.4.2
126	المشاركة الشعبية ودورها في تحقيق التنمية المحلية	2.4.2
130	اللامركزية ودورها في تحقيق التنمية المحلية	3.4.2
133	البرنامج المحلي للقرن 21 كأداة لتفعيل التنمية المحلية	4.4.2
136	دور الشراكة بين المحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية	5.4.2
141	خلاصة الفصل	
222-142	الفصل الثالث: القطاع السياحي الجزائري آفاق 2030	
143	تمهيد	
144	تحليل وتقييم البرامج السياحية ضمن المخططات التنموية	1.3
144	البرامج السياحية خلال الفترة (1967-1979)	1.1.3
152	البرامج السياحية خلال الفترة (1980-1989)	2.1.3
157	البرامج السياحية خلال الفترة (1990-2000)	3.1.3
161	البرامج السياحية خلال الفترة (2000-2004)	4.1.3

166	واقع قطاع السياحة في الجزائر (2004-2007)	5.1.3
169	الهيئات والمؤسسات الفاعلة بالقطاع السياحي في الجزائر	2.3
169	وزارة السياحة والصناعات التقليدية	1.2.3
173	الديوان الوطني للسياحة	2.2.3
176	آليات أخرى لتنفيذ الإستراتيجية السياحية في الجزائر	3.2.3
179	وكالات السياحة والأسفار والجمعيات السياحية، ومؤسسات التكوين السياحي	4.2.3
184	إستراتيجية التنمية السياحية منظور 2013	3.3
185	قانون التنمية المستدامة للسياحة الجزائرية	1.3.3
190	أهداف إستراتيجية التنمية السياحية منظور (2013)	2.3.3
194	الوسائل المساعدة في ترقية السياحة	3.3.3
197	إستراتيجية التنمية المستدامة، إسنادا للمخطط التوجيهي لتهيئة السياحة 2030	4.3
198	خطة الأعمال للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية	1.4.3
207	الحركات الخمس للتفعيل السياحي للجزائر	2.4.3
212	مراحل تنفيذ وتقييم المخطط التوجيهي آفاق 2030	3.4.3
218	معوقات التنمية السياحية	4.4.3
222	خلاصة الفصل	
301-223	الفصل الرابع: واقع وآفاق السياحة الحموية في الجزائر	
224	تمهيد	
225	ماهية السياحة الحموية	1.4
225	مفهوم السياسة الحموية	1.1.4
233	نشأة وتطور السياحة الحموية	2.1.4
236	مقومات وخصائص السياحة الحموية	3.1.4
241	منتجات العلاج الطبيعي	4.1.4
245	السياحة الحموية في الجزائر	2.4
245	واقع السياحة الحموية في الجزائر	1.2.4
254	أهم المنابع الحموية بالجزائر	2.2.4
263	آفاق ترقية المنتج السياحي الحموي	3.2.4
267	نماذج لدول تمارس السياحة الحموية	3.4
268	واقع قطاع السياحة العلاجية في الأردن	1.3.4
271	السياحة الاستشفائية في مصر	2.3.4
275	السياحة الحموية في المغرب	3.3.4

280	أهمية السياحة الحموية بتونس	4.3.4
284	الدور التنموي للسياحة الحموية	4.4
285	دور السياحة الحموية من الناحية الاقتصادية	1.4.4
289	دور السياحة الحموية من الناحية الاجتماعية والثقافية	2.4.4
290	الدور التنموي للسياحة الحموية على المستوى المحلي	3.4.4
293	ميكانيزمات دعم السياحة في الجزائر	4.4.4
301	خلاصة الفصل	
374-302	الفصل الخامس: السياحة الحموية بولاية قالمة كآلية لتجسيد التنمية المحلية	
303	تمهيد	
304	مدخل إلى السياحة والتنمية في ولاية قالمة	1.5
304	واقع التنمية المحلية بولاية قالمة	1.1.5
310	ماهية السياحة في ولاية قالمة	2.1.5
315	مقومات السياحة في ولاية قالمة	3.1.5
320	الإمكانات الحموية بولاية قالمة	4.1.5
323	تحليل السوق السياحي بولاية قالمة	2.5
323	تحليل العرض السياحي	1.2.5
327	عملية تصنيف المؤسسات الفندقية إلى رتب	2.2.5
328	تحليل الطلب السياحي	3.2.5
331	تحليل الطلب السياحي وفقا لمؤشرات الطلب	4.2.5
334	مساهمة السياحة الحموية في التنمية المحلية	3.5
334	دور السياحة الحموية في التشغيل	1.3.5
336	دور المداخل والجباية السياحية في التنمية المحلية	2.3.5
338	الاستثمار والدعم السياحي بولاية قالمة	3.3.5
344	الآفاق السياحية بولاية قالمة	4.3.5
350	تحليل نتائج الاستبانة	4.5
350	تصميم الدراسة الميدانية	1.4.5
358	تطبيق أداة الدراسة وأساليب التحليل الإحصائي المستخدمة	2.4.5
359	خصائص السياق الميداني للدراسة	3.4.5
362	تحليل نتائج الدراسة وإختبار الفرضيات	4.4.5
374	خلاصة الفصل	
375	الخاتمة	

378	1. النتائج	
379	2. التوصيات	
385	قائمة المراجع	
400	الملاحق	

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1.1	التنمية السياحية التقليدية والتنمية السياحية المستدامة وفقا لمدخل المنتج	53
2.1	مدخل الصناعة للتنمية السياحية المستدامة	54
1.2	نصيب برامج التنمية المحلية خلال الفترة (1998-2009)	114
2.2	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	116
3.2	توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	120
4.2	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014)	122
1.3	توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال المخطط الثلاثي (1967-1969)	145
2.3	توزيع الأسرة حسب أنواع المحطات خلال المخطط الثلاثي (67-69)	146
3.3	توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال (1973-1973)	147
4.3	عدد الأسرة المنجزة خلال المخطط الرباعي الأول حسب نوع المنتج السياحي	148
5.3	توزيع الميزانية على مختلف القطاعات خلال المخطط الرباعي الثاني	149
6.3	طاقات الإيواء السياحي خلال الفترة (74-78) حسب نوع المنتج السياحي	150
7.3	عدد الأسرة حسب نوع المنتج (1967-1979)	151
8.3	توزيع المشاريع السياحية حسب نوع المنتج (1980-1984)	153
9.3	توزيع طاقات الإيواء السياحي خلال الفترة (1980-1989)	155
10.3	تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (1985-1989)	156
11.3	مقارنة عدد السياح الوافدين إلى دول تونس والمغرب والجزائر للفترة (1997-2000)	157
12.3	المدخول بالعملة الصعبة لقطاع السياحة خلال (1990-2000)	158
13.3	توزيع طاقات الإيواء حسب الدرجة سنة (2000)	159
14.3	توزيع طاقات الإيواء حسب المنتج السياحي	160
15.3	تطور عدد عمال القطاع السياحي العمومي (1990-1999)	160
16.3	تدفقات السياح ما بين سنة (2000-2004)	162
17.3	ميزان المدفوعات " عمليات الأسفار والخدمات "	163
18.3	توزيع المشاريع السياحية حسب الأصناف	164
19.3	توزيع عدد الأسرة حسب الأصناف.	164
20.3	تطور الإيرادات والنفقات السياحية خلال الفترة (2004-2008)	168
21.3	إستراتيجية السياحة للفترة (2001-2010)	186
22.3	التقديرات المالية لفترة (2007-2015)	202
23.3	عدد المشاريع في الأقطاب السياحية لإمتياز	203
24.3	الطاقة الفندقية للأقطاب السبعة	209
25.3	المشاريع التي شرع في إنجازها والتي في طريق الانطلاق	216
1.4	توزيع المصادر الحموية حسب الولايات	247

قائمة الجداول والأشكال

250	الإمكانات الحموية في الجزائر خلال سنتي 2013 و 2014	2.4
288	مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2008-2013)	3.4
308	مخصصات التنمية لولاية قالمة خلال الفترة (2001-2004)	1.5
308	مخصصات التنمية خلال الفترة (2005-2009)	2.5
321	المنابع المعدنية في ولاية قالمة	3.5
322	المنابع الحموية المستغلة عن طريق الإمتياز 2013	4.5
323	المنابع الحموية التي وقع عليها الامتياز ولم يبدأ في استغلالها	5.5
324	هياكل الإيواء والاستقبال في ولاية قالمة	6.5
326	وكالات السياحة والسفر في ولاية قالمة	7.5
328	المؤسسات الفندقية المصنفة جديدا في الولاية	8.5
328	تطور التدفق السياحي في ولاية قالمة	9.5
329	توافد السياح على الفنادق الحموية خلال الفترة (2008-2013)	10.5
330	تطور عدد السياح المؤطرين من طرف الوكالات السياحية	11.5
331	متوسط إقامة السائح في الفنادق الحموية	12.5
332	وضعية مشغولية الأسرة للفنادق الحموية	13.5
333	أثر التغيرات الموسمية السياحية لسنة 2014	14.5
334	تطور عدد مناصب الشغل التي وفرتها الهياكل السياحية خلال الفترة (2008-2014)	15.5
336	دور السياحة الحموية في رفع العمالة المباشرة	16.5
336	دور السياحة الحموية في رفع العمالة غير المباشرة	17.5
337	تطور رقم أعمال الهياكل الفندقية خلال الفترة (2008-2014)	18.5
339	المشاريع السياحية المتحصلة على موافقة اللجنة الولائية لولاية قالمة	19.5
340	مشاريع الاستثمار السياحي طور الإنجاز	20.5
342	طلبات الاستثمار السياحي في ولاية قالمة	21.5
352	مقياس ليكارت الخماسي	22.5
355	معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الأول بالدرجة الكلية للمحور	23.5
356	معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني بالدرجة الكلية للمحور	24.5
357	معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثالث بالدرجة الكلية للمحور	25.5
357	معامل كرونباخ ألفا لقياس ثبات محاور الدراسة	26.5
358	تفاصيل استبانات عينة الدراسة	27.5
359	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للسن	28.5
360	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للجنس	29.5
360	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للمستوى التعليمي	30.5
361	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للمسمى الوظيفي	31.5
361	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق سنوات الخبرة المهنية	32.5

قائمة الجداول والأشكال

363	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمدى أهمية السياحة الحموية والواقع السياحي بولاية قالمة	33.5
365	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمدى مساهمة السياحة الحموية في عملية التنمية	34.5
367	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري حول مدى فعالية سياسات الدولة في ترقية السياحة الحموية وتفعيل دورها التنموي	35.5
369	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر لأهمية السياحة الحموية والواقع السياحي في الولاية وقدرتها على تحقيق التنمية المحلية	36.5
370	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر مدى فعالية سياسات الدولة في ترقية السياحة الحموية على تحقيق التنمية المحلية.	37.5
371	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر أهمية السياحة الحموية على فعالية سياسات الدولة لترقيتها	38.5

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
9	الفرق بين السائح وغير السائح	1.1
91	التنمية المحلية: الجمع بين الطاقة المجتمعية والطاقة التنموية	1.2
145	توزيع المبالغ المخصصة لكل قطاع خلال المخطط الثلاثي	1.3
146	مقارنة عدد الأسرة المبرمجة بالمنجزة خلال المخطط (1967-1969)	2.3
147	توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال المخطط الرباعي	3.3
148	عدد الأسرة المنجزة خلال المخطط الرباعي الأول حسب نوع المنتج السياحي	4.3
149	المبالغ المخصصة خلال المخطط الرباعي الثاني	5.3
150	عدد الأسرة المنجزة خلال المخطط حسب المنتج السياحي	6.3
151	عدد الأسرة المنجزة خلال المخطط على حسب نوع المنتج السياحي	7.3
156	تطور الإيرادات السياحية خلال المخطط الخماسي الثاني	8.3
159	توزيع عدد الفنادق حسب درجة التصنيف لسنة (2000)	13.3
168	تطور الإيرادات والنفقات السياحية خلال الفترة (2004-2008)	14.3
208	المنتج السياحي الذي تركز عليه تنمية أقطاب الامتياز آفاق (2030)	15.3
313	الهيكل التنظيمي لمديرية السياحة والصناعة التقليدية بولاية قالمة	1.5

المقدمة العامة

أ. تمهيد

أصبحت التنمية الشاملة الشغل الشاغل لمعظم الدول، وحتى يتحقق الهدف فإن الأمر يتطلب تعبئة وتجنيد كل الموارد المتاحة المادية منها والبشرية ضمن سياسات واستراتيجيات مدروسة، وعلى هذا الأساس يشكل قطاع السياحة أحد أهم القطاعات المعول عليها للمساهمة في رفع النمو الاقتصادي ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

تشهد الساحة الاقتصادية العالمية مؤخرا مجموعة من التغيرات والتحويلات على أكثر من صعيد والتي احتل فيها القطاع السياحي مكانة مهمة وحيوية في تفعيل وتنشيط الاقتصاد الدولي، ، وذلك اعترافا بدوره المحوري والاستراتيجي كقاطرة لعملية التنمية بمختلف أبعادها، وإيمانا شديدا بمساهمته الواضحة في التطور والنمو الاقتصادي، حيث أصبحت السياحة الحموية والاستشفائية محورا للدراسات الاقتصادية باعتبارها مصدرا للدخل لجميع فئات المجتمع، وكونها تتيح فرص عمل لمختلف الفئات العاطلة عن العمل، لذلك تسعى مختلف الدول النامية والمتقدمة على حد سواء في توفير محيط اقتصادي يتلاءم وطبيعة هذا القطاع، إذ خاضت لأجلها تجارب عديدة في هذا المجال محاولة الاستفادة من كل تجربة سبقتها بالنجاح وتجاوز أخطائها أو إخفاقاتها بجعلها إحدى أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما تساهم السياحة بشكل كبير في الناتج المحلي لكثير من الدول من خلال الدخول المتولدة في الاقتصاد الوطني، إضافة إلى ذلك يساهم هذا القطاع في المعاملات الخارجية، وتوفير فرص العمل والحصول على موارد من النقد الأجنبي، كما يجب النظر إلى هذا القطاع من خلال الخدمات التي يوفرها وأهميتها في النشاط الاقتصادي ككل.

وبالرغم من هذه الأهمية المتزايدة للقطاع السياحي في العديد من دول العالم إلا أننا نجد في الجزائر لم يرق بعد إلى المستوى الذي يكفل بلوغ الأهداف المرجوة منه، وبقيت انجازاته جد محدودة إذا ما

قورنت بالبلدان المجاورة ، بالرغم من امتلاك الجزائر لمناطق خلابة إضافة إلى تنوع المناخ الذي يجعل من السياحة في الجزائر تستمر على مدار السنة ، وكذا الصحراء الواسعة وتنوع الآثار دون أن ننسى السياحة الحموية بما تمثله من الحمامات المعدنية التي تلقى رواجاً شعبياً منقطع النظير إذ تعد مقصداً سياحياً محلياً نظراً لأهميتها على المستوى المحلي والوطني، لذا لابد من رفع التحدي وتضافر الجهود للارتقاء بالسياحة في الجزائر لأنها تمثل المحرك النشط لبقيّة القطاعات الاقتصادية الأخرى خاصة بالتركيز على توسيع القاعدة لتشمل السياحة الحموية التي تسهم في دفع عجلة التنمية، واستثمار ما فيها من موارد تمتد السياحة بعناصر جذب مميزة، وينعكس إيجاباً لصالح السكان المحليين على كافة الأصعدة ويؤدي إلى حدوث تنمية حقيقية على الصعيد المحلي و الوطني مع ضمان الحفاظ على المورد الطبيعي.

إن الجزائر تزخر بعشرات الأحواض والحمامات المعدنية الطبيعية التي تعول عليها وزارة البيئة وهيئة الإقليم والسياحة لبناء قاعدة جديدة لوجهة سياحية حموية تعتمد عليها السلطات لإعطاء دفع جديد للقطاع واستقطاب فئة جديدة من السياح المحليين وحتى الأجانب وقد تم إحصاء ما يفوق 200 منبع للمياه الحموية الجوفية معظمها قابل للاستغلال كمحطات حموية عصرية تساهم في تحقيق التنمية المحلية.

هذا وقد أصبحت السياحة الحموية محل اهتمام الكثير لما تحققه من أرباح وفوائد جمة وسجلت بعض الدول نجاحاً متميزاً في هذا الجانب عندما أدارت السياحة بطريقة سليمة ومدروسة، وتعتبر أحد القطاعات الهامة، التي بإمكانها المساهمة في دفع عجلة الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، كما أن التنمية المستدامة للنشاط الحموي لا تتحقق إلا بإرساء مبادئ ترتبط على الخصوص بإحصاء دقيق وتحديد الموارد الطبيعية المتوفرة والاستغلال المحكم لها واتخاذ الإجراءات اللازمة لرسم سياسة فعالة تعتمد أساساً على تذليل العراقيل الإدارية أمام المستثمرين في هذا المجال عبر كامل الولايات، وتبادل الخبرات والأفكار بين كل المعنيين بالموارد الحموية قصد وضع خريطة طريق للنهوض بهذا النوع من

السياحة، وإعادة الاعتبار لهذا النشاط وإعطائه المكانة المناسبة، مع الإلحاح على تحسين نوعية الخدمات وعصرنة المنشآت المستعملة ورفع مستوى مردودية السياحة الحموية مع ترقية ودعم كل الاستثمارات في المجال، انطلاقاً من تشخيص ومعالجة العراقيل التي تعيق تنمية وترقية السياحة في ولاية قالمة وباقي ولايات الوطن.

وجدير بالملاحظة أن السياحة تعد من القطاعات الهامة والرائدة في دفع عجلة التنمية المحلية بولاية قالمة لتوفرها على إمكانيات سياحية ضخمة في المجال العلاجي، لكنها غير مستغلة بطريقة اقتصادية ناجحة على الرغم من أن السياحة الحموية تعد خياراً تنموياً بديلاً ناجحاً خارج قطاع المحروقات نظراً لمساهمتها الفعالة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تحوز على نصيب عال من الاهتمام والتركيز بالإضافة إلى الدور الريادي الذي تؤديه في قيادة عملية التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري. ويحاول الفاعلون على هذا القطاع على مستوى الولاية الاهتمام بقدرته التنافسية وتمكينه من مواجهة التحديات التي تكفل له تحقيق التفوق التنافسي في المجال الحموي.

وفي هذا الإطار تأتي أهمية هذه الدراسة للكشف عن العوامل التي تساهم في ترقية السياحة الحموية وتفعيل دورها التنموي محلياً ووطنياً.

ب. إشكالية الدراسة

إنه بهدف إنعاش السياحة المحلية والوطنية وللنهوض بالسياحة الحموية يرتكز العمل على تدارك التأخر المسجل في المجال السياحي في بلادنا، وتأهيل القطاع وجعله في المستوى الذي يجب أن يكون عليه في ظل ما يتوفر عليه من مؤهلات ومقومات طبيعية ومادية وتاريخية ولكنها غير مستغلة بالرغم من أنها مشجعة للتدفق السياحي ومدعمة لهذا النوع من الاقتصاد الذي يقف في قائمة الاقتصاديات المدرة للثروات والخالقة للقيمة المضافة، لذا يجب إعادة الاعتبار لهذا القطاع والإلحاح على تحسين نوعية

الخدمات وعصرنة المنشآت وخلق جو من المنافسة والوقوف على أهم العراقيل والصعوبات التي تعيق التنمية والعمل على تذليلها.

وتأسيسا على ما تقدم، فإن إشكالية هذه الدراسة تتمحور حول التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم السياحة الحموية في تحقيق التنمية المحلية؟ وما الدور الذي تلعبه على مستوى

ولاية قالمة؟

لمعالجة وتحليل هذه الإشكالية وبغية الوصول إلى فهم كيف تم الاعتماد على السياحة الحموية في الاستراتيجية التنموية وأصبحت قطاعا حيويا تركز عليه آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأيضا التعرف على وسائل وأساليب الدعم وسياسة ترقية الدولة لهذا القطاع الخالق للثروة، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل أبرز مقومات السياحة الحموية في الجزائر؟

- ما أبعاد ومحددات التنمية المحلية؟

- ما الدور الذي يمكن أن تلعبه السياحة الحموية في تجسيد وتحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية

قالمة؟

- هل المنتج السياحي بالولاية قادر على المنافسة؟

- ما التدابير التي اتخذتها الدولة الجزائرية للنهوض بالسياحة الحموية وتفعيل دورها التنموي؟ وما مدى

نجاحتها؟

- ماهي الآفاق المستقبلية للسياحة الحموية في ولاية قالمة وما أثرها على تجسيد التنمية المحلية

بالمنطقة؟

ج. فرضيات الدراسة

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختبار مجموعة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية

على مختلف التساؤلات المطروحة فيها، وهي كالاتي:

1. تتعدد الدوافع المحفزة على الاهتمام بالقطاع السياحي على المستوى الوطني، وتتبع هذه الدوافع أساسا من الأدوار التي تحدثها هذه القطاعات في العديد من مجالات التنمية. إذ تعتبر السياحة الدعامية والركيزة الأساسية لكثير من اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء وأداة للبناء الاقتصادي.
2. تمثل التنمية المحلية القاعدة الأساسية لبناء التنمية الوطنية الشاملة، وذلك عبر استخدام المبادرات المحلية في المجتمعات الصغيرة كمحرك للتنمية الاقتصادية، لتشكل دافعا لتحقيق التكامل مع المشاريع الكبرى بما يخدم الاقتصاد الكلي، فالتنمية المحلية عملية مركبة ذات أبعاد مختلفة اقتصادية، اجتماعية، بيئية،... الخ.
3. تمتلك ولاية قالمة مقومات تؤهلها لكسب مزايا تنافسية على مستوى السياحة المحلية، خاصة إذا وجدت الرعاية الكاملة والدعم الكافي. إذ تساهم السياحة الحموية في دفع عجلة التنمية المحلية في الولاية على مستوى مختلف الأصعدة خاصة على مستوى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، ليصل دور هذا النمط السياحي إلى المساهمة في التنمية الوطنية الشاملة.
4. رغم الاستراتيجية الوطنية الموجهة نحو ترقية قطاع السياحة في الجزائر ومحاولة إشراكه في العملية التنموية إلا أن السياحة الجزائرية لم تحقق الدور التنموي المنتظر منها.
5. لقد تحسن مستوى الاهتمام الفعلي بالسياحة عموما، والسياحة الحموية خصوصا بالجزائر، تيقنا بأهمية هذا القطاع وتشجيعه كإستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات في تجسيد وتحقيق التنمية المنشودة.
6. تبنت الجزائر استراتيجية متكاملة تعتمد فيها على جملة من الهياكل والهيئات، وتطبق من خلالها مجموعة من البرامج الهادفة إلى ترقية وتطوير السياحة الحموية لتفعيل دورها في دعم فكرة التنمية.
7. يظهر دور ومكانة السياحة في الجزائر بصفة عامة والسياحة العلاجية بولاية قالمة بصفة خاصة من

خلال مساهمتها الفاعلة في التشغيل ورفع الإيرادات المحلية.

د. أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن تؤديه السياحة الحموية بما يخدم تحقيق التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، وعلى المستوى الوطني والمحلي بولاية قالمه،

ويمكن إبراز أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

✓ إرساء مختلف الآفاق النظرية والتطبيقية التي تستمد كيانها من دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالسياحة الحموية والتنمية المحلية.

✓ الدور الكبير الذي تلعبه السياحة في الارتقاء باقتصاديات الدول وفي جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة المحلية والدولية.

✓ الاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر لقطاع السياحة في الفترة الأخيرة، وخاصة بعد انهيار أسعار المحروقات، والإصلاحات الكبيرة التي سخرتها للارتقاء بهذا القطاع في مختلف جوانبه وعلى جميع الأصعدة وفي مختلف الولايات.

✓ المكانة الهامة التي تكتسبها السياحة الحموية في دفع وتسريع وتيرة التنمية المحلية بولاية قالمه من خلال الاستغلال العقلاني والرشد للموارد والإمكانات السياحية الهائلة التي تزخر بها هذه الولاية، بهدف تنمية وتطوير اقتصاديات المنطقة.

✓ معرفة مدى إسهام السياحة الحموية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بصفة عامة، وولاية قالمه بصفة خاصة، وذلك من خلال معرفة إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة إضافة إلى دورها الوظيفي والاجتماعي.

✓ تعد من أوائل الدراسات إن لم تكن الأولى -في حدود علم الباحثة - التي تتطرق إلى موضوع السياحة الحموية لتفعيل دورها التنموي محليا على مستوى ولاية قالمه.

هـ. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- ✓ محاولة إبراز أهم الخصائص التي تجعل من مقومات السياحة الحموية إحدى أهم الاستراتيجيات التنموية الفعالة، ودورها في تحقيق التوازن على المستوى الكلي.
- ✓ إبراز مكانة السياحة الحموية ودورها ضمن منظور جديد يتمثل في بعد التنمية المحلية على المستويين البلدي والولائي.
- ✓ محاولة دراسة وتقييم دور هذا النمط السياحي في تحقيق التنمية المحلية، وتسييل الضوء على مدى استفادة ولاية قالمة من آليات دعم وترقية السياحة لتجسيد التنمية المحلية بها.
- ✓ كشف أهم العقبات والمشاكل التي تعيق تنمية وترقية السياحة الحموية في الجزائر عموما وولاية قالمة بصفة خاصة، ومحاولة اقتراح بعض الحلول التي يمكن أن تساهم في تحسين الوضع المتدهور، والنهوض بها وترقيتها.
- ✓ محاولة الوصول إلى نتائج وتوصيات تعزز من التزام القائمين على القطاع السياحي وصناع القرار في الجزائر بمنهج علمي في كيفية تهيئة وترقية السياحة الحموية، وتفعيل دورها التنموي وطنيا ومحليا.

و. دوافع اختيار الموضوع

تتمثل مبررات ودوافع اختيار هذا الموضوع في جملة من الأسباب نذكر منها:

- ✓ التوجه والاهتمام الشخصي بدراسة كيفية وآليات الارتقاء بالسياحة الحموية بهدف تفعيل دورها في تحقيق التنمية المحلية بمختلف ربوع الوطن وصولا إلى تجسيد التنمية الوطنية الشاملة المنشودة بعيدا عن العائدات النفطية.

- ✓ الأهمية التي يحتلها هذا الموضوع من خلال الاهتمام المتزايد للسلطة العمومية بالقطاع السياحي

كبدل عن المحروقات في ظل التحولات التي تشهدها العديد من الدول، وخاصة الجزائر.

- ✓ اعتقادنا بأن موضوع ترقية السياحة الحموية بهدف تجسيد التنمية المحلية، هو موضوع جدير بالبحث نظرا لحدثة البحث به، إضافة إلى النقص الملاحظ في هذا المجال والخاص بالحالة الجزائرية.
- ✓ الآمال المعلقة على قطاع السياحة، ودوره في العثور على الحلول الجذرية لتجاوز مختلف التحديات والمعوقات التي تعرفها المناطق محل الدراسة، من خلال دعم وترقية السياحة وتفعيل دورها في تجسيد التنمية المحلية بولاية قالمة.

ك. صعوبات الدراسة

- ✓ ندرة المراجع والمعلومات المتعلقة بالسياحة الحموية، إضافة إلى قلة الأبحاث التي عالجت هذا الموضوع.
- ✓ صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات الكافية والمتعلقة بالدراسة الميدانية من مختلف الهياكل والهيئات ذات الصلة بموضوع الدراسة.
- ✓ الصعوبات والعراقيل فيما يخص الدراسة الميدانية وتوزيع الاستبيانات وجمعها، وصعوبة استيعاب مكونات الاستبيان رغم تبسيط فكرة الموضوع إلى أبعد الحدود.
- ✓ الاختلاف الواضح في الإحصائيات والمعطيات بين مختلف المصادر، الأمر الذي استوجب الاقتصار في الاعتماد على بعض المصادر دون غيرها.
- ✓ غياب الإحصائيات والدراسات التي تربط بين متغيرات الدراسة (السياحة الحموية والتنمية المحلية).

م. حدود الدراسة

- الإطار النظري: تم التطرق لدراسة هذا الموضوع، كونه يمثل أحد أبرز المواضيع المتداولة على الساحة الاقتصادية، وذلك من خلال الإحاطة بمقومات السياحة الحموية ودورها التنموي على المستويين الوطني والمحلي.

الإطار المكاني: تطرقت الدراسة الميدانية لآليات ترقية السياحة الحموية ومدى قدرتها على تجسيد التنمية المحلية على مستوى ولاية قالمة.

الإطار الزمني: تمحورت هذه الدراسة حول دور السياحة الحموية في تجسيد التنمية المحلية، حيث امتدت فترة الدراسة على مستوى الجزائر (المستوى الوطني) من سنة 2003 إلى غاية نهاية سنة 2013، وذلك مواكبة لبداية الإهتمام الفعلي والجاد بهذا القطاع على المستوى الوطني. في حين امتدت الدراسة الميدانية من سنة 2010 إلى غاية سنة 2014، وذلك نتيجة تأخر اهتمام السلطات المحلية لولاية قالمة بهذا القطاع.

ل. أسلوب الدراسة

حتى يتم إعطاء الدراسة حقها من التحليل والتدقيق وتسليط الضوء على مكوناتها، وبالتالي التمكن من بلورة رؤية تساعد على تجاوز الإشكالية باقتراح حلول موضوعية وواقعية، اعتمدت الباحثة جملة من المناهج المستخدمة في الدراسة، حيث أستخدم الأسلوب الوصفي التحليلي لدراسة واقع السياحة الحموية ودورها في تجسيد التنمية المحلية بولاية قالمة من جانبين:

الجانب الأول:

وهو القسم النظري الذي يتضمن دراسة نظرية وصفية توضح أدبيات البحث، نتعرف من خلالها على مفاهيم السياحة الحموية، وكذلك المفاهيم المتعلقة بالتنمية المحلية، وذلك في إطار ما يتوفر لنا من المراجع والأبحاث المتعلقة في هذا المجال.

الجانب الثاني:

وهو القسم العملي الذي يتضمن دراسة ميدانية لتحليل الدور التنموي الذي تلعبه السياحة العلاجية على المستوى المحلي بولاية قالمة، من خلال اختبار فرضيات البحث بعد جمع البيانات اللازمة عن طريق الاستقصاء، والمقابلة الشخصية، ومن ثم تفسير وتحليل البيانات التي تم الحصول

عليها بغية الوصول إلى جملة من النتائج ليصار بعدها إلى تقديم مجموعة من الاقتراحات التي من شأنها أن تساهم في ترقية السياحة الحموية في الجزائر بصفة عامة والسياحة الحموية على مستوى ولاية قالة بصفة خاصة، بهدف تفعيل دورها التنموي محليا ووطنيا.

ي.الدراسات السابقة

تم إجراء مجموعة من الدراسات والأبحاث العلمية والأكاديمية، في موضوع الدور الذي تلعبه السياحة الحموية او السياحة العلاجية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وسياسات وأساليب تطويرها، وتدعيمها، وفيما يلي عرض لأبرز الدراسات التي بحثت في موضوع السياحة العلاجية، والتنمية المحلية والتي استطاعت الباحثة الوصول إليها:

- دراسة (Slimani,Hamid,2013) بعنوان:

Le Thermalisme et le développement durable dans la région de Fés-Boulemane.

وقد سعت هذه الدراسة إلى معرفة إلى أي مدى تساهم السياحة العلاجية في التنمية المستدامة بمنطقة فاس بولمان بالمغرب، ولهذه الغاية اعتمد الباحث في دراسته على استبيانان الأول موجه للسكان الأصليين للمنطقة، أما الثاني فوجه للسياح وزوار هذه المنطقة. كما استند إلى المقابلات التي قام بها مع المسؤول عن الوحدة العلاجية في فاس ومع مسؤولي البلديات والمجتمع المدني، حيث قام بعرض مقومات السياحة العلاجية بالمنطقة لمعرفة مميزات المواقع السياحية لتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، وقد توصلت الدراسة إلى أن كلا الموقعين مولاي يعقوب وسيدي حرازم بفاس يتمتعان بأسس الاحترام للبيئة الطبيعية في الأماكن العلاجية، كما خلص الباحث إلى أن منطقة السياحة العلاجية بفاس بولمان لا تسهم في تحقيق التنمية المستدامة على نحو متكامل، لذا لابد من تظافر الجهود لدعم هذا المنتج السياحي وتطويره بالمنطقة وجعلها وجهة سياحية دولية، وبالتالي المشاركة في التنمية المحلية المستدامة بالمغرب.

- دراسة (السميحات، فادي، 2012) تكمن أهمية هذه الدراسة في عنوانها الموسوم بـ: **أثر السياحة العلاجية على الاقتصاد الوطني في الأردن**، من منطلق أن السياحة العلاجية تلعب دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية، إذ أن رواجها يؤثر بشكل مباشر على اقتصاد ورواج الصناعات والأنشطة المرتبطة بصناعة السياحة. أظهرت الدراسة أن هناك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين سياسات التسعير في المراكز الطبية العلاجية وتطور السياحة الطبية العلاجية في الأردن. كما أن هناك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين السياحة العلاجية ونمو الاقتصاد الأردني، وفي ضوء نتائج الدراسة تم اقتراح مجموعة من التوصيات منها: ضرورة التطبيق الفعلي لاستراتيجية تنمية لقطاع السياحة العلاجية في المملكة، وضرورة تذليل العقبات والعراقيل التي تحول دون تأثير فعلي للسياحة العلاجية.

- دراسة (المشربش، ديمة، 2008) بعنوان: **العوامل المؤثرة على مدى رضا السياح عن السياحة العلاجية في الأردن**، وكانت هذه الدراسة تهدف إلى تحليل العوامل المؤثرة على مدى رضا السياح عن السياحة العلاجية والخدمات الصحية المقدمة للسائح والمرافقين له في الأردن، وتأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الدور الذي تلعبه السياحة العلاجية في دعم الاقتصاد الأردني، إذ يشكل العائد المتولد عن هذه السياحة نسبة جيدة من المردود السياحي الكلي. وقد توصلت الدراسة إلى توافر المقومات السياحية العلاجية في الأردن من وجهة نظر السياح. وكان من بين هذه المقومات موقع الأردن الجغرافي بالنسبة للقادمين من الأسواق العربية للعلاج في الأردن، كما كان تنوع المناخ في الأردن وخاصة في فصل الشتاء أحد أهم هذه المقومات، هذا فضلا عن الطبيعة الجغرافية المتنوعة في الأردن. وقد أدت هذه المقومات إلى توافر أماكن علاجية طبيعية يمكن للسائح ارتيادها في أوقات مختلفة من السنة. ومن الأهمية الإشارة إلى أن قطاع السياحة العلاجية يعد واحدا من أهم المصادر في توفير العملات الأجنبية من خلال خدمته للمرضى العرب من خارج الأردن الذين أصبحوا يقصدون المستشفيات الأردنية للعلاج.

- دراسة (القضاة، حسن والطالب، غسان، 2009) هدفت هذه الدراسة الموسومة بعنوان: **السياحة الطبية العلاجية وأثرها على الاقتصاد الوطني الأردني-دراسة ميدانية من وجهة نظر العاملين في بعض المستشفيات الخاصة الأردنية**، إلى التعرف على أهمية قطاع السياحة الطبية العلاجية باعتبارها واحدة من الأشكال المختلفة للسياحة بشكل عام والتعرف على مدى مساهمة السياحة العلاجية في التأثير على الاقتصاد الأردني، باعتبار القطاع السياحي من القطاعات المساهمة في عمليات التنمية المستدامة، كما أشارت الدراسة إلى أهمية التعرف على مفهوم وحجم السياحة العلاجية في الأردن ومدى مساهمتها في الحد من المشكلات الاقتصادية، من خلال ما يتم تطبيقه من سياسات التسعير، ومدى كفاءة العمالة، ومستوى ما هو متوافر من معلومات صحية و علاجية في المواقع السياحية الطبيعية ومستشفيات القطاع الخاص، بحيث تمكن وتساهم في تطوير السياحة العلاجية في الأردن، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين سياسات التسعير في القطاع الصحي الأردني وتطور السياحة العلاجية.

- دراسة (Samsudin et AL,1997)، بعنوان: **Thermal Springs in Malaysia and their potential development, Journal of Asian Search Science**: هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الينابيع الحارة التي يمكن تطويرها لأغراض السياحة، وقد صنفت الدراسة الينابيع الحارة وفقا لمعيار اقتصادي وفني اشتمل على الخصائص الجيولوجية، وجودة الماء، ودرجة الحرارة، ونسبة التدفق بينما اشتمل المعيار الاقتصادي على سهولة الوصول للموقع، والمناطق المحيطة والجاذبة، والمرافق المتطورة.

وبالرجوع إلى الجزائر، فإنه لا توجد دراسات متخصصة، إذ لا تتعدى الوصف، وبحسب اطلاعنا فإنها لا تتجاوز ما قامت به وزارة السياحة من خلال مديرياتها الولائية في وضع الأسس لحصر المواقع الطبيعية والتاريخية التي تجذب السياح عبر إصدار البروشورات والمطويات عن تلك المواقع للترويج السياحي، والعمل على رسم الخارطة السياحية. ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة الجديدة لتشكل أساساً مهماً من أجل إظهار هذا النمط السياحي والدور الكبير للمنابع المعدنية في المجال السياحي.

الفصل الأول:

التأصيل النظري للسياحة

تمهيد:

يحظى قطاع السياحة بنصيب كبير من الأبحاث والدراسات، التي تعنى بتشخيصه ومحاولة تقييم أدائه خاصة ما يتعلق بالجانب الاقتصادي الذي أصبح يحتل مكانة كبيرة، ويتم قياسه بعائدات السياحة ونفقاتها، لكن النشاط السياحي لا ينحصر في الآثار الاقتصادية فحسب، بل يتعداها إلى الآثار الاجتماعية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، حين يهدف من ورائها إلى خلق مناصب شغل مباشرة، أو التأثير على السلوكيات، والتركيبية الاجتماعية للمجتمعات المضيفة وبالإضافة إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة، هنالك أثر آخر لا يمكن إغفاله، يتمثل في تأثير هذا النوع من الأنشطة على البيئة المحيطة، وتلعب التنمية السياحية دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية حيث يؤثر نمو صناعة السياحة بشكل مباشر على اقتصاد الدول ونمو الأنشطة الأخرى المرتبطة بصناعة السياحة. وقد ركزت العديد من الدراسات على أهمية التنمية السياحية، التي تساهم في ترقية مناطق بأكملها وفك العزلة عنها، حيث إن كل المفكرين المهتمين بالنشاط السياحي متفقين على الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لها، إلا أن عملية التنمية السياحية لا تخلو من بعض المعوقات التي تعرقل تطور القطاع، وهو ما يصعب من عملية التنمية والانفتاح السياحيين، خصوصا في ظل المحيط التنافسي الوعر سواء جهويا أو عالميا.

1.1.1 ماهية السياحة

تحظى السياحة في الوقت الحاضر باهتمام كبير من قبل العديد من دول العالم المتقدمة والنامية فهي تمثل موردا اقتصاديا مهما وأساسيا للدول، وبخاصة التي تتميز بمحدودية الموارد، فالسياحة ليست هدفا بل وسيلة للمساهمة في التنمية الوطنية الشاملة وهي بطبيعتها صناعة معقدة متعددة الأطراف، ومترابطة الجوانب، فلم يعد ينظر إليها على أساس أنها من القطاعات الثانوية في اقتصاديات الدول، كما لها من أهمية في المساهمة في التاريخ المحلي الإجمالي، وتراكم الاحتياط من العملات الأجنبية. لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى المفاهيم المختلفة للسياحة وتاريخ نشأتها وتطورها، إضافة إلى أنواعها وأهميتها، وكذا مختلف الشروط الواجب توفرها لترقيتها.

1.1.1.1 مفهوم السياحة والسائح

1.1.1.1.1 تعريف السياحة

تختلف تعاريف السياحة باختلاف الزاوية التي ينظر إليها منها، فمنهم من يعرفها كظاهرة اجتماعية، والبعض الآخر يعرفها كظاهرة اقتصادية، ومنهم من يراها عاملا من عوامل تنمية العلاقات الإنسانية أو الثقافية. ويمكن ذكر أهمها فيما يلي: أو على سبيل الذكر لا الحصر نورد أهم التعاريف على النحو التالي:

تعني كلمة السياحة في معناها الأول السفر والإقامة المؤقتة خارج مكان السكن الأصلي، إذ سافر الناس في الماضي لأهداف مختلفة منها التعرف على العالم ودراسة اللغات الأجنبية⁽¹⁾.

كما عرفها اللساني (جوبير فرديلر) عام 1905 بأنها: "ظاهرة من ظواهر العصر الحديث تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وتغيير الهواء، وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس، والشعور بالبهجة والمتعة والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، وأيضا نمو الاتصالات وعلى الأخص

¹مروان السكر، (1999): مختارات من الاقتصاد السياحي، مجلد لوي للنشر والتوزيع، عمان، ص 13.

بين الشعوب وأنماط مختلفة بين الجماعات الإنسانية، وهي الاتصالات التي كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة وثمره وسائل النقل⁽¹⁾.

وقد ركز هذا التعريف على الجانب الاجتماعي وأهمل الجاني الاقتصادي والذي تلخص في الاستجمام وتغيير الجو والمحيط الذي يعيش فيه الإنسان لتذوق نشوة الاستمتاع بجمال الطبيعة. أما العالم الاقتصادي النمساوي (شولير نشراتنهومن) فقد عرفها عام 1910 بأنها: "الإصلاح الذي يطلق على أي عمليات خصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بإقامة وانتشار الأجانب داخل وخارج منطقة معينة أو أية بلدة وترتبط بهم ارتباطا مباشرا"⁽²⁾.

في حين عرفها الأستاذ (هونزيكير السويسري) في بحث نشر له بألمانيا عام 1959 والذي استقر معظم الباحثين في علم السياحة على أنه تعريف علمي يركز على سمات السياحة الرئيسية والقواعد التي تقوم عليها: "مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب مع السفر وعلى إقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما طالما أنّ هذه الإقامة المؤقتة دائمة وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يغل ربحا لهذا الأجنبي"⁽³⁾.

أما علاء الدين البكري فيعرفها على أنها: "مجموعة الأنشطة الحضارية والاقتصادية والتنظيمية الخاصة بانتقال الأشخاص إلى بلد غير بلدهم الأصلي وإقامتهم فيه لمدة لا تقل عن أربع وعشرين ساعة أي بقصد عدا قصد العمل الذي يدفع فيه أجر داخل البلد المزار"⁽⁴⁾.

بينما أعطتها المنظمة العالمية للسياحة تعريفا مركزا فيه على إعطاء النشاط السياحي صفة النشاط الصناعي بأنها: "تعبير يطلق على الرحلات الترفيهية وهي مجموع الأنشطة الإنسانية الموجهة لتحقيق هذا النوع من الرحلات وهي صناعة تساعد سد حاجات السائح"⁽⁵⁾.

يطلق عليها البعض بأنها صناعة القرن العشرين أو الصناعة المتداخلة أو المركبة أو الصناعات

¹نعيم الظاهر، سراب الياض، (2007): مبادئ السياحة، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ص 29.

² محمود كامل، (1975): السياحة الحديثة علما وتطبيقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص 16.

³ المصدر نفسه، ص 16.

⁴ نعيم الظاهر، سراب الياض، المصدر سبق ذكره، ص 31

⁵ فريد كورتل، (2011): الجودة والتميز في منظمات الأعمال، ط 1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ص 347، 348.

المتكاملة أو صناعة بدون مداخن أو غذاء الروح، "السياحة عبارة عن انتقال الإنسان من مكان إلى مكان ومن زمان إلى زمان (السياحة العالمية) أو الانتقال في البلد (السياحة الداخلية) لمدة يجب ألا تقل عن 24 ساعة بحيث لا تكون من أجل الإقامة الدائمة وأغراضها تكون من أجل الثقافة أو الأعمال أو الدين.

وفي المفهوم الحديث للسياحة، تعريف منظمة السياحة العالمية حيث تعني: "انتقال الأفراد من مكان لآخر لأهداف مختلفة ولفترة زمنية تزيد عن 24 ساعة ونقل عن سنة".

وبناء على هذا التعريف، فإنّ المعايير التي حددتها منظمة السياحة لاكتمال نضوج هذا التعريف هي⁽¹⁾:
 ✓ **الانتقال**: إذ يشترط في العملية السياحية الانتقال من مكان لآخر وبناء على ذلك يمكن تقسيم السياحة إلى:

- ❖ سياحة داخلية.
- ❖ سياحة خارجية.
- ❖ سياحة قادمة.
- ❖ سياحة مغادرة.

أما بالنسبة لمسافة الانتقال التي يشترط قطعها ليعدّ السائح سائحاً فقد حددتها اللجنة السياحية الدولية بخمسين ميلاً.

✓ **الهدف**: يعد هدف الرحلة هو المحدد لنوع السياحة فهناك سياحة دينية ورياضية والمغامرة والثقافة والبيئة ... الخ

✓ **المدة الزمنية**: فحتى تتحقق السياحة لا بدّ أن تمتدّ كما يشير التعريف أكثر من 24 ساعة إلى أقل

¹ لخضر مرغاد وآخرون، (2010): صناعة السياحة في الجزائر، المقومات والمعوقات، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة المنعقد يومي 09 و10 مارس 2010، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص ص 2-3.

من سنة حيث إذا قلّت المدة عن 24 ساعة هنا تعتبر نزهة أو رحلة وإذا زادت عن سنة فهي إقامة أو هجرة.

ومن خلال هذه التعاريف نلاحظ أنه لا يوجد تعريف واحد للسياحة لكن نستطيع القول إنها لا تخرج عن الإطار التالي:

✓ تقوم العملية السياحية على عنصرين وهما التنقل والإقامة.

✓ السياحة تفاعل ينتج عن سفر وإقامة الأشخاص في مجتمع آخر غير مجتمعهم ويقع هذا التفاعل على مستويين، مستوى سائح-سائح، سائح-مضيف، أو سائح-مؤطر السياحة، وهذا ما يولد علاقات تسمح بتناقل الثقافات والحضارات وهذا مبدأ أساسي في السياحة حيث تحرص المجتمعات المضيفة على نقل ثقافتها وإرثها الحضاري.

2.1.1.1. تعريف السائح:

لا يزال تعريف السائح موضوع جدل، فتعريفه له أهمية كبرى من نواحي عديدة كالناحية الإحصائية التي تهتم بجمع المعلومات والبيانات الإحصائية الخاصة بعد السواح، وكذلك الحال بالنسبة للناحية الاقتصادية فكل إنفاق داخل البلد المضيف من قبل السواح يعد إنفاقا سياحيا مهما كانت طبيعته.

ويعرف السائح بأنه زائر مؤقت للبلد لأي غرض غير الإقامة ولا تتجاوز مدة إقامته 12 شهرا ولا

تقل عن 24 ساعة يأتي فيها لزيارة أو مهرجان أو علاج⁽¹⁾.

كما يعرف بأنه: "الشخص الذي يقيم برغبته خارج مكان سكنه الأصلي، دون أن يهدف إلى مكتسبات اقتصادية وعليه أن يصرف أموالا وفرها في مكان آخر حيث يقوم بوظيفة استهلاكية ينتج عنها زيادة في دخل هذا البلد وتحديث هذه الزيادة عن طريق الانتفاع بالخدمات، وشراء بعض المنتجات المحلية والهدايا من البلد السياحي كي تكون رمزا تذكريا باقيا لزيارته هذا البلد"⁽²⁾

¹ ماهر عبد الخالق السيبي، (2001): مبادئ السياحة، ط 1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ص 22.

² مصطفى يوسف كافي، (2009): صناعة السياحة والأمن السياحي، ط 1، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، ص 15.

وفي اجتماع عقده الأمم المتحدة في روما سنة 1963 وتحت عنوان السياحة الدولية جاء تعريف السائح الدولي على أنه: "كل شخص يكون موجودا بشكل مؤقت في دولة أجنبية ويعيش خارج مكان سكنه الأصلي خلال 24 ساعة أو أكثر"⁽¹⁾.

ويظهر من هذا التعريف على أنّ السياح هم:

✓ الشخص الذاهب للترفيه أو العلاج أو لأسباب أخرى.

✓ الشخص الذاهب لاجتماعات دولية، أو لحضور مباريات رياضية دولية أو المشاركة بها.

✓ الشخص الذاهب للدراسة أو التخصص في مجال معين.

اعتمدت منظمة السياحة العالمية الأيوتو (AITO) بمؤتمرها في روما عام 1963 تعريف السائح بأنه: "الشخص الذي يزور بلدا أجنبيا ويمكث فيه أكثر من 24 ساعة وأقل من ثلاثة أشهر ولا يقصد القيام بوظيفة أو نشاط مهني"⁽²⁾. ويتضمن هذا التعريف المفاهيم الأساسية التالية:

أ. **الزائر (Visitor):** هو أي شخص يزور دولة أخرى غير الدولة المقيم فيها، ولا يهدف من الزيارة ممارسة أي عمل داخل الدولة المزارة يحصل منه على أجر ويتضمن ذلك التعريف الزيارات ضمن أراضي الدولة الواحدة، بمعنى زيارة مدينة ما أو موقع أو مكان ما لأسباب غير العمل⁽³⁾. ويتضمن هذا التعريف فئتين من الزوار هما:

السياح (Tourists): وهم زوار مؤقتون يبقون في الدولة المقصودة للزيارة أو المكان المقصود مدة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن السنة الواحدة.

المتنزهون (Excursionists): وهم زوار مؤقتون يبقون في المكان المقصود للزيارة مدة تقل عن 24 ساعة، ويشملون المسافرين على السفن البحرية أو النهرية ويطلق هذا المصطلح عموما على المتنزهين

¹ موسى سعداوي وآخرون، (2010): أهمية مقومات السياحة الجزائرية في التنمية الاقتصادية للدولة، ورقة بحثية مقدمة إلى المنتدى الدولي

حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 09 و10 مارس 2010، ص 3.

² المصدر نفسه، ص 16.

³ علي حسن، (1997): المناخ والسياحة، دار الأنوار، دمشق، ص 11.

والمستجيبين لمدة نقل عن 24 ساعة وهم ما يمكن أن نعرفهم بالرحلات العارضة⁽¹⁾.

ب. **المسافر (Traveler):** هو الشخص الذي يغادر مكان إقامته الدائمة مبتعدا عنه سواء داخل حدود دولته أو خارجها، تحت أي دافع من دوافع السفر والابتعاد سواء للزيارة أو العمل أو الدراسة ... الخ تستثنى من ذلك رحلة العمل اليومية بغض النظر عن المسافة المقطوعة يوميا.

وهناك نموذجان رئيسيان من السائحين هما:

السائح الدولي (International Tourist): وهو الشخص الذي يسافر عبر الحدود الدولية ويبقى بعيدا عن دولته المقيم فيها بشكل دائم مدة لا تقل عن 24 ساعة.

السائح الداخلي (Domestic Tourist): وهو الشخص الذي يحصر تنقله داخل حدود الدولة التي يقيم فيها ويبقى بعيدا عن مكان إقامته الأصلي مدة لا تقل عن 24 ساعة أو ليلة واحدة وتضع بعض الدول حدودا دنيا للمسافات لتحديد السائح الداخلي، وتتراوح هذه الحدود بين 40 و100 كلم.

أما المجلس الاقتصادي التابع لهيئة الأمم المتحدة فقد عرف السائح بأنه كل شخص يقيم خارج موطنه المعتمد خلال فترة تزيد عن 24 ساعة وتقل عن عام⁽²⁾.

كما يمكن القول أنّ السائح هو الشخص الذي سافر خارج محل إقامته الأصلي لأي سبب غير الكسب المادي، أو الدراسة، سواء كان داخل بلده (السائح الوطني) أو داخل بلد غير بلده (السائح الأجنبي) ولفترة تزيد عن 24 ساعة وإن قلت عن ذلك أصبح متنزها⁽³⁾. أما الأشخاص الذين لا ينطبق عليهم تعريف السائح فهم:

✓ المسافرون العابرون (الترانزيت، طاقم الطائرة، الباخرة، القاطرات، الشاحنات ...).

✓ أفراد القوات المسلحة الأجنبية وأعضاء الهيئات الدبلوماسية.

✓ أصحاب عقود العمل.

¹ مصطفى يوسف كافي، المصدر سبق ذكره، ص 16.

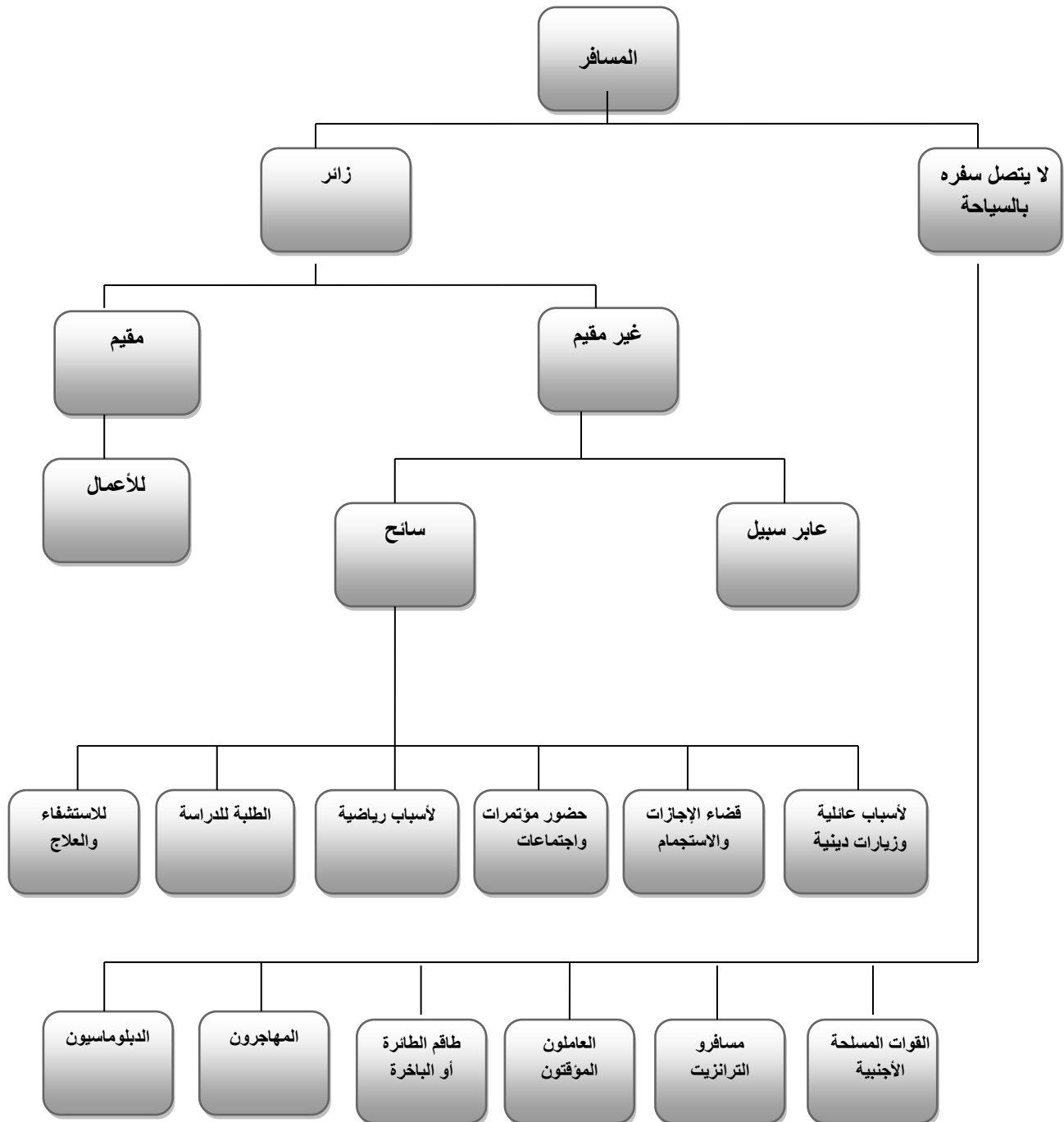
² المصدر نفسه، ص 17.

³ نعيم الظاهر، سراب الياس، المصدر سبق ذكره، ص 34.

✓ اللاجئون السياسيون أو أصحاب الإقامة الدائمة.

وإن كانت هذه التعريفات تبدو واسعة إلا أنّ نظرة إلى الشكل التالي، تبين جيدا الفرق بين السائح وغير السائح.

الشكل رقم (1.1): الفرق بين السائح وغير السائح



المصدر: ملحق الأبحاث السياحية العربية، اقتصاديات السياحة، الهيئة السياحية، جامعة الدول العربية، ص 18.

2.1.1.1. نشأة وتطوير السياحة

لقد مرت السياحة بمراحل كثيرة من التطور في هذا العالم منذ أن كانت ظاهرة إنسانية فطرية بدائية حتى أصبحت الآن علما نظريا وفنا تطبيقيا ونشاطا اجتماعيا له أسسه وقواه، وأصوله وصناعة مركبة من الصناعات الحديثة التي امتدت آثارها إلى العديد من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الأخرى لذلك كان لزاما علينا أن نستعرض فيما يلي أهم المراحل التاريخية لتطور السياحة العالمية والتعريف على أهم السمات التي ميزت كل مرحلة.

1.2.1.1. المرحلة الأولى: ما قبل عصر النهضة الأوروبية

تشمل هذه المرحلة حركة السكان وسفرهم منذ أقدم العصور وحتى بدايات عصر النهضة في القارة الأوروبية، وقد لوحظ أنّ هذه الحركة كانت ترتبط غالبا بأهداف واضحة ومحدودة، فحركة الجيوش والغزاة كانت لغايات عسكرية وسياسية واقتصادية، والسفر للأماكن المقدسة كان لأسباب دينية، أما الرحالة والمكتشفون فكانت أسفارهم لأهداف علمية واقتصادية⁽¹⁾.

فالسّياحة في الماضي كانت كامنّة في نفس الإنسان يمارسها من أجل الحصول على متطلبات العيش والحياة فكانت بالنسبة له ضرورة من ضرورات الأمن والاستقرار فيقطع المسافات الطويلة سيرا على الأقدام أو راكبا على الدواب من أجل الوصول إلى الوديان الخصبة والأنهار بحثا عن الطعام والشراب والراحة معتمدا في ذلك على قوته البدنية العالية وقدرته على تحمل الصعاب والمشاق ولا تحكمه قوانين أو نظم بل تحكمه الأعراف والتقاليد السارية في ذلك الوقت⁽²⁾.

وكذلك الحال في سفر الحرفيين وأصحاب المهن والتجار الذين سعوا من خلال أسفارهم إلى تحقيق مكاسب اقتصادية، وعموما لم تكن السياحة وحركة السفر في هذه المرحلة قد تبلورت كنشاط ومفهوم واضح ومحدد الأبعاد. ولكنها لم تقتصر على السفر من أجل التجارة أو الأغراض العسكرية، فقد

¹ عثمان محمد غنيم، بينانيل سعد، (1999): التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 17.

² جغرافيا السياحة والطيران، السياحة وماهيتها، مؤسسة التدريب المهني والفني، السعودية، ص 4.

سافر الناس من جميع أنحاء اليونان لمشاهدة الألعاب الأولمبية التي ظهرت لأول مرة عام 776 ق.م، وكذلك سافر الرومان لزيارة الأهرامات ومدينة الإسكندرية في مصر، وبانتشار المسيحية في أرجاء الإمبراطورية الرومانية ظهرت حركة السفر الدينية إلى القدس وبيت لحم في فلسطين⁽¹⁾.

وفي نهاية العصور الوسطى شهدت أوروبا تطورا يسيرا في حركة الأسفار، وشهد النقل البحري تطورا في المراكب الشراعية، وعلى الرغم من الظروف والصعوبات التي يتعرض لها المسافرون على الدوام، فإن بعض الرحالة قاموا برحلات طويلة ومن أشهرها الرحلة التي قام بها الرحالة "ماركو بابلو" في القرن الثالث عشر إلى الشرق الأقصى حيث وصل إلى الصين من أجل التجارة.

وكذلك فقد عرفت السياحة الدينية منذ القدم فقد كان المسلمون يذهبون إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج والهجرة على ظهور الجمال متحملين المشاق الصعبة⁽²⁾. وتطور عند العرب السفر بدافع حب الترحال والاستكشاف حيث رافق ذلك تطور صناعة الورق، إذا قام الرحالة بإعداد مخطوطات دونوا فيها انطباعاتهم عن الأماكن التي وصلوا إليها، وقاموا بوضع الخرائط الجغرافية للبلدان التي زاروها.

2.2.1.1. المرحلة الثانية: عصر النهضة الأوروبية

تبدأ هذه المرحلة بعد انتهاء عصر الإقطاع في أوروبا في القرن الخامس عشر الميلادي ونشوء الرأسمالية التجارية، وحتى قيام الثورة الصناعية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ميلادي، والسياحة في هذه المرحلة لم تعد مجرد حركة تنقل وسفر، بل أصبحت ظاهرة لها أبعادها الاقتصادية والاجتماعية التي جعلت منها ظاهرة تستحق الاهتمام، خاصة أنّ التحولات الزراعية والصناعية والحضارية والثقافية التي شهدتها هذه المرحلة قد ساهمت بشكل رئيسي في بروز السياحة كنشاط إنساني وقطاع اقتصادي له دوره الذي لا يقل أهمية عن بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، ففي هذه المرحلة ظهرت أنواع من النشاطات السياحية تميزت بالتعدد والاختلاف وارتبطت بأهداف معينة كالسياحة التعليمية

¹ عثمان محمد غنيم، بنيتانيل سعد، المصدر سبق ذكره، ص 18.

² نعيم الظاهر، سراب الياس، المصدر سبق ذكره، ص ص 15-17.

واقترنت ممارسة هذا النوع على الشباب أبناء العائلات الفنية فنون القتال والمبارزة على جانب تأهيلهم من الناحية الدبلوماسية لشغل وظائف سياسية وقيادية في بلادهم، في حين نجد نوع آخر والذي يتمثل في سياحة الاستشفاء والنقاهاة والتي كانت تمارس أيضا من قبل العائلات الثرية في مناطق الينابيع المائية وسواحل البحار بغرض الاستشفاء من بعض الأمراض⁽¹⁾.

ومع نهاية هذه المرحلة لم تعد السياحة مقتصرة على العائلات الإقطاعية، بل أصبحت تمارس من قبل الشرائح السكانية بمختلف مستوياتها، الأمر الذي أدى إلى تزايد أعداد السياح وتكثيف النشاطات السياحية المختلفة.

3.2.1.1. المرحلة الثالثة: القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين

وتعرف هذه المرحلة بعصر سياحة الأغنياء، فقيام الثورة الصناعية أدى على تطور كبير في شتى المجالات والأنشطة المختلفة ومنها أنشطة أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على حركة السفر والسياحة.

ومن أبرز مميزات السياحة خلال هذه المرحلة انتشار حركة السفر والسياحة خصوصا بين الطبقات المالكة المسيطرة من الملوك والأمراء ورجال المال والاقتصاد، إضافة إلى قلة عدد المسافرين للأغراض السياحية واقتصارها على الطبقات الغنية. وكثرة الإنفاق للخدمات وعدم الاهتمام بالسعر والمواصلات لذلك سميت بعصر سياحة الأغنياء، هذا دون أن ننسى طول مدة الرحلة السياحية إذ لك يكن يقيد الأغنياء عامل الوقت أو ارتباط أو التزام يحد من فترة الرحلة، كما تميزت هذه المرحلة أيضا بإنشاء الفنادق الفخمة التي أخذت طابع القصور والقلاع لتلبية أذواق السياح الأثرياء⁽²⁾.

كما أصبح الإحساس بالطبيعة في هذه المرحلة أحد أهم دوافع السياحة الترفيهية والرياضية، وقد نجم عن التمتع بالمظاهر الطبيعية وممارسة السياحة الرياضية في الشتاء بعيدا عن ضوضاء المدن وروتين العمل

¹ عثمان محمد غنيم، بنيتانيل سعد، المصدر سبق ذكره، ص 18.

² نعيم الظاهر، سراب الياس، المصدر سبق ذكره، ص 21-22.

وتزايد أعداد السياح باستمرار، الأمر الذي أدى إلى إنشاء الكثير من المرافق والمنشآت السياحية في كثير من المناطق السياحية في أنحاء أوروبا والعالم.

4.2.1.1. المرحلة الرابعة: مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر

يمتد البعد الزمني لهذه الفترة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى الآن وخلال هذه الفترة استمرت السياحة في التطور في عدد من دول العالم الثالث، حيث اتجهت النظم السياسية والاجتماعية في هذا العالم إلى تشجيع قطاعات كثيرة من الطبقة العاملة إلى الاتجاه نحو التجمع في تنظيمات واتحادات نقابية للدفاع عن حقوقهم، فأدى ذلك إلى ظهور طبقة اجتماعية جديدة متوسطة الدخل محدودة الإمكانيات لها تطلعات سياحية فتطور النشاط السياحي تبعا لذلك⁽¹⁾، ولم يعد اقتصار السفر والسياحة على طبقة الأغنياء، وأصبحت الأجهزة السياحية في مختلف البلدان تهتم باستقطاب الطبقة العاملة إليها، لأنها طبقة غير محدودة العدد، وأصبحت تشكل الجزء الأكبر من الطلب السياحي المحلي والعالمي، كذلك شهدت السياحة خلال هذه الفترة انخفاض تكاليف السفر نسبيا وتوافر وسائل النقل السريعة والمريحة والأمنة، وأصبحت السيارة الوسيلة المفضلة في الرحلات ذات المسافات القصيرة والمتوسطة، أما الرحلات البعيدة فأصبحت الطائرات هي الوسيلة المفضلة لها⁽²⁾، إضافة إلى تطور أماكن الإيواء وتعددتها وتنوعها فقد نشأت فنادق من الدرجة الثانية والثالثة، كما ظهرت الموتيلات وبيوت الشباب والمخيمات والتي تصلح للسياحة الجماعية.

لم تعد السياحة في أوروبا فقط مجرد ظاهرة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، بل تطورت وبرزت جوانبها الثقافية والحضارية والسياسية، بشكل جعل منها ظاهرة إنسانية متعددة الأبعاد، على الرغم من أن النظرة إلى هذه الظاهرة مازالت في كثير من الدول النامية منقولة ومتناقضة في الوقت نفسه، فهي مقبولة لأنها تشكل مصدرا رئيسيا للعمالات الصعبة من ناحية، وتعمل على توفير العديد من فرص العمل الجديدة

¹ جغرافيا السياحة والطيران، المصدر سبق ذكره، ص 5.

² نعيم الظاهر، سراب الياس، المصدر سبق ذكره، ص 23.

من ناحية أخرى، ولكنها أيضا غير مقبولة عند البعض بسبب الآثار السلبية التي قد تحدثها في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

5.2.1.1. العوامل التي أدت إلى نمو السياحة في العصر الحديث

إنّ تطور السياحة وتحولها الكبير يعتبر من أبرز سمات النصف الثاني من القرن العشرين حيث تأثرت السياحة بنفس العوامل الرئيسية التي غيرت كثيرا من النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في العالم خصوصا في منطقة أوروبا، حيث اتجهت الحكومات بعد الدمار الذي خلفته الحرب إلى الاهتمام بالسياحة وتنشيطها من أجل دعم وبناء اقتصاديات بلادها، مما أدى إلى تطوير السياحة تطورا كبيرا كوسيلة ترفيهية يسعى إليها الناس بعد الضغوط الكبيرة التي واجهوها أثناء الحرب فتعددت العوامل التي أدت إلى نموها وتطورها والتي من أهمها⁽¹⁾:

✓ تحسن وارتفاع مستويات التعليم وتنامي الرغبة في الاطلاع والتعلم نتيجة زيادة الوعي عند السكان بمختلف طبقاتهم وشرائحهم.

✓ التطور الكبير الذي طرأ على وسائل النقل الجوي والبري مما أدى إلى حدوث ثورة كبيرة في عالم السياحة ونهضة هائلة في هذا النشاط.

✓ تزايد أعداد سكان المدن وارتفاع نسبة التحضر في الكثير من دول العالم.

✓ تحسن مستويات المعيشة ونوعية الحياة في معظم دول العالم نتيجة لزيادة وارتفاع معدلات دخل الأفراد ونصيبهم من الناتج القومي الإجمالي.

✓ التحولات الاقتصادية السريعة والكثيفة أدت إلى زيادة كبيرة في معدلات السفر لأغراض التجارة والأعمال.

✓ تنظيم وتسهيل إجراءات السفر والجمارك على الحدود بين الدول.

¹ عثمان محمد غنيم، بنيتانيل سعد، المصدر سبق ذكره، ص 21.

✓ الوعي البيئي وتزايد معدلات النمو السكاني.

مما سبق، يتضح أنّ السياحة ظهرت في بادئ الأمر منذ قديم الزمان كظاهرة اجتماعية وإنسانية عرفها الإنسان منذ القدم، وتطورت بتطور حاجاته ورغباته على أن أصبحت حركة ثقافية واجتماعية واقتصادية وأصبح لها مفهوم واضح وتأثير ملموس في شتى مجالات الحياة، ونتيجة لاهتمام كثير من دول العالم بالسياحة كمصدر هام من مصادر الدخل والثروة، وظهور العديد من هذه الدول على خريطة العالم السياحية واهتمامها بالأسس والمبادئ العلمية لهذا النشاط الإنساني، تحولت السياحة إلى علم له نظرياته وقواعده التي يسير عليها. وما لبث أن استقر علم السياحة في أذهان خبراء السياحة في هذا العالم، حتى صارت صناعة مركبة من الصناعات غير التقليدية التي تعتمد على تطبيق الأسلوب العلمي في مختلف أنشطتها، مثل النشاط الفندقي ونشاط شركات السياحة والسفر، والإرشاد السياحي والمبيعات السياحية والترفيه السياحي والنقل السياحي.

3.1.1. أهمية السياحة

لو لم تكن للسياحة أهميتها ما كانت لتحتل مكانة متميزة في السياسات التنموية للدول المتقدمة والنامية على السواء. وفيما يلي سيتمّ التعرض لأهمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسياحة.

1.3.1.1. الأهمية الاقتصادية: يمكن إبراز الأهمية الاقتصادية للسياحة من خلال النقاط التالية:

أولاً: خلق مناصب عمل: تعد السياحة من بين أكبر القطاعات توفيراً لفرص العمل فهي صناعة كثيفة العمالة، وتساهم في خلق فرص عمل بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال القطاعات الداعمة للسياحة. وتساهم في القضاء على البطالة من خلال حركة السياح ومعاملاتهم في مجالات شتى كالنقل والتجارة والإيواء... إلخ، فالنشاط السياحي يقوم على العمل المكثف والمتكامل كما أنّ التشغيل في المجال السياحي لا يحتاج إلى استثمارات كبيرة إذا ما قورنت بالقطاعات الأخرى وخاصة القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي، فالسياحة تنتمي لقطاع الخدمات أي الاعتماد الكامل على العنصر البشري، إذ يبقى

النشاط الخدمي يعتمد بالدرجة الأساسية على عنصر العمل⁽¹⁾، كما تعتبر السياحة من أكبر القطاعات الاقتصادية توفيراً لفرص العمل إذ تستوعب حوالي 11% من إجمالي القوى العاملة على مستوى العالم⁽²⁾.
ثانياً: تدفق رؤوس الأموال الأجنبية: من الممكن أن يساهم القطاع السياحي بدرجة ملموسة في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة. ويمكن تلخيص بعض أنواع التدفقات من النقد الأجنبي الناتج عن السياحة في الآتي:

✓ مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة.

✓ المدفوعات السيادية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول للبلاد.

✓ فروق تحويل العملة.

✓ الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية (الأساسية والتكميلية) بالإضافة إلى الإنفاق على

الطلب على السلع الإنتاجية والخدمات لقطاعات اقتصادية أخرى.

✓ الإيرادات الأخرى للفنادق من السائحين.

ثالثاً: تحسين ميزان المدفوعات: إن الناتج السياحي هو قيمة بيع المنتج السياحي إلى أعداد السائحين، والسياحة تساهم كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، إضافة إلى الإيرادات السيادية التي تقوم الدولة بتحصيلها من السائحين، وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى. تعتبر السياحة وسيلة مهمة للحصول على العملات الأجنبية وتعمل على تحسين ميزان المدفوعات بهدف حلّ المشكلات الاقتصادية⁽³⁾.

¹ محمد الروبي، (1988): نظرية السياحة، مجموعة الدراسات السياحية، الإسكندرية، ص 33.

² عبد العزيز بن محمد الهزاع، مساهمة السياحة في تنمية الموارد البشرية السياحية، الهيئة العامة للسياحة والآثار، السعودية، ص 3، مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني: [http://www.saudichambers.org.sa/Images/\(1\).pdf](http://www.saudichambers.org.sa/Images/(1).pdf)، تاريخ الزيارة: (2011/10/12).

³ فؤاد عبد المنعم البكري، (2007): التسويق السياحي، عالم الكتب، القاهرة، ص 69.

2.3.1.1. الأهمية الاجتماعية والإنسانية للسياحة

تعدّ السياحة صديقة للمجتمع فهي تقوم على الاستفادة الكاملة لكل ما فيه من موارد وأفراد، وهذا ما جعلها تتأثر وتؤثر فيه بشكل واضح وصريح، ويبرز هذا فيما يلي:

- تحقيق قدر كبير من التفاعل الاجتماعي وزيادة العلاقات الاجتماعية من خلال حسن مقابلة ومعاملة السياح من مختلف الجنسيات والأعراق من طرف السكان المحليين للمجتمع المضيف⁽¹⁾.
- تعمل السياحة على تقليل الفوارق بين الأفراد مما يحقق التطور الاجتماعي كما تعمل على تنمية الاهتمام بالقيم الحضارية في الدول المستقبلية للسائحين⁽²⁾.
- تساعد السياحة على الانفتاح على الخارج، بخروج بعض المجتمعات من عزلتها وانغلاقها على ذاتها في الداخل⁽³⁾.
- إحداث نوع من الازدهار والتطور في المجتمع وهذا ما يترتب عليه شعور أفراد المجتمع بحالة من الرضا التام، وهذا من شأنه أن يسهل الحراك الاجتماعي بين الطبقات المختلفة داخل المجتمع الواحد، نتيجة لزيادة العاملين في الحقل السياسي وبالتالي زيادة دخل الأفراد وهذا ما يحقق التوازن الاجتماعي⁽⁴⁾.
- السياحة أداة لتعميق الانتماء وتنمية الوعي القومي والاعتزاز بالوطن، وتساهم في بناء الشخصية الإنسانية، وتعمل على الترفيه والترفيه النفسي والجسدي، كما تساهم في تماسك المجتمع بما تتيحه من ألوان التآلف والتعارف.

3.3.1.1. الأهمية السياسية للسياحة: تظهر أهمية السياحة من الناحية السياسية من خلال النقاط

التالية:

¹ هالة عبد الرحمان الرفاعي، (1998): التأثيرات الاجتماعية والثقافية للسياحة في المجتمع المحلي، ط2، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، مصر، ص ص 71، 72.

² نعيم الظاهر، سراب الياس، المصدر سبق ذكره، ص 87.

³ محسن أحمد الخضيرى، (2005): السياحة البيئية، ط 1، مجموعة النيل العربية، مصر، ص 61.

⁴ فؤاد عبد المنعم بكري، المصدر سبق ذكره، ص 69.

✓ تمثل السياحة أداة من أدوات تعميق الانتماء السياسي وزيادة الوعي القومي والتعرف على ثروات البلاد وهذا يؤدي إلى تحقيق الاعتزاز بالوطن⁽¹⁾.

✓ إنّ السياحة كنشاط إنساني تجتث نوعاً من التقارب بين الشعوب والمجتمعات المختلفة، كما أنّ الحركات السياحية المتبادلة أصبحت تلعب دوراً هاماً في تنشيط العلاقات الدولية وتقليل حدّة الصراعات والخلافات التي تنشأ بين البلدان المتنازعة نظراً لما تحدثه من تقارب واتصال وتعارف وسلام وتفهم القضايا والمشكلات والتي توجد بين الدول والمجتمعات⁽²⁾.

✓ تؤدي السياحة إلى تحسين العلاقات بين الدول.

2.1. عناصر صناعة السياحة وأنواعها

تتعدد أنواع السياحة تبعاً للدوافع والرغبات والاحتياجات المختلفة التي تكمن خلفها وتحركها فهناك السياحة الثقافية والترفيهية والعلاجية والدينية والرياضية بالإضافة إلى أنماط أخرى جديدة، ساعد على نشأتها وانتشارها التقدم والتطور العلمي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي وما صاحبهم من تطلعات ومتطلبات ذات نوعيات خاصة لم تكن معروفة من قبل كسياحة المؤتمرات والمعارض وسياحة الحوافز وغيرها. وهو ما ترتب عليه الاتجاه إلى توفير خدمات وتسهيلات وعناصر جذب تختلف إلى حدّ كبير في خصائصها وصفاتها عما تحتاجها الأشكال الأخرى من السياحة التقليدية أو غير المتخصصة وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذا المبحث، لكن قبل الحديث عن أنواع السياحة والمعايير الخاصة بتصنيفها سنحاول أولاً حصر أهم العناصر التي تساهم بشكل كبير في صناعة السياحة في إطارها العام.

1.2.1. عناصر صناعة السياحة

تقوم صناعة السياحة بإطارها العام على مجموعة من العناصر الرئيسية منها⁽³⁾:

أ. **المادة الأولية:** تبقى الأماكن السياحية الأثرية والحضارية والدينية والثقافية والطبيعية هي المادة

¹ طارق كمال، (2009): السياحة والبيئة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 39.

² محمد منير حجاب، (2002): الإعلام السياحي، دار الفجر، القاهرة، ص 29.

³ زياد سليمان العبيسات، (2010): السياحة والمعالم الدينية في الأردن، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص ص 32-34.

الأولى وهي المدخل الأساسي لهذه الصناعة وهي التي تتميز بها المنطقة دون غيرها وتنقسم إلى جزئين:

✓ الجانب الطبيعي: وتشمل العناصر البيئية الطبيعية الموجودة في تلك المنطقة.

ب. رأس المال: مما لا شك فيه أنّ أيّ حراك اقتصادي في المنطقة الاقتصادية يحتاج إلى رأس مال

لاستثمار مجموعة من الخدمات التي تنافس أي منطقة أخرى مشابهة ولتكون منطقة جذب سياحي أكثر من غيرها.

ج. الإعلان والترويج السياحي: إنّ وصول اسم المنطقة السياحية لأكبر عدد ممكن من الأشخاص في

العالم يزيد من احتمالية زيارتهم لهذه المنطقة، وعملية وصول اسم المنتج السياحي بحاجة إلى حملة

إعلامية منظمة ومدروسة ومخطط لها بشكل علمي لترويج اسم هذه المنطقة حول العالم، وهنا يبرز دور

رأس المال مرة أخرى في التسويق السياحي لإقناع الآخرين بزيارة هذه المنطقة، ودور الإعلان الذي يجب

أن يتصف بخصائص معينة مثل تحديد الفئة المستهدفة، وأين سيوزع الإعلان وكيف ومتى، وعلينا

التذكر دائماً من خلال قراءتنا لخريطة السياحة العالمية أنّ الدول الأكثر استقبالا للسياح هي تلك الدول

الأكثر إنفاقاً على الإعلان السياحي.

د. العمل: تعتبر حلقة العمل في مجال تطوير عملية السياحة الدائرة الأكبر في عمليات الحراك

الاقتصادي، فالدورة تبدأ من تشغيل الأيدي العاملة في المنشآت السياحية من فنادق ومطاعم وما تتطلبه

عملية العمران في دورة العمل وفي تشغيل المنشآت وتطوير وسائل النقل، انتهاءً بالأعمال اليدوية

والتراثية والتقليدية.

و. النقل: إنّ لتطوير قطاع النقل أثراً إيجابياً في تطوير السياحة ونجاحها، لذلك لا بد من توفير وسائل

النقل الحديثة المجهز والمريحة باختلاف أشكالها البرية والبحرية والجوية، لتساعد في تطوير قطاع

السياحة، فالشخص عادة يقوم بزيارة منطقة ما في حال توفر أسهل الطرق للوصول إلى تلك المنطقة

وأقلها كلفة، وهذا يتطلب توفر الطرق البرية الدولية مع دول الجوار وتطوير المطارات وإتباع سياسة

الأجواء المفتوحة وتنظيم رحلات جوية إلى أكبر قدر ممكن من الدول وفي حال تعذر ذلك يمكن اللجوء إلى إقامة علاقات شراكة مع شركات الطيران الأخرى إضافة إلى تطوير الموانئ البحرية لتصبح أكثر قدرة على استقبال الرحلات البحرية.

ويعد قطاع النقل من أهم العناصر لما له من آثار اقتصادية مضاعفة، فهو يؤثر في تنمية المناطق المحيطة، مثلما يؤثر في الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بشكل إيجابي، وتنعكس آثاره على الدور الحيوي الفعال الذي يلعبه في واقع عملية التنمية بشكل عام وعلى تنمية قطاع السياحة بشكل خاص، لأنها تشكل خطوط الإنعاش والنشاط للموقع السياحي.

هـ. **البنية التحتية:** يجب أن تكون عملية التفكير بالقطاع السياحي عملية ذات نظرة تنموية شمولية للمنطقة السياحية أو الإقليم السياحي، فالعمل يجب أن يكون تكاملياً لذا لا بد من توفير الخدمات الأساسية للمنطقة كخدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي والنقل والاتصالات وخدمات الانترنت وتطوير القطاع المصرفي.

هذه العناصر جميعاً إذا ما عولجت بالشكل الصحيح من شأنها أن تكون قادرة على تقديم منتج سياحي قادر على المنافسة في الأسواق العالمية.

لقد حدثت تغييرات كبيرة في الاقتصاد العالمي لصالح صناعة السياحة وحسب توقعات العالم الأمريكي (جون نيبزيت) فإنّ اقتصاد العالم في القرن الحادي والعشرين سوف تقوده ثلاث صناعات حديثة هي⁽¹⁾:

✓ صناعة الاتصالات.

✓ صناعة تكنولوجيا المعلومات.

✓ صناعة خدمات السياحة.

2.2.1. تصنيف أنواع السياحة

للسياحة أنواع مختلفة، حيث يمكن تصنيف أنواع عديدة منها وفقاً لعدة أسس معينة، ويختلف

¹محمد الصيرفي، (2007): التخطيط السياحي، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص 79.

التصنيف من دولة لأخرى وهذا ما سيتمّ التطرق إليه من خلال ما يلي:

1.2.2.1. تقسيم السياحة وفقا للغرض: وتقسّم بدورها إلى:

أ. **سياحة لغرض العمل المؤقت:** ومعنى هذا النوع من السياحة "أن ينتقل السائح إلى مكان آخر أو دولة أخرى لغرض العمل المؤقت ولفترة زمنية ويكون العمل محدود وموارده محدودة أيضا، وتكون الغاية من السفر للاستجمام والعمل في نفس الوقت، وهذا النوع من السياحة منتشر خاصة في الدول الأوروبية وأمريكا، حيث ينتقل الشباب وطلاب الجامعات إلى مكان آخر خلال فترة العطل والإجازات لغرض التمتع والتعليم والثقافة والعمل المحدود، كما ينتشر هذا النوع أيضا في المملكة العربية السعودية وخاصة في مواسم الحجّ إذ ينتقل كثير من الشباب السعودي إلى مكّة والأماكن المقدسة لغرض العمل خلال فترة موسم الحجّ"⁽¹⁾.

ب. **سياحة الهوايات:** هذا النوع من السياحة يعتبر من الأنواع الحديثة بالسياحة في الوقت الحاضر وأخذت تستقطب أعداد كبيرة من السواح وخاصة في الدول المتقدمة. ويتمّ تنظيم سفرات سياحية لنوع معين ومحدد من السياحة كزيارة المعارض الفنية أو حضور المزادات الدولية للتحف والأشياء النفيسة، ومعارض الكتب... الخ، والمشاركين في هذا النوع من السياحة يجب أن تتوفر فيهم الثقافة العالية والامكانيات المادية المرتفعة⁽²⁾.

ج. **السياحة الاجتماعية:** ويطلق على السياحة الاجتماعية عدة أسماء مثل سياحة الانتماء للوطن أو السياحة العرقية أو السياحة العائلية... الخ، وتكون عبارة عن سياحة العوائل أي وصول السائح إلى بلده الأم مع عائلته وهذا النوع من السياحة يتطلب خدمات متعددة ومتنوعة كوسائل ترفيه للأطفال، ملاعب وطعام للأطفال أي أنّ الإقامة يجب أن تكون مستعدة لقبول الأطفال وتوفير الخدمات لهم، وكثير من الدول المحافظة على العادات والتقاليد تشجع هذا النوع من السياحة، حيث ستفاد منه في تطوير السياحة

¹ توفيق، ماهر عبد العزيز، صناعة السياحة، المصدر سبق ذكره، ص 55.

² المصدر نفسه، ص ص 61، 62.

الداخلية في البلد، وتشجيع العوائل على السفر داخل البلد نفسه في حالة تقديم خدمات سياحية معقولة وبأسعار مناسبة ومتوسطة⁽¹⁾.

د. **السياحة الرياضية**: يقصد بالسياحة الرياضية الانتقال من مكان الإقامة على مكان آخر في دولة أخرى لفترة مؤقتة بهدف ممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة أو الاستمتاع بمشاهدتها مل المشاركة في دورات الألعاب الأولمبية وبطولات العالم، ولقد انتعشت هذه السياحة في دول معينة تتمتع بمميزات وبتسهيلات وإمكانيات متعددة وبمستوى معيشي مرتفع يسمح بإقامة المنشآت الرياضية الملائمة والقرى المتكاملة التي تستوعب وفود السائحين وتيسر لهم الظروف المشجعة من حيث الإيواء والإعاشة والترفيه والملاعب وغيرها مما يحتاجون إليه⁽²⁾.

و. **السياحة الترفيهية**: السياحة الترفيهية كما يعرفها بعض المتخصصين هي تغيير مكان الإقامة لفترة من يوم واحد لغرض الاستمتاع والترفيه عن النفس، والسياحة الترفيهية يمكن أن يتخللها الاستمتاع بالهوايات المختلفة كصيد السمك من البحار والغوص تحت الماء والانزلاق عليه إلى غير ذلك من الهوايات المختلفة التي يمارسها السائحون القادمون من معظم دول العالم، بالإضافة إلى الذهاب إلى المناطق الزراعية والجبلية الصحراوية التي تبعث في النفس الهدوء والراحة والاستقرار⁽³⁾.

هـ. **السياحة التاريخية**: يعدّ هذا النوع من السياحة من أهم أغراض السياحة وأرقاها ويستقطب أعداد ضخمة من السياح وخاصة كبار السن والمتقنين، والعلماء والمهتمين والباحثين، ويتمثل هذا النوع من السياحة في زيارة الآثار والأماكن التاريخية⁴، وتعتبر الآثار التاريخية من المواضيع المهمة عند السياح، لذلك يعتمد الكثير منهم على زيارتها، ليقف أمام ما تركته أيدي الأجيال السابقة من فن معماري يتجلى بأبهى وأجمل الصور، والدولة التي لا تمتلك آثار أو لم تسكنها حضارات قديمة لا يمكن أن تتنافس في

¹ السكر مروان، (2007): السياحة مضمونها وأهدافها، ط 1، دار مجدلاوي، عمان، ص 13.

² محمد الصيرفي، (2009): مهارات التخطيط السياحي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص 62-63.

³ المصدر نفسه، ص 57.

⁴ مثنى طه الحوري، اسماعيل محمد علي الدباغ، المصدر سبق ذكره، ص 89.

هذا النوع من السياحة⁽¹⁾.

ك. **السياحة الثقافية:** يعتمد هذا النوع من السياحة على إقامة الندوات والدورات الثقافية والمعارض الخاصة والمسابقات الثقافية كمسابقات الشعر والمسرح والمقالة والموسيقى والفن ومسابقات عروض الأزياء... الخ وتهدف إلى التعرف على الحضارات القديمة وزيارة الأماكن الأثرية ذات الماضي والتاريخ الهام لذلك فهي تجتذب نوعيات معينة من السياح الذين يرغبون في إشباع رغبة المعرفة وزيادة معلوماتهم الحضارية والتمتع بما هو متاح من التراث القديم للبشرية من خلال المتاحف والمعابد وغيرها، إضافة إلى معايشة الشعوب المختلفة بعاداتها وتقاليدها وفنونها⁽²⁾.

ن. **السياحة الدينية:** السياحة الدينية هي التي يقوم بها الناس من أتباع دين معين إلى أماكن مقدسة عندهم خلال فترات محددة من السنة، كممارسة بعض الشعائر الدينية أو لتنفيذ بعض التعاليم الدينية أو للتبرك كما يحدث في بعض المناسبات الدينية⁽³⁾، والأساس منها هو تلبية نداء الدين وإشباع العاطفة الدينية وأداء واجباتها، كما تشمل زيارة الآثار والمعالم الديني للتبرك وللاستشفاء الروحي والنفسي، وهناك مناطق وبلاد معينة لها قدسيته ومكانتها المرتفعة مثل مكة المكرمة، والمدينة المنورة بالنسبة للمسلمين، والقدس بالنسبة للمسيحيين واليهود والمسلمين والفاثيكان بالنسبة للمسيحيين⁽⁴⁾.

ق. **السياحة العلاجية:** تعدّ السياحة العلاجية من أنواع السياحة المهمة والتي تدر دخلا محترما لأنّ فترة بقاء السائح لغرض العلاج تكون متوسطة أو طويلة وكذلك تكون مصاريفه كبيرة، خاصة إذا توفرت بالدولة المعنية مقومات السياحة العلاجية. وقد عرفت السياحة العلاجية منذ القدم، فقد عرف الإنسان بالتدريج والخبرة أنّ بعض الأمراض (كالأمراض الروماتيزمية والصدفية) تشفى بالانتقال إلى أماكن معينة تتميز بمناخ خاص، ثم اكتشف الخواص العلاجية للينابيع المعدنية، وقد تفنن الرومان في بناء الحمامات

¹ توفيق ماهر عبد العزيز، المصدر سبق ذكره، ص 55.

² محمد الصيرفي، مهارات التخطيط السياحي، المصدر سبق ذكره، ص 58-59.

³ محمد خميس الزوكة، (1998): صناعة السياحة، ط 1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 114.

⁴ محمد الصيرفي، المصدر سبق ذكره، ص 61.

العلاجية وأقاموا بها التماثيل الجميلة وألحقوا بها صالات الترفيه، وبحلول عصر النهضة في أوروبا أصبحت السياحة على المدن العلاجية نوع من الترف يختص به الأغنياء وقد ضمت هذه المدن أضخم الفنادق وأجمل الحدائق⁽¹⁾.

2.2.2.1. أنواع السياحة وفقاً للعدد: وينقسم هذا النوع إلى السياحة الفردية والسياحة الجماعية:

أولاً: السياحة الفردية: وهي عبارة عن سياحة فردية وفي كثير من الأحيان غير منظمة يقوم بها الشخص أو مجموعة أشخاص لزيارة بلد أو مكان ما وتتراوح مدة إقامته حسب تمتعهم بالمكان أو حسب وقت الفراغ المتوفر لديهم، وتشمل خدمات سياحية متنوعة، كل سائح من هذه المجموعة له دوافعه الخاصة ورغباته الخاصة التي جاء لتحقيقها ومدى تمتع هؤلاء السواح بالخدمات السياحية تعتمد على مقدرتهم المالية والرغبة التي يحققونها⁽²⁾.

ثانياً: السياحة الجماعية: يطلق عليها سياحة الأفواج والمجموعات حيث تقوم الشركات السياحية بتنظيم وترتيب رحلات في مجموعات وأفواج سياحية شاملة لكل عناصر الرحلة السياحية (النقل، الايواء، الطعام والشراب، الزيارات السياحية إلى الأماكن المختلفة... الخ)، والسائح هنا يحصل على الخدمات السياحية بشكل غير مباشر (عن طريق وسيط) من المشروعات السياحية، ويتميز هذا النوع من الرحلات السياحية بانخفاض التكاليف⁽³⁾، ويضم هذا النوع من السياحة فئات مهنية محددة أو بعض أصحاب الدخل المحدود الذين يسعون إلى قضاء إجازتهم والتسهيلات المتاحة⁽⁴⁾.

3.2.2.1. تقسيم السياحة وفقاً للعمر:

ويقسم هذا النوع من السياحة إلى سياحة الطلائع، سياحة الشباب، سياحة الناضجين، سياحة المتقاعدين: **أ. سياحة الطلائع:** يتعلق هذا النوع من السياحة بالمراحل العمرية من 7-14 سنة وهي مرحلة تعليمية يتم

¹ طه أحمد عبيد، (2010): مشكلات التسويق السياحي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص ص 152-153.

² المصدر نفسه، ص 163.

³ أحمد فوزي ملوخية، (2007): مدخل إلى علم السياحة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر، ص 71.

⁴ الزوكة، محمد خميس، المصدر نفسه، ص ص 125-126.

من خلالها اكتساب الأطفال لمعارف ومهارات وسلوكيات معينة، تقوم كثير من الشركات السياحية أو النقابات والجمعيات الخيرية وخاصة بالغرب بتنظيم مثل هذه الرحلات إلى الطلائع كأن تكون على شكل رحلات الكشافة أو رحلات تعلم السباحة أو التعرف على الطبيعة ودائماً تكون في فترة إجازات المدارس وتكون أسعارها رخيصة وخدماتها قليلة ومناسبة¹.

ب. سياحة الشباب: ويتعلق هذا النوع من السياحة بالمرحلة العمرية من 15-21 سنة ويمتاز هذا النوع من السياحة بالبحث عن الحياة الاجتماعية والإثارة والاختلاط بالآخرين، والاعتماد على النفس وتكوين الصداقات، كما أنّ هذا النوع من السياحة يؤدي إلى تقليل الفواصل بين الطبقات المختلفة، وتمكّن الأجيال الجديدة من الاختلاط والتعارف الذي يؤدي إلى التفاهم واحترام بعضهم البعض، وتعزيز شعور الانتماء إلى الإنسانية⁽²⁾.

ج. سياحة الناضجين: ويتضمن هذا النوع مرحلة عمرية من 35-55 سنة وهو عبارة عن سياحة استرخاء وممتعة والهروب من جو العمل الروتيني والإرهاق من العمل، ويغلب طابع الراحة والاستجمام والترفيه على هذا النوع من السياحة، وتكون الرحلات دائماً على شاطئ البحر والأماكن الهادئة والدافئة والجبال والريف⁽³⁾.

سياحة المتقاعدين: يعتبر هذا النوع من السياحة من أنواع السياحة التقليدية في الغرب وأمريكا وغالباً ما يشارك فيها المتقاعدون وكبار السن، وتقوم الشركات السياحية بتنظيم هذه الرحلات خصيصاً لهم وتمتاز بارتفاع أسعارها وتقديم أفضل الخدمات السياحية وتكون هذه الرحلات لفترات طويلة تتراوح من أسبوعين إلى شهرين⁽⁴⁾.

4.2.2.1. تقسيم السياحة وفقاً لمدة الإقامة: ويقسم هذا النوع إلى: سياحة أيام، سياحة موسمية، سياحة

¹ توفيق ماهر عبد العزيز، المصدر سبق ذكره، ص 67.

² المصدر نفسه، ص 67.

³ طه أحمد عبيد، المصدر سبق ذكره، ص 164.

⁴ المصدر نفسه، ص 165.

عابرة.

أ. **سياحة أيام:** عادة يستغرق هذا النوع من السياحة أيام محدودة من يومين إلى أسبوع يقضيها السائح ضمن برنامج معد مسبقا (سياحة منظمة) أو تكون سياحة فردية، وتكون هذه السياحة متنوعة وخدماتها مختلفة، وقد تكون في عطلة نهاية الأسبوع أو في مناسبات وطنية أو أعياد قومية، وهذا النوع من السياحة يتميز بالاستمرارية على مدار السنة.

ب. **سياحة موسمية:** وسميت بالسياحة الموسمية لأنّ الطلب السياحي يتحقق بموسم معين من السنة يسمى بموسم الذروة السياحي، حيث تتدفق الأفواج السياحية بأعداد كبيرة جدا على المواقع السياحية، وتتراوح فترة الإقامة من شهر إلى ثلاثة أشهر، وغالبا ما يحمل هذا النوع من السياحة صفة الدورية أو التكرار أي نفس الزوار يزورون نفس المكان سنة بعد سنة⁽¹⁾.

ج. **سياحة عابرة:** وتكون أثناء انتقال السياح بالطرق البرية عن طريق الحافلات السياحية أثناء توجههم إلى بلد ما يمرون ببلد معين ويبقون فيه لمدة يوم أو يومين، وفي هذه الحالة يمكن أن تقوم الشركات السياحية بتنظيم رحلات قصيرة لهؤلاء السياح، كما قد تحصل أثناء الانتقال بالطائرات كأن تعطل طائرة في مطار ما أو وجود إضرابات في إحدى المطارات ويؤدي إلى عدم تزويد الطائرة بالخدمات الضرورية، فتقوم الشركات السياحية بتنظيم رحلات سياحية لزيارة الأماكن الأثرية والحضارية والأماكن المهمة في البلد المضيف أثناء توقف الطائرة بالمطار.

5.2.2.1. **تقسيم السياحة وفقا للمناطق الجغرافية:** ويقسم هذا النوع من السياحة إلى سياحة داخلية، سياحة خارجية.

أ. **السياحة الداخلية:** وتشمل حركة السياح المواطنين من حملة جنسية البلد داخل حدود البلد السياسية، ويعدّ هذا النوع من السياحة من أهمّ أنواع السياحة للأسباب التالية⁽²⁾:

¹ توفيق ماهر عبد العزيز، المصدر سبق ذكره، ص 67.

² محمود الديماسي وآخرون، (2002): تخطيط البرامج السياحية، ط 1، دار المسيرة، عمان، الأردن، ص 138.

✓ توزيع الدخل بين مواطني البلد نفسه وعدم تركيزه في منطقة واحدة.

✓ القضاء على البطالة.

✓ تحسين وتطوير البنية التحتية للبلد.

✓ لا يمكن أن تنجح السياحة الخارجية بدون نجاح السياحة الداخلية لأنّ السياحة الداخلية تبدأ

بمواطني البلد نفسه حيث ينتقلون إلى أجزاء مختلفة من بلدنهم ويتعرفون على الآثار والأماكن

المهمة في بلده، وهذا بدوره يكون سفيرا لبلده وممثل لها، ويؤدي إلى احترام السياح الأجانب وعدم

الحقد عليهم، لأنه سوف يتمتع بالخدمات السياحية التي تقدمها بلده ويجربها ولا تكون حكرا على

الأجانب فقط.

ب. السياحة الخارجية: ويطلق على السياح، الذين يقصدون أماكن سياحية خارج وطنهم الأم، وهذا النوع

من السياحة تبحث عنه أغلب دول العالم وتعمل على تشجيعه وذلك للحصول على العملة الصعبة

ويطلب خدمات مختلفة وبنية تحتية كبيرة، وكلما تنوعت الخدمات السياحية من ناحية الجودة والأسعار

وتطورت البنية التحتية والفوقية كلما زاد عدد السياح الأجانب الذين يزورون البلد⁽¹⁾.

6.2.2.1. تقسيم السياحة وفقا للجنسية

حيث تختلف البرامج السياحية باختلاف جنسيات السياح، إذ يختلف سلوك وتصرفات ورغبات السياح،

فالسياح العرب يختلفون في رغباتهم وسلوكهم عن السياح الأمريكيين ويقسم هذا النوع من السياحة إلى:

أ. **سياحة الأجانب (السياحة العالمية):** ويتضمن هذا النوع من السياحة جميع الأجانب ما عدا مواطني

أهل البلد. وتنظم الشركات السياحية برامج خاصة لجذب السياح الأجانب بما يتلاءم مع أذواقهم ورغباتهم

التي تختلف باختلاف العادات والتقاليد والجنسيات ودائما السياح الأجانب ينجذبون إلى الأماكن التاريخية

وإلى السياحة الصحراوية والشواطئ، وتعمل هذه الشركات على دراسة رغبات واحتياجات وقدرات هؤلاء

¹ الحوري مثني طه، اسماعيل محمد علي الدباغ، المصدر سبق ذكره، ص 77.

السياح وأهدافهم، وتختلف هذه البرامج حسب الجنسيات والأسعار والأماكن.

ب. **سياحة المقيمين خارج البلد (المغتربين):** وهي تتشابه كثيرا مع السياحة الاجتماعية، فظاهرة الهجرة المؤقتة للعمل في الخارج أصبحت ظاهرة مستفحلة وكبيرة خاصة في دول العالم الثالث، وعند هجرة المواطنين إلى بلد ما بالتأكيد يصبح لدسهم الحنين لزيارة البلد الأم، فتنظم رحلات سياحية لغرض زيارة بلدهم الأم.

3.2.1. أنواع السياحة قديما وحديثا

لم تعد السياحة تنحصر في ذلك الشخص الذي يحمل حقيبة صغيرة وسافر إلى بلد ما ليقضي عدة ليال في أحد الفنادق ويتجول بين معالم البلد الأثرية، تغير الحال وتبدل وتشعبت فروع صناعة السياحة وتخطت تلك الحدود الضيقة لتدخل بقوة إلى كل مكان لتؤثر فيه وتتأثر به، ومن خلال هذا المطلب سنحاول التعرف على أنواع السياحة في الماضي والتعرض إلى الأنواع الحديثة منها.

1.3.2.1. أنواع السياحة فيما قبل القرن العشرين

سوف نتناول فيما يلي بعضا من هذه الأنواع بشيء من التفصيل.

أولاً: سياحة المغامرات والسفاري: وهي تلك السياحة التي تتم عبر الصحاري وتتنوع أنواعها وأهدافها فبعضها يتجه إلى السلاسل الجبلية ومغامرة تسلقها، والبعض الآخر يتجه إلى زيارة الوديان وعيون الماء، والتي تكون من أجل الصيد البري في المناطق المسموح فيها بالصيد، أو تتعلق بركوب الأمواج أو التزلج برمال الصحراء⁽¹⁾.

ثانياً: السياحة الثقافية: هذا النوع من السياحة يعتبر من الأنواع القديمة، إذ أنّ السفر للاطلاع على طراز الحياة المتفرقة يمثل نوعا من السياحة الثقافية، وهي توفر فرص للاطلاع على ما كانت عليه حياة الناس وثقافتهم وحضارتهم في الأزمنة القديمة، والسياحة الثقافية هي أساسا ذات طبيعة ذهنية، وتتشد

¹ عصام حسن السعدي، (2009): التسويق والترويج السياحي، دراسة التسويق السياحي والفندقي في الدول العربية، ط 1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ص 143.

معرفة أشياء جديدة ليست معروفة لدى السائح، وتتمّ عبر زيارة السائح لبلاد أجنبية، ودراسة شعوبها والخصائص التي تميز هذه الشعوب عن غيرها، كما تنشّد الاطلاع على تاريخهم وعاداتهم في نفس الإطار الحقيقي الذين يعيشون فيه، حيث تعمل هذه السياحة على زيادة معلومات السائح وإشباع حاجاته من الناحية الثقافية⁽¹⁾.

ثالثاً: سياحة التعليم والتدريب: يعتبر هذا النوع من السياحة من الأنواع المهمة والقديمة للسياحة، فالسفر لغرض الدراسة والتعليم هو غرض قديم كان يمارس منذ زمن بعيد وتدلّ على ذلك المقولة "أطلب العلم ولو في الصين"، ورحلات ابن بطوطة وابن ماجد، وهذا النوع من السياحة تركز عليه الآن الدول المتقدمة علمياً وصناعياً حيث تقوم هذه الدول بتشجيع السفر لغرض عقد ندوات تعليمية أو تدريبية، وكثير من الدول بدأت بتوفير دورات خاصة في فترة الإجازات⁽²⁾.

وتكون فترة إقامة السائح لهذا النوع طويلة وتتراوح من أسبوع إلى أشهر معدودة ولهذا فإنّ مصاريف السائح سوف تكون كبيرة، وتوجد شركات ومنظمات خاصة تنظم مثل هذه الدورات التعليمية وكذلك النقابات المهنية تسعى دائماً إلى تنظيم مثل هذه الدورات والدراسات، كما لا تقتصر على الدراسة والتدريب فقط بل تشمل أيضاً الاستجمام والترفيه والثقافة لأنّ المشاركين في هذه الدورات يحتاجون إلى الراحة والاستجمام خلال عطلة نهاية الأسبوع.

رابعاً: السياحة الدينية: تعني السفر من دولة لأخرى أو الانتقال داخل حدود دولة بعينها لزيارة الأماكن المقدسة لأنها سياسة تهتم بالجانب الروحي للإنسان فهي مزيج من التأمل الديني والثقافي، أو السفر من أجل الدعوة من أجل القيام بعمل خيري⁽³⁾.

ويعدّ هذا النوع من السياحة قديماً جداً وتقليدياً وتتفرد به دول محدودة في العالم، ويتطلب هذا النوع من السياحة خدمات متنوعة وأخرى متوسطة، ويتطلب أسواق كبيرة لغرض تبضع السائحين لشراء الهدايا

¹ الطائي، حميد عبد النبي، (2001): أصول صناعة السياحة، ط 1، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، ص 186.

² توفيق ماهر عبد العزيز، المصدر سبق ذكره، ص 57.

³ عصام حسن السعدي، المصدر سبق ذكره، ص 142.

التذكارية أثناء زيارتهم الدينية، وتساهم السياحة الدينية في رفع دخل الدولة من النقود حيث يعدّ الحجّ في المملكة العربية السعودية مصدراً هاماً في زيادة الدخل العام⁽¹⁾.

2.3.2.1. الأنواع الحديثة للسياحة: ويمكن حصرها في النقاط التالية:

أولاً: سياحة المؤتمرات: ازداد التركيز على هذا النوع من السياح خاصة بعد الحرب العالمية الثانية واستقرار الأمن وانتشار السلام في العالم، حيث انتشرت ظاهرة عقد الندوات والمؤتمرات والاجتماعات السياسية والثقافية والتعليمية ورجال الأعمال، وتتميز مواقع المؤتمرات بوجودها في المدن الكبرى أو المدن الإقليمية أو المدن السياحية، وتتطلب أيضاً خدمات سياحية مساعدة متطورة لأنّ المشاركين في هذا النوع من السياحة لا يقضون معظم أوقاتهم في الفنادق أو القاعات بل يكرسون جزءاً من وقتهم في الاستجمام والراحة والرحلات السياحية القصيرة⁽²⁾.

ولهذا النوع من السياحة جوانب ايجابية، حيث أنه في معظم المؤتمرات التي تعقد ينتج حلّ لبعض المشاكل العالقة بين الدول، مما يساعد في تخفيض التوتر بين الشعوب وينشط سبل اللقاء وبالتالي الحركة السياحية.

ثانياً: السياحة البيئية أو الطبيعية: تلعب الطبيعة دوراً مهماً في جذب السياح إليها، خاصة إذا كانت تتميز ببيئة نظيفة لا يسودها التلوث الذي ازداد بسبب كثرة المصانع والمعامل مما يؤدي إلى ترك فضلات لها أثر سيئ على الطبيعة، وتعد المغريات السياحية الحية من تنوع للنباتات الطبيعية والحيوانية مقصداً للسائحين للتمتع بجمال الطبيعة، والابتعاد عن التلوث بأشكاله المختلفة، والازدحام وتوتر الأعصاب الذي تتسم به الحياة اليومية⁽³⁾.

ثالثاً: سياحة التسوق: هذا النوع من السياحة يعتبر من الأنواع الحديثة، حيث تسعى كثير من الدول التي تنخفض فيها كلفة اليد العاملة ولديها وفرة الإنتاج أن تصبح سوقاً رائجاً ورخيصاً تعرض فيه جميع

¹ طه أحمد عبيد، المصدر سبق ذكره، ص 147.

² الطائي حميد عبد النبي، المصدر سبق ذكره، ص 188.

³ أحمد الجلا، (1998): البيئة المصرية وقضايا التنمية، ط 1، عالم الكتب، القاهرة، ص 143.

أنواع البضائع بأسعار رخيصة بهدف جذب أكبر عدد ممكن من السياح الذين يهتمون بشراء السلع المختلفة، وهذا النوع من السياحة يحتاج إلى خدمات متنوعة ومتعددة وكذلك أماكن إقامة متنوعة، ولكن تكمن الصعوبة في السيطرة على هذا النمط من السياحة لأنه يتضمن طبقات مختلفة من السياح في كاف النواحي⁽¹⁾. ومن الدول المشهورة بهذا النوع من السياحة تايلاندا، تايوان، الصين، السوق الحرة للإمارات العربية المتحدة والتي تعتبر من أرخص الأسواق الحرة بالعالم الأكثر مبيعا.

رابعاً: السياحة الإلكترونية: وهو من المفاهيم الحديثة، وتعني نمط سياحي يتم تنفيذ بعض معاملاته التي تتم بين مؤسسة سياحية وأخرى أو بين مؤسسة سياحية ومستهلك (سائح) من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تتلاقى فيه عروض الخدمات السياحية من خلال شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) مع رغبات جموع السائحين الراغبين في قبول هذه الخدمات السياحية⁽²⁾.

خامساً: السياحة المناخية: وهي من الأنواع الحديثة للسياحة، إذ يعدّ المناخ المميز عاملاً مهماً في جذب السياح لزيارة اقليم معين، حيث تشكل الشمس الساطعة والظروف الجوية المناسبة والطقس الجميل المصادر المناخية التي تترك أثرها في السائح، ويعتبر المناخ أهم عناصر الثروات السياحية، علماً بأن فصلي الربيع والصيف هما أكثر الفصول ملائمة للسفر والسياحة⁽³⁾.

سادساً: سياحة التجوال: وهي من أنواع السياحة المستحدثة وتتمثل في القيام بجولات منظمة سيراً على الأقدام إلى مناطق نائية تشتهر بجمال مناظرها الطبيعية ومن ميزاتها:

✓ تستقطب السياح الشباب بشكل أكبر من كبار السن.

✓ الإقامة تكون في مخيمات في البر والتعايش مع الطبيعة.

✓ مدة الإقامة تكون طويلة.

¹ توفيق ماهر عبد العزيز، المصدر سبق ذكره، صص 63-64.

² موسى سعداوي، حكيم بوجطو، (2010): أهمية مقومات السياحة الجزائرية في التنمية الاقتصادية للدولة، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول اقتصاديات السياحة ودوره في التنمية المستدامة، يومي 9 و10 مارس 2010، بسكرة، الجزائر، ص 4.

³ الزوكة محمد خميس، المصدر سبق ذكره، ص 154.

3.1. واقع ومحتوى الأسواق السياحية

لقد اهتم خبراء السياحة في العالم بدراسة الأسواق السياحية باعتبارها أحد العناصر الرئيسية للعملية التسويقية سواءً الممثلة للعرض السياحي أو الطلب السياحي. كما عمدوا لتحليل الطلب السياحي وفق أسس علمية وتحديده خصائصه المميزة وطرق تقديره. ولم تقتصر الدراسة على الطلب السياحي بل امتدت إلى العرض السياحي باعتباره الجناح الثاني لصناعة السياحة لأنه يضم كل ما تمتلكه الدولة من مقومات سياحية ومرافق وخدمات وتسهيلات سياحية تشكل في مجموعها المنتج السياحي الذي تقوم الدول المستقبلية للسياح بتسويقه وبيعه في الأسواق الخارجية، لذا سنحاول من خلال هذا المبحث تناول واقع الأسواق السياحية من خلال التعرض لمختلف أنواعها والسياسات التي تحكم التعامل معها للحصول على أكبر قدر من الحركة السياحية الوافدة منها وعرض واقع ومحتوى كل من الطلب والعرض السياحيين وتحديد أهم خصائصهما ومكوناتهما.

1.3.1. ماهية الأسواق السياحية

يمثل السوق بصفة عامة أحد العناصر الرئيسية للعملية التسويقية حتى إنه يمكن القول إن هدف التسويق هو إيجاد الأسواق وتحديدها والتعرف عليها والتأثير فيها لزيادة حركة المبيعات فيها من السلع والخدمات.

1.1.3.1. مفهوم السوق

مفهوم كلمة السوق تحدد الظروف العامة لتصريف البضائع والخدمات، ويتم الحديث هنا عن السوق (الضيق) أو (الواسع) أو (الصغير) أو (الكبير) والتي تشير إلى أهم عنصر من عناصر السوق وهو تسويق البضائع والخدمات.

ويمكن تعريف السوق بمعناه المجرد بأنه ذلك المكان الذي يتم فيه التقاء المشتريين بالبائعين من أجل تبادل السلع والخدمات وما يرتبط بذلك من عوامل مؤثرة في قرارات الشراء أو البيع⁽¹⁾ فيرتبط المعنى هنا

¹ صبري عبد السميع، (2007): التسويق السياحي والفندقي - أسس علمية وتجارب عربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص 59.

بالمكان.

في بعض المراجع الاقتصادية حاول الاقتصاديين تعريف السوق على أنه مقابلة بين البائع والمشتري وآخرون يعرفونه على أنه العرض والطلب على السلع والخدمات في السوق أو أنه عبارة عن بيع وشراء الخدمات السياحية⁽¹⁾.

هناك اقتصاديين حاولوا تعريف السوق السياحي من نوعية العلاقات التي تنشأ أثناء عملية البيع وقالوا أنّ السوق السياحي هو عرض مقابل النقود وطلب مع دفع النقود⁽²⁾.

كما عرف السوق السياحي على أنه: يمثل كافة الأفراد والمؤسسات التي تسعى لإشباع حاجات ورغبات معينة في أقطار أو أماكن سياحية تقدم عدداً من المنتجات التي قد ترتبط بمواقع أثرية ودينية وثقافية، ومن خلال وسائل مساعدة كالنقل بأنواعه والفنادق والمطاعم وغيرها، كما يتضمن السوق السياحي مستويات مختلفة والتي تضم السياحة المحلية والإقليمية والدولية⁽³⁾.

ومنذ أن ظهرت ونشأت فكرة الأسواق تطورت هذه الفكرة بتطور الزمن وأصبح للسوق مفهوم أوسع وأشمل من مجرد مكان النقاء المشتريين بالبائعين يشير إلى أنّ مصطلح السوق يعبر عن مجموعة من البائعين والمشتريين المتعاملين في سلعة معينة يتحدد سعرها في بواسطة العرض والطلب، إلا أنّ مفهوم السوق في صناعة السياحة ينحصر في الدول المصدرة للحركة السياحية وأيضاً الدول المستقبلية لهم. لذا يقصد بالسوق السياحي كما عرفه الكثيرون من خبراء السياحة وعلمائها بأنه:

مكان النقاء الطلب السياحي (demand Tourism) بالعرض السياحي (supply Tourism)، وحيث إنّ مكان الالتقاء يمكن أن يكون في دولة السائح أي الدول المصدرة للسائحين التي تمثل الطلب السياحي، وأيضاً في دولة الزيارة المستقبلية لهم، وتمثل في نفس الوقت العرض السياحي.

¹ مروان السكر، مختارات من الاقتصاد السياحي، المصدر سبق ذكره، ص 108.

² علي فلاح الزعبي، (2013): التسويق السياحي والفندقي-مدخل صناعة السياحة والضيافة-، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 159.

³ مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ، (2001): مبادئ السفر والسياحة، ط 1، مؤسسة الوراق، الأردن، ص 125.

ومعنى ذلك أنّ التقاء الطلب السياحي بالعرض السياحي يتمّ في مكانين مختلفين هما⁽¹⁾:

✓ **السوق الخارجي:** وتمثله ان حيث يلتقي السائحون المرتقبون أو وكلاء السياحة الدوليين أو مديرو الشركات العالمية مع مندوبي ومديري الشركات السياحية ووكالات السفر بالدول المستقبلية أو المضييفة لهم لعرض برامجهم السياحية من خلال الجهود التنشيطية التي يقومون بها في هذه الأسواق لبيع هذه البرامج وإجراء التعاقدات السياحية ووكالات السياحة والسفر العالمية، ويضمّ عادة الدول الصناعية الكبرى المتقدمة.

✓ **السوق الداخلي:** تمثله الدول المستقبلية للحركة السياحية حيث يلتقي السائحون سواء الدوليون أو الداخليون (المستهلكون السياحيون) مع بائعي الخدمات السياحية في مختلف المناطق الأثرية والسياحية للحصول على احتياجاتهم التي تعتمد على السياحة اعتماداً رئيسياً. وفي الأخير نخلص إلى تعريف السوق السياحي: بأنه الطلب السياحي الحالي والمحتمل على المنتج السياحي في أي دولة من الدول السياحية لإشباع رغبات وحاجات معينة.

2.1.3.1. **تشریح السوق:** ينقسم السوق السياحي إلى شرائح مختلفة تبعا لعدد من العوامل أهمها⁽²⁾:

أ. **الموقع الجغرافي:** تشكل الدول المتجاورة المصدرة للسائحين التي تقع في منطقة معينة شرائح سوقية بحيث تتصف كلّ شريحة من هذه الشرائح بصفات معينة تختلف عن الشرائح الأخرى، فعلى سبيل المثال تتميز دول أمريكا اللاتينية بصفات وخصائص متشابهة تختلف عن دول الخليج العربي ودول المغرب العربي.

ب. **الطبقة الاجتماعية:** يعمل المستوى الاجتماعي في الدول المختلفة على تكوين شرائح سياحية تبعا لكلّ مستوى أو طبقة اجتماعية، فالطبقات الغنية تشكل معا شريحة سوقية تتميز بخصائص معينة تختلف عن الشرائح الأخرى وترتبط بمستوى معين، كالفر بالدرجة الأولى على الطائرات والإقامة في فنادق خمسة

¹ جغرافيا السياحة والطيران، المزيج التسويقي السياحي، ص 30.

² صبري عبد السمیع، المصدر سبق ذكره، ص ص 61-62.

نجوم إلى غير ذلك من الخدمات السياحية المتميزة، أما الطبقات المتوسطة فتكون هي أيضا شريحة سوقية أخرى لها مطالبها واحتياجاتها التي تتلاءم وتتوافق مع مستواها الاجتماعي، كذلك الطبقات الفقيرة.

ج. المستوى الثقافي: تتكون في الأسواق السياحية أيضا شرائح أخرى ترتبط بالمستوى الثقافي لأفراد المجتمع حيث تتشكل هذه الشرائح من السائحين الذين تربطهم ببعض عوامل ثقافية مشتركة، كطبقة الأطباء والمهندسين وأستاذة الجامعات... الخ، كذلك من هم على درجات متوسطة أو منخفضة من الثقافة العامة يكونون معا شرائح سوقية معينة.

د. الهدف من الزيارة: يشكل السائحون الذين يمارسون مختلف أنماط السياحة شرائح سوقية تبعا للهدف من الزيارة، ففي الأسواق السياحية المصدرة يجتمع السائحون في جماعات (شرائح)، فالمسافرون للسياحة الأثرية أو التاريخية تربطهم خصائص فكرية واتجاهات شخصية معينة، أما المسافرون بغرض الترفيه والاستجمام فإنهم يبحثون عن الراحة والهدوء ويميلون إلى ممارسة الأنشطة الترفيهية والرياضية، وهكذا باقي الشرائح السياحية الأخرى.

و. السن والجنس: ينقسم السائحون في الأسواق السياحية إلى شرائح تبعا للسن حيث تكون كل مرحلة عمرية كمرحلة الشباب أو الرجولة أو الكهولة شريحة خاصة بها، وكل شريحة من هذه الشرائح لها خصائصها المميزة، كذلك هو الحال بالنسبة للجنس فالرجال يمثلون شريحة والنساء كذلك.

3.1.3.1 أنواع الأسواق السياحية: تنقسم الأسواق السياحية إلى عدد من الأنواع الرئيسية أهمها ما يلي⁽¹⁾:

الأسواق الرئيسية: يتمتع هذا النوع من الأسواق السياحية بأهمية كبيرة لدى الدول المستقبلة للسائحين، إذ تمثل هذه الأسواق المصدر الرئيسي للطلب السياحي الذي تعتمد عليه هذه الدول، وبذلك تحظى هذه الأسواق باهتمام رجال التسويق والمبيعات بالمنشآت السياحية من حيث دراستها وتشييدها، وتركيز الجهود

¹جغرافيا السياحة والطيران، المصدر سبق ذكره، ص ص 32-33.

التنشيطية فيها لاستمرار حركة التدفق السياحي القادمة منها.

الأسواق الثانوية: تقلّ الحركة القادمة من هذه الأسواق عن حركة الأسواق الرئيسية السابقة بحيث لا تحتلّ نفس الأهمية الكبيرة التي تحظى بها تلك الأسواق، لذلك سميت بالأسواق الثانوية تعبيراً عن انخفاض أهميتها لدى الدول المستوردة للسائحين ولا تمثل المصدر الرئيسي للحركة السياحية بها.

الأسواق النشطة: تتميز هذه الأسواق بدرجة فاعليتها الكبيرة وحجم التعاقدات التي تتمّ بها لبيع البرامج السياحية للسائحين أو الشركات والوكالات السياحية خلال فترة معينة واستجابة الطلب السياحي في هذه الأسواق لكلّ الجهود التسويقية أو التنشيطية التي تبذلها الأجهزة والهيئات المختصة.

الأسواق الكامنة: وهي الأسواق التي لا تمثل في الوقت الحالي مصدراً رئيسياً للطلب السياحي نتيجة لبض الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية التي تؤثر عليها سلباً، ولكنها تتحول على أسواق فعالة ونشطة بزوال هذه الأسباب والعوامل كالسوق العربي في فترة حرب الكويت حيث كان كامناً خلال هذه الفترة التي مرت بها منطقة الخليج. فالأسواق الكامنة هي الأسواق التي كانت فيها من قبل أسواقاً رئيسية أو ثانوية ولكنها نتيجة للأسباب الآتية الذكر تحولت على هذا النمط وفقدت فعاليتها ونشاطها.

الأسواق المحتملة: وهي الأسواق التي يمكن أن يصل فيها الطلب السياحي إلى أعلى مستوى ممكن نتيجة الجهود التسويقية والتنشيطية المبذولة، فكلّ جهد إضافي زيادة على هذه الجهود سيترتب عليه زيادة محدودة في الطلب السياحي عن هذا المستوى.

2.3.1. السياسات التسويقية ودراسة السوق السياحي

1.2.3.1. دراسة السوق السياحي

تعتبر دراسة السوق السياحي من أهم الدراسات التي تقوم بها الدولة السياحية سواء على مستوى الأجهزة الرسمية أو الوكالات السياحية لأنها تلعب دور هام في التعرف على طبيعة هذا السوق من حيث سوق رئيسي أو ثانوي بالإضافة إلى أهمية هذه الدراسة في تشريح السوق وفهم خصائص وصفات كلّ

شريحة وتحديد وتشخيص المشكلات التي تظهر في الأسواق المختلفة وذلك لوضع الاستراتيجية التسويقية المثلى لمواجهتها وتتضمن هذه الدراسة الجوانب الآتية¹:

أولاً: الوضع الاقتصادي للسوق السياحي: تقوم دراسة السوق السياحي من الوجة الاقتصادية على تحليل وفهم طبيعة اقتصاديات الدول المختلفة للسوق السياحي من حيث درجات القوة أو الضعف، وما تواجهه من مشكلات تؤثر على حجم الطلب السياحي فتساعد هذه الدراسة على اكتشاف دول أو أسواق سياحية يمكن أن تتحول إلى أسواق رئيسية مصدرة للحركة السياحية لأنها تتمتع بقدرات اقتصادية عالية، كذلك فإنّ هذه الدراسة تفيد في فهم وتقييم جدوى الجهود التسويقية الموجهة إلى دول السوق المختلفة، حيث تعمل على توجيه هذه الجهود نحو الأسواق التي تتميز بالاستقرار الاقتصادي، فكلما كانت الحالة الاقتصادية للسوق السياحي منتعشة، كلما كان الطلب السياحي فيه نشطا ومتزايداً.

ثانياً: الخصائص الاجتماعية للسوق السياحي: يقصد بهذه الخصائص طبيعة السائحين وأنماطهم السلوكية وعاداتهم المختلفة والدوافع المحركة لهم ورغباتهم وإمكانياتهم المادية المؤثرة على اتجاهاتهم نحو الطلب السياحي. لذلك فإنّ دراسة السوق السياحي من الوجة الاجتماعية وتقسيمه إلى شرائح اجتماعية معينة سواء بالنسبة للدخل أو المستوى الثقافي أو السن أو الأهداف السياحية إلى غير ذلك من العوامل التي تعمل على تحقيق النجاح والفاعلية التسويقية في هذه السوق من خلال رسم الخطط السياحية الناجحة التي تقوم به مختلف الأجهزة السياحية.

ثالثاً: الوضع السياسي في السوق السياحي: تساعد دراسة الوضع السياسي بالسوق السياحي في التعرف على الجوانب المختلفة له من حيث استقرار هذا السوق من الوجة السياسية وارتباطه بعلاقات تتميز بالطيبة والقوة مع باقي الأسواق الأخرى، إضافة إلى توفر عامل الأمن والهدوء والبعد عن الاضطرابات العنصرية أو العسكرية أو الطائفية، أو غير ذلك من أنواع الصراعات الأخرى، فهذه الدراسة تهدف إلى

¹صيري عبد السميع، المصدر سبق ذكره، ص ص 65-68.

تركيز النشاط التسويقي على الدول التي تتمتع بالاستقرار السياسي لأنّ هذا الأخير يمثل المناخ الملائم والبيئة السياسية الملائمة للأنشطة السياحية في أي دولة من الدول، أما الدول التي لا تتمتع بالاستقرار، فيمكن تجنب تركيز الجهد التسويقي بها لفترة محددة والاكتفاء بجهود متواضعة لضمان استمرار السياحة حتى تعود مرة أخرى لحالة الهدوء والتوازن والاستقرار السياسي من جديد.

رابعاً: حجم الفرص التسويقية المتاحة بالسوق السياحي: السوق السياحي مثل أي سوق آخر يحكمه المكان والأفراد والظروف المؤثرة فيه وهذا يعني أنّ لكلّ سوق سعة معينة يصل إليها عندما تتحقق فيه درجة الإشباع الكامل، فإذا لم يصل إليها تكون هناك فجوة تنشأ عن عدم تحقيق العرض السياحي لكل متطلبات الطلب السياحي، أو نتيجة لقصور في الأنشطة الإعلامية والتسويقية، ويزداد اتساع هذه الفجوة أو عمقها من دولة إلى أخرى تبعاً لحجم وتنوع الطلب السياحي في هذه الدول ومقدار الجهود التسويقية المبذولة بها⁽¹⁾.

فالفرص التسويقية تعكس حقيقة هذه الفجوة، لذلك يجب على رجال التسويق السياحي أن يدرسوا السوق السياحي دراسة جيدة لتحديد حجم الفرص التسويقية المتاحة به لاستغلالها استغلالاً أمثل وذلك بوضع البرامج والخطط السياحية الملائمة لها لنقل هذا السوق من مرحلة الكمون إلى مرحلة الحيوية والنشاط.

خامساً: الأسواق السياحية المنافسة: تدخل دراسة الأسواق السياحية المنافسة ضمن الدراسة العامة للسوق السياحي المصدر للسائحين، نظراً للارتباط الكبير بين الهدف من الدراسة في الحالتين، فالسوق المنافس لا يقل أهمية عن الأسواق الأخرى لأنّ فهم السوق ودراسته من حيث التعرف على طبيعة المنتج السياحي والوسائل التنشيطية المستخدمة به والسياسات التسويقية التي يعتمد عليها تساعد على وضع استراتيجية تسويقية مثلى لزيادة نصيب الدولة من الأسواق السياحية المصدرة للسائحين، وتقوم على فهم

¹ محسن الخضيري، (1990): التسويق السياحي، ط 1، مكتبة مدبولي، الإسكندرية، ص 107.

النقاط القوية في السياسات التسويقية المنافسة ومحاولة الاستفادة منها في وضع الإجراءات اللازمة لمواجهتها وكذلك فهم نقاط الضعف للابتعاد عنها.

سادسا: سياسات السوق السياحي: يخضع السوق السياحي لعدد من السياسات تضعها الأجهزة المسؤولة عن دراسته وتحليله بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل لمختلف موارد الدولة السياحية والمستقبلية للسائحين، والأسلوب التسويقي الذي يتفق مع ظروفها المختلفة والمنتج السياحي الذي تقوم ببيعه وتنقسم هذه السياسات إلى:

سابعا: السياسة الموحدة: تقوم هذه السياسة على اعتبار أن السوق السياحي الخارجي عبارة عن شريحة واحدة اعتمادا على عدم وجود اختلافات جوهرية بين الشرائح المختلفة المكونة له، أو عدم إعطاء الاهتمام الكافي للمستهلكين السياحيين من حيث عاداتهم ورغباتهم وطبقاتهم الاجتماعية وأهدافهم السياحية ولذلك فإنّ السياسة التسويقية في هذه الحالة تكون واحدة بالنسبة لجميع الأسواق السياحية أو بالنسبة لسوق معين بالذات.

ثامنا: سياسة التشريح (التمييز): تعتمد هذه السياسة على تشريح السوق السياحي إلى شرائح مختلفة طبقا لعوامل كثيرة، بحيث تتميز كل شريحة بخصائص وسمات معينة يمكن اعتبارها أسواقا سياحية قائمة بذاتها، لذلك فالأجهزة السياحية والوكالات السياحية تقوم بسياسيات تسويقية تتناسب مع عدد الشرائح السياحية، فهذه السياسة تهدف إلى التأثير في السوق السياحي بأساليب مختلفة تبعا لكل شريحة من الشرائح، ومن مميزات أنها تساعد على إثارة الدوافع المختلفة لدى المستهلكين السياحيين وبالتالي زيادة الطلب والمبيعات السياحية.

أما من حيث نقط الضعف التي ترتبط بإتباع هذه السياسات فإنها تنحصر في الآتي:

✓ التكلفة التسويقية المتزايدة نتيجة استخدام عدد من السياسات التسويقية التي تلائم كل شريحة من الشرائح السياسية، لأنّ كل سياسة تسويقية تتطلب إجراءات وسجلات وبيانات كثيرة مما تنعكس على

ارتفاع التكلفة لإتباع تلك السياسة.

✓ ارتفاع تكلفة البرامج التنشيطية المترتبة على إتباع سياسة التمييز أو الشرائح المتعددة نظرا لاستخدام

وسائل دعائية وإعلانية مختلفة تناسب كل شريحة للتأثير فيها وزيادة الطلب السياحي بشكل عام.

تاسعا: سياسة الاختيار: تقوم هذه السياسة على التركيز على شرائح سياحية معينة دون الشرائح الأخرى

لأسباب ترتبط بجدوى التأثير فيها سياحيا وتهمل باقي الشرائح السياحية لعدم جدوى الأنشطة التسويقية

بها، وهذا يعني أنّ هذه السياسة تقوم على السياستين السابقتين في آن واحد، أي أنها تقسم السوق

السياحي إلى شرائح معينة ثم تختار من بين هذه الشرائح الشريحة المناسبة التي تستطيع من خلالها أن

تركز جهودها التسويقية عليها، وذلك من خلال مبدأ الاختيار. ويلجأ إلى هذه السياسة بعض الدول

السياحية ذات الموارد السياحية المحدودة والإمكانات والقدرات السياحية المتواضعة.

ويعيب استخدام هذه السياسة ما يلي:

✓ الاقتصار على تنمية الطلب السياحي في شريحة معينة دون الشرائح الأخرى، فلا يحقق الاستفادة

من مزايا النمو الكلي للطلب السياحي.

✓ عدم القدرة على الصمود أمام التيارات القوية التي تستخدم سياسة التشريح السوقي والتركيز على

جميع الشرائح السياحية.

✓ عدم تحقيق التوازن في نمو الطلب السياحي بالشرائح المختلفة مما يحدث تقلبات مستمرة وعدم

استقرار في الطلب لدى شرائح معينة تعتمد عليها هذه السياسة، بعكس اعتماد الشركة السياحية

على السوق ككل بمختلف شرائحه، وبذلك يتوازن تلقائيا من حيث نمو الطلب في بعض الشرائح

وانخفاضه في شرائح أخرى، والنتيجة هي استقرار الطلب السياحي بوجه عام.

3.3.1. واقع ومحتوى الطلب السياحي

يمثل الطلب السياحي أحد الموضوعات المهمة التي اشتملت عليها دراسة التسويق السياحي في

مختلف دول العالم باعتباره الهدف الرئيسي الذي تسعى إلى اختراقه والتأثير فيه لجذب أكبر حركة سياحية منه، ويتميز الطلب السياحي ببعض الخصائص والسمات وهو ما سيتم تناوله من خلال الآتي:

1.3.3.1. مفهوم الطلب السياحي

يقصد بالطلب على سلعة أو خدمة معينة بأنه الكمية من السلعة أو الخدمة التي يرغب المشترون في الحصول عليها نظير ثمن معين وفي سوق معينة ووقت معين، وبشكل عام يعني أنّ الطلب يمثل الرغبة والقدرة على الشراء تحت ظروف معينة⁽¹⁾.

فالطلب بمفهومه الاقتصادي يمثل مجموع رغبات الأفراد وقدراتهم على شراء كميات مختلفة من السلع أو الخدمات عند الأثمان المختلفة خلال فترة زمنية معينة، وبذلك فالطلب السياحي يتكون من مزيج متداخل من العناصر المختلفة كالرغبات الإنسانية والحاجات والميول التي تتجه إلى الدول المستقبلية للسائحين⁽²⁾.

كما يمكن تعريف الطلب السياحي بأنه "تعبير عن اتجاهات السائحين لشراء منتج معين أو زيارة منطقة أو دولة سياحية بذاتها، قوامه مزيج مركب من عناصر مختلفة تمثل الدوافع والرغبات والقدرات والميول والحاجات التي يتأثر بها المستهلكون السياحيون من حيث اتجاهات الطلب على منطقة معينة"⁽³⁾.

ويعرف أيضا بأنه السوق السياحي المرتقب الذي تهدف إلى إثارته وتنشيطه جميع الدول السياحية من مختلف دول العالم لتحقيق أكبر حركة سياحية وافدة منه.

2.3.3.1. خصائص الطلب السياحي:

يتميز الطلب السياحي ببعض السمات والخصائص التي تميزه بشكل خاص، أهمها⁽⁴⁾:

¹ جغرافيا السياحة والطيران، المصدر سبق ذكره، ص 41.

² خضير محسن، المصدر سبق ذكره، ص 120.

³ صبري عبد السميع، (1997): أصول التسويق السياحي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص 113.

⁴ صبري عبد السميع، التسويق السياحي والفندقي، المصدر سبق ذكره، ص ص 104-109.

✚ **الحساسية:** تعني هذه الخاصية أنّ الطلب السياحي حساس للظروف والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في الدول المستقبلية للسياحة، فالدول التي تحدث بها ثورات سياسية أو ظواهر اجتماعية أو مشكلات اقتصادية خطيرة يصبح مناخها السياحي غير ملائم للحركة السياحية ويقفّ الطلب السياحي عليها مهما كانت تتمتع بمقومات سياحية عديدة وبذلك يتّضح مدى الارتباط القوي أمن واستقرار المنطقة المستقبلية للسياحة وزيادة حجم الطلب السياحي عليها.

✚ **المرونة:** يقصد بالمرونة قابلية الطلب السياحي للتغير تبعا للظروف والمؤثرات المختلفة السائدة في السوق السياحي، فالظروف والعوامل الاقتصادية السائدة في الدول المستقبلية للسائحين التي ترتبط بتغير أسعار الخدمات السياحية تؤثر هي أيضا في مرونة الطلب السياحي، فكلما انخفضت هذه الأسعار اتجه الطلب إلى الارتفاع والعكس صحيح.

لذلك يجب على الدول المستقبلية للسائحين دراسة مرونة الطلب في الدول المصدرة لها دراسة جيدة حتى يمكن معرفة درجة الارتباط بين زيادة الأسعار وانخفاض الطلب السياحي وبين انخفاض الأسعار وارتفاع الطلب ويمكن إيجاد معامل مرونة الطلب السياحي وفق المعادلة التالية:

$$\text{معامل مرونة الطلب} = \frac{\text{معدل التغيير النسبي في الطلب}}{\text{معدل التغيير النسبي في السعر}}$$

✚ **التوسع:** الطلب السياحي يتجه للتوسع سنويا بمعدل غير ثابت، ويتغير تبعا لتغير الظروف المتولدة في الدول المصدرة للسائحين والمستقبلية لهم، ويمكن أن نرجع التوسع والزيادة في الطلب السياحي العالمي بشكل عام إلى العوامل الآتية:

- ✓ التقدم العلمي والتكنولوجي الذي حدث في العالم والذي نتج عنه تطور وسائل النقل.
- ✓ ارتفاع مستويات المعيشة وزيادة الدخول في كثير من الدول المصدرة للسائحين.
- ✓ اهتمام كثير من الدول السياحية بمقوماتها الطبيعية والصناعية وخدماتها السياحية مما أدى إلى زيادة الإقبال على زيارتها.

✓ ظهور الرحلات السياحية الشاملة المنظمة من طرف الشركات السياحية العالمية في معظم دول العالم وبأسعار منخفضة.

🚩 **الموسمية:** وتعني الموسمية اتجاه الطلب للارتفاع في فترات معينة مرتبطة بأعياد أو مواسم معينة، حيث يصل الطلب إلى ذروته خلال فترات معينة من العام، والموسمية تظهر في الدول المصدرة والمستقبلة للسائحين، فدول أوروبا وأمريكا مثلاً تنشط فيها السياحة الخارجية في فصل الشتاء، أما الدول العربية فتزداد حركتها السياحية في فصل الصيف، لذلك يجب على الهيئات والأجهزة والشركات السياحية القيام بدراسة وافية للمواسم المختلفة في كل سوق سياحي حتى تتمكن الدول المستقبلة للسائحين من وضع الخطط السياحية الملائمة لمواجهة الطلب السياحي المتزايد خلال هذه الفترات.

3.3.3.1. أهمية تقدير حجم الطلب السياحي

احتلت دراسة الطلب السياحي وتقدير حجمه المتوقع أهمية كبرى لدى خبراء السياحة والمتخصصين لما يتحقق عنه من مزايا عديدة أهمها⁽¹⁾:

- إمكانية تقدير حجم النشاط السياحي المتوقع في الدولة.
 - وضع خطة سليمة وملائمة للطاقة الإيوائية تستطيع مواجهة الطلب السياحي المتوقع في المستقبل.
 - تنمية المرافق والخدمات السياحية في الدولة وتطويرها بقدر الإمكان بما يلائم حجم الطلب
 - السياحي المتوقع بأنواعه وشرائحه المختلفة.
 - إمكانية توقع الإيرادات السياحية المتوقعة.
 - وضع خطة واقعية كمستقبل الاستثمار السياحي مبنية على التقديرات المختلفة لحجم الطلب السياحي.
- ومن خلال ما سبق يتضح انه لا يمكن القيام بإعداد خطة سليمة للتنمية السياحية دون أن تكون

مسبوقة بتقدير علمي سليم لحجم الطلب السياحي المتوقع من حيث:

¹ عصام حسن السعدي، المصدر سبق ذكره، ص 117.

- ✓ أعداد السائحين من مختلف الجنسيات.
- ✓ عدد الليالي السياحية المتوقعة.
- ✓ حجم الإنفاق السياحي المرتقب.
- ✓ الإيرادات السياحية المنتظر تحقيقها في المستقبل.

4.3.1. العرض السياحي

يعتبر العرض السياحي الجناح الثاني لصناعة السياحة، وهو يمثل المحور ومن خلاله تكتمل العملية السياحية، وصناعة السياحة تعتمد في المقام الأول على العرض السياحي لأنه يضم كل ما تمتلكه الدولة من مقومات سياحية ومرافق وخدمات وتسهيلات سياحية، ونظرا للأهمية التي يتمتع بها في صناعة السياحة سنحاول تناوله من خلال هذا المطلب وذلك من خلال التعرض لمفهومه وأهم خصائصه ومكوناته.

1.4.3.1. تعريف العرض السياحي

يمثل العرض السياحي في أي دولة سياحية كل ما تمتلكه من موارد سياحية مختلفة كعناصر الجذب والمغريات السياحية الطبيعية والصناعية، إضافة إلى الخدمات العامة والخدمات السياحية التي تقدمها الدولة للسائحين القادمين إليها من مختلف أنحاء العالم، وبذلك يختلف العرض السياحي عن العرض السلعي أو المادي الموجود في الدول المختلفة⁽¹⁾. فالعرض السياحي مصدره السوق السياحي أي الدولة المستقبلة للحركة السياحية.

ويعرف العرض السياحي على أنه مجموعة المنتجات والخدمات الضرورية لإرضاء حاجيات المستهلك، وهذا من خلال العطل والأسفار⁽²⁾.

كما يمكن تعريفه على أنه مقدار الخدمات السياحية التي تعرضها المشاريع السياحية للبيع مقابل ثمن

¹صبري عبد السميع، التسويق السياحي والفندقي، المصدر سبق ذكره، ص 125.

² PY PIERRE , le tourisme un phénomène économique , édition documentation , Française, 1996, p09

معين وفي وقت معين⁽¹⁾.

أما التعريف الأكثر استخداما فيتمثل في أنّ: "العرض السياحي هو كل المستلزمات التي يجب أن توفرها أماكن المقصد السياحي لسياحها الحقيقيين أو المحتملين والخدمات والبضائع. وكلّ شيء يحتمل أن يغري الناس لزيارة بلد معين".

كما يمكن أن نعرّف العرض السياحي تعريفا شاملا وجامعا من منطلق أهميته للدولة السياحية بأنه يمثل كلّ ما تملكه وتعرضه الدولة من مغريات ووسائل جذب ومرافق وخدمات سياحية بهدف تنمية الحركة السياحية الوافدة عليها من مختلف دول العالم.

2.4.3.1. مكونات العرض السياحي

ويتكون العرض السياحي من المكونات والعناصر الآتية:

أ. **المقومات الطبيعية:** وتشمل هذه المقومات كلّ ما خلقه الله سبحانه وتعالى وأوجده في أيّ دولة سياحية من دول العالم مثل⁽²⁾:

- ✓ الموقع الجغرافي المتميز والذي يعتبر من المزايا الطبيعية المهمة التي تعتمد عليها الدول المضيفة في جذب الحركة السياحية إليها من مختلف دول العالم، فكلما كان الموقع قريبا من الدول المصدرة للسائحين تمتع بميزة نسبية كبيرة غير موجودة في دول كثيرة.
- ✓ المناخ وما يتصل به من عوامل مختلفة كدرجات الحرارة والرطوبة والأمطار والثلوج والشمس والهواء إلى غير ذلك من العناصر المناخية.
- ✓ التضاريس أي طبيعة الأرض بما تشتمل عليه من سهول وجبال ووديان.
- ✓ البحار التي تحيط بها والأنهار وما يرتبط بها من سواحل وشواطئ بحرية وبحيرات.
- ✓ العيون المعدنية والكبريتية والرمال الدافئة وحمامات الطين إلى غير ذلك من العناصر الطبيعية التي

¹ محمد الصيرفي، المصدر سبق ذكره، ص 86.

² صبري عبد السميع، التسويق السياحي والفندقي، المصدر سبق ذكره، ص ص 126-129.

تصلح كمقومات للساحة الاستشفائية أو العلاجية.

✓ المناطق الزراعية والغابات الكثيفة ومناطق الصيد والحدائق الطبيعية.

ب. المقومات الصناعية: تمثل هذه المقومات كل ما صنعه الإنسان وأصبح له قيمة تاريخية وحضارية

كبيرة يمكن الاعتماد عليها بشكل رئيسي كمصدر جذب سياحي مثل (1):

✓ الآثار التاريخية التي تجسد حضارات الشعوب المختلفة كالمعابد والتماثيل والحصون والقلاع وهي

عنصر هام من عناصر الجذب السياحي وركيزة مهمة من ركائز العمل السياحي.

✓ المعالم الثقافية الحديثة التي تقيمها الدولة كالمتاحف بأنواعها، ومعارض الفن والمكتبات والعروض

الفلكلورية وصناعة التذكارات والسلع السياحية.

✓ المناسبات الحضارية والأحداث التقليدية مثل: المعارض والمهرجانات والكرنفالات واحتفالات الأعياد

... الخ.

ج. المرافق العامة (البنية الأساسية): لا يمكن أن تتقدم أي دولة من الدول اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا

وسياحيا... الخ، إلا إذا اعتمدت على مرافق عامة جيدة باعتبارها الأساس الذي تعتمد عليه التنمية

الشاملة في الدولة وتضم (2):

- شبكات الطرق والجسور.

- شبكات المياه والصرف الصحي.

- شبكات الكهرباء.

- شبكات الاتصالات.

- شركات الطيران والملاحة البحرية.

- المراكز الصحية والعلاجية.

¹ المصدر نفسه، ص ص 129، 130.

² محمد الصيرفي، المصدر سبق ذكره، ص 78.

- المؤسسات البنكية والأجهزة الحكومية المختلفة.

كما تشتمل على مرافق سياحية مختلفة مثل:

✓ المنشآت الفندقية بمختلف أنواعها كالفنادق والموتيلات والشقق المفروشة.

✓ المحلات السياحية كالمطاعم والكافيتيريات.

✓ منشآت تنظيم السفر مثل شركات ووكالات السياحة ومكاتب تأجير السيارات.

د. خدمات النقل: وهو قطاع له أهميته القصوى في النشاط السياحي ويشمل وسائل النقل الجوي والبحري

والبحري، وما يستلزم من مطارات وموانئ وسكك حديدية... الخ

3.4.3.1. خصائص العرض السياحي

يتصف العرض السياحي في أي دولة من الدول السياحية بعدد من الخصائص المهمة التي تحدد

ملامحه الرئيسية أهمها⁽¹⁾:

عدم المرونة (الجمود): يقصد بها عدم قابلية هذا العرض للتغير طبقاً لأذواق ورغبات واتجاهات

المستهلكين السياحيين بعكس ما نراه في السلع المادية الأخرى التي تتصف بالمرونة لإمكانية تغييرها

وتعديلها بسهولة حتى تلائم مطالب السوق وأذواق المستهلكين، أما في مجال السياحة فإنّ العرض

السياحي يصعب تغيير مكوناته الرئيسية كالمقومات الطبيعية والصناعية، أما الخدمات السياحية فإنه

يمكن تطويرها وتعديلها بشكل يلائم رغبات وميول شرائح سوقية معينة وذلك في حدود القوانين والتقاليد

والعادات السائدة في كل دولة.

استقلال العناصر المكونة له: إنّ العناصر المكونة للعرض السياحي مستقلة عن بعضها البعض، حيث

يتّضح أنّ المقومات الطبيعية مستقلة عن المقومات الصناعية ومستقلة عن الخدمات والتسهيلات

السياحية، بحيث يمكن التمييز بين كل عنصر وآخر وتحديد معالمه الرئيسية دون وجود تداخل بينهم

¹صيري عبد السميع، التسويق السياحي والفندقي، المصدر سبق ذكره، ص ص 132-135.

بعكس السلع المادية التي تتصف بالاندماج الكامل للعناصر المكونة لها كالسيارات والأثاث.

استخدامه في مكان وجوده: يتميز العرض السياحي بأنّ السائحون ينتقلون إلى الدول والمناطق التي يوجد بها المنتج السياحي المناسب لهم حيث يستمتعون بكلّ المقومات السياحية الموجودة ويستخدمون مختلف الخدمات السياحية، وبذلك ينتقل مشتري السلعة السياحية إلى مكان إنتاجها لاستخدامها مقابل ما يدفعه من مبالغ نقدية.

خضوع العرض السياحي للمنافسة الكاملة: يخضع العرض السياحي للمنافسة الكاملة حيث لم تصبح السياحة بعد حاجة إنسانية ضرورية وبذلك فهو يتنافس مع سائر السلع والخدمات الأخرى وبخاصة السلع والخدمات الأساسية التي تمثل حاجات إنسانية ضرورية، إضافة إلى التنافس بين البلدان المختلفة على تسويقه.

4.1. التنمية السياحية

تكتسب التنمية السياحية أهمية متزايدة نظرا لدورها الهام والبارز الذي تلعبه في نمو اقتصاديات معظم دول العالم، كونها تؤمن موارد مالية إضافية للسكان وتعمل على تحسين ميزان المدفوعات، حيث تعتبر صادرات غير منظورة، وعنصرا أساسيا من عناصر النشاط الاقتصادي، وترتبط بالتنمية ارتباطا كبيرا، وتعمل على حلّ بعض المشكلات الاقتصادية كمشكلة الفقر والبطالة والتي تعمل التنمية على التخفيف من حدّة تفاقمها وذلك بقدرتها على خلق فرص عمل جديدة، علاوة على دورها في تطوير المناطق والمدن التي تتمتع بإمكانيات سياحية من خلال توفير مرافق البنية الأساسية والتسهيلات اللازمة لخدمة السائحين، ويترتب على التنمية السياحية مجموعة من التأثيرات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية في المقصد السياحي، لذا سنحاول من خلال هذا المبحث تناولها بشيء من التفصيل وذلك بالتعرض لمفهومها وأهميتها وأهم مراحلها، دون أن ننسى الإشارة لأهم أهدافها وعناصرها والآثار المترتبة عنها.

1.4.1. ماهية التنمية السياحية

التنمية السياحية تساعد على تحقيق النمو في مختلف القطاعات مما دفع الكثير من دول العالم لتطبيق الأسس والمعايير التي تساعد على تطبيق التنمية السياحية مما ينعكس بشكل إيجابي على الدولة وعلى أفراد المجتمع المحلي.

1.1.4.1. تعريف التنمية السياحية

هناك مفاهيم متعددة للتنمية السياحية يعبر بعضها عن هدف تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية أو عن زيادة الإنتاجية في القطاع السياحي بالاستغلال الأمثل للموارد. التنمية السياحية هي عبارة عن مدى اتساع قاعدة التسهيلات والخدمات لكي تتلاقى مع احتياجات السائحين⁽¹⁾.

أما الدكتور صلاح الدين عبد الوهاب فيرى أنّ: "التنمية السياحية لا يمكن أن تقتصر على تنمية العرض السياحي فقط أو أجزاء منه ببناء فنادق وقرى سياحية تنتشر في مناطق مختلفة، وإنما يجب أن يمتدّ معنى التنمية السياحية ليشمل تنمية كلّ من العرض والطلب لتحقيق التلاقي بينهم لاشباع رغبات السائحين والوصول إلى أهداف محددة وطنية وقطاعية موضوعة سلفاً لتكون معياراً لقياس درجات التنمية السياحية المطلوبة"⁽²⁾.

كما يعبر مصطلح التنمية عن: "مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة المتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي، وهي عملية مركبة ومتشعبة تضم عدة عناصر متصلة ومتداخلة فيما بينها، تقوم على محاولة علمية وتطبيقية والوصول إلى الاستغلال التكنولوجي لعناصر الإنتاج السياحي الأولية، من خلال التقدم العلمي والتكنولوجي وربط كلّ ذلك بعناصر

¹محي زيتون، (2002): مستقبل مصر بين إمكانية التنمية ومخاطر الهدر، ط 1، دار الشروق، القاهرة، ص 45.

² موفق علي، (2011): التنمية السياحية والبيئية، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، مجلة نصف سنوية، (العدد 15)، ص 23.

البيئة واستخدامات الطاقة المتجددة وتنمية مصادر الثروة البشرية للقيام بدورها المنشود في برامج التنمية⁽¹⁾.

كما يرى عبد الرحمان سليم أنّ: "التنمية السياحية تأخذ طابع التصنيع المتكامل والذي يعني إقامة وتشبيد مراكز سياحية تتضمن مختلف الخدمات التي يحتاج إليها السائح أثناء إقامته بها، وبالشكل الذي يتلاءم مع القدرات المالية للفئات المختلفة من السائحين"⁽²⁾.

فالتنمية السياحية هدفها تحقيق التنمية الاقتصادية في الدولة، وهي التي تعبر عن مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد البشرية وتعميق الإنتاجية في القطاع السياحي.

ويشير عبد السميع أنّ التنمية السياحية هي "تمو وازدهار النشاط السياحي في أيّ دولة من دول العالم وهذا النمو تحدد ملامحه خطوط عريضة يمكن التعبير عنها كما يقول المخططين ورجال الاقتصاد والإدارة بالأهداف العامة"⁽³⁾.

كما يعرف **Inskep** التنمية السياحية بأنها: "عبارة عن عملية شاملة بكافة عناصر المنتج السياحي"⁽⁴⁾ والتي يمكن ايجازها فيما يلي:

- ✓ مقومات الجذب الطبيعية والصناعية.
- ✓ وسائل الإقامة كالقري والفنادق السياحية والشقق السياحية.
- ✓ الخدمات والتسهيلات السياحية والتكميلية كالمطاعم والكازينوهات وشركات السياحة ومكاتب الاستعلامات... الخ

ويلاحظ مما سبق أنّ التنمية السياحية هي عملية مركبة من عدد من العناصر والمكونات المتداخلة

¹ جليلة حين حسنين، (2006): التنمية السياحية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 26.

² صلاح الدين عبد الوهاب، (1998): الكتاب البيئي للسياحة والفنادق، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص 125.

³ صبري عبد السميع، (1996): اقتصاديات صناعة السياحة، دار الهاني للطباعة، القاهرة، ص 241.

⁴ محمد شبيب الخصاونة، زياد محمد المشاقبة، (2011): التنمية السياحية المستدامة، ط 1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، ص 16.

فيما بينها، بمعنى الاستغلال الأمثل للوارد السياحية سواء أكانت طبيعية أو من صنع الانسان مما يساعد على نجاح عملية التنمية السياحية إلى تخطيط استراتيجي يكسبها صفة المرونة بحيث تتواءم مع كل جديد من أجل تحقيق التنمية الشاملة داخل المجتمع.

ولما كانت التنمية المستدامة، تنمية تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم، أصبح من الممكن أن نصل إلى تطوير لمفهوم التنمية السياحية التقليدية، لكي نضيف له صفة الاستدامة من خلال اعتبار أنّ التنمية السياحية المستدامة تعني الاعتماد على الطبيعة وليس العمل على استغلال مقوماتها.

وفي هذا الصدد تعرف التنمية السياحية المستدامة بأنها: "السياحة التي تحقق الاحتياجات الراهنة للسائحين والمواطنين ولا تضحى بل تحمي حقوق الأجيال المستقبلية"⁽¹⁾.

والتنمية السياحية المستدامة هي: "السياحة التي تنمو بسرعة وتأخذ في الاعتبار الطاقة الاستيعابية وتلبي حاجات المجتمع المحلي والبيئة وتطور السياحة كاستثمار جديد مع المحافظة على حقوق الأجيال اللاحقة في السياحة ويجب أن تتلاءم مع المحافظة على البيئة"⁽²⁾.

ويشير عبد السميع أنّ التنمية السياحية المستدامة هي "التنمية التي تتم بعد دراسة علمية متكاملة في إطار التخطيط أو الخطة العامة للدولة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) سواء على مستوى الدولة كلها أو على مستوى المناطق المختلفة"⁽³⁾.

وقد عرّفت منظمة السياحة العالمية (WTO) التنمية السياحية المستدامة على أنّها: تلك التي تلبي احتياجات السائحين الحاليين والحاليين والمناطق المضيفة مع حماية ودعم الفرص للمستقبل، وهي تصور يؤدي إلى إدارة جميع الموارد بطريقة يمكن معها تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، مع الحفاظ على التكامل الثقافي وأنظمة دعم الحياة.

¹ صلاح الدين عبد الوهاب، المصدر سبق ذكره، ص 68.

² محمد شبيب الخساوية، زياد محمد المشاقبة، المصدر سبق ذكره، ص 38.

³ صبري عبد السميع، اقتصاديات صناعة السياحة، المصدر سبق ذكره، ص 251.

ومما سبق يتّضح أنّ جوهر التنمية السياحية المستدامة هو إدراج عملية التنمية السياحية في مفهوم أوسع يضع في الاعتبار العائد الاقتصادي بالإضافة إلى الأبعاد الاجتماعية والثقافية والبيئية لعملية التنمية مع المحافظة على الموارد السياحية وديمومتها، مما يساعد على تنمية القطاع السياحي بشكل يوازي القطاعات الأخرى داخل الدولة.

ولذلك يمكن القول بأنّ مفهوم التنمية السياحية المستدامة يركز على عدد من النقاط أهمها⁽¹⁾:

✓ التنمية السياحية المستدامة تهدف للحفاظ على الموارد الطبيعية السياحية واستدامتها حتى

تلبى حاجات كلّ من السائحين والمجتمع المحلي في الحاضر والمستقبل.

✓ تساعد التنمية السياحية المستدامة على الوفاء بحاجات المجتمع المحلي بهدف تحسين

مستوى معيشة الأفراد.

✓ يجب أن تتسجم التنمية السياحية المستدامة مع مجتمع وثقافة المقصد السياحي.

✓ تطبيق معايير الحفاظ على البيئة وتطوير التسهيلات الخاصة بالسائحين تحقق الاستدامة

لموارد المقصد السياحي.

✓ لا بدّ من إشراك المجتمع الدولي في عملية التخطيط لتنمية المناطق السياحية.

وبناء على ما سبق من تعريفات عديدة لمفهوم التنمية السياحية المستدامة فإنه يمكن إدراجها ضمن

مدخلين أساسيين هما:

مدخل المنتج: والذي ينظر للتنمية السياحية المستدامة باعتبارها منتجا بديلا للتنمية التقليدية أو المكثفة

والجدول التالي يوضح أوجه الاختلاف بين التنمية السياحية التقليدية والتنمية السياحية المستدامة.

¹ محمد شبيب الخصاصنة، زياد محمد المشاقبة، المصدر سبق ذكره، ص ص 39-40.

الجدول رقم (1.1): التنمية السياحية التقليدية والتنمية السياحية المستدامة وفقا لمدخل المنتج

التنمية السياحية المستدامة	التنمية السياحية التقليدية
مفاهيم عامة	
<ul style="list-style-type: none"> ✓ تنمية تتم على مراحل ✓ محكمة ✓ لها حدود وطاقة استيعابية ✓ سياحة الكيف ✓ إدارة التنمية عن طريق السكان المحليين ✓ تحقق التنمية ✓ طويلة الأجل 	<ul style="list-style-type: none"> ✓ تنمية سريعة ✓ غير محكمة ✓ ليس لها حدود ✓ سياحة الكم ✓ إدارة عمليات التنمية من الخارج ✓ تحقق النمو ✓ قصيرة الأجل
استراتيجيات التنمية	
<ul style="list-style-type: none"> ✓ التخطيط أولا ✓ تخطيط شامل ومتكامل ✓ مراعاة الشروط البيئية في البناء وتخطيط الأرض ✓ برامج وخطط مبنية على مفهوم الاستدامة ✓ شركات تنمية محلية ✓ أنماط معمارية محلية 	<ul style="list-style-type: none"> ✓ تنمية بدون تخطيط ✓ تخطيط جزئي لقطاعات منفصلة ✓ التركيز على إنشاء وحدات لقضاء الإجازات ✓ برامج وخطط لمشروعات ✓ شركات تنمية أجنبية ✓ مباني حضرية تقليدية
مواصفات السائح	
<ul style="list-style-type: none"> ✓ حركة أفراد ومجموعات صغيرة ✓ فترات إقامة طويلة ✓ روزنامة وهدوء في الأداء ✓ احتمال تكرار الزيارة مرة أخرى للمكان ✓ مستوى عال من الثقافة والتعليم وان تعذر ذلك في الوقت الحالي 	<ul style="list-style-type: none"> ✓ مجموعات وأعداد كثيفة من السياح ✓ فترات الإقامة بسيطة ✓ ضوضاء وأصوات مزعجة ✓ في الغالب زيارة واحدة للمكان ✓ مستويات ثقافية مختلفة

المصدر: محمد شبيب الخصاونة، زياد محمد المشاقبة، (2011): التنمية السياحية المستدامة، ط 1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان،

ص 40.

مدخل الصناعة: والمتبنون لهذا المدخل ينظرون إلى أنّ السياحة الكثيفة ظاهرة سياحية لا بدّ من حدوثها في

أي منطقة، من خلال التطوير الطبيعي لدورة حياة المقصد السياحي، والمهم أن يتم وضع معايير وآليات

تحكم التنمية المستدامة بما يضمن استدامتها واستمرار عوامل الجذب الطبيعية أو التي من صنع الإنسان.

والجدول التالي يبين مواصفات مدخل الصناعة لتنمية السياحة المستدامة:

الجدول رقم (2.1): مدخل الصناعة للتنمية السياحية المستدامة

مواصفات مدخل الصناعة في التنمية السياحية المستدامة	
الشمولية	يتضمن تحليل لجميع العناصر الثقافية والاقتصادية والبيئية والسياسية باعتبارها مكونات أساسية في عملية التخطيط.
التفاعل والاستمرار	الاستمرارية والمرونة في الاستجابة للتغيرات والظروف المحيطة وعمل التعديلات اللازمة وفقا لاستراتيجية وسياسة العمل.
النظامية	وضع معايير لقياس وتقدير الآثار السلبية المحتملة وتحليل الطلب ومحاولة تقديم التسهيلات اللازمة للإشباع وفقا للطاقة الاستيعابية للمقصد السياحي.
التكامل	عن طريق تكامل خطط التنمية السياحية مع خطط الدولة أو الإقليم الشاملة.
مبني على المجتمع	أخذ آراء ومقترحات المجتمع المحلي في عملية التنمية السياحية وتعظيم مشاركة السكان المحليين.
التجدد	تنمية السياحة بطريقة تضمن تجدد واستمرار الموارد الطبيعية والثقافية للمجتمع وذلك عن طريق وضع حدود معينة للتغيير المسموح بها ويتم الالتزام بها.
التركيز على تحقيق الأهداف	توجيه التنمية لتحقيق أهداف واقعية وتوزيع الفوائد الاقتصادية بأسلوب يتسم بالعدالة على جميع المشاركين في عملية التنمية السياحية في الحاضر والمستقبل.

المصدر: محمد شبيب الخصاونة، زياد محمد المشاقبة، (2011): التنمية السياحية المستدامة، ط 1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، ص 42.

2.4.1. متطلبات وأهداف التنمية السياحية

إنّ تنمية النشاط السياحي بحاجة إلى تعاون كافة العناصر والإمكانيات والجهود العاملة في الحقل

السياحي لأنّ السياحة قطاع اقتصادي يضمّ مرافق عديدة ونشاطات اقتصادية مختلفة.

1.2.4.1 متطلبات التنمية السياحية

تتعدد متطلبات التنمية السياحية ويمكن إجمالها فيما يلي⁽¹⁾:

أ. **متطلبات تنظيمية:** وهي التي ترتبط بعوامل التنسيق والتنظيم والإدارة وتتمّ من خلال الجهات المسؤولة

عن النشاط السياحي سواء أكانت وزارة السياحة، أو أجهزة الثقافة أو القطاع السياحي بأكمله، من خلال

وضع القوانين والأنظمة التي تتعلق بالنشاط السياحي مع تحديد الاختصاصات والمسؤوليات بين الأجهزة

¹ فؤاد عبد المنعم البكري، (2004): التنمية السياحية في مصر والعالم العربي-الاستراتيجيات، الأهداف، الأولويات-، جامعة حلوان، القاهرة، ص ص 70-71.

المعنية المختلفة، وهذا التوزيع في المهام يساعد على نجاح العملية السياحية وعدم وجود تضارب في المهام واتخاذ القرارات السياحية.

وعليه فإنّ عملي التنظيم هي إحدى الوسائل التي تساعد على نجاح أي مشروع، وذلك يهدف إلى توزيع المهام بين القائمين على عملية التنمية السياحية، الأمر الذي يساعد على تحقيق مزيد من التفاعل والمشاركة الإيجابية مما يساعد في النهوض بعملية التنمية السياحية بالشكل المطلوب.

ب. متطلبات بيئية: الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها مما يساعد على إيجاد أجواء مناسبة للنشاط السياحي وجذب السائحين، فالعلاقة بين البيئة والسياحة علاقة وطيدة كما للبيئة دور مهم في جذب السائحين بالإضافة أنّ من أهم أهداف التنمية السياحية هي المحافظة على المعالم الأثرية والمقومات السياحية الطبيعية من أخطار تلوث البيئة مما يساهم في استدامتها.

ج. متطلبات إدارية: وهي مرتبطة بالجهاز الإداري القائم على النشاط السياحي في مختلف جوانبه المكونة له سواء أكانت في مجال توفير الخدمات والمرافق السياحية أو عملية دخول وخروج السائحين. كما يجب أن تتوفر في العاملين في مجال السياحة الكفاءة والوعي السياحي بكل ما هو جديد ومؤثر على الحركة السياحية العالمية مما يساعد على مواكبة التقدم والتطور السياحي.

د. متطلبات عامة: وتشمل التسهيلات والخدمات التي توفرها الدولة وتدخلها ضمن الخطة العامة قبل إصدار التشريعات والأنظمة التي تسهل عملية إقامة المشاريع السياحية وتوفير التسهيلات التي تساعد على تنمية الحركة السياحية.

إنّ غياب هذه المتطلبات يعدّ معوقاً أمام نجاح التنمية السياحية في أي دولة، كما يؤدي غياب بعض هذه المتطلبات إلى التركيز على جانب معين في التنمية السياحية دون الآخر، كأن تركز على تحقيق المكاسب الاقتصادية فقط متجاهلاً باقي اعتبارات التنمية الأخرى كالتنمية الاجتماعية والزراعية وغيرها، مما قد يضعف من دورها المنتظر في إحداث التنمية الشاملة داخل المجتمع.

2.2.4.1. أهداف التنمية السياحية

إنّ التنمية السياحية في حدّ ذاتها هدف كما تعدّ مرحلة من مراحل تحقيق هدف أكبر ألا وهو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

وقد أشارت حجاج بأنه لا يوجد معايير موحدة بأهداف التنمية السياحية حيث تختلف من دولة إلى أخرى وحتى من منطقة إلى أخرى داخل حدود الدولة الواحدة، ولكن يمكن القول أنّ معظم الدول النامية تسعى إلى تحقيق التنمية السياحية من أجل تحقيق العوائد الاقتصادية من السياحة وزيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني⁽¹⁾.

ولقد قامت منظمة اليونسكو عام 1979 بدراسة أبرزت أهمية التنمية السياحية وخاصة في الدول النامية ذات عناصر الجذب السياحي، حيث تساهم في دعم الاقتصاد الوطني وتقلل العجز في ميزان المدفوعات، دون إغفال دورها في تحقيق السلام الاجتماعي بين شعوب العالم المختلفة.

أما من حيث أساليب تحقيق الأهداف فهناك دول تعتمد على القطاع الخاص اعتمادا شبه مطلق من خلال توجيهه إلى حجم ونوعية الحركة السياحية التي تسعى الدولة إلى اجتذابها أو المناطق ذات الأولوية في عملية التنمية السياحية بها، في حين نجد دول أخرى يلعب بها القطاع العام الدور البارز في تحقيق أهداف التنمية السياحية التي غالبا ما تنقسم إلى قسمين:

أ- أهداف عامة: وهي تشمل كل ما تسعى التنمية إلى تحقيقه بصفة عامة مثل⁽²⁾:

✓ تحقيق النمو السياحي المتوازن.

✓ تدعيم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة.

✓ زيادة فرص العمل والتغلب على البطالة.

✓ زيادة الدخل السياحي الإجمالي.

¹محمد شبيب الخصاونة، زياد محمد المشاقبة، المصدر سبق ذكره، ص 18.

²المصدر نفسه، ص 17.

✓ الحفاظ على تنمية نصيب الدولة من الأسواق السياحية في مواجهة المنافسة الدولية.

ب- **أهداف محددة:** وهي ترجمة للأهداف العامة من خلال تحديد هذه الأهداف وتنفيذها في فترات زمنية

محددة وحسب الأولويات والأهمية، فمن خلال هذه الأهداف يمكن معرفة وقياس معدلات الأداء⁽¹⁾.

ولبلوغ الأهداف السابقة هناك مجموعة من المحاور التي تمثل الإطار المتكامل التي يجب أن

تسير عليه سياسات التنمية السياحية بمختلف الدول وتتمثل في النقاط التالية⁽²⁾:

زيادة عدد السائحين: تسعى الدول من خلال سياسات التنمية السياحية إلى زيادة أعداد السائحين الوافدين

إليها سواء أكان من الأسواق التقليدية أو من خلال فتح أسواق جديدة.

تمديد متوسط مدة الإقامة: يعد متوسط الإقامة من المعايير الفعالة في قياس مستوى النشاط السياحي في

أي بلد، إذ يعبر عن مدى قبول المنتج السياحي من قبل السائحين وبما أن المغريات السياحية لا تقاس

بالكم والحجم، بل بالكيفية والمستوى، فقد حرصت البلدان السياحية إلى زيادة فعالية عناصر الجذب

الإيجابية للحركة السياحية والتقليل المستمر من عناصر الطرد السلبية بهدف بناء صناعة سياحية قوية

تحقق أعلى نسبة رضا من قبل السائحين ويتم ذلك من خلال تحسين وتطوير المناطق السياحية التقليدية

أولاً، ثم التركيز على خلق مناطق جديدة تكون مزودة بكافة المستلزمات وبأسعار تنافسية لما يقدمه

الآخرون، ومن ثم يتحقق الرضا النفسي للسائحين مما يرفع من متوسط إقامتهم بدولة العرض السياحي.

زيادة متوسط الإنفاق اليومي للمائح: يلعب متوسط الإنفاق اليومي للسائح دوراً هاماً في تعظيم وتقليل الناتج

الاقتصادي من السياحة، ويتوقف متوسط الإنفاق اليومي للسائح على عدة عوامل يتعلق بعضها بالسائح

نفسه، في حين يتعلق البعض الآخر بمدى توافر مجالات الإنفاق التي تجذب السائحين، فالعرض هنا

يخلق الطلب ويؤثر فيه، كما تدفع نوعية الطلب إلى تطوير المنتج السياحي، وتعمل مختلف الدول إلى

الرفع من مستوى الإنفاق من خلال التركيز على اجتذاب السائحين ذوي الدخل المرتفعة أو العمل على

¹ غادة حمود، الاتجاهات الحديثة في السياحة، المعهد المصري العالمي للسياحة والفنادق، القاهرة، ص 76-77.

² المصدر نفسه، ص 9.

حث الطلب من خلال إعداد مختلف المناطق السياحية وتهيئتها بمراكز بيع، والاهتمام بكافة مجالات إنفاق السائحين كالإقامة والإطعام والمواصلات والزيارات... الخ
الزيادة المتميزة في استخدام المكون الوطني من سلع وخدمات في عمليات البناء وإدارة الكيان السياحي، فجل الدول السياحية تحرص على استخدام مواردها المحلية عند إقامة وتشبيد وصيانة مكونات العرض السياحي بها.

المساهمة الإيجابية في حلّ المشاكل الاقتصادية والاجتماعية: تتميز صناعة السياحة الناتجة في أي دولة سياحية بقدراتها على التفاعل مع مشاكل المجتمع ومساهمتها في حلّ مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدولة، كذلك الحال بالنسبة لسياسة التنمية السياحية إذ أنّ الحكم على نجاح أو فشل تجربة التنمية السياحية بالدولة لا يتوقف على عدد الليالي السياحية أو عدد السائحين، وإنما يكون من خلال حلّ مشكلات اجتماعية كخلق فرص عمل متزايدة ومستقرة، وتنمية مناطق نائية أي تحقيق تنمية اقليمية متوازنة فضلا عن دورها التقليدي في دعم ميزان المدفوعات وخلق العملات الصعبة. ومهما تعددت واختلفت الأهداف من دولة إلى أخرى إلا أنّها تجمعها خصائص معينة وهي⁽¹⁾:

✓ أن تكون أهداف شاملة بمعنى أنها تتضمن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية

على مستوى الدولة ككل أو على مستوى الإقليم الذي يتميز بعناصر الجذب السياحي.

✓ وأن تكون أهداف مرنة لكي تتسع لاحتواء المشاكل والظروف الطارئة غير المتوقعة بحيث يمكن

تغييرها والتي لم يتمّ حسابها عند وضع خطة التنمية السياحية.

وبناء على ما سبق يمكن القول أنّ الاختلاف في مقومات دول العالم يجعل من الصعب وضع

مقاييس موحدة لأهداف التنمية السياحية، ولكن يمكن القول أنّ جوهر عملية التنمية السياحية هو تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والمحافظة على البيئة.

¹ أحمد فوزي ملوخية، (2007): التنمية السياحية، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص 68.

3.2.4.1. عوامل قيام التنمية السياحية ومحدداتها: تقوم التنمية السياحية على عدد من العوامل أهمها⁽¹⁾:

- النمو الكبير الذي تشهده صناعة السياحة، وظهور أنواع مختلفة من السياحة والحاجة إلى مواكبة التقدم العلمي المستمر.
- اتخاذ معظم دول أوروبا النشاط السياحي كأسلوب يساعد على تنمية موارد الدولة التي لحق بها الضرر بسبب مشروع مارشال الأمريكي واعتبار السياحة الطريق الذي يساعد على التخلص من آثار هذه الحرب.
- اهتمام معظم الدول السياحية بالسياحة واعتبارها هاجس العبور الذي يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- بروز المشكلات البيئية والاقتصادية والاجتماعية بشكل يؤثر على النشاط السياحي.
- المساحة الواسعة للأسواق السياحية العالمية وزيادة متطلبات ورغبات السائحين من الخدمات السياحية.

أما محددات التنمية السياحية فتتمثل في الآتي⁽²⁾:

- ✚ توفير التسهيلات السياحية بأسعار مناسبة.
- ✚ الموقع الجغرافي بالنسبة للأسواق السياحية المصدرة للسائحين.
- ✚ طبيعة ومصدر الاستثمار في الأسواق السياحية.
- ✚ حجم الاستثمار السياحي.
- ✚ التخطيط للسياحة النشطة.
- ✚ التنظيم السياحي الفعال.

¹ صبري عبد السميع، (1996): اقتصاديات صناعة السياحة، دار الهاني للطباعة، القاهرة، ص 242.

² محمد شبيب الخصاصنة، زياد محمد المشاقبة، المصدر سبق ذكره، ص 21.

3.4.1. مؤشرات ومراحل التنمية السياحية:

تعتبر قضية التنمية عند الكثير من دول العالم من القضايا المعاصرة، كونها تهدف إلى الإسهام في زيادة الدخل الفردي، وبالتالي تعتبر أحد الروافد الرئيسية للدخل الوطني، ومن هنا تكون التنمية السياحية وسيلة للتنمية الاقتصادية.

1.3.4.1. مؤشرات التنمية السياحية:

قسمت المؤشرات السياحية إلى ثلاث مجموعات أساسية هي⁽¹⁾:

أولاً: المؤشرات البيئية: وتبنى هذه المؤشرات على مدى ضغط النشاط البشري على البيئة في المقصد السياحي، وإذا تجاوزت المنطقة السياحية الطاقة الاستيعابية بها، فإنها تفرز عادة مجموعة من المضار التي تتولى أنواع من المؤشرات البيئية قياسها وهي:

- مؤشر معالجة النفايات: سواء أكانت نفايات صلبة أو سائلة.
- مؤشر كثافة استخدام التربة: الذي يقيس إما معدل كثافة السياح إلى السكان المحليين أو معدل المساحة الذي تحتله البيئة الأساسية للسياحة إلى إجمالي المساحة.
- مؤشر كثافة استخدام المياه: الذي يقيس حجم استخدام السياح للمياه إلى حجم استخدام السكان المحليين أو حجم استخدام السياح للمياه إلى الحجم الكلي المتاح من المياه الصالحة للشرب.
- مؤشر حماية الجو من التلوث: الذي يقيس مدى تلوث الهواء خلال فترات مختلفة من السنة والمواسم السياحية، معنى ذلك أن التنمية السياحية التي تكتسب صفة الاستدامة تستوجب العمل على عدم تجاوز الطاقة الاستيعابية للموقع السياحي للحفاظ عن نوعية البيئة ومستوى الإشباع لدى الزائرين.

ثانياً: المؤشرات الاجتماعية: تركز المؤشرات الاجتماعية للتنمية السياحية المستدامة عن واقع الانعكاس المتعاضم للنشاط السياحي على الوسط الاجتماعي، وتوجد عدة مؤشرات رئيسية لقياس المؤشرات السياحية

¹ عبد الباسط وفاء، (2005): التنمية السياحية المستدامة بين الاستراتيجيات والتحديات المعاصرة، مجلة حلوان، (العدد 12)، ص 189.

على الجانب الاجتماعي وهي:

- مؤشر الانعكاس الاجتماعي: ويقاس تأثير السياحة على الظروف المعيشية لسكان الموقع السياحي من حيث التوظيف والتعليم... الخ.
- مؤشر رضا السكان المحليين: وهو يحدد مستوى الرضا لديهم بالمشاريع السياحية والتجاوب معها.
- مؤشر الأمن: ويقصد به انعكاس تدفق السياح على عنصر الأمن ويقاس بمدى تطور الجريمة في وسط سكان المقصد السياحي.
- مؤشر الصحة العامة: وهو مدى انعكاس تطور النشاط السياحي على مستوى صحة الشعب المحلي كقياس عدد الأطباء والممرضين إلى عدد السكان أو عدد المصابين بالأمراض الجنسية إلى عدد السكان.

ثالثاً: المؤشرات الاقتصادية: تتعلق المؤشرات الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة بقياس تأثير النشاط السياحي على الوسط المحلي وأهم المؤشرات، مؤشر العملة الصعبة، ومؤشر الدخل والاستثمار.

2.3.4.1 مراحل التنمية السياحية

هناك العديد من الدراسات التي تناولت مراحل التنمية السياحية ومن أهمها:

نموذج ميوسيك (Moissac): وتنقسم مراحل التنمية وفق هذا النموذج إلى⁽¹⁾:

أ. مرحلة الاكتشاف: حيث يتم اكتشاف القدرات السياحية للمنطقة السياحية.

ب. مرحلة النمو: وفيها يبدأ تطوير المارد السياحية للمنطقة بشكل تدريجي.

ج. مرحلة الانطلاق: وفيها تأخذ الدولة بمبدأ التخطيط والتوسع السياحي.

د. مرحلة النضج: حيث تظهر المنطقة على الخريطة السياحية، وفيها يتكامل النشاط السياحي في

المنطقة من خلال توافر عناصر الجذب السياحي والتسهيلات.

¹ جليبة حسن حسنين، (2006): التنمية السياحية، الدار الجامعية، مصر، ص 20.

ويؤخذ على هذا النموذج عدم اهتمامه بالجانب الاجتماعي المصاحب للنمو السياحي والذي قد يستلزم مرحلة تتناول التكيف الاجتماعي للمنطقة السياحية، وكذلك يؤخذ عليه توقعه عند مرحلة النضج السياحي وعدم تحليله لأي عوامل سلبية قد تؤدي إلى عدم استمرار النمو، ولكن الأهمية الأساسية للنموذج تكمن فيما ينطوي عليه من تنبيه لمتخذي القرار والمخططين، بأنه إذا لم تتم إدارة المقصد السياحي على نحو كفؤ، سيبلغ في وقت من الأوقات مرحلة التدهور والانحدار وذلك خاصة نتيجة لتوجه السائحين إلى مناطق سياحية منافسة.

نموذج بتلر 1980 (Butler): وقد حدد هذا النموذج ستة مراحل لعملية التنمية السياحية وهي⁽¹⁾:

- أ. الاكتشاف.
- ب. المشاركة.
- ج. التطور.
- د. النضج.
- و. الثبات أو الركود.
- هـ. التجديد أو التدهور.

ويشابه نموذج بتلر مع دورة حياة المنتج، فالمرحلة الأولى تبدأ باكتشاف مجموعة من السائحين لمنطقة سياحية جديدة، ومع تزايد إقبال السائحين على المنطقة تبدأ مرحلة المشاركة فتظهر مجموعات من الخدمات والتسهيلات ثم تبدأ مرحلة الانطلاق حيث يتم توفير الخدمات والتسهيلات بشكل مكثف للسائحين لخدمة الأعداد المتزايدة، ويطلق على هذه المرحلة بمرحلة النمو، وتعتبر من أخطر المراحل من حيث تأثير السياحة على المنطقة وخاصة التأثير البيئي وما يمكن أن ينتج عنه من تدمير لعناصر الجذب السياحي بالمنطقة سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان، وإذا ما استمر النمو مع مبدأ تحقيق

¹موفق علي، المصدر سبق ذكره، ص ص 31-33.

التوازن تصل المنطقة لمرحلة النضج وتلي هذه المرحلة مرحلة الثبات فلا تشهد المنطقة النمو المتزايد للسياح بل يتوقف النمو والتدفق السياحي عند حدّ معين لا يزيد عنه.

وفي هذا النموذج هناك احتمال لما أسماه مرحلة الانحدار وتبدأ حينها المنطقة في مرحلة التدهور أو الانحدار نتيجة لتوجه السائحين لمناطق سياحية منافسة يتوافر فيها كافة المقومات السياحية التي تتشبع رغباتهم ودوافعهم، ومع ذلك قد يظهر اتجاه آخر نحو التجديد في هذه المرحلة بمعنى أن تقوم بالمنطقة تنمية سياحية جديدة تعتمد على مقومات سياحية جديدة تشجع الحاجات والرغبات المتجددة للسائحين.

تحليل مورتال وإيصال (1990): وفي تحليل آخر قام به مورتال وإيصال لمراحل التنمية السابقة نجد أن كلّ مرحلة يكون لها إشباع وطاقة مختلفة بمعنى أنه في مرحلة الاكتشاف يكون المجتمع متقبلاً للنشاط السياحي ولكن الطاقة السياحية من بنية أساسية وسياحية لا تستطيع استيعاب أعداد كبيرة من السياح، أما في مرحلة الثبات تتوافر التسهيلات والخدمات السياحية، إلا أنّ المشكلات الاجتماعية قد تؤدي على رفض السكان حينئذٍ للتنمية السياحية وهو ما يؤدي على مرحلة التدهور، وهكذا أدخل هذا التحليل مفهوم نسبي للطاقة السياحية يأخذ في الاعتبار الجانب الاجتماعي في هذه المرحلة⁽¹⁾.

لذلك فإنّ الإدارة السليمة للنشاط السياحي في كافة مراحل التنمية تساعد في منع الوصول لمرحلة الانحدار، وتسمح للمنطقة بنقلها إلى مرحلة جديدة من التنمية المتوازنة والمتواصلة (التنمية المستدامة).

4.4.1. آثار التنمية السياحية

1.4.4.1 الآثار الاقتصادية

تلعب التنمية السياحية دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية حيث يؤثر نمو صناعة السياحة بشكل مباشر على اقتصاد الدول ونمو الأنشطة الأخرى المرتبطة بصناعة السياحة والإنفاق على السلع المرتبطة بصناعة السياحة، حيث يؤدي ذلك إلى انتقال الأموال من جيوب السائحين إلى أصحاب هذه الخدمات

¹ موفق علي، المصدر سبق ذكره، ص 33.

والسلع والعاملين في المجال السياحي.

ويمكن تقسيم الآثار الاقتصادية للتنمية السياحية إلى آثار ايجابية وأخرى سلبية.

أ. الآثار الايجابية: ويمكن إجمالها في الآتي⁽¹⁾:

- تلعب التنمية السياحية دورا هاما في زيادة دخل الدولة من العملات الحرة الناجمة عن السياحة مما يساعد على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتقليل العجز فيه.

- تساعد التنمية السياحية على تطوير وتنمية المناطق الأقل حظا في التنمية حيث يساعد ذلك على إعادة توزيع الدخل بين هذه المراكز والمدن، ووقف هجرة العاملين من المناطق البعيدة إلى المدن الرئيسية.

- تؤثر التنمية السياحية تأثيرا ايجابيا على زيادة فرص العمل في الدولة السياحية لانّ السياحة صناعة مركبة وتشمل على كثير من الصناعات المكملة لها وتعتمد على العنصر البشري بشكل أساسي.

- تفتح التنمية السياحية المجال لزيادة الاستثمار الأجنبي.

- تعمل التنمية السياحية على تنشيط الحركة التجارية في الدولة، فكلما زادت حركة السياحة القادمة للدولة نشطت حركة البيع والشراء بالمناطق السياحية.

- التنمية السياحية تفتح الطريق أمام وعاء الضرائب حيث تستطيع الدولة زيادة إيراداتها العامة عن طريق الضرائب والرسوم السياحية المختلفة.

ب. الآثار السلبية: تتمثل الآثار السلبية للتنمية السياحية فيما يلي⁽²⁾:

- تؤدي التنمية السياحية إلى ارتفاع تضخم في الأسعار نتيجة ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة الطلب على أنواع جديدة من الخدمات.

- فقدان الأنشطة الاقتصادية الأصلية للمنطقة وتدني فعاليتها، حيث تؤدي التنمية السياحية إلى إيجاد

¹ محمد شبيب الخصاصنة، زياد محمد المشاقبة، المصدر سبق ذكره، ص 24.

² نسرين رفيق اللحام، (2007): التخطيط السياحي للمناطق التراثية باستخدام تقنية تقييم الآثار البيئية، دار النيل للنشر، القاهرة، ص 137.

فرص عمل جديدة بالمنطقة، مما يؤدي إلى انتقال كثير من الأيدي العاملة في قطاعات أخرى للعمل في قطاع السياحة بهدف رفع مستوى الدخل لديهم مما يؤدي إلى نقص العاملين بالقطاعات الإنتاجية الأخرى وينعكس سلبا على هذه الأنشطة، الأمر الذي يشكل ضعف القاعدة الاقتصادية للمنطقة وتركيزها على صناعة السياحة التي تتصف بالموسمية والتقلب.

- موسمية وظائف العمل حيث يتصف القطاع السياحي في معظم دول العالم بالموسمية مما ينعكس بشكل سلبي على العاملين في هذا القطاع من انخفاض في معدلات الإشغال بصورة مستمرة في أشهر معينة من السنة والموسمية في الاستثمار السياحي.
- خسائر الفرص البديلة للتنمية حيث أنّ الفوائد الاقتصادية المكتسبة من جراء الاستثمار في السياحة بدلا من الصناعات الأخرى هي مقارنة معروفة في الاقتصاد على أنّها تكلفة الفرص البديلة، فقد يكون لنمو السياحة تأثيرا سلبيا على باقي القطاعات الأخرى.

2.4.4.1 الآثار الاجتماعية

يمكن تقسيم الآثار الاجتماعية للتنمية السياحية إلى آثار ايجابية وأخرى سلبية:

أ. الآثار الايجابية: وتتمثل في النقاط التالية⁽¹⁾:

- رفع مستوى المعيشة للمجتمعات والشعوب وتحسين نمط حياتهم.
- تساعد التنمية السياحية على إيجاد تسهيلات ترفيهية وثقافية لخدمة المواطنين إلى جانب الزائرين.
- تعمل التنمية السياحية على تطوير الأماكن والخدمات العامة بدولة المقصد السياحي.
- تساعد التنمية السياحية على رفع مستوى وعي المواطنين وزيادة انتمائه الوطني بالإضافة إلى أنها تزيد من فرص التبادل الثقافي والحضاري بين كلّ من المجتمع المضيف والسائحين.
- تعظيم فرص التمتع بالسفر والسياحة والترويج بالنسبة للسائحين والمواطنين المحليين.

¹محمد شبيب الخصاونة، زياد محمد المشاقبة، المصدر سبق ذكره، ص 26.

- تجنب الأنشطة التي قد تؤثر على العادات والتقاليد الاجتماعية والحضارية في الدولة، أو تلك المؤثرة تأثيراً سلبياً على العادات والتقاليد التي تؤثر على الأضرار بمقومات الدولة الاجتماعية والحضارية المختلفة.

- تفتح التنمية السياحية المجال إلى إعادة إحياء الفنون الجميلة والنشاطات الحضارية في مختلف مناطق الدولة.

ب. الآثار السلبية: قد ينجم عن التنمية السياحية بعض الآثار الاجتماعية السلبية التي تظهر بصورة أوضح في الدول النامية ذات الإمكانيات الإنتاجية المحدود والمرافق الأساسية غير المتطورة ولعل أبرز هذه المشكلات ما يلي⁽¹⁾:

- تصادم في عادات وتقاليد السائحين مع تلك العادات الخاصة بالمجتمع المحلي.

- قد تؤدي التنمية إلى زيادة التدهور الأخلاقي للمواطنين وزيادة الاتجاه المادي لدى المواطنين لاستغلال السائحين للحصول على أكبر فائدة اقتصادية ممكنة.

- يمكن أن تؤدي التنمية إلى زيادة حدة الاحتجاج السلبي لدى بعض المواطنين محدودي الدخل والذين لا تتأثر دخولهم مباشرة بالدخل السياحي.

- قد تؤثر التنمية السياحية على المصالح العامة للمواطنين مثل مشكلة الازدحام المروري ومشاكل الصرف الصحي، وزيادة الضغط على وسائل الاتصال المختلفة، الناتجة عن زيادة الحركة السياحية في المناطق المستقبلية للمواطنين.

3.4.4.1 معوقات التنمية السياحية وكيفية القضاء عليها

من خلال ما سبق سنحاول الوقوف على أهم معوقات التنمية السياحية ومن ثمّ البحث عن سبل القضاء عليها وكيفية تجنبها. وتتمثل عموماً هذه المعوقات في:

¹ المصدر نفسه، ص 27.

✚ عدم مواكبة العديد من القوانين الخاصة بالمنشآت السياحية والفندقية للتطور السريع للعصر الحديث، مما يتطلب تعديل هذه القوانين ووضع الصياغة التشريعية المناسبة التي تسمح بتطبيق هذه القوانين في القطاع السياحي.

✚ عدم التفرقة بين الشركات السياحية من حيث تنظيمها، فالشركات السياحية متعددة ومتنوعة وأنشطتها مختلفة، فهناك الشركات السياحية منظمة الرحلات ووكالات السفر والسياحة، وغيرها من الشركات السياحية.

✚ تعدد وتضارب الاختصاصات بين وزارة السياحة، مما يؤدي إلى عرقلة المستثمرين.

✚ صعوبة الحصول على العقارات اللازمة لإقامة المشاريع السياحية.

✚ ارتفاع معدلات الضريبة المفروضة على الفنادق والأنشطة السياحية الأخرى كالضرائب على الأرباح.

✚ عدم تحديد خريطة دقيقة لمناطق التوسع السياحي وللمناطق ذات الأولوية في الاستثمار السياحي.

✚ ارتفاع معدلات الفائدة على القروض الخاصة بالتمية السياحية مما يسبب عبئاً على المستثمر

السياحي.

✚ صعوبة وتعدد العديد من الإجراءات للموافقة على طلبات المستثمر السياحي مما يؤدي إلى تعطل

وإعاقة الاستثمار السياحي في العديد من المناطق السياحية.

✚ ارتفاع معدلات الضريبة المفروضة على الخدمات السياحية، يؤدي إلى رفع سعر الخدمات السياحية،

ومن ثم التأثير على القدرة التنافسية للمنتج السياحي المحلي، والتأثير على ربحية المشاريع السياحية،

مما ينتج عنه التأثير على الاستثمار السياحي في المستقبل.

خلاصة الفصل:

مما سبق يتضح بأن السياحة أصبحت أحد أكبر وأهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية في عالم اليوم، فبعد أن كانت السياحة نشاطا يقتصر على فئة قليلة من الأثرياء في مستهل القرن العشرين أصبحت ظاهرة جماهيرية خاصة في البلدان الأكثر نموا بحلول السبعينيات، وغدت في متناول فئات أوسع من الناس في معظم البلدان بسبب تحسن ظروف المعيشة والعمل، وتطور وسائل النقل، وظهور الحاجة إلى الراحة والترفيه أثناء العطل والإجازات.

إن الطلب والعرض السياحيين أداة فعالة واسباسية تحتويها السوق السياحية لتنشيط السياحة، تتغير مؤشراتهما بتغير السوق الكلية، فمن خلال ما تم تناوله هناك محددات مادية ومعنوية لمكونات السوق السياحية، تبقى جاهزة لقياسها قصد الحكم على مدى فعاليتها بالنسبة لمنطقة او دولة معينة.

كما تعتبر عملية التنمية السياحية عند الكثير من دول العالم، من القضايا المعاصرة، كونها تهدف إلى الإسهام في زيادة الدخل الفردي الحقيقي، وبالتالي تعتبر أحد الروافد الرئيسية للدخل القومي، وكذلك بما تتضمنه من تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والإنسانية والمادية. ومن هنا تكون التنمية السياحية وسيلة للتنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني:

التنمية المحلية بين الاحتياجات

الأساسية والاستدامة

تمهيد:

لقد شكل الوعي بضرورة تبني التنمية المحلية نقلة نوعية على صعيد التصورات التنموية، ذلك أن التنمية لم تعد تملى من الأعلى أو تأتي من الخارج، بل أصبحت عملية قاعدية تستلزم مشاركة فعلية للسكان كتعبير عن الحياة التشاركية، يتم فيها تضافر الجهود المحلية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وادماجها في منظومة التنمية الوطنية الشاملة، خاصة وأن النظريات الاقتصادية الحديثة أصبحت تأخذ بعين الاعتبار الإطار الاقتصادي المحلي كعنصر أساسي في التحليل الاقتصادي.

إن استراتيجية التنمية المحلية المتكاملة الجوانب هي التي تركز على الأبعاد الثلاثة المتمثلة في البعد الاقتصادي من خلال البحث عن القطاعات والمقومات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة، والبعد الاجتماعي من خلال توفير الحاجيات الأساسية للفرد من عدالة وصحة وتعليم وسكن، إضافة إلى البعد البيئي من خلال تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي مع الحفاظ على البيئة وفق التوزيع العادل والشامل للأجيال الحاضرة والمستقبلية، وهو ما يؤدي في المحصلة النهائية إلى إنشاء جماعات محلية مسؤولة تنمويًا، اجتماعيًا، وبيئيًا، وبالتالي تحويل الجماعات المحلية من مجرد هياكل مرافقة للدولة إلى دوائر لصنع القرار المحلي قائمة على المبادرة الاقتصادية وإشراك مختلف طبقات المجتمع والفاعلين الاقتصاديين على المستوى المحلي.

1.2. أساسيات حول التنمية الاقتصادية

احتلت التنمية الاقتصادية مكانة بالغة في انشغالات الدول وذلك خلال الحرب العالمية الثانية، فهي سياسة ترمي إلى الخروج من مشكلة التخلف الاقتصادي، فالتنمية مصطلح حديث الاستعمال بدأ استخدامه بداية هذا القرن، وحتى مطلع الستينات كان مدلول التنمية محصوراً في النمو الاقتصادي بزيادة الإنتاج والصادرات فكانت النتيجة أنه لم يتحقق تحسن في أوضاع ومستويات حياة أغلبية السكان، ومن هنا ظهرت استراتيجيات جديدة للتنمية تركز على محاربة الفقر والحد من الفوارق الاجتماعية، وزيادة المشاركة الشعبية وتلبية الحاجات الإنسانية الأساسية.

وعلى ضوء ما تقدم سنحاول من خلال هذا المبحث التفريق بين مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، والتطرق لأهم نظريات التنمية، وعرض أهم أهدافها وأهم طرق قياسها.

1.1.2. مفهوم النمو والتنمية

إن المتنبع لمختلف المفاهيم والتعاريف المرتبطة بموضوع التنمية الاقتصادية يستطيع أن يلاحظ أن هذه المفاهيم قد ميزت بين كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وهو ما سيتم تناوله من خلال هذا المطلب.

1.1.1.2. مفهوم النمو الاقتصادي

يشير النمو الاقتصادي إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي⁽¹⁾.

ويقصد به أيضاً: " حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي⁽²⁾."

كما يعرف بأنه لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث

¹ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، (2003): التنمية الاقتصادية-دراسات نظرية وتطبيقية-، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 71.

² محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسري أحمد، (1999): التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 48.

تحسن في مستوى معيشة الفرد متمثلاً في زيادة نصيبه من الدخل الكلي⁽¹⁾.

والنمو الاقتصادي هو التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي وهو بالتالي يخفض من عبئ قلة الموارد⁽²⁾.

ويمكن أن نعرف النمو الاقتصادي بصفة عامة بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين.

ويعرف أيضاً بالتوسع الاقتصادي التلقائي غير المتعمد والذي لا يستدعي تغيير في الهيكل الاقتصادي للمجتمع، ويقاس بحجم التغير الكمي في المؤشرات الاقتصادية كالإنتاج الوطني، الدخل الوطني... الخ، وينطبق هذا المفهوم عادة على البلدان المتقدمة⁽³⁾.

لا يوجد إجماع بين الاقتصاديين على تعريف النمو الاقتصادي، وعليه يمكن تعريفه بأنه: يشير إلى الزيادة المضطردة في الناتج الوطني الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغييرات مهمة وملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ويمكن تصنيف أنواع النمو الاقتصادي إلى:⁽⁴⁾

النمو الاقتصادي الموسع (croissance extensive): يتمثل هذا النوع في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان.

النمو الاقتصادي المكثف (croissance intensive): يتمثل هذا النوع في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان، وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع وعليه المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف، بحيث يمثل نقطة تحول بالنسبة للمجتمع والظروف الاجتماعية تتميز بالتحسن.

النمو الطبيعي: هو الذي ينتج من القوى الذاتية المتاحة للاقتصاديين أي اللجوء للتخطيط على المستوى

¹ عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، (2003): اتجاهات حديثة في التنمية، ط 1، الدار الجامعية، الأردن، ص 11.

² ناجي حسن خليفة، (2001): النمو الاقتصادي - النظرية والمفهوم -، ط 1، دار القاهرة، مصر، ص 09.

³ بوفليخ نبيل، (2005): آثار وبرامج التنمية الاقتصادية المطبق في الجزائر 2001-2002، مذكرة ماجستير قسم العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 8.

⁴ JAQUE Brasseul, (1990): **Introduction à l'économie de développement**, Paris, Armond Colin, édition, P13.

الوطني، وهو يتسم بالبطء رغم تعرضه في بعض الأحيان إلى تغييرات قوية، كما يتطلب مرونة كبيرة، للإطار الاجتماعي والثقافي للانتقال من قطاع لآخر.

النمو العابر: يتميز بعدم استمراره ويكون نتيجة لعوامل طارئة عادة ما تكون خارجية، وأثره محدود نظرا لجمود الإطار الاجتماعي كارتفاع أسعار البترول في البلدان التي تتميز بوحودية الصادرات.

النمو المخطط: وهو الذي يحدث نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع، كما ترتبط فعاليته بالعديد من العوامل منها: واقعية الخطط المرسومة، كفاءة المخططين، فعالية التنفيذ، جدية المراقبة ومشاركة المجتمع.

2.1.1.2. مفهوم التنمية الاقتصادية

نشأت الاختلافات في التعبير عن النمو والتنمية نتيجة أن عملية التطور والتنمية الاقتصادية عملية تاريخية مركبة تتشابك فيها عدة عوامل بعضها اقتصادي والآخر اجتماعي وسياسي، وكذلك بسبب اختلاف الأهداف، هل هو نمو الناتج والدخل، أم التغيرات الهيكلية، أم القضاء على الفقر؟ فقد استخدمت منظمة الأمم المتحدة في تقاريرها تعبير نمو كتعريف شامل، بمعنى إشباع الحاجات المادية فقط للإنسان، أما التنمية فتتصرف إلى تحسين مستوى المعيشة، وعلى ذلك فالتنمية تشمل النمو الاقتصادي مضافا إليه التغيرات الاجتماعية والثقافية وأشكال المؤسسات الأخرى⁽¹⁾.

ويرى هيشمان (AHichman) أن النمو الاقتصادي هو عملية دفع كامن للتوسع الاقتصادي، تتميز بتغيرات في المؤشرات الاقتصادية، أي تغيرات كمية فقط، أما التنمية فتتضمن تبلورا واعيا ونشطا أي تغيرات تنظيمية، كما يرد كذلك أن تعبير النمو ينطبق أكثر ما يكون على الدول المتقدمة على اعتبار أن بنيانها وصل إلى مرحلة النضج الكامل، أما الدول الفقيرة أو المتخلفة فينطبق عليها مفهوم التنمية نظرا لحاجتها الماسة لتغيير بنيانها الاقتصادي والاجتماعي⁽²⁾، ومنه فالتغييرات المطلوبة تكون جذرية وشاملة.

¹ محمد ثابت هاشم، (2007): التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر، المكتب الجامعي الحديث، ص 118.

² المصدر نفسه، ص 120.

تعتبر التنمية الاقتصادية ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها المهمة، بالإضافة إلى حدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، والمفهوم العلمي للتنمية هو التخلّف ولهذا فإن التنمية أشمل من النمو، إذ أنها تعني النمو بالإضافة إلى التغيير.

وقد عرفت الأمم المتحدة التنمية بأنها " مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات الوطنية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة الوطنية، ولتساهم في تقدم البلاد (1)".

كما عرفها جاكوب فينر (Jacob Vener) على أنها هدف لأسلوب التخطيط الاقتصادي ويتحقق باستغلال الإمكانيات المتاحة للمجتمع وذلك بغرض الوصول إلى أعلى نصيب لدخل الفرد عن طريق أقصى استخدام للموارد الاقتصادية(2).

كما تعرف التنمية بأنها مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغييرات الوظيفية والهيكلية في المجتمع، تحول نتيجة للتدخل الإداري لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية في المجتمع وعوامل البيئة بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو، فالتنمية هنا وسيلة لزيادة قدرة المجتمع على النمو من خلال الإبقاء عليه.

إن التنمية تظهر في السلوكيات المختلفة للفرد، كالاستهلاك والدخل، إلى جانب العيش الحسن، وتنعكس أساسا في مستويات التعليم، الصحة، الأمن، وغيرها من الاحتياجات الأساسية للفرد.

وعليه فإن التنمية الاقتصادية هي عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة، لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع، ولهذا فإن التنمية أشمل وأعم من النمو الاقتصادي، إذ أنها تعني النمو إضافة إلى التغيير الهيكلي، وهي ليست فقط ظاهرة اقتصادية بل هي

¹ غزي علي وآخرون، (2003): تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 32.

² حسين إبراهيم عيد، (1990): دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، ط 1، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، ص ص 43-44.

أيضا تتضمن محتوى اجتماعي.

لقد ظهر خلال عقدي الثمانينات والتسعينات عدة تطورات بخصوص مفهوم التنمية البشرية، والتنمية المستدامة، والتنمية المحلية، والتنمية المستقلة الشاملة.

كما يعرف سعد الدين ابراهيم التنمية الاقتصادية بأنها " انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع"⁽¹⁾.

أما عبد المطلب عبد الحميد فيوضح بأن مفهوم التنمية لم يعد يركز على جانب معين، بل أصبح عملية مجتمعية متعددة الجوانب والأبعاد، تنطوي على تغييرات هيكلية وجذرية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية، على أن يسير ذلك كله بشكل متوازن مع زيادة معدلات النمو وتحقيق العدالة في توزيع ثمار تلك التنمية أي تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني⁽²⁾.

وبناء على ما سبق نخلص إلى اعتبار التنمية هي تلك العملية الحضارية المتعددة الأبعاد والتي تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والثقافية والنظم السياسية والإدارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني واستئصال الفقر من المجتمع.

ويمكن تحديد أهم عناصر التنمية في النقاط التالية:

أ- الشمولية: إن التنمية لا تهتم بالجانب الاقتصادي وإنما تمتد إلى جوانب أخرى ثقافية، سياسية،

اجتماعية، إذن التنمية تهدف إلى إحداث تغييرات جذرية؛

ب-إنها عملية داخلية ذاتية، بمعنى أن كل مقوماتها الأصلية موجودة داخل الكيان نفسه وأن أي

عوامل أو قوى خارج هذا الكيان لا تعدو أن تكون عوامل مساعدة؛

ت-هي عملية ديناميكية مستمرة، أي أنها ليست حالة ثابتة أو جامدة؛

¹ حسين ابراهيم عيد، المصدر سبق ذكره، ص 20.

² عبد المطلب عبد الحميد، (2001): التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، مصر، ص 12.

ث-إنها عملية ليست ذات طريق واحد، وإنما تتعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيانات وباختلاف وتنوع الإمكانيات الكامنة في داخل كل كيان؛

ج- التنمية عملية تستند أساساً إلى المشاركة الايجابية من جانب أفراد المجتمع مع الحكومة ممثلة في الهيئات المختلفة.

2.1.2. نظريات التنمية

قد ظهرت العديد من النظريات التي تعالج قضايا التنمية الاقتصادية في البلدان والمناطق المتخلفة اقتصادياً والتي سنتناولها من خلال الآتي.

1.2.1.2. النظريات التقليدية للتنمية

اهتمت مختلف التيارات والمدارس الاقتصادية بموضوع التنمية، ويبرز ذلك من خلال قراءات وتحليل الأفكار التي جاءت بها هذه المدارس، ومعرفة وجهة نظرها تجاه التنمية الاقتصادية، وقد نصبت معظم جهود رواد هذه المدارس حول تحديد أفضل الطرق وأكفأ السياسات التي تكفل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وسنستعرض فيما يلي أبرز هذه المدارس.

أولاً: نظرة المدرسة الكلاسيكية للتنمية الاقتصادية: تعد المدرسة الكلاسيكية من بين أبرز المدارس التي ساهمت في تأسيس علم الاقتصاد ابتداءً من النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ويعتبر كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو من أهم رواد المدرسة الكلاسيكية، وتحليلهما للتنمية مرتبط بدراسة طبيعة ومسببات ثراء الأمم، فالتنمية الاقتصادية حسبهم هي منتج لتراكم رأس المال⁽¹⁾.

ونظرة آدم سميث للتنمية الاقتصادية تتلخص على أنها عملية تدريجية تعتمد على القوة الذاتية للهيكلة الاقتصادي، حيث أن الادخار يؤدي إلى التراكم الرأسمالي لتحقيق التقدم التكنولوجي وتقسيم العمل، وهذا بدوره يؤدي إلى توسيع السوق، ويتحقق توازن النمو بالاعتماد المتبادل بين فئات المجتمع.

¹ عبد الرحمان يسري أحمد، (2001): تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، مصر، ص 201.

أما دافيد ريكاردو فلم يضع هو الآخر نظرية للتنمية الاقتصادية، لكنه وضع مجموعة من الأفكار الهامة في كتابه الشهير "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" والتي تعد أساسا جيدا للتعرف على تلك الأفكار الخاصة بمجال تراكم رأس المال.

وعليه يمكن تلخص آراء ريكاردو فيما يخص التنمية الاقتصادية في النقاط التالية (1):

✓ يعتقد ريكاردو بضرورة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وأن الرأسماليين هم عمود التنمية الاقتصادية، لذلك يحبذ عدم فرض الضرائب التي تعرقل نشاطهم وبالتالي تقل عزائمهم ومنه تضيع فرص التنمية.

✓ كما عمد ريكاردو إلى تقسيم الدخل للعناصر الآتية: الربح ويحصل عليه الرأسمالي، الأجر ويحصل عليه العامل بالإضافة إلى الربح الذي يأخذه الإقطاعي، وركز ريكاردو على زيادة الأرباح باعتبارها أعظم هذه الدخول، إذ كلما زادت الأرباح فإن تكوين رأس المال يزداد وبذلك يزداد الاستثمار مما يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

✓ التجارة الدولية عند ريكاردو مهمة جدا في المجال الاقتصادي وتؤدي الى تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق التقسيم الدولي للعمل وذلك بتخصص كل دولة في إنتاج السلع والمواد التي يمكن إنتاجها بنفقات نسبية أقل.

ثانيا: النظرية الكينزية للتنمية الاقتصادية: ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون ماينارد كينز (1883- 1946)، الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية لفترة من عام (1929- 1932)، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف؛ حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك. وقد اهتمت النظرية كينز باقتصاديات التنمية في الدول المتقدمة أكثر مما هي موجهة للدول النامية، حيث يرى أن الدخل الكلي يعد دالة في مستوى التشغيل في أي دولة، فكلما زاد حجم التشغيل

¹ فليح حسن خلف، (2006): التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط 1، عالم الكتب الحديث، ص 110-115.

زاد حجم الدخل الكلي، والأدوات الكينزية هي:

الطلب الفعال: البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعلي وللتخلص منها يرى كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.

الكفاية الحدية لرأس المال: تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار، وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.

معد الفائدة: وهو العنصر الثاني المحدد للاستثمار، ويتحدد دوره بتفضيل السيولة وعرض النقد.

المخاض الكينزي: ويقوم على فرضيات وجود بطالة لا إرادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، درجة مرونة عرض مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج.

2.2.1.2. النظريات الحديثة للتنمية

في خضم ما خلفته الحرب العالمية الثانية من دمار اقتصادي والذي كانت تبعاته على الخصوص

تمس الدول المتقدمة ظهرت مجموعة من النظريات والنماذج^(*)، التي حاولت تفسير ومعالجة

الأوضاع السائدة ومهما اختلفت نشأة هذه النظريات فإنها قد عدت المصدر الرئيسي المعتمد من طرف

الدول النامية في إعداد سياساتها التنموية المختلفة، وسنحاول فيما يلي عرض أهم هذه النظريات.

أولاً: نظرية مراحل النمو الاقتصادي لروستو (w. Rostow): يحاول روستو من خلال نظريته إعادة

تفسير تاريخ الأمم والبلدان، باعتبار أن التاريخ الاقتصادي عبارة عن خمس مراحل للنمو يجب أن تمر بها

جميع البلدان وتتمثل هذه المراحل فيما يلي⁽¹⁾:

مرحلة المجتمع التقليدي: يتميز المجتمع في هذه المرحلة بأنه عبارة عن مجتمع تقليدي يعيق استخدام

التكنولوجيا، وبالتالي لا يساعد على تطور الإنتاجية، كما أن 85 % من أفراد المجتمع يعملون في القطاع

* من أبرز هذه النماذج: النموذج الكينزي (هارود-دومار)، والنموذج النيوكلاسيكي (سولو - سوان) والنموذج الاشتراكي (فيلدمان - مهالنوبيس).

¹ مهدي علي الوحيد، هلال إدريس مجيد، (1988): مقدمة في التنمية والتخطيط، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ص ص 141-144.

الفلاحي، أو في إنتاج المواد الغذائية.

مرحلة التهيؤ للانطلاق: وهي المرحلة الثانية من مراحل النمو، تتميز هذه المرحلة بحدوث تغييرات جذرية في القطاعات غير الصناعية (الزراعة، التجارة والنقل)، كما سترتفع واردات البلد التي تمول عن طريق حصيلة صادرات المواد الأولية، ويؤدي ارتفاع مستوى التجارة إلى تطوير قطاع النقل وتطور المجتمع الذي يقبل إدخال التكنولوجيا الجديدة مع بلوغ نسبة الاستثمار 5 % من الدخل الوطني ويصاحب ذلك ظهور البنوك وبعض المؤسسات الخاصة بالادخار، كما تبدأ بعض الصناعات بالنمو.

مرحلة الانطلاق: وفي هذه المرحلة ترتفع نسبة الادخار والاستثمار من 5 % من الدخل الوطني إلى أكثر من 10 %، وتتوسع الصناعات الجديدة التي تصبح قادرة على إعطاء نسبة أرباح عالية، مما تجعل المشاريع قادرة على إعادة توظيف نسبة من هذه الأرباح في مشاريع جديدة، وبالتالي زيادة الاستخدام وعرض مختلف السلع، كما تزداد الدخول خاصة للفئات المدخرة وهذا يقود إلى توسع طبقة الرأسماليين، وتدفق الأموال نحو الاستثمار، مما يتم معه استغلال الموارد الاقتصادية غير المستغلة، وبالتالي يمكن وصف هذه المرحلة بمرحلة الثورة الصناعية التي يهيمن فيها القطاع الصناعي على باقي القطاعات.

مرحلة النضج الاقتصادي: وهي تعقب مرحلة الانطلاق، ويرتفع فيها معدل الاستثمار من 10 % إلى 20 % من الدخل الوطني، مما يحقق نسبة نمو في الإنتاج تفوق الزيادة السكانية، وتتميز هذه المرحلة بحدوث تغييرات على مستوى تكوين الاقتصاد إذ ينخفض الاستيراد وترتفع الصادرات فتتطور التجارة الخارجية، كما يزداد استخدام التكنولوجيا الحديثة، وفي هذه المرحلة تعطى الأهمية للصناعات الإنتاجية كصناعة الآلات والأدوات والصناعات الكيماوية والكهربائية.

مرحلة الاستهلاك الواسع: تتميز هذه المرحلة باتجاه قطاعات الاقتصاد الرئيسية نحو إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية، واكتمال التطور التقني واستخدام التكنولوجيا، ويصاحب ذلك ارتفاع دخول الأفراد إلى مستويات مرتفعة تجعلهم قادرين على تجاوز مستوى الاستهلاك الضروري، كما تمتاز هذه المرحلة

أيضا بالتوسع في مجال تقديم الخدمات الصحية، المعرفية، السياحية، الترفيهية، وانتشار الحريات الفردية والاجتماعية، كما تخصص نسبة متزايدة من الدخل الوطني للأغراض العسكرية والأغراض الصناعية.

ثانيا: نظرية الدفعة القوية: (RosenTeinRodan): تقوم هذه النظرية على أن أحد العناصر الأساسية لعملية التنمية يتمثل في ضرورة تحقيق مستوى معين من الاستثمارات المادية كحد أدنى للجهد الإنمائي اللازم بذله حتى يمكن تحرير الاقتصاد المتخلف من مرحلة الركود الاقتصادي، وتحقيق النمو الاقتصادي الذاتي، أي تطبيق ما عرف بمبدأ الدفعة القوية، وعليه فإن الدول النامية إذا نجحت في توفير أكبر حجم ممكن من الموارد الادخارية واستثمرتها في بناء طاقات إنتاجية جديدة خاصة في القطاع الصناعي، فإنها سوف تتمكن من كسر حواجز التخلف، والانطلاق نحو تحقيق التقدم الاقتصادي⁽¹⁾.

وما تجدر الإشارة إليه أن التركيز على ضرورة تكوين مستوى معين من رأس المال المادي في القطاع الصناعي كعامل استراتيجي في تحقيق هدف التنمية، لا ينفي أهمية عوامل أخرى تتطلبها عملية التنمية خاصة تلك المتعلقة بتوافر البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية الملائمة لعملية التنمية.

ثالثا: نظرية النمو المتوازن: اقترح هذا النموذج بشكله الأول الأمريكي (Rodon) في فكرة الدفعة القوية والتي قدمها فيما بعد نيركسه في صيغة حديثة وبشكل أكثر كمالا وبما يتناسب مع خصائص البلدان المتخلفة، والتي أخذت تسمية نظرية أو استراتيجية النمو المتوازن⁽²⁾.

ويرى نيركسه أن حجم السوق هو الذي يحدد الحافز على الاستثمار، في حين أن الاستثمار يعتمد على مستوى الدخل الوطني، وهو يعتقد أنه بالإمكان التغلب على مشكلة ضيق حجم السوق المحلي بإتباع استراتيجية النمو المتوازن.

وقد انطلق في دراسته لصياغة نظرية النمو المتوازن على ما يسمى بمشكلة الحلقة المفرغة للفقير والناجمة عن تدني مستوى الدخل وبالتالي ضيق حجم السوق، مؤكدا أن كسر الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا

¹ هشام محمود الإقداحي، (2009): معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، ط 1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 157-158.

² مهدي علي الوحيد، هلال ادريس مجيد، المصدر سبق ذكره، ص 150.

بتوسيع حجم السوق، الذي لا يتحقق إلا من خلال جبهة عريضة من الاستثمارات في الصناعات الاستهلاكية، وتطوير جميع القطاعات في آن واحد بحيث تنمو جميع القطاعات في نفس الوقت، مع التأكيد على تحقيق التوازن بين القطاع الاقتصادي والقطاع الزراعي، وعليه فإن هذه النظرية تعتمد برنامجاً ضخماً من الاستثمارات التي توجه نحو إنتاج السلع الاستهلاكية لإشباع حاجات السوق المحلية، وليس لغرض التصدير على الأقل في المراحل الأولية وذلك لضعف المنافسة في السوق المحلية⁽¹⁾.

إن نظرية النمو المتوازن تتطلب تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية وبينها وبين الصناعات الرأسمالية، وكذلك التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي، ومنه تحقيق التوازن بين جهة العرض وجهة الطلب⁽²⁾.

رابعاً: **نظرية النمو غير المتوازن**: ارتبطت استراتيجية النمو غير المتوازن بالاقتصادي ألبرت هيرشمان (Albert Hirschman) الذي انطلق من انتقاد الاقتصادي نيركسه لنظرية النمو المتوازن على أنها غير واقعية، ويرى أنه بالإمكان تحقيق النمو الاقتصادي من خلال خلق ظروف من الضغوط والجهود، وحالة عدم توازن في الاقتصاد وتؤكد هذه النظرية بشكل خاص على العوامل الديناميكية في عملية التنمية الاقتصادية، وتدعو إلى ضرورة استثمار نسبة عالية من الادخارات في مشاريع تنموية معينة لأنه يعتقد بأن نظرية النمو المتوازن تعجز عن إدراك كون التنمية الاقتصادية عملية ديناميكية، كما يرى هيرشمان أن نظرية النمو المتوازن لن تحقق نمو في الدخل الوطني، وإنما يتحقق ذلك فعلياً نتيجة عدم توازن الاقتصاد، والمتسبب عن ظهور اختلالات غير متوازنة في الاقتصاد، من شأنها زيادة قوة الاقتصاد الأمر الذي يؤدي إلى التنمية⁽³⁾.

إن استراتيجية النمو غير المتوازن مصحوبة بظاهرة اختلال التوازن إلى يمثل القوة الدافعة للنمو، وبالتالي

¹ فتوح خالد، (2010): الاستثمار ودوره في التنمية المحلية، دراسة حالة قطاع الري لولاية تيسمسيلت، رسالة ماجستير غير منشورة، فرع تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، ص 72-73.

² مدحت القرشي، (2007): التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات -، ط 1، دار وائل للنشر، عمان، ص 91-92.

³ مهدي علي الوحيد، هلال ادريس مجيد، المصدر سبق ذكره، ص 155-157.

تلعب قضية اختلال التوازن في شكل فائض أو اختناق دورا مركزيا في هذه الاستراتيجية (1).

بمعنى آخر يعتقد هيرشمان أنه خلال عملية التنمية وبموجب نظرية النمو غير المتوازن ستظهر بالضرورة بعض حالات الاختلالات التي يجب عدم الخشية منها، بل بالعكس يدعو إلى عدم إعاقة ظهور مثل هذه الحالات، إن لم يكن بالإمكان دعمها، لأن من شأن هذه الحالات دفع الاقتصاد بكامله إلى الأمام أي أن التتابع الذي يقود الاقتصاد الوطني بعيدا عن التوازن هو الوضع المثالي لنموذج التنمية الاقتصادية، ذلك أن التحرك في غمرة هذا التتابع يدفع اختلالا سابقا إلى التوازن ويخلق بدوره وضعاً جديداً من أوضاع اختلال التوازن الذي يتطلب تحركاً آخر، وهكذا يمضي الاقتصاد الوطني في حركات متتابعة من التوازن وعدم التوازن تؤدي في النهاية إلى دفع عملية التنمية إلى الأمام (2).

3.1.2. معايير قياس التنمية

نظرا للتحويلات الواسعة في مفهوم التنمية، فإن المعايير عرفت بدورها تطورات هامة على محاور عدة بدءاً من مقاييس النمو الاقتصادي إلى المؤشرات الاجتماعية إلى الأدلة المركبة كدليل التنمية البشرية المستخدم من قبل الأمم المتحدة لقياس التنمية الاقتصادية المحققة في مختلف بلدان العالم، وعموماً يوجد في هذا المجال ثلاث معايير سنحاول تناولها من خلال هذا المطلب.

1.3.1.2. معايير الدخل

يعتبر الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي، ويضم معيار الدخل عدة مؤشرات لقياس التنمية أهمها (3):

أولاً: الدخل الوطني الإجمالي: حيث يتم قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل الوطني الإجمالي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل.

¹ جمال الدين لعويسات، (2000): العلاقات الاقتصادية الدولية للتنمية، دار هومة للنشر، الجزائر، ص 42.

² مهدي علي الوحيد، هلال ادريس مجيد، المصدر سبق ذكره، ص 156.

³ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية - دراسات نظرية وتطبيقية-، مصدر سبق ذكره، ص 87.

ثانيا: **الدخل الوطني الإجمالي المتوقع**: يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة مواد كامنة غنية كما يتوافر لها الإمكانيات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني.

ثالثا: **مؤشر متوسط الدخل**: يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم.

2.3.1.2. معايير اجتماعية: وهي تلك المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من تغييرات، فهناك الجوانب الصحية والجوانب التعليمية والثقافية، والجوانب الخاصة بالتغذية ونوعية الحياة المادية⁽¹⁾.

فالدول النامية تعاني من عدم قدرتها على توفير الغذاء الأساسي لسكانها على الرغم من أن الإنتاج العالمي للغذاء يزيد منذ الخمسينات، إلى أن الوضع في الدول النامية يسير في الاتجاه المعاكس لهذا التيار، فزيادة الإنتاج الغذائي في هذه الدول لم يلاحق الزيادة في عدد السكان بالرغم من اتخاذ هذه الدول لإجراءات تعمل على كبح هذا النمو غير المتوازن، أما بالنسبة للصحة، وعلى الرغم من التطورات الإيجابية التي عرفتتها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بيدان انخفاض مستويات الدخل الذي له آثار مباشرة على صحة الإنسان، إذ يبلغ معدل وفيات الأطفال في الدول النامية ضعف معدله في الدول المتقدمة⁽²⁾.

وأهم هذه المعايير:

معايير التغذية: والمتمثل في:

- ✓ متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية.
- ✓ نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

¹ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، المصدر سبق ذكره، ص 87.

² عبد الرحمن يسري أحمد، (1990): التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، ط 1، الدار الجامعية، مصر، ص 77.

معايير الصحة: والذي يتجسد في عدد الوفيات ومعدل توقع الحياة عند الميلاد.

معايير تعليمية: وتتمحور بدورها حول:

✓ نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.

✓ متوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية.

حليل التنمية البشرية (HDI): وهو مقياس وضعه برنامج الأمم المتحدة للتنمية ("UNDP") سنة 1990

ويصدر بشأنه تقرير سنوي يوضح وضعية دول العالم بالنسبة للتنمية البشرية ويحظى حالياً بانتشار واسع

وكبير، وباهتمام أكاديمي وإعلامي، وهو من المعايير المركبة⁽¹⁾ ويركز على ثلاث متغيرات:

✓ توقع الحياة عند الميلاد.

✓ معيار التحصيل العلمي ويتكون من جزأين: معرفة القراءة، والكتابة، ومتوسط عدد سنوات

الدراسة في المؤسسات التعليمية.

✓ متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقدرة الشرائية.

3.3.1.2. المعايير الهيكلية

وهي تلك المتغيرات التي أحدثتها الدول النامية في بنيتها الاقتصادية من أجل الاتجاه نحو التصنيع

وتوسع قاعدة الإنتاج وتنويعه، إضافة إلى تحقيق زيادة في الدخل ورفع مستويات المعيشة، فكل هذه

المتغيرات يمكن اتخاذها كمؤشرات للدلالة على درجة النمو والتقدم الاقتصادي، ومن أهم هذه المؤشرات

نذكر⁽²⁾:

✓ الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.

✓ الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.

✓ نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

¹ محمد عدنان وديع، (فيفري 2002): قياس التنمية ومؤشراتها، مجلة الجسر، (العدد 2)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 13، مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني: www.arab-api.org/derelop_1htm.PM12، تاريخ الزيارة: 2013/5/12.

² إيمان عطية ناصف، (2000): دراسات نظرية في التنمية الاقتصادية، ط 1، الدار الجامعية، مصر، ص 54.

4.1.2. أبعاد وأهداف التنمية الاقتصادية

مما سبق يتضح أن مفهوم التنمية الاقتصادية يتضمن أبعاد مختلفة ومتعددة، كما ينطوي على مجموعة من الأهداف، سنحاول تناولها من خلال هذا المطلب.

1.4.1.2. أبعاد التنمية الاقتصادية

تتلخص أبعاد التنمية الاقتصادية فيما يلي⁽¹⁾:

- ✓ البعد المادي والاقتصادي للتنمية ويتضمن التأكيد على مفاهيم النمو والتحديث والتصنيع؛
 - ✓ البعد الإنساني للتنمية ويتضمن اجتناب الفقر وإشباع الحاجات الأساسية لغالبية السكان، والتوزيع الأكثر عدالة للدخل؛
 - ✓ البعد السياسي ويتضمن مفاهيم التحرر من التبعية والاستغلال الاقتصادي؛
 - ✓ البعد الدولي للتنمية ويتضمن مفهوم التعاون الدولي وعلاقته بالتنمية في إطار المنظمات والاتفاقيات والنظام العالمي والتكامل الإقليمي؛
 - ✓ البعد الجديد للتنمية والذي ينظر إلى التنمية الاقتصادية باعتبارها مشروعاً للنهضة الحضارية.
- ويمكن العودة إلى هذه الأبعاد السابقة، بمزيد من التوضيحات كالاتي:

أولاً: البعد المادي والاقتصادي للتنمية: يستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية هي نقيض التخلف وبالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة، إن المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية، وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي وتكوين السوق الداخلية.

ثانياً: البعد الاجتماعي: يتمثل هذا البعد في تغييرات في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات القومية وتقليل الفوارق في الدخل واجتنب الفقر المطلق.

¹ مدحت القريشي، المصدر سبق ذكره، ص ص 131-132.

ثالثاً: **البعد الدولي للتنمية:** إن فكرة التنمية والتعاون الدولي قد فرضت نفسها في هذا المجال على المجتمع الدولي وقادت على أن تبني التعاون على المستوى الدولي إلى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كما شهد عقد الستينيات نشأة منظمة الغات (GATT) أي الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفية الجمركية، وكذلك نشأة منظمة الأكتاد (UNCTAD) أي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

رابعاً: **البعد الحضاري للتنمية:** مفهوم التنمية مفهوم واسع يشمل كل جوانب الحياة ويفضي إلى مولد حضارة جديدة ويعتبر بأن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية، فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية، بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية.

2.4.1.2. **أهداف التنمية الاقتصادية:** تعمل التنمية الاقتصادية على تحقيق جملة من الأهداف يمكن إبراز أهمها فيما يلي (1):

- ✓ زيادة الرفاهية الاقتصادية للفرد؛
- ✓ الاكتفاء الذاتي عن العالم الخارجي وهذا ما استهدفته معظم اقتصاديات الدول الغربية في مراحل معينة، وبشكل خاص فيما يتعلق بالأهداف الاستراتيجية؛
- ✓ الانفتاح على العالم الخارجي وهذا ما استهدفه الاقتصاد الأمريكي بغرض تحقيق أهداف إستراتيجية بعيدة المدى منها العولمة؛
- ✓ تحقيق السيادة واستقلال الاقتصاد؛
- ✓ زيادة الدخل القومي؛
- ✓ تقليل التفاوت في الدخول والثروات؛
- ✓ تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي.

¹ وداد أحمد كسيسو، (2002): العولمة والتنمية الاقتصادية-نشأتها تأثيرها وتطورها، ط 1، دار فارس للنشر والتوزيع، عمان، ص ص 108-

2.2. مدخل نظري حول التنمية المحلية

تستأثر عملية التنمية المحلية باهتمام خاص من قبل جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، نظرا لما يترتب عليها من نهوض بالمجتمعات المحلية، أو رفع لمستوى الدخل والمعيشة للمواطنين المحليين، كما تعتبر ركنا أساسيا من أركان التنمية الشاملة، وأداة مهمة لمواجهة مختلف التحديات المتزايدة لأفراد المجتمع، كما أنها جزء من التنمية الوطنية تتفاعل معها بدرجات متفاوتة، وفي خضم هذا المبحث سنتناول مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنمية المحلية من خلال التعرض لتطورها وأهميتها، ثم التطرق إلى كل من أهدافها وأبعادها، وكذا مؤشرات قياسها، دون أن ننسى الإشارة إلى أهم مجالاتها ونماذجها.

1.2.2 ماهية التنمية المحلية

لقد شكل الوعي بضرورة تبني التنمية المحلية نقلة نوعية على صعيد التصورات التنموية، ذلك أن التنمية لم تعد تملى من الأعلى أو تأتي من الخارج، بل أصبحت عملية قاعدية تستلزم مشاركة فعلية للسكان كتعبير عن الحياة التشاركية، يتم فيها تضافر الجهود المحلية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وادماجها في منظومة التنمية الوطنية الشاملة، خاصة وأن النظريات الاقتصادية الحديثة أصبحت تأخذ بعين الاعتبار الإطار الاقتصادي المحلي كعنصر أساسي في التحليل الاقتصادي.

تستأثر عملية التنمية على المستوى المحلي باهتمام خاص من قبل جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، نظرا لما يترتب عليها من نهوض بالمجتمعات المحلية ورفع لمستوى الدخل والمعيشة للمواطنين، وقد كان للتحويلات العالمية في جميع المجالات تأثيرها على دور الدولة بصفة عامة، وعلى دور المؤسسات المحلية بصفة خاصة في عملية التنمية، حيث أصبحت أكثر استجابة وقدرة على تحديد أولويات التنمية عن طريق صناع القرار المحليين الذين هم أكثر إلماما بالشؤون المحلية وأكثر قدرة على

الاتصال بالمواطنين المحليين.

وإذا كانت الجهود الحكومية تمثل عاملاً مهماً لتحقيق التنمية المحلية، فإن الجهود الذاتية بالمشاركة الشعبية لا تقل أهمية في هذا المجال، بما تنطوي عليه من مساهمة المواطنين في صنع وتنفيذ مشروعات التنمية المحلية.

1.1.2.2 تعريف التنمية المحلية

لا يمكن الوقوف عند تعريف واحد وموحد للتنمية المحلية، وبالتالي فإن تعدد التعاريف المتعلقة بها توحى بتعدد المفهوم وتنوع مدلولاته، فالتنمية المحلية كما يتضح من لفظ محلية، تعني بتنمية المكان كنظام إقليمي متكامل مهما صغر حجمه لذا تعرف بأنها: " عملية تنويع وإغناء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من خلال حشد وتعبئة وتنسيق مواردها وطاقاتها طبيعياً وبشرياً ومالياً واجتماعياً"⁽¹⁾.

كما تعرف بأنها " عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية (ريفية، حضرية أو صحراوية) وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال الموارد المحلية، وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولاً إلى رفع مستوى معيشة جميع أفراد الوحدة المحلية، ودمج جميع الوحدات في الدولة"⁽²⁾ هذا وقد عرفها عبد الباسط محمد حسن بأنها " تلك العملية التي تهدف إلى إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية مقصودة عن طريق الاستفادة من الطاقات والإمكانات المتوفرة في المجتمع، والاعتماد على الجهود المحلية والتعاون بينها وبين الجهود الحكومية في تنفيذ البرامج الموجهة نحو تحسين المعيشة للأفراد على أن يأتي هذا التعاون نتيجة فهم واقتناع"⁽³⁾.

كما يعرفها محي الدين صابر على أنها: مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في

¹ جهاد أبو السندس وآخرون، (2011): اللامركزية والتنمية المحلية-بناء مجتمعات محلية فاعلة في الأردن، الرؤى للنشر والتوزيع، ص 119.
² عيد رشاد عبد القادر، (جانفي 2012): دور اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد الأول (العدد 01)، جامعة عين الشمس، مصر، ص 151.
³ يحيى بن محمد الكمالي، (مارس 2012): توصيف مهام الوالي في التنمية المحلية بسلطنة عمان، مجلة الإداري، (العدد 128)، سنة 34، عمان، ص 87.

مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا⁽¹⁾.

والتنمية المحلية تعتبر نظاما فرعيا في نظام التنمية الشاملة التي تعتبر عملية مجتمعية متكاملة ومتعددة الأبعاد والمستويات وتتطلب تنسيقا بين قطاعاتها المختلفة، ونظرا للترابط العضوي بين التنمية الشاملة والتنمية المحلية فإن مفهوم التنمية المحلية لا بد أن يعكس الخصائص والأبعاد الأساسية للتنمية الشاملة ولكن على مستوى الأجزاء والوحدات المحلية⁽²⁾.

وقد عرفتها الأمم المتحدة بأنها تلك العملية التي تشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سويا لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجديدة وتحسين نوعية الحياة لعامة الناس بما فيهم الفقراء والمهمشون⁽³⁾.

ويعرفها البعض الآخر بأنها: حركة التغيير التلقائي الجذري المستمر والمخطط في بناء وقيام مركب للأنشطة التنموية الشاملة والمتوازنة حكوميا وأهليا، والذي يتمثل في المشاركة الشعبية والاستفادة المثلى من الموارد الطبيعية والبشرية والمادية لتحقيق العدالة التوزيعية للمردودات التنموية المتزايدة من الرخاء الاقتصادي⁽⁴⁾.

كما تعرف بأنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة

¹ موسى رحمانى، وسيلة سبتي، (2004)، واقع الجماعات المحلية في ضل الإصلاحات المالية وأفاق التنمية المحلية، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، الجزائر، جامعة باتنة - 1، 2 ديسمبر 2004، ص 2.

² فاطمة علي محمد الربابعة، (1995): دور مجالس الخدمات المشتركة في التنمية المحلية في الأردن، رسالة ماجستير، الإدارة العامة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، ص 49.

³ DENEUILI.P, LAROUSSE.H, (2005) : *Le Développement social local et la question des territoires*, ed Harmattan, p 109.

⁴ منال طلعت محمود، (2003): الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ص 23.

الإيجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادلة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستشارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة⁽¹⁾. وهي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى الوحدات المحلية اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان التجمعات المحلية، في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة⁽²⁾. وبذلك تعتبر التنمية المحلية أسلوب عمل ينطلق من الجزء إلى الكل يقوم على أسس ومبادئ عملية تهدف إلى رفع وتحسين وترقية الإطار المعيشي لكل أفراد البيئة المحلية.

ويرى الكاتب J.L.Guigeu في كتابه **Le Développement** أنها عبارة عن: التعبير على التضامن المحلي الناشئ من التفاعل الاجتماعي لسكان جهة معينة لتثمين ثروتهم المحلية التي ستقود إلى التنمية، وهي أيضا عملية إغناء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على مجال ترابي معين من خلال تعبئة وتنسيق مواردها وطاقتها⁽³⁾.

وينظر للتنمية المحلية على أنها: عملية يقوم خلالها الشركاء من القطاع الحكومي والقطاع غير الحكومي بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل⁽⁴⁾. وبذلك فجوهر التنمية المحلية موجه نحو تطوير النشاطات الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى توفير الخدمات التعليمية والصحية وتشديد الهياكل القاعدية، وبالأخص التي يحتاج إليها المجتمع المحلي، ويعتبر هذا الأخير جسرا في التنسيق بين الجهود الأهلية والحكومية والتي تهدف إلى تعزيز روح العمل الجماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

¹ رشاد أحمد عبد الطيف، (2002): أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، القاهرة، ص 19.

² DAGHRTI, (2006) : **Economie du développement local**, Ed Elite, p 75.

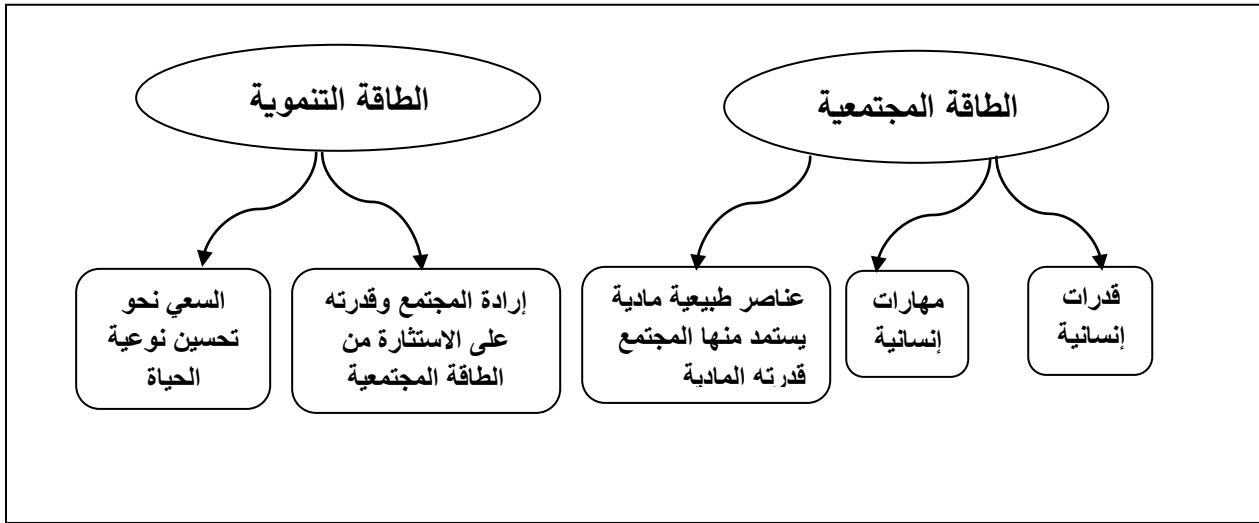
³ عبد الناصر براني، ميلود زكري، (2008): قراءة في تجربة التنمية المحلية الماليزية (سبل استعادة الجزائر منها)، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وآفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، برج بوعرييج، الجزائر، يومي 14 و 15 أبريل 2008، ص 3.

⁴ بيتر كليزمانستيفانج، (2004): التنمية المحلية الاقتصادية (دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها)، البنك الدولي، ص 9.

وتعرف أيضا بكونها: عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدات المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية، واقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدات المحلية، ودمج جميع الوحدات في الدولة⁽¹⁾.

وعليه يمكن القول إن التنمية المحلية هي عبارة عن عملية يتم من خلالها الدمج بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية على مستوى المحليات من خلال استغلال الموارد المالية والبشرية والطبيعية المتاحة على مستوى تلك المحليات بغية التوصل إلى تلبية وتحقيق الاحتياجات والمتطلبات الجماهيرية. وبالتالي يمكن القول إن التنمية المحلية هي عملية تكاملية لإحداث تفاعل بين الطاقة المجتمعية والطاقة التنموية للمجتمع، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (1.2): التنمية المحلية: الجمع بين الطاقة المجتمعية والطاقة التنموية.



المصدر: رشاد أحمد عبد اللطيف، (2011): الإطار النظري لتنمية المجتمع المحلي، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ص 12.

إن تعدد التعاريف المتعلقة بالتنمية المحلية توحي بتعدد المفهوم وتنوع مدلولاته، إلا أنه يمكن تحديد

العناصر الأساسية المشتركة في مفهوم التنمية المحلية:

¹ سمير محمد عبد الوهاب، (2008): الحكم المحلي والتنمية المحلية، مؤتمر التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص 21.

- ✓ وجود فلسفة ديمقراطية قائمة على إعطاء السكان المحليين حرية تحديد أهدافهم واتخاذ ما يرونه مناسباً من القرارات لتحقيقها في إطار تحمل المسؤولية؛
- ✓ الاهتمام بإحداث التغيير في المجتمعات المحلية نحو الأفضل واقتناع المواطنين؛
- ✓ توسيع قاعدة المشاركة المحلية لتهيئة قيادات محلية متخصصة قادرة على تحليل المشكلات ووضع الخطط مما يسهم في إحداث التنمية؛
- ✓ العمل على استقطاب الدعم المتمثل بالكفاءات الإدارية والفنية والموارد المالية من جميع الجهات الحكومية والمحلية؛
- ✓ التنوع والشمول في أهداف التنمية المحلية وذلك من أجل تحقيق التكامل بين التخصصات المختلفة والداخلية في مجال التنمية؛
- وبهكذا تعريفات فإن مفهوم التنمية المحلية يؤكد على أهمية إشراك المجتمعات المحلية في تحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني، هذا ويقوم مفهوم التنمية المحلية على عنصرين أساسيين هما: (1)
- أ- المشاركة الشعبية في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والحضارية للمجتمعات المحلية معتمدين على مبادراتهم الذاتية؛
- ب- توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع على الاعتماد على النفس، والمشاركة في صنع القرار، والتعاون على إدارة التنمية المحلية.
- تأسيساً على ما تقدم يمكن أن ننظر إلى التنمية المحلية على أنها:
- مجموعة من العمليات والوظائف والأنشطة التي ترمي إلى تحسين مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية ومواطنيها.
- وأخيراً يمكن القول إن التنمية المحلية تتمثل في السعي أو الجهد المنظم من قبل السلطات المحلية وبدعم من الحكومة، وبمشاركة السكان المحليين من أفراد وعناصر المجتمع المدني لتوجيه عملية التنمية في

¹ جهاد أبو السندس، المصدر سبق ذكره، ص 119.

منطقة جغرافية محدودة وباستخدام وسائل وآليات تساعد على ذلك.

كما نلخص أن التنمية المحلية هي تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع، والوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن ينزل عنه باعتباره حقا لكل مواطن تلزم به الدولة وتعززه الجهود لتحقيق كفاءة استخدام الإمكانيات المتاحة وفقا لبعض المؤشرات والتي تتمثل فيما يلي:⁽¹⁾

- ✓ أنها تعتمد على الجهود المحلية الشعبية؛
- ✓ أنها تتطلب الجهد المستمر لتحسين أوضاع غير مرضى عنها إلى أوضاع أخرى جيدة؛
- ✓ التغيير من وضع معين إلى وضع أحسن؛
- ✓ الاهتمام بجميع الفئات وكافة القطاعات وكل المجالات.

2.1.2.2. ظهور ونشأة التنمية المحلية

لقد بدأ التعرف على التنمية المحلية منذ بداية القرن العشرين، حيث يرى الكثيرون ممن أرخوا لمفهوم تنمية المجتمع المحلي أنه من الممكن أن تترد بأصولها الأولى إلى العقد الثاني من القرن العشرين وما بعده، في إشارة منهم إلى العديد من السياسات والبرامج والجهود التي تبنتها الحكومات والهيئات التطوعية سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو في المستعمرات البريطانية في الدول التي حصلت على استقلالها في وقت مبكر، والتي استهدفت جميعها تحريك الأوضاع الراكدة في المجتمعات المحلية الريفية ورفع مستوى الحياة الاجتماعية⁽²⁾. غير أن الاستخدام الأول لمفهوم تنمية المجتمع المحلي يعود إلى سنة 1944 وذلك عندما رأت اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع المحلي واعتبارها نقطة البداية في مساهمة الحكومة⁽³⁾.

وقد ألقى الضوء على هذا المفهوم سنة 1947 في المؤتمر الصيني المنعقد من خلال مكتب المشهرات البريطانية كمبريدج Cambridge، وأوصى بضرورة تنمية المجتمع المحلي، كما أستخدم

¹ رشاد أحمد عبد اللطيف، (2011): الإطار النظري لتنمية المجتمع المحلي، ط 1، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ص 19.

² قوت القلوب محمد فريد، (2000): تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص 121.

³ كمال التابعي، (1993): تقريب العالم الحديث - دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، ط 1، دار المعارف للنشر، القاهرة، ص 20.

المفهوم أيضا بمؤتمر أشريدج Ashridge في إنجلترا عام 1954 لمناقشة موضوع التنمية، كما أوصى المؤتمر بضرورة تنمية المجتمع المحلي.

غير أن الانتشار الكبير لبرامج التنمية المحلية لم تنهياً ظروفه في حقيقة الأمر إلا في مرحلة الحرب العالمية الثانية، حيث تحررت الدول الخاضعة للاستعمار وتحصلت على استقلالها في منتصف الخمسينيات، ومن هنا فقد بدأت العديد من الدول النامية تبني فكرة التنمية المحلية كسياسة قومية وبرنامج قوي لإصلاح الأوضاع المتردية في تلك الدول، وذلك من خلال الجهود الذاتية للمواطنين⁽¹⁾.

لقد بدأت تتضح للجميع أهمية وفعالية التنمية المحلية منذ هذه الفترة وقد نالت اهتماما خاصا من هيئة الأمم المتحدة التي بدأت بدراسة أساليب التنمية المحلية، وفي سنة 1955 أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهيئة الأمم أول إعلان شامل عن موضوع "التقدم الاجتماعي من خلال تنمية المجتمع المحلي"، وإذا كانت تنمية المجتمع المحلي قد نشأت من خلال الخبرات في المناطق الريفية فإنها امتدت لتشمل المجتمعات الحضرية سواء في الدول النامية أو المتقدمة.

وفي تقرير الأمم المتحدة لسنة 1957 ألقى الضوء على مشاكل التحضر وهكذا بدأ التركيز على تنمية المجتمعات المحلية في المناطق الريفية، وكان اهتمامها منصبا على استراتيجية التحديث كعملية، وعلى تنسيق الخدمات في الزراعة والصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية⁽²⁾.

ومن ناحية أخرى اقترح مجموعة من الخبراء على مستوى الأمم المتحدة أن يكون الهدف من التنمية ليس زيادة الإنتاج فحسب، بل يجب أن يعني أيضا التوزيع العادل لعائدات التنمية على سكان المجتمع، كما ذهبوا إلى ضرورة مراعاة المشاكل والاحتياجات الحقيقية للسكان وإلا فقدت التنمية أهميتها، وفي تقرير الأمم المتحدة لسنة 1961 عن الوضع الاجتماعي في العالم أشير بشكل خاص إلى مشكلة التوازن بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية بعد النتائج التي أظهرتها الدراسة التي قامت بها هذه الهيئة حول برامج

¹ قوت القلوب محمد فريد، المصدر سبق ذكره، ص 162.

² محمد بهجت جاد الله كشك، (2008): تنظيم المجتمع من المساعدة إلى الدفاع، ط 1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 257.

التنمية في هذه الدول اتضح أنها تركز أهدافها على الجانب الاجتماعي لذلك فقد ألفت الضوء على ضرورة الاهتمام بالتنمية الاجتماعية على غرار التنمية الاقتصادية للمجتمع.

وفي سنة 1963 ناقش خبراء الأمم المتحدة المتخصصين في التنمية علاقة تنمية المجتمع المحلي بالتخطيط عموماً والترتيبات التنظيمية المختلفة لمشروعات التنمية المحلية واقترحوا أساليب متعددة لدعم التأثير الاقتصادي والاجتماعي لتنمية المجتمع المحلي.

وقد اهتمت الأمم المتحدة بالعلاقة بين التنمية المحلية والتخطيط المركزي على اعتبار أن هذا الأخير لا يتوافق مع مبدأ تقرير المصير الذي تعتمد عليه التنمية المحلية، فقد لا تتفق احتياجات السكان المحليين مع المتطلبات الوطنية ولذلك حاول تقريرها لسنة 1967 التأكيد بأن التنمية الحقيقية تتطلب ضرورة تجنب فرض الخطط من أعلى واستعمال تنمية المجتمع المحلي كوسيلة لتنفيذ العمل المقرر من طرف السلطات العليا⁽¹⁾.

إن اهتمام الأمم المتحدة بالتنمية المحلية سواء من الجانب الفكري أو الجانب الممارسة أو حتى جانب التدعيم المادي والفني الذي قدمته للمجتمعات التي تحتاج إلى المساعدة في هذا المجال، أعطى للتنمية المحلية انتشاراً واسعاً في مختلف أرجاء المعمورة كما جعل استراتيجيات هذه التنمية تتحسن وتتطور من خلال المتابعة المستمرة للخبراء والباحثين المتخصصين في مجالات التنمية على مستوى المجتمعات المحلية ومحاولة الاكتشاف المستمر لعيوب الأساليب الممارسة في التنمية المحلية، ومحاولة تداركها وإيجاد الحلول لها وكذا المراقبة التي تقف في وجه تحقيق التنمية المحلية بنجاح، والوصول إلى تكامل بين التنمية المحلية والوطنية.

3.1.2.2. ركائز التنمية المحلية

للتنمية المحلية ركائز هامة تقوم عليها لضمان تحقيق البرامج التنموية، وتتلخص أهمها فيما يلي⁽²⁾:

¹ محمد بهجت جاد الله كشك، المصدر سبق ذكره، ص ص 259-260.

² السبتي وسيلة، (2009): تمويل التنمية المحلية، ط 1، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص ص 50-51.

المشاركة الشعبية: يجب إشراك جميع أعضاء البيئة المحلية في التفكير، والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل من الحياة تتخطى حدود حياتهم التقليدية وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة، وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتوعيدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية كالادخار والاستهلاك.

تكامل مشروعات الخدمات: من أهم ركائز التنمية المحلية أن يوجد هناك تكامل بين مشروعات الخدمات داخل المجتمع وأن يكون هناك تنسيق بين أعمالها بحيث لا نجد لا خدمات متكررة ولا نوع من التناقض أو التضاد في تقديم هذه الخدمات.

الإسراع في الوصول إلى النتائج: ويقصد بهذا أن تتضمن برامج التنمية خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية والإسكان وغيرها، وإذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية فيجب اختيار المشروعات ذات العائد السريع، التي تتم بقلّة التكاليف، والتي تسد في نفس الوقت حاجة اجتماعية قائمة، ويعود السبب في ذلك إلى محاولة كسب ثقة أفراد المجتمع ولا يمكن الحصول على هذه الثقة بدون أن يشعر أفراد المجتمع بأن هناك فائدة أو منفعة ملموسة يحصلون عليها جراء إقامة مشروع ما في مجتمعهم، إذا فالثقة مطلب ضروري وجوهري في فعالية برامج التنمية المحلية.

الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع: يعتبر الاعتماد على الموارد المحلية من أساليب التغيير الحضاري المقصود، حيث نجد أن استعمال موارد المجتمع المعروفة لدى أفرادهم أسهل لديهم من استعمال موارد جديدة غير معلومة، كما أن المسير المحلي الذي يعتبر موردا بشريا مؤثرا وهاما في عملية التنمية يكون فعالا أكثر في تسيير الموارد المحلية، كما أنه يكون قادرا على التغيير في أفراد مجتمعه المحلي على عكس المسير الأجنبي، كما أن الاعتماد على الموارد المحلية له عائد يتمثل في انخفاض تكلفة المشروع نظرا لاعتماد المشروع على موارد ذاتية محلية.

4.1.2.2. أهمية التنمية المحلية

ما دامت التنمية المحلية جزء لا يتجزأ من التنمية الوطنية الشاملة فلا يمكن أن تسير مصالح المجتمع المحلي في الاتجاه المعاكس للمصالح العام، كما أن الإنسان عند تربيته لأغلب احتياجاته داخل المجتمع المحلي لا يعني ذلك أن هذا المجتمع يتسم بالانغلاق أو الانعزال عن المجتمعات المجاورة أو عن المجتمع الوطني، وعلى هذا الأساس فإن التنمية المحلية تشكل إطاراً ثابتاً ومنشوداً قصد النهوض بمختلف المناطق عبر الوطن ومحاولة القضاء على مظاهر التباين والتخلف والتفاوت، والأهداف ضمن هذا الإطار ليست ثابتة، فهي تضيق وتوسع بمدى التصور الحاصل على المستوى المركزي، وما يتم تسطيره من أولويات بالنسبة لجميع الأقاليم، وعموماً فإن أهمية التنمية المحلية على المستوى المحلي تتجلى في: (1)

- ✓ السماح للإدارة المحلية بتلبية حاجات أفرادها وإيجاد الحلول المناسبة لجزء من مشاكلها العاجلة بحكم طابع كل منطقة؛
- ✓ زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة بفعالية؛
- ✓ تنمية قدرات القيادة المحلية مع تضاعف إحساسها بالمسؤولية؛
- ✓ تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية؛
- ✓ توفير المناخ المناسب والملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع والاعتماد على الذات دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها؛
- ✓ استكمال مهمة التنمية الوطنية الشاملة على المستوى المحلي؛
- ✓ تحقيق مبدأ التوازن بين جميع الأقاليم؛

¹ غريب محمد سيد أحمد، (2005): علم الاجتماع الحضري، ط 2، دار المعرفة الجامعية، مصر، ص 145.

✓ الحد من الهجرات الداخلية بين الأقاليم وذلك بتوفير مناصب الشغل وضرورات الحياة في المناطق المعزولة؛

✓ تعزيز روح التعاون الجماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا.

2.2.2. خصائص وأهداف التنمية المحلية

وقد باتت التنمية المحلية تشكل ركيزة أساسية من ركائز التنمية، بحكم أنها تهدف إلى تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق، إضافة إلى دورها المهم في تفعيل الاستثمارات المحلية وخلق فرص العمل داخل المجتمع المحلي لذا سنحاول من خلال هذا المطب العرض لأهم خصائص التنمية المحلية ونتناول أهم أهدافها على المستوى المحلي.

1.2.2.2. خصائص التنمية المحلية

وتتمثل في توضيح بعض السمات الأساسية المميزة لها، ولعل أهمها في هذا الصدد ما أوضحه دانهام كالاتي:⁽¹⁾

✓ تهتم بكل سكان المجتمع المحلي ومشكلاته في جوانب الحياة كافة لإحداث التغيير الاجتماعي؛
 ✓ تهتم بكل الأهداف المتصلة بالعملية والأهداف المتصلة بالإنجازات الملموسة، بمعنى آخر تسعى لتحقيق أهداف ملموسة؛

✓ كما تسعى إلى تقوية صفات المشاركة والتسيير الذاتي والتعاون؛
 ✓ تتضمن عادة مساعدة فنية من جانب الهيئات الحكومية؛
 ✓ تستمر جهودها لفترة زمنية طويلة وهي ليست مشروعات مؤقتة أو محددة بغرض معين؛
 ✓ يكون اتخاذ قرارات التنمية المحلية على أساس الإجماع أو الاتفاق العام أكثر منها على أساس

¹حميد عبد الغني سيف المخلافي، (2000): المشاركة الشعبية والتنمية المحلية في اليمن، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم العلوم السياسية، اليمن، ص ص 8-9.

الانشقاق أو انقسام الرأي؛

✓ شاملة تهدف إلى الارتقاء بمستوى أبناء المحليات بمختلف جوانب الحياة.

2.2.2.2. أهداف التنمية المحلية

تسعى التنمية المحلية إلى تحقيق جملة من الأهداف على مستوى المجتمعات المحلية والتي تتمثل

فيما يلي:⁽¹⁾

✓ نقل المجتمع المحلي من الحالة التقليدية إلى الحديثة، من خلال الرقي بمستوى الحياة الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية والتعليمية للمجتمعات المحلية؛

✓ بناء مجتمع محلي فاعل، من خلال زيادة المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المحلية؛

✓ تنمية القدرات والقيادات المحلية لتكون أكثر قدرة على الإسهام في تنمية المجتمع ككل؛

✓ زيادة الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص والمجتمع تجاه المشروعات التنموية

المحلية بمختلف مجالاتها التي يساهمون في تنفيذها؛

✓ تطوير عناصر البنية التحتية كالطرق والجسور والاتصالات والمياه والكهرباء، حيث يعتبر

النهوض بهذه القطاعات أساساً لعملية التنمية ولتطوير المجتمع المحلي⁽²⁾.

✓ زيادة التعاون والمشاركة بين السكان مما يساعد في نقل المواطنين من حالة اللامبالاة إلى حالة

المشاركة الفاعلة⁽³⁾.

✓ تطوير الإنسان المحلي من مساهمته في مشاريع التنمية، باعتباره العنصر الأول في التركيبة

الوطنية؛

✓ الربط بين المواطن المحلي والشخصية المحلية؛

¹ أيمن عودة المعاني، محمود عودة أبو فارس، نظرية الإدارة المحلية وتطبيقاتها في المملكة الأردنية الهاشمية، مركز أحمد ياسين للتوزيع، عمان، ص ص 126-128.

² عيد رشاد عبد القادر، المصدر سبق ذكره، ص 162.

³ المصدر نفسه، ص 162.

- ✓ تقليص الفجوة الاقتصادية بين المناطق الريفية والحضرية ومنع الهجرة الداخلية إلى المدن وإبقاء المواطنين في مواقعهم المحلية؛
- ✓ خلق مجال تعاوني وتكاملي بين القطاعات من أجل تسخير الاقتصاديات المحلية لخدمة الاقتصاد الوطني؛
- ✓ تسعى إلى الارتقاء بكل المشاريع التنموية والنظم المؤسسة التي تمكنها من تحقيق القيمة المضافة في الجانب الاقتصادي وإعطاء الفرصة للمؤسسات المالية لتمويل مثل هذه المشاريع⁽¹⁾.
- ✓ تنمية الطاقات البشرية وذلك عن طريق تغيير أفكار الأفراد واحتياجاتهم وقيمهم وتأهيلهم وتدريبهم على أساس سليم ليقوموا بالإسهام في عمليات التنمية بطريقة ايجابية.
- إن تحقيق هذه الأهداف بتطوير القدرات المؤسسية في التنمية المحلية، من خلال تحفيز الطاقات الذاتية لتتمكن بشكل مستقل من المساهمة الفاعلة في تحسين واقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تنمية وصقل المهارات والاتجاهات الخاصة للفئات المستهدفة من المسؤولين ومتخذي القرارات وموظفي البلديات وبعض الدوائر الحكومية الأخرى لزيادة قدرتهم المؤسسية في بناء مجتمع محلي قادر على المشاركة بفعالية في المجالات التالية:⁽²⁾
- ✓ إدارة المشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ ابتكار مشاريع تنموية مدرة للدخل؛
- ✓ تحديد أولويات التنمية المحلية المستدامة في التخطيط الاستراتيجي؛
- ✓ تفعيل المشاركة الشعبية في التنمية المحلية (الحكم الراشد للمجتمع المحلي)؛
- ✓ ملائمة التشريعات والأنظمة التعليمية المعمول بها في تحقيق اللامركزية المجتمعية.

¹ نورين بومدين، (2008): دور التنمية الريفية في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة - البعد البيئي، المركز الجامعي بالمدينة، الجزائر، يومي 3 و4 مارس، 2008، ص 8.

² جهاد أبو السندس، (2011): منهجية تطوير القدرات المؤسسية في التنمية المحلية، الرؤى للنشر والتوزيع، ص 120.

من خلال ما سبق نخلص إلى أن التنمية المحلية تعمق مبدأ المشاركة في التنمية بهدف تحقيق ديمقراطية التنمية المحلية، إذن فمنطلق التنمية المحلية هو تبني مبدأ البناء من أسفل، بأن نجعل من تنمية الجماعات المحلية نقطة الانطلاق الأساسية لتنمية المجتمع ككل.

كما أن تحقيق التنمية المحلية التي تخدم أهداف التنمية الشاملة المستدامة على المستوى الوطني يعتمد على:

- ✓ اللامركزية الإدارية مما يضمن نوع من الاستقلالية للوحدات المحلية؛
- ✓ التخطيط وضرورة تحقيق التكامل بين التخصصات المختلفة والداخلية في عملية التنمية؛
- ✓ التمويل المحلي والمتضمن لعدد من مصادر التمويل الذاتية والخارجية؛
- ✓ تشجيع المساعدة الذاتية باعتبارها حجر الزاوية في برنامج التنمية عامة.

3.2.2. نماذج واستراتيجيات التنمية المحلية

تعتمد التنمية المحلية على جملة من النماذج والاستراتيجيات وذلك لتجسيد أهداف التنمية المحلية وتحقيق مختلف البرامج والمشاريع التنموية المحلية، وهذا ما سيتم تناوله من خلال ما يلي:

1.3.2.2. نماذج التنمية المحلية

يصنف المهتمون بقضايا التنمية أهم النماذج الإنمائية في ثلاث نماذج رئيسية هي:⁽¹⁾

أ. **النموذج التكاملي (Integration type):** يتمثل هذا النموذج في مجموعة البرامج التي تنطلق من المستوى الوطني والتي تشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وتشمل أيضا كافة المناطق الجغرافية في الدولة (حضاري، ريفي، صحراوي)، فالنموذج التكاملي يشمل البرامج التي تحقق التوازن الإنمائي على المستويين القطاعي والجغرافي، والتي تحقق أيضا التنسيق والتعاون بين الجهود الحكومية المخططة والجهود الشعبية المستتارة، ويقوم النموذج على أساس استحداث وحدات إدارية وتنظيمية جديدة، بهدف توفير مؤسسات التنمية داخل المجتمعات المحلية، والتي تكون تحت إشراف جهاز مركزي منفصل

¹ أحمد مصطفى خاطر، (1999): تنمية المجتمعات المحلية، ط 1، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ص ص 26-27

عن الأجهزة الإدارية القائمة.

كما يشترط لنجاح هذا النموذج توافر شكل من أشكال الاتصال المزدوج خلال قنوات ثابتة ومستمرة بين الهيئة العليا المركزية والهيئات النوعية الإدارية من خلال لجان دائمة أو مشتركة، كما يتطلب هذا النموذج توافر قدر من لامركزية اتخاذ القرارات التنفيذ في إطار الخطة العامة للدولة.

ب. النموذج التكيفي (Adaptive type): يتفق هذا النموذج مع النموذج السابق في كونه ينبثق عن المستوى المركزي إلا أنه يختلف عنه في كونه يركز على عمليات تنمية المجتمع المحلي والاعتماد على التنظيمات الشعبية، وسمي هذا النموذج بالتكيفي لأنه لا يتطلب استحداث تغيير في التنظيم الإداري القائم، أي أن برامج هذا النموذج يمكن أن تنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الإدارية، وعادة ما تلجأ الدول المستقلة حديثاً إلى هذا النوع من النماذج نظراً لندرة العوامل المادية والفنية بهذه المجتمعات، ولكن سرعان ما تنتهي بتطبيق النموذج التكاملي لأنه القادر على تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ج. نموذج المشروع (Projet type): يطبق هذا النموذج في منطقة جغرافية تتوفر في ظروف خاصة، ومن هنا جاء الاختلاف بينه وبين النموذجين السابقين، ويتفق هذا النموذج مع النموذج التكاملي في أنه نموذج متعدد الأغراض ولكن يطبق في منطقة جغرافية معينة حيث أن النموذج التكاملي يطبق على مستوى المجتمع ككل.

ويعتقد بعض المهتمين بقضايا التنمية أن هذا النموذج يمكن أن يكون بمثابة نموذج تجريبي أو استطلاعي يطبق على المستوى الوطني إذا ما ثبت نجاحه وفعالته في المناطق التجريبية.

2.3.2.2 إستراتيجية التنمية المحلية

إن رسم أي استراتيجية للتنمية المحلية يفترض تصوراً واضحاً لطبيعة الأهداف المطلوبة بغرض رسم السياسات التي تتلاءم معها وهذا لا يتوفر إلا بوجود تصور واضح لطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي

ككل ونوع العلاقات، ذلك لأن التنمية المحلية هي جزء متكامل من التنمية الوطنية الشاملة وأي انفصال عن المبادئ والأهداف يؤدي بطبيعة الحال إلى تنمية غير متوازنة تخلق العديد من المشاكل على المدى الطويل، ولعل من بين أهم عناصر استراتيجية التنمية المحلية ما يلي: (1)

✚ مراعاة مبدأ التكامل بين جميع جوانب التنمية المختلفة في المجتمع ككل بتخل الدولة وتوجيهها المستمر.

✚ أي أن استراتيجية التنمية المحلية لا بد أن تضع في اعتبارها مسألة الخصوصية الاقتصادية، الثقافية، السياسة والاجتماعية للمجتمع المحلي لذلك فأفراد المجتمع المحلي أكثر قدرة من غيرهم على فهم طبيعة بيئتهم المحلية وإمكانياتها ومواردها فضلا عن دور الحكومة والهيئات المحلية في عملية التنمية المحلية.

✚ لا بد أن تكون للتنمية المحلية رؤية علمية تبدأ من العموميات وتنتهي إلى الجزئيات ومن الملائم أن يعلم مخطوطو التنمية أن إنهاء المشاكل الكبرى سيؤدي آليا في كثير من الأحيان إلى إنهاء الكثير من المشاكل الصغرى التي كانت نتاجا هامشيا لها.

✚ الاستخدام الأمثل لكافة الإمكانيات والموارد المتاحة والمتوفرة بالمحليات بالإضافة إلى الاعتماد على الذات من خلال تسيير المعونات والدعم الحكومي المقدمين من طرف الدولة لإرساء قواعد التنمية المحلية وإشباع كافة الحاجات المطلوبة.

إن وضع هذه الاستراتيجيات ورسم مختلف السياسات الملائمة لها يستهدف في المقام الأول تحقيق برامج ومشروعات التنمية المحلية في الميادين والمجالات المختلفة.

4.2.2. أبعاد التنمية المحلية

تتكون التنمية المحلية بمفهومها التقليدي من بعدين أساسيين هما البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي وإدراج مصطلح الاستدامة ضمن مفهوم التنمية المحلية فإن المفهوم هنا يستدعي الأخذ بعين

¹ سامي محمد جابر وآخرون، (2000): علم اجتماع المجتمعات الحديثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 29.

الاعتبار البعد البيئي فضلا عن البعد التكنولوجي الذي أصبح يعتبر من أهم متطلبات تحقيق الاستدامة في المجتمعات، وتتجسد أبعاد التنمية المحلية المستدامة فيما يلي:

1.4.2.2. البعد الاقتصادي

تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا وذلك بالبحث عن القطاعات الاقتصادية التي تميز المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي، ولهذا نجد أن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتجات المحققة، إضافة إلى إمكانية دمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص عمل في النشاط الاقتصادي، ولهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة وتوفير المنتجات التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى سواء للاستهلاك المحلي أو للتوزيع إلى الأقاليم الأخرى⁽¹⁾، وتعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدية من طرقات ومستشفيات. كما تسمح بدمج طالبي العمل وتستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار بهذه المنطقة.

يتمثل البعد الاقتصادي في تحقيق الإنصاف بين المجتمعات في استغلال الموارد، فحصة الاستهلاك الفردي في المناطق المتقدمة تمثل أضعاف الاستهلاك في المناطق المتخلفة، والحد من التفاوت في المداخل والمساواة بين المواطنين، وتقليص الإنفاق على القطاع العسكري وتحويل إلى القطاع الاستثماري، إذ أن التنمية المحلية المستدامة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار العمليات والأساليب الاقتصادية التي يتم من خلالها تحقيق القيمة المضافة المادية²، ولكن بما يخدم البيئة كما تسعى إلى تحقيق الارتقاء بكل المشاريع التنموية والنظم المؤسسية التي تمكنها من تحقيق القيمة المضافة في الجانب

¹ غربي أحمد، (أكتوبر 2010): أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، (العدد 04)، جامعة المدية، ص 08.

² نورين بومدين، (2003): دور التنمية الريفية في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة والبعد البيئي، المركز الجامعي بالمدية، يومي 3 و4 مارس، ص 8.

الاقتصادي وإعطاء فرصة للمؤسسات المالية لتمويل شل هذه المشاريع.

كما نجد أنها تهدف إلى خلق نظام اقتصادي محلي مستقل عن المركز يستمد قوة اقتصاده من الخصائص التي تميزه والتي تسمح له بإعطاء الإضافة في المجال الذي يناسب خصوصيته من أجل إعطاء دفعة حقيقية للاقتصاد الوطني بغية تحقيق متطلبات التنمية الوطنية المستدامة الشاملة والمتوازنة⁽¹⁾.

إن إنشاء المشاريع الإنتاجية الخاصة بكل منطقة والتي تستجيب وتتسجم لإمكانياتها المادية والبشرية مع مميزاتها وخصوصياتها (الصناعات المناسبة، النشاط السياحي والصناعات التقليدية الخاصة والمناسبة) سيؤدي حتما إلى خلق مناصب شغل لتلك المنطقة، سواء في المؤسسات المنتجة أو مؤسسات نفل المنتج، وهو ما يؤدي بدوره إلى تحقيق قيمة إضافية محلية إلى الاقتصاد الوطني، وتنظيم العلاقات القائمة والتنسيق بين القطاع العام والخاص من أجل تقسيم العمل والنهوض بمهام التنمية المحلية المعقدة والمتشعبة والتي تستلزم تضافر الجهود.

2.4.2.2. البعد الاجتماعي

إن الاتجاه الاجتماعي في التنمية المحلية يقصد به كيفية الارتقاء بالإنسان نحو إنسانيته حيث أنه يجعل من التنمية وسيلة للتلاحم الاجتماعي وعملية للتطوير في الاختيار السياسي، لذا ففكرة التنمية المحلية المستدامة تقف أساسا على الإنسان لكونه يعتبر مدخل ومخرج هذه التنمية.

لذا فالبعد الاجتماعي للتنمية المحلية يركز على الإنسان لأنه يشكل كل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر، وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية⁽²⁾. إن تحقيق هذا البعد الاجتماعي يتطلب في الأساس المشاركة الشعبية وحتى النسائية ودمج فكرة المساواة

¹ أحمد شريفي، (2009): تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، (العدد 40)، جامعة دمشق، ص 38.

² المجلس الوطني الاقتصادي، (1988): مشروع التقرير التمهيدي، المدينة الجزائرية.

في أفراد المجتمع، حيث أن المشاركة الفعالة يعتبر عنصر جوهري من عناصر التنمية المحلية المستدامة لأنها تسمح للناس بأن يحققوا إمكاناتهم الكاملة وأن يقدموا أفضل إسهام من جانبهم للارتقاء بالمجتمع، أما المساواة فتعطي للفرد الإحساس بالانتماء وهو ما يجعل منه متغير ايجابي وكفى في البرامج والسياسات التنموية التي تسعى المحليات للاستفادة منها في خلق مجتمع مستقل وذا خصوصية ثقافية وحضارية يستمد منها الحياة الكريمة والراقية.

ولهذا نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يعتبر نقطة تحول، لأن توفير الحياة الاجتماعية المتطورة منشأتها أن تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة، وعليه فإن تسخير التنمية المحلية لخدمة المجتمع تمكنها من تقديم مجتمع يتصف بالنبل ويحارب الفساد والانحراف ومحب للوطن.

كما تعمل التنمية المحلية على إحداث تغييرات في عدة ميادين على الصعيد الاجتماعي والتي تعتبر لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي وذلك من خلال تحسين مستويات المعيشة في عدة مجالات: كضمان الرعاية الصحية للأفراد، وضمان الإتاحة الكافية للتعليم لجميع المستويات، وتوفير الأمن، والإسكان، ... الخ.

إذن فالتنمية المحلية المستدامة تسعى في مضمونها من خلال البعد الاجتماعي إلى محاربة كل أشكال الفساد والبيروقراطية التي تعطل وتعيق قيام المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال التوزيع العادل للدخل المحلي وعدم حصول الفوارق والطبقات، والعمل على وضع أطر قانونية تهدف في مجملها إلى تنظيم العلاقات القائمة بين أفراد المجتمع، وتوفير الأمن والرقابة والعدالة بين الأفراد، وإعطاء الفرصة لكل الفئات لإثبات وجودهم من خلال تحفيزهم على العمل وزيادة الإنتاج وبالتالي دعم الاقتصاد المحلي والوطني.

إن التماسك الاجتماعي والمواطنة من أهم الشروط من أجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة، وهو ما يسمح لكل أفراد المجتمع بالمساهمة كل وفق قدراته في هذه التنمية وخلق الثروة خصوصا إذا توفرت سياسة واستراتيجية تسهيل عملية الحصول على مناصب شغل، إضافة إلى دعم القدرات ومساهمة كل فرد في المجتمع وتجنب التكاليف الاجتماعية التي لها اعباء تؤثر سلبا في المدى الطويل على إمكانية التنمية في البلاد.

وفي إطار برامج وخطط التنمية يجب تشجيع ما يسمى بالاقتصاد الاجتماعي المتمثل في المساهمة في معالجة الاختلالات الاجتماعية وتأهيل قطاعات واسعة في النسيج الإنتاجي التقليدي والعائلي المتنوع (الحرفي، الفلاحي، التقليدي) والذي تزخر به جل مناطق الوطن وتعزيز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية المستدامة من خلال إشاعة قيم التضامن والمشاركة والمسؤولية الفردية والجماعية.

3.4.2.2. البعد البيئي

تندرج البيئة ومتطلبات حمايتها ضمن أولويات التنمية المحلية المستدامة على عكس التنمية المحلية التي كانت تهمل الجانب البيئي، ولا تأخذه بعين الاعتبار ضمن قراراتها وسياساتها، فالتنمية المحلية المستدامة تسعى إلى ضمان الحماية الكافية الطبيعية والنظم الايكولوجية⁽¹⁾، فالبعد البيئي هنا يجسد بعد الاستدامة بالإضافة إلى مبدأ الحاجة والمحافظة، والمقصود هنا استغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية وخاصة تلك الموارد المحصورة والنادرة وغير القابلة للتجديد حيث يجب أن تراعي كل استراتيجية تنموية محلية كل القيود الطبيعية، ومحدودية الموارد الطبيعية، والمحافظة على الحقوق البيئية للأجيال القادمة.

ويركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية بحيث تكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف أما حلة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي.

¹ سهام عبد الكريم، (2008): حماية البيئة مطلب استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة-البعد البيئي، المركز الجامعي بالمدينة، الجزائر، يومي 3 و4 مارس 2008، ص 5.

من خلال هذا المنطلق يجب وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج البيئية واستنزاف المياه وقطع الغابات... الخ⁽¹⁾.

إن حماية المحيط يتطلب خلق إدارة رشيدة تعمل على عقلنة استغلال وحماية الموارد من خلال زيادة الوعي بالأخطار والتهديدات التي تمس البيئة، وتعزيز القدرات على تقييم ودراسة التنوعات البيولوجية على الصعيد المحلي واتخاذ الإجراءات المناسبة على الصعيد الوطني لتحسين القدرات المالية والمادية والفنية المخصصة للعمل البيئي، وتعزيز دور الأجهزة المسؤولة عن التحقق البيئي ومراقبة معايير الجودة ومتابعتها بصفة مستمرة، وزيادة حصول المواطن على المعلومات البيئية من أجل الشعبية في الإدارة الفعالة لشؤون البيئة⁽²⁾.

وحماية البيئة ليست مسؤولية الدول والحكومات المحلية فقط، وإنما هي عملية هرمية تجسد فيها الحكومة قمة الهرم والذي يقصد به الموجه والمخطط أما المسؤولية الكبيرة تقع على عاتق المواطن لأنه يمثل المؤسسة التي تستغل الثروات والموارد الموجودة على مستوى المحليات والتي تعتبر المستغل الأول للمحيط سواء من ناحية المدخلات أو المخرجات، ومن ناحية يمثل المستهلك الذي يعود له القرار في التعامل مع المخرجات التي تكون مطابقة للمعايير البيئية والصديقة للبيئة، وهو المسؤول عن حماية المحيط والطبيعة من أضرار النفايات الخطيرة الناتجة عن النشاطات البشرية وخاصة الصناعية من خلال إتباع الأساليب الوقائية في التعامل معها وذلك بتخزينها ومعالجتها ونقلها وتصريفها وإعادة تدويرها وتبني سياسات تكلفة إعادة التصنيع أو التخلص الأمن بيئيا من الأجزاء غير القابلة للتدوير وإعادة الاستغلال من خلال الحرق أو الطمر الذي يتم في المناطق المخصصة لهذا الهدف⁽³⁾.

إن البعد البيئي للتنمية المحلية المستدامة والمبادئ التي تقوم عليها يربي في الشباب قيم لها مدلولاتها

¹ غربي أحمد، المصدر سبق ذكره، ص 10.

² محمد سمير مصطفى، (2006): إستراتيجية التنمية المستدامة (مقارنة نظرية وتطبيقية)، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، EGSS ناشرون، اليونيسكو، الأكاديمية العربية للعلوم، بيروت، ص ص 456-457.

³ سامية جلال سعد، (2005): الإدارة البيئية المتكاملة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، اميرشن للطباعة، مصر، ص 254.

الاقتصادية إذ يدفع بهم إلى الاعتماد على قدراته الذاتية والتكيف مع أوضاع مجتمعاتهم المحلية والأخذ من الطبيعة المرتبطة بهم، ومن هذا المنطلق يسعى الشباب إلى توسع الفرص الاقتصادية أمامهم بالاعتماد بشكل كبير على الذات والمجتمع المحلي.

إن الخطط البيئية في إطار برامج التنمية المحلية المستدامة تضم العديد من المشروعات غير التقليدية التي تهدف إلى حماية البيئة، ويمكن من خلالها الحصول على دخل اقتصادي، فمثلا قد تضم الخطط البيئية المشروعات الآتية: مشروعات إنشاء المحميات الطبيعية، ومشروعات السياحة البيئية والطبيعية والحفاظ على الآثار التاريخية والتراث العمراني، مشروعات زيادة المساحات الخضراء، ومن هنا يعطي التخطيط البيئي مجالا واسعا للشباب للتبني مثل هذه المشروعات.

3.2. برامج التنمية المحلية في الجزائر

أظهرت التجارب التنموية أن الاعتماد على الإمكانيات والجهود الذاتية هي الركيزة الأساسية لنجاح وتحقيق التنمية وتسمح لها بالاستمرارية وتضمن لها الاستقرار والاستدامة، والتنمية المحلية الناجحة هي التي تبنى وتعد برامجها على أساس التخطيط العلمي الواعي الهادف إلى إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان ذات المنفعة العامة وتحسين ظروفهم وإطار معيشتهم لذلك يجب أن تكون أهدافها بالضرورة ذات أبعاد مختلفة منها. لذا شرعت الجزائر في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الهامة، ويتم تجسيد التنمية المحلية من خلال نوعين من البرامج التنموية، تتمثل في برامج التجهيز والبرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية.

1.3.2. برامج ومشروعات التنمية المحلية

وتعتبر برامج التنمية المحلية وسيلة أساسية في تطبيق السياسة التنموية المحلية المنتهجة في ميدان التجهيز، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية المختلفة لسكان الولاية، وهذا على ضوء الأهداف الوطنية الكبرى المسطرة. ولتحقيق التنمية المحلية يجب الاعتماد على العديد من البرامج والمشروعات وذلك بمساعدة

سكان المجتمع. ويمكن حصر جل هذه البرامج فيما يلي⁽¹⁾:

أ. برامج عمرانية: وتشمل هذه البرامج:

- توفير مساكن مناسبة لأهالي المجتمع.
- تشجيع المشاركة في مشروعات الخدمة العامة كشف الطرق وإنشاء الحدائق ورعايتها، وزرع الأشجار وحملات النظافة العامة.
- أشغال الطرق والمطارات.
- إنشاء الجسور، السدود.

ب. برامج صحية واجتماعية: وتشمل هذه البرامج:

- تكوين مراكز لتنظيم الأسرة وتنظيم الندوات لتوعية السكان بأهمية تنظيم الأسرة.
- التوسع في إنشاء المستشفيات العامة ومراكز رعاية الأمومة والطفولة.
- إنشاء دور للحضانة.
- إنشاء مشروعات للأسر المنتجة لمساعدة الأسر في زيادة دخلها.
- تشجيع المواطنين على الحد من السلوك الاستهلاكي وزيادة الادخار من خلال إنشاء المؤسسات الادخارية وترغيبهم في هذه العملية بهدف تنمية الموارد والمدخرات المحلية.

ج. برامج تعليمية وثقافية: وتشمل هذه البرامج:

- إنشاء فصول لمحو الأمية لتعليم القراءة والكتابة.
- التوسع في إنشاء المدارس الكافية لمراحل التعليم المختلفة.
- التوسع في إقامة المكتبات العمومية لزيادة درجة الوعي لدى فئات المجتمع.
- تنظيم الندوات والمحاضرات التي تتناول قضايا تدعيم التنمية وتناقش الأحداث الجارية.

¹ السبتى وسيلة، (2013): تمويل التنمية المحلية من منظور إسلامي-مساهمة صندوق الزكاة والوقف-، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص ص 33-34.

- إنشاء مكاتب عامة للتشجيع على المطالعة والثقافة.

د. برامج زراعية: وتشمل هذه البرامج:

- فتح المسالك الفلاحية وفك العزلة على المناطق ذات الطابع الفلاحي.

- توسيع المساحات الخضراء وانجاز قنوات السقي.

هـ. برامج خدمية: والتي تشمل بدورها على:

- توفير مرافق الخدمات العامة كالمياه والصرف الصحي...إلخ.

- إعادة تأهيل المناطق الحضرية.

- تأهيل مرافق ودور الشباب لكي تساير التطورات الحالية.

و. برامج صناعية: وتشمل هذه البرامج:

- توسيع شبكة التغطية بالكهرباء والغاز الطبيعي.

- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- تهيئة المناطق الصناعية.

- إنجاز وحدات صناعية تستوعب عدد معتبر من اليد العاملة.

أخيرا، تهدف هذه البرامج والمشروعات إلى تلبية الحاجات المطلوبة من الأفراد غير أن نجاح هذه

البرامج والمشروعات يبقى رهينة مساهمة الهيئات المحلية وحرصها على تنفيذها.

2.3.2. برامج التجهيز

لقد حظيت التنمية المحلية في الجزائر باهتمام كبير تجسد في البرامج التنموية المختلفة وخاصة

منها برامج التجهيز بما فيها المخطط البلدي للتنمية (PCD) والبرامج القطاعية غير الممركزة، (PSD)

للتنمية، والتي أسهمت إلى حد كبير في تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، لذا سنحاول من خلال هذا

المطلب التعرض لهذا النوع من البرامج التنموية الذي سخر لخدمة التنمية المحلية. فحسب ما قضت به

المادة (05) من المرسوم رقم (380/81)، هناك نوعين من المخططات تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية المحلية المستدامة، أحدهما "بلدي" يتم على مستوى البلدية "PCD"، والآخر قطاعي يتم على مستوى الولاية "PSD" وهو ما سيتم توضيحه من خلال الآتي:

1.2.3.2. المخطط البلدي للتنمية (PCD)

أ. تعريف المخطط البلدي للتنمية

هو عبارة عن مخطط شامل يهدف إلى التنمية في البلدية، يهدف من خلاله إلى دعم القاعدة الاقتصادية وتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين، ومحتوى المخطط عادة ما يشمل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الانجاز والتجهيزات التجارية. وتنص المادة 86 من القانون رقم (08/90) على أنه على البلدية إعداد مخططاتها والسهر على تنفيذها، وتسجيل المخطط البلدي للتنمية يكون باسم الوالي، بينما يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي السهر على تنفيذه، ويشترط في هذا المخطط أن يكون متماشيا مع المخطط القطاعي للتنمية وكذا المخطط الوطني للتنمية⁽¹⁾.

كما يعرف أيضا بأنه برنامج الدولة ذي التسيير المركزي الأكثر استعمالا منذ سنة 1974 ويتعلق باستثمارات التنمية لصالح البلدية في إطار التوجهات الوطنية للتنمية وقوانين المالية، من قبل الدولة ضمن ميزانية التجهيز المحددة لنفقات الدولة السنوية.

ب. تشخيص واقع المخططات البلدية للتنمية⁽²⁾

تمثل المخططات البلدية للتنمية بالنسبة للدولة أداة فعالة للتخطيط الإقليمي على المستوى المحلي، فالهدف منها هو تحقيق التنمية الشاملة من خلال تحقيق أهداف متفاوتة المدى:

بالأمكانة قصيرة الأجل: تتمثل في:

- القضاء والتقليل من الزحف الريفي.

¹ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الطرف الاقتصادي والاجتماعي للسادسي الثاني، جوان 2002.

² خنفري خيضر، (2010): "تمويل التنمية المحلية في الجزائر - واقع وآفاق"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر -3-، 2010/2011، ص 132 - 134.

- محاولة تدارك برامج التنمية المحلية السابقة والعراقيل الناجمة عنها.
- تسهيل تنفيذ جميع العمليات المسجلة في المخططات البلدية للتنمية.
- الأهداف المتوسطة المدى: تتلخص في تحسين مستوى معيشة المواطنين خاصة في المناطق الفقيرة.

الأهداف طويلة المدى: تتمثل في:

- تطوير المبادرات المحلية والبحث عن حلول لمشاكل الجماعات المحلية دون اللجوء إلى التدخل المركزي.

- دمج البرامج في مسار التخطيط الوطني.

أما من وجهة النظر المحلية فتعتبر السلطات المحلية من المخططات البلدية للتنمية كحق مكتسب يولد موارد تمويل هامة، وبالتالي فهذه المخططات هو:

- مواصلة سياسة فك العزلة عن المناطق النائية.
- تحسين مستوى الاستجابة الاجتماعية خاصة في مجال السكن، التعليم، والمرافق الصحية.

2.2.3.2. المخطط القطاعي غير الممركز للتنمية (PSD):

حسب ما قضت به المادة 05 من المرسوم رقم 87-380 هناك نوعان من المخططات فبالإضافة إلى المخطط البلدي للتنمية، هناك مخطط ثاني يسمى البرنامج القطاعي للتنمية (PSD)⁽¹⁾.

هو مخطط ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها، ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي، والذي يسهر على تنفيذه كذلك. ويكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة اقتراحات مشاريعه في المجلس الشعبي الولائي، والذي يصادق عليه بعد ذلك، ثم تكون دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التقنية بعد إرسال المخططات.

إن المخططات القطاعية تسعى لتقوية مختلف القطاعات على المستوى الوطني والمحلي وذلك عن

¹رشاد أحمد عبد اللطيف، (2002): "أساليب التخطيط للتنمية"، المصدر سبق ذكره، ص 19.

طريق (1):

- البحث عن التوازن بين الموارد المحلية والموارد الوطنية؛
 - تنمية الاستثمار؛
 - تنمية القطاع الإنتاجي للاستجابة للاحتياجات المحلية؛
 - خلق مناصب شغل جديدة؛
 - تحسين مستوى الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية خاصة في مجال السن، التعليم، الصحة؛
 - فك العزلة عن المناطق النائية؛
 - تحقيق التناسق بين البرامج المسطرة على المستوى المركزي وتلك المسطرة على المستوى المحلي.
- كذلك هذه البرامج تهدف إلى تحقيق التوازنات الجهوية وتجهيز مراكز الحياة وتطوير الخدمات الجوارية، كما تعمل أيضا على تصحيح الاختلالات فيما يتعلق بالتنمية المحلية، خاصة تنفيذ مخططات البلدية للتنمية PSD. هذا دون أن ننسى تنمية التهيئة من خلال تشجيع الاستثمار الخاص والمساهمة في تحسين ظروف حياة المواطنين من خلال الدعم والمساندة في خلق مناصب شغل بالبلدية.
- ويمكن تلخيص برامج التنمية المحلية في الجدول التالي:

الجدول رقم (1.2): نصيب برامج التنمية المحلية خلال الفترة (1998-2009)

الوحدة: مليار دينار جزائري

2009-2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	
1708.5	188.81	245.49	154.78	80.97	49.16	29.42	27.51	البرامج القطاعية غير المركزة PSD
200	62.01	45.47	41.79	39.04	35.51	18.20	15.03	البرامج البلدية للتنمية PSD
190.5	214.82	290.82	296.58	120.58	84.01	47.68	42.596	مجموع برامج التجهيز PCD+PSD

المصدر: أحمد شرقي، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني: WWW.ULMA-A/D175HTM

من خلال الجدول السابق يتضح أن الدولة في العشرية الأخيرة أولت اهتماما كبيرا للبرامج المحلية،

¹ خنغري خيضر، المصدر سبق ذكره، ص 187.

وذلك من خلال ترصيد مبالغ مالية ضخمة تركزت جليا في برامج التجهيز والتي تضم بدورها كلا من البرامج البلدية للتنمية PCD والبرامج القطاعية PSD، حيث بلغ حجم البرامج 3585.08 مليار دينار جزائري.

3.3.2. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من 2001 إلى غاية 2004 يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل، تحسين المستوى المعيشي، وتنمية الموارد البشرية وذلك بهدف تحقيق التنمية المحلية. يعتبر هذا البرنامج كأداة مرفقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الجزائر قصد إنشاء محيط يتلاءم والاندماج في الاقتصاد العالمي، إذ تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية، لذا سنحاول من خلال ما يلي التطرق لهذا البرنامج بنوع من التفصيل.

1.3.3.2. أهداف ومضمون سياسة الإنعاش الاقتصادي

أ. أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي: وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها الحكومة المتعلقة بمضمون

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فإن الأهداف العملية لهذه السياسة حددت فيما يلي⁽¹⁾:

- تنشيط الطلب الكلي؛
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة؛
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

ب. مضمون سياسة الإنعاش الاقتصادي: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هو برنامج متوسط الأجل

يشمل أربع سنوات من سنة 2001-2004 ويعتمد على دعم القطاع الإنتاجي، وعلى رأسه تحسين الخدمات

¹ الوثيقة منشورة على موقع رئاسة الحكومة: www.cg.gov-dz/dossier/plan-reliance.htm

في مجالات الري والنقل والهياكل القاعدية، فضلا عن تحسين ظروف الحياة، وتفعيل التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية وهذا من خلال مجموعة من الإجراءات وتدابير الإصلاح وتهيئة المناخ الملائم للاستثمار، حيث قدر المبلغ الإجمالي لهذا المخطط بحوالي 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 7 مليار دولار⁽¹⁾.

وتطبيقا لبرنامج الحكومة فإنه يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر كل التراب الوطني وبالأخص المناطق الأكثر حرمانا كما ترمي تلك الأنشطة إلى خلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية، فهي تندرج في إطار مكافحة الفقر وسياسة التهيئة العمرانية الرامية إلى تقليص من عدم التوازن الداخلي وما بين الجهوي.

وفي هذا الإطار يمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربع برامج رئيسية، كل برنامج يخص قطاع رئيسي معين وكل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (2.2): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة: مليار دج.

النسبة	المجموع	2004	2003	2002	2001	السنوات القطاع
40.1%	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	1- أشغال كبرى وهياكل قاعدية
38.8%	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	2- تنمية محلية وبشرية
12.4%	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	3- دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
8.6%	45.0	-	-	15.0	30.0	4- دعم الإصلاحات
100%	525.0	20.5	113.2	178.3	213.1	المجموع

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، (2005): تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، السادس الثاني من سنة 2005، ص 87.

من خلال معطيات الجدول تبين أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد خص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج حيث استفاد ببرنامج خاص يقدر بـ 210.5 مليار دينار جزائري

¹ service chef du gouvernement, le plan de la relance économique, 2001-2004, les composantes du programme, p4.

أي ما يعادل 40.9% على مدى أربع سنوات، وهذا يدل على عزم الحكومة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن الماضي والتي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية التوازن المالي لميزانية الدولة.

أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فلم ينل إلا مبلغ 65.4 مليار دج أي ما يعادل نسبة 12.4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعود ذلك إلى هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السالف الذكر.

وفيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات يقدر بـ 45 مليار دج، أي ما نسبته 8.6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.

كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية والبشرية 38.8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.

كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية والبشرية 38.8% من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج، ويعد ذلك مؤشر على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي في مناطق الوطن وتحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة على مستوى المناطق الريفية المعزولة، كما سيؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع . وقد قدر الغلاف المالي المخصص للتنمية المحلية بـ 113.0 مليار دج،

مخصص لتمويل مشاريع الاستثمارات في المجالات التي لها صلة بالحياة اليومية للمواطنين، وكذا تأهيل المناطق النائية والمعزولة والذي يهدف إلى (1):

- الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية المحلية من خلال تنفيذ مشاريع تهدف إلى تحسين نوعي ودائم لظروف معيشة السكان على المستوى المحلي.
- كما يهدف إلى دعم المخططات البلدية للتنمية "PCD" وذلك لغرض التوزيع المتوازن للتجهيزات والنشاطات على مستوى التراب الوطني.
- كما يهتم هذا البرنامج بإنجاز وصيانة الطرقات الولائية والبلدية، مشاريع التزود بالمياه الصالحة للشرب والتطهير والبيئة.
- يستجيب هذا البرنامج لحاجات ملموسة، معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة على صعيد المجموعات الإقليمية.

كما أن برنامج تنمية الموارد البشرية فقد خصص له مبلغ 90.2 مليار دج، يهدف إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية من خلال إنشاء هياكل جديدة تمس قطاع: التربية، التعليم العالي ولبحث العلمي، التكوين المهني، الصحة، الشباب والرياضة، الثقافة، الشؤون الدينية، وبالتالي المساهمة في الحد من ظاهرة الفقر من خلال تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع.

كما يهدف برنامج التنمية المحلية إلى تشجيع التنمية على المستوى المحلي وبالتالي المحافظة على التوازنات الجهوية، والتي من شأنها دعم الاستقرار على المستوى الكلي وذلك بحكم تنوع واختلاف ظروف وخصائص كل منطقة من مناطق الوطن ويتوقع من هذا البرنامج استحداث حوالي 50750 منصب عمل منها 9900 منصب عمل دائم و40850 منصب عمل مؤقت.

4.3.2. البرنامج التكميلي والبرنامج التوطيني لدعم النمو الاقتصادي

ركزت الحكومة على مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط ومرافقة أداة

¹ service du chef du gouvernement, le plan de la relance, les composantes du programme, op-cit, pp (6-7)

الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي.

1.4.3.2. البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009)

قدّرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو أو المخطط الخماسي الأول (2005-2009) بمبلغ 8.705 مليار دج، ومختلف البرامج الإضافية، لا سيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر بـ 9.680 مليار دج أي حوالي 130 مليار دولار، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى⁽¹⁾.

وفي ظل مسار الإنعاش الاقتصادي (2005-2009)، تعتزم الحكومة تكييف مقاربتها قصد:

- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتمم قانون الاستثمار، وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي.
- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي.
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخصوصية، والحرص على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.
- وعمليا كان الهدف من البرنامج، الذي يركز على الاستثمار العمومي، عصرنة الهياكل القاعدية للجزائر، وكان من المنتظر أن ينتهي في سنة 2009، لكن عديد كبير من المشاريع التي يحتويها برنامج الإنعاش

¹ البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة (2005-2009)، مجلس الأمة، ص ص 6-7.

لم تنته بعد والكثير لازال ورشات.

وعن الأهداف المراد تحقيقها من هذا البرنامج التكميلي لدعم نمو الاقتصاد، يمكن إيجازها فيما يلي⁽¹⁾:

- **الإصلاح في المجال الاقتصادي المالي**: أهم الأهداف كانت:

* تحسين مناخ الاستثمار وسهر الحكومة على جلب المستثمرين الأجانب في إطار الشراكة.

* مكافحة الاقتصاد غير الرسمي، من خلال سهر الحكومة على دعم مكافحته، حيث أصبح مصدر ريع

يعرقل تطوير الاستثمار، ويعرض المؤسسات العمومية والخاصة التي تعمل في ظل احترام القوانين إلى

خطر أكيد.

- **مصرنة المنظومة المالية**: من خلال التركيز على التطوير المؤسسي للقطاع المالي، لا سيما من خلال

إقامة صندوق ضمان القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعمل على تشكيل صناديق

الاستثمارات الأخرى، بالإضافة إلى إنعاش البورصة وتطويرها.

والجدول التالي يبين المبالغ المخصصة لتلك الاستثمارات (فترة 2005-2009):

جدول رقم (3.2): توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 .

النسبة المئوية	المبلغ بالملايير دج	القطاعات
45	1.908,5	برنامج تحسين ظروف معيشة السكان
40,5	1.703,1	برنامج تطوير المنشآت الأساسية
8	337,2	برنامج دعم التنمية الاقتصادية
4,8	203,9	تطوير الخدمة العمومية وتحديثها
1,1	50,0	برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال
100	4202,7	مجموع البرنامج الخماسي (2005-2009)

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005-2009، أفريل 2005، مجلس الأمة، ص ص (6، 7).

¹ زمران كريم، (2010): التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المركز الجامعي خنشلة، (العدد 07)، ص 206-208.

وبالنسبة لاستفادة التنمية المحلية من مخصصات هذا البرنامج، فقد خصص لها مبلغ 1.908,5 مليار دج، وهو ما يمثل حوالي 45% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك بغية تحسين الظروف المعيشية للسكان، من خلال توفير السكن، وترقية قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والجامعة، بالإضافة إلى تحسين الجانب الصحي، وإيصال الغاز والماء والكهرباء إلى البيوت، دون نسيان الجانب الثقافي وقطاع الشباب والرياضة، هذا بالإضافة إلى دعم البرامج البلدية والولائية للتنمية.

وتتلخص نتائج البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009) في النقاط التالية:

- حقق هذا البرنامج مجموعة من الأهداف التي كان يصبو إليها، حيث تم استحداث حوالي: 1,3 مليون منصب شغل، وتخفيض نسبة البطالة بشكل مستمر، إذ تراجعت من 15,3% سنة 2005 إلى 10,2% في سنة 2009، أما النسبة العامة للفقير فقد تراجعت من 14,1% لدى سكان الجزائر سنة 1994 إلى 12,1% سنة 2000 وإلى 5,6% سنة 2006 لتقدر بـ 5% سنة 2008.

- أما فيما يخص قطاع السكن، فقد تم إنجاز 209 ألف وحدة سكنية جديدة، وذلك بهدف تقليص أزمة السكن التي تعيشها الجزائر.

- وبالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد سجل هذا القطاع تقدما ملحوظا، حيث حقق سنة 2007 نسبة تطور بلغت 10% وهو ما يعادل إنشاء 30 ألف مؤسسة وفرت أكثر من مليون منصب عمل. فالتطور الحاصل والملحوظ في عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا خلق مناصب شغل، يبرز حقيقة فعالية برنامج دعم النمو (2005-2009) الذي خصص حوالي 4,4 مليار دج لهذا القطاع، قصد تحسين محيط المؤسسات المتمثل في دعم ومتابعة ومرافقة المستثمرين عن طريق مراكز التسهيل وإنشاء المشاتل الأخرى.

2.4.3.2. برنامج توطيد النمو الاقتصادي "المخطط الخماسي الثاني" (2010-2014)

خصص لهذا البرنامج مبلغ مالي قوامه 21.214 مليار دج (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)،

ويندرج برنامج توطيد النمو الاقتصادي في إطار حركية إعادة البناء الوطني التي انطلقت منذ عشر سنوات، بدءا ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تم مباشرته سنة 2001، وفقا للموارد التي كانت متوفرة آنذاك، وعقب هذه الحركية، تمت مباشرة برنامج (2005-2009) الذي عزز بدوره ببرامج خاصة لفائدة ولايات الهضاب العليا والجنوب، وقد بلغت كلفة كافة العمليات التنموية التي أدرجت خلال السنوات الخمسة الماضية التي لا تزال بعض مشاريعها المهيكلة طور الإنجاز ما قيمته 17.500 مليار دج. وقد خصص البرنامج الجديد نسبة كبيرة لتأهيل الموارد البشرية، حيث كانت حصة تنمية الموارد البشرية من هذا الغلاف حوالي 40% والتوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي، التعليم العالي، استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية، دعم التنمية الريفية، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنشاء مناطق صناعية، مواصلة تطوير البنى التحتية، فك العزلة والتحضير لاستقبال المستثمرين⁽¹⁾.

والجدول التالي يوضح التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014.

الجدول رقم (4.2): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014)

النسبة	المخصصات	البرنامج
45,42	9903	1. برنامج تحسين ظروف معيشة السكان: السكن، الصحة، التربية والتعليم، تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية.
38,52	8400	2. برنامج تطوير الهياكل القاعدية: قطاع الأشغال العمومية والنقل، قطاع المياه والتهيئة العمرانية.
16,05	3500	3. برنامج دعم التنمية الاقتصادية: الفلاحة والتنمية الريفية، دعم القطاع الصناعي العمومي، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
100	21803	المجموع

المصدر: نبيل بوفليح، (2013): دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، (العدد 9)، جامعة الشلف، ص 48.

من خلال هذا الجدول يتضح أن البرنامج الجديد قسم إلى ثلاث برامج فرعية، حيث كانت الحصة الأكبر لقطاع التنمية المحلية والبشرية، والتي استفادت من برنامج خاص يصل إلى 9903 مليار دج، ما

¹ البرنامج التنموي الخماسي فترة (2010-2014)، ماي 2010، مجلس الأمة، ص ص 2-3.

يمثل نسبة 45,42% من إجمالي البرنامج، وذلك لتحقيق التوازن الجهوي للتنمية الوطنية، والعمل على تحسين كافة الظروف المعيشية للسكان، التربية والتعليم، الصحة، الشباب والرياضة،... الخ. وهو ما يعني أن هذا البرنامج قد أولى أهمية كبيرة للتنمية المحلية، وذلك باعتبار أن التنمية المحلية تعتبر قاعدة أساسية لبناء تنمية وطنية شاملة ومتوازنة.

4.2. التحديات التي تواجه التنمية المحلية ومقومات تجسيدها

تستأثر عملية التنمية المحلية باهتمام خاص من قبل جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لما يترتب عليها نهوض المجتمعات المحلية ورفع مستوى الدخل والمعيشة للمواطنين المحليين، ولتحقيق ذلك لا بد من إتباع أساليب وآليات من أجل تحقيق التنمية المحلية، وسنتناول في هذا المبحث أهم التحديات التي تواجه التنمية المحلية وأهم المقومات التي تجسدها كالمركزية والمشاركة الشعبية ودورها في تحقيق التنمية المحلية.

1.4.2. عوائق التنمية المحلية

بالرغم من أن التنمية المحلية تعد من أهم الأساليب والسياسات والاستراتيجيات التي يعتمد عليها في حل المشاكل المتعلقة بالمجتمعات المحلية، وكوسيلة لتحقيق التكامل بين الأقاليم الحضرية والريفية كغرض منها للوصول إلى التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة، إلا أن حتى المحيط الذي تنشط فيه التنمية المحلية يجعلها تعاني من بعض المعوقات، واتي سيتم التطرق لها من خلال هذا المطلب.

للتنمية المحلية أهداف عديدة حيث تدور معظم برامجها حول تحسين الظروف المادية والاقتصادية من أجل رفع مستوى معيشة الأفراد في المجتمعات المحلية، غير أن هناك مجموعة من العوائق تعترض تحقيق التنمية المحلية يمكن تصنيفها في العوامل التالية:

عوائق ديمغرافية: يعتبر النمو الديمغرافي معوقا من معوقات التنمية على أساس حالة عدم التوازن التي تبدو واضحة بين حاجات السكان والموارد الاقتصادية، أي أن زيادة السكان بالنسبة للطاقة الإنتاجية تقف عقبة في سبيل زيادة مستوى رفاهية أفراد المجتمع.

عوائق اجتماعية: وتتمثل في النظم الاجتماعية السائدة مثل نظام الملكية الفردية الذي قد يتعارض مع تطبيق أنماط التغيير والتحضر بالإضافة إلى اعتقاد المجتمعات بأن التغييرات الجديدة تهدف لعدم استقراره وتفكك وحدتهم مما يجعل الكثير يقف في وجه التغيير.

عوائق ثقافية: تتمثل معظم هذه العوائق في التقاليد السائدة في المجتمع نتيجة تمسك الأفراد بهذه التقاليد ورفضهم للتغيير والتعديل، كذلك المعتقدات السائدة تعرقل برامج التنمية، حيث يقف أفراد المجتمع في وجه التغييرات الحديثة لاعتقادهم بأنها تضرهم ولا تنفعهم.

عوائق نفسية: إن قبول أو رفض التجديدات التي تطرأ على المجتمعات تعتمد على العوامل النفسية ويتوقف إدراك الجديد وكيفية ظهوره وانتشاره على الثقافة السائدة، أن يختلف أفراد المجتمع في إدراكهم للجديد باختلاف الثقافات (1).

عوائق إدارية: من أهم المعوقات التي تقف أمام تحقيق تنمية مستدامة على الصعيد الإداري نجد غياب التجسيد الفعلي لمبدأ اللامركزية في اتخاذ القرارات، وتعدد المجالات والمهام الموكلة للإدارة، وكذا المشاكل البيروقراطية التي تعيق قيام المشاريع التنموية وخاصة منها المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال تعقيد الإجراءات الإدارية وتقشي الروتين، والبطء الشديد في إصدار الأوامر والقرارات، بالإضافة إلى العجز في الكفاءة الإدارية المؤهلة والمدرية على تحمل المسؤولية ضمن عمليات التنمية وكذا جهل الأعراف الإداريين بالمعارف وأصول مراجعة الحسابات والتشريعات الضريبية... إلخ.

إن إدارة التنمية عملية غاية في الصعوبة تحتاج إلى قيادات واعية ومدربة وقادرة على اتخاذ القرارات الهادفة، حيث يمكن أن تتلكأ الإدارة فيعم الكساد وتقل الموارد وتهبط معدلات الدخل (2).

عوامل مادية: إن عدم توافر التمويل الكافي لإقامة القواعد الأساسية للتنمية يعتبر من أهم العوائق التي تشغل المحليات نظرا للفقر الشديد الذي تعانيه، لذلك نجدها تعتمد بدرجة عالية على المعونات من

¹ - أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية: نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع-المصدر سبق ذكره، ص 94.

² - قباري محمد إسماعيل، (1999): -علم الاجتماع السياسي-الإسكندرية، منشأة المعارف، ص 434.

الحكومة المركزية.

وإن أكبر مشكل يعترض طريق التنمية المحلية المستدامة هو مشكل التمويل المحلي حيث نجد أن هناك نقص كبير في مصادر التمويل المحلية الداخلية من خلال تعدد الضرائب والرسوم الجبائية وصعوبة تحصيل بسبب التهرب الضريبي ونقص الرقابة والمعلومات الاقتصادية وصعوبة تثمين النفايات والتجاوزات البيئية التي تقوم بها المؤسسات الصناعية، مقارنة بتنوع وتعدد النفقات وكذا النقائص التي تعرفها أنظمة المالية المحلية، وهذا ما يدفع إلى الاعتماد على القروض والإعانات المشروطة، هذا بالإضافة إلى مشكل التحولات الاقتصادية وما يترتب عنه من سياسات اقتصادية تعود بآثار مباشرة على وضعية أفراد المجتمع المحلي كارتفاع معدلات الفقر وتدني مستوى المعيشة والتضخم والبطالة والتضخم السكاني غير الرشيد وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية وما ينجم عنه من تدهور لقاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية مما يزيد في نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المحلية المستدامة⁽¹⁾.

عوامل تخطيطية: إن تخطيط وتنفيذ برامج التنمية قد يكون معوقا في حد ذاته من معوقات التنمية إن لم يتفق تخطيط مشروعات وبرامج التنمية وحاجات المجتمع نظرا لاختلاف المناطق والأقاليم في مواردها وظروفها وحاجات أفرادها.

إن كل العوائق السابقة دفعت بالمحليات في الدول النامية إلى التركيز على مواردها المحلية أو الذاتية للنهوض بالتنمية المحلية كأداة لتحقيق تنمية وطنية شاملة ومستدامة والرفع من المستوى المعيشي للأفراد والتوجه بهم نحو مستوى أفضل للحياة، إن عملية تنمية المجتمعات تركز على الدمج بين الجهود الحكومية والأهلية، لذلك من الضروري مشاركة المواطنين في وضع وتنفيذ الخطط التنموية حيث أن

¹ طيب سليمان مليكة، إشكالية التنمية المحلية المستدامة في ظل حماية البيئة، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدينة ¼ مارس 2008، ص ص 06-07.

مشاركة المواطنين تعتبر من الممارسة الديمقراطية للحرية بأبعادها السياسية والاجتماعية وهذا هو جوهر وعملية التنمية.

2.4.2. المشاركة الشعبية ودورها في تحقيق التنمية المحلية

لقد أصبحت التنمية في مفهومها الحديث تهدف إلى إحداث تحولا هيكلية واقتصادية واجتماعية عن طريق المشاركة الشعبية، حيث بات من الضروري دعم آليات المشاركة وترسيخ ثقافة المشاركة في المجتمع من أجل إحداث التنمية.

تعتبر المشاركة الشعبية من المفاهيم الحديثة العهد ومن المبادئ والركائز الأساسية لتحقيق برامج التنمية المحلية، ذاك أنها تنطلق من القاعدة الشعبية العريضة فتعبر عن احتياجاتها الفعلية إلى مختلف المشروعات وتوجه الجهود الحكومية إلى إحقاق المشروعات التنموية الضرورية للمحليات. وبالتالي فإنها تمثل جهود المواطنين المحليين كأفراد وجماعات للارتقاء بوحدهم المحلية من خلال العمل مع السلطات المحلية لتحديد احتياجاتهم وأولوياتهم وكيفية الوصول لهذه الحاجيات، فالمشاركة الشعبية ضرورية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة ولا يتحقق ذلك إلا من خلال المشاركة الفعالة والفعلية في إعداد وتنفيذ ومراقبة وتوجيه البرامج والخطط التي تهدف إلى تحقيق التنمية.

1.2.4.2. ماهية المشاركة الشعبية

إن مفهوم المشاركة الشعبية يعني إسهام الأفراد والمواطنين تطوعا واختيارا في أعمال التنمية سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل أو غير ذلك بوعي ودون مقابل لأنه كلما كان المواطنون مدركون بوعي لحاجاتهم وإمكانياتهم كلما كانوا أكثر تقبلا للقرارات وإنجاز عمليات التنمية بشكل أسرع والحفاظ على ثمارها بشرط إزالة كافة التحديات والعقبات التي تحول دون وجود هذه المشاركة. وتعرف المشاركة الشعبية بأنها: "العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحيات السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز

الأهداف" (1).

كما تعرف بأنها "الجهود المنظمة التي يقوم بها سكان مجتمع ما بغرض تحديد أهداف يشعرون بأن مجتمعهم يحتاج إليها وتنظيم أنفسهم بالعمل المشترك لتحقيق تلك الأهداف" (2).

ويشير أحد تقارير الأمم المتحدة إلى أن المشاركة الشعبية تتوقف على توافر عناصر أو عوامل ثلاثة هي التعاون بين الناس والموافقة والمساهمة ولتحقيق ذلك يجب أن يتوافر لدى الناس الإدراك بأهداف المشاركة في برامج التنمية بحيث ترتبط مصالحهم مع ضرورة الاهتمام بالظروف العامة في المجتمع، كما يجب أن يتعايش الناس مع هذه الظروف وممارسة هذه العلاقات للاقتناع بالمشاركة الفعلية لتحقيق الأهداف (3).

إن التنمية المحلية تعتمد على المشاركة الإيجابية والفعالة من جانب الأفراد سواء في التفكير أو الإعداد أو التنفيذ وحتى في التمويل وهذه المشاركة لا تعني مشاركة أفقية فقط أي بين أناس من ضيقة واحدة وإنما مشاركة أفقية ورأسية بين مختلف المستويات والهيئات.

وعليه يمكن تعريفها بأنها مجموعة من الأنشطة التطوعية التي يقوم بها المواطنون المحليون، إما بصفة منفردة أو بصفة مشتركة مع الأجهزة الحكومية لتحسين أحوالهم وتحقيق مصالحهم بصفة عامة وشاملة، وذلك إما بدافع ذاتي أو استجابة لمقترحات تأتي من خارج المجتمع المحلي.

إن اعتماد مبدأ التنمية بالمشاركة له دوافعه ومزاياه المتعددة وعدم الأخذ بهذا الأسلوب أمر له تكلفته الكبيرة، وهذه التكلفة تتضمن نقص المساندة الذي يمكن أن يعوق استخدام الخدمات والتقليل من استمرارية المنافع المنتظرة والحد من إمكانية استعادة تكلفة المشروعات وإحساس اللامبالاة والافتقار على الدولة من قبل المواطنين الذين يرون أنه ليس لهم صوت فيما يتعلق بالتنمية والاتجاه للاعتراض وتعهد

¹ محمد سيد فهمي، المصدر سبق ذكره، ص 145.

² هناء حافظ بدوي، (2000) التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية، ط 1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 179.

³ أبو النجا محمد العمري، (2000): تنظيم المجتمع والمشاركة الشعبية: منظمات، استراتيجيات، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، ص 148.

التعويق عندما تقرض المشروعات فرضاً.

2.2.4.2. مزايا وأهداف المشاركة الشعبية

إن التنمية بالمشاركة أصبحت أمراً مسلماً به على نحو متزايد ويتم تبنيه كعامل أساسي لا غنى عنه في تحقيق المساعدات الإنمائية لأهدافها المتمثلة في الإقلال من الفقر وتحسين المستوى العام لرفاهية أبناء البلدان النامية على نحو دائم، حيث تترادف الدلائل على أن جهود التنمية تجد فرصاً أكبر للنجاح في المدى الطويل إذا كانت الحكومة والجهات المانحة للمعونة وبوجه خاص السكان المحليين يشعرون بأن لهم مصلحة حقيقية في الناتج وهو ما يعني تمكينهم من التأثير والمشاركة والرقابة على مبادرات التنمية وعلى القرارات والموارد التي تمس شؤونهم.

وهناك عدة عوامل تحدد دواعي اقتناع وإيمان الدول والمؤسسات بأهمية وجدوى المشاركة الجماهيرية في برامج التنمية المحلية تتمثل في⁽¹⁾:

➤ **المشاركة وسيلة لتقليل التكاليف:** إن الحكومات والمؤسسات التي تهتم بالإنتاج ضمن مشروعات

التنمية تستخدم المشاركة لتقليل التكلفة أو تقليل المغامرة في توافر عوامل النجاح للمشروع.

➤ **المشاركة أحد المداخل الأساسية لضمان التأييد السياسي والشعبي للمشروعات:** المشاركة وسيلة

لتقريب وجهات النظر بين تطلعات الجماهير ومطالبهم من قبل الحكومة أو ممثلهم النيابيين ومن واقع الإمكانيات الحقيقية.

➤ **المشاركة مطلب اقتصادي:** بدون المشاركة نجد جماعات المجتمع تطالب بالعائد السريع والمادي

الملموس لمشروعات التنمية وخاصة المرتبطة بالاستهلاك، بينما مشاركة القيادات وتفهيمها

للأوضاع يمكن أن يساعد في أن تعي الجماهير أهمية المشروعات الإنتاجية في التنمية وتأجيل

بعض الحاجات المادية أو الاستهلاكية لصالح مستقبل المجتمع.

¹ أحمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمعات المحلية، نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، المصدر سبق ذكره، ص 131.

المشاركة وسيلة لتحقيق الفعالية للمشروعات وتوظيف الموارد: المشاركة تحول دون تأثير عوامل

الفشل على مشروعات التنمية الجديدة في ضوء الاستفادة من الخبرات السابقة عن طريق:

- بيانات حقيقية من واقع المجتمع والتي لا تتوفر للأجهزة البيروقراطية أو التنموية.
- تحقيق إقامة نسق علاقات سليمة يراعي قيم ومعايير المجتمع.
- ضمان التعاون المشترك بين المستويات المختلفة المشتركة في مشروعات التنمية بداية من المستوى المحلي وحتى المستوى القومي.

3.2.4.2. أهمية المشاركة في عمليات التنمية المحلية

إن مشاركة المواطن في عملية التنمية المحلية عملية ضرورية بل وأساسية وبدونها لا تستطيع عمليات التنمية تحقيق أهدافها المطلوبة، ويمكن أن نلخص أهمية المشاركة في التنمية المحلية في النقاط التالية:⁽¹⁾

- يعتبر المواطن المحلي أكثر حساسية من غيره لما يصلح لمجتمعه وحاجاته؛
- تمكن المشاركة الشعبية من اكتشاف المشاكل المتعددة التي يعاني منها الأفراد والتي يصعب العمل على حلها عن كريق الموظفين في الإدارة المحلية؛
- إن اشتراك الأفراد في عمليات التنمية يؤدي إلى مساندتهم لها والاهتمام بها ومؤازرتها مما يجعلها أكثر ثباتاً وأعم فائدة؛
- في المشاركة الشعبية مساندة حقيقية للإتفاق الحكومي؛
- الحكومة لا تستطيع أن تقوم بجميع الأعمال والخدمات ودور المشاركة الشعبية دور تدعيمي وتكميلي للجهود الحكومي وهو ضروري وأساسي للخطة الإنمائية؛
- المشاركة الشعبية من خلال الهيئات المحلية تفتح في بعض الأحيان ميادين للخدمات والنشاط وهي بذلك بجانب مساهمتها المادية والمعنوية توجه أنظار الحكومة إلى ميادين جديدة.

¹ - محمد سيد فهمي، المصدر سبق ذكره، ص 106 - 108.

- تزيد عمليات المشاركة من درجة الوعي للأفراد لاضطرار القائمين عليها إلى شرح الخدمات والمشروعات باستمرار بغرض جمع المال وحث بقية المواطنين على الاشتراك والمساهمة؛
- المشاركة الشعبية من خلال الهيئات والمجالس المحلية يمكن أن تقوم بدور الرقابة والضبط وهذا أمر ضروري يساعد الحكومة على اكتشاف نقاط الضعف ويقلل بما يمنع أحيانا من وقوع أخطاء من المسؤولين التنفيذيين.

إن تحقيق المشاركة الشعبية الفعالة التي تدعم وتقوي التنمية المحلية تعترضها صعوبات وعوائق تعرقل مسار التنمية المحلية وتضعف من مدى فعالية برامجها.

3.4.2. اللامركزية ودورها في تحقيق التنمية المحلية

تمثل اللامركزية إطارا ملائما لإشراك المجتمعات المحلية في تخطيط ومتابعة تنميتها، كما تساهم في نشر الديمقراطية ومشاركة مختلف الفاعلين في العملية التنموية، والتي أصبح المجال المحلي خلال الثلاثة عقود الأخيرة إطارها التنموي الأنسب، بهدف تحقيق استغلال أمثل للموارد الطبيعية المحلية المتاحة والكامنة، وتشغيل الأيدي العاملة المحلية.

1.3.4.2. مفهوم اللامركزية الإدارية

تختلف النظرة إلى مفهوم اللامركزية من بلد لآخر نظرا لتباين الاستراتيجيات المتبعة من طرف الدول، وبصفة إجمالية يمكن القول بأن اللامركزية التي تمثل بالنسبة للعديد من الدول أداة لتنفيذ سياسة تهيئة المجال هي عملية ترمي إلى نقل أنشطة اقتصادية وخدمية من منطقة مركزية مسيطرة إلى أقاليم قليلة النمو.

هي نقل جزء كبير للسلطات والمسؤوليات والوظائف من المستوى القومي أو الحكومة المركزية إلى المنظمات الحكومية التابعة أو شبه مستقلة أو إلى القطاع الخاص⁽¹⁾.

¹ سمير عبد الوهاب، (2009): الإتجاهات المعاصرة للحكم المحلي والبلديات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة، مجلة صادرة عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ص5.

تهتم اللامركزية الإدارية بإعادة توزيع السلطة والمسؤولية والموارد المالية لتقديم الخدمات العامة بين مستويات الحكم المختلفة، وتتضمن نقل مسؤولية التخطيط والتمويل والإدارة لوظائف عامة محددة من الحكومة المركزية وهيئاتها لفروع الهيئات الحكومية والوحدات التابعة أو مستويات الحكم والهيئات العامة شبه المستقلة أو البلديات على مستوى إقليمي أو وظيفي، وتتم من خلال أسلوبين هما التفويض والنقل، والتفويض هو الشكل الذي من خلاله تنتقل الحكومة المركزية مسؤولية صنع القرار وإدارة الوظائف العامة إلى منظمات شبه مستقلة لا تخضع بالكامل لمراقبة الحكومة المركزية ولكنها مسؤولة عنها في النهاية. ويتمثل النقل في قيام الحكومة بنقل سلطات صنع القرار والتمويل والإدارة إلى وحدات حكم شبه مستقلة ذات وضع خاص (1).

ويشترط لقيام اللامركزية عناصر أساسية هي (2):

- وجود مصالح محلية ذاتية تتمتع بالشخصية المعنوية، فالى جانب المرافق التي تؤمنها الدولة (كالدفاع، البريد...) توجد أيضا خدمات تؤمنها إدارة محلية كتوزيع الكهرباء والماء في الأقاليم، وتتولى الدولة في هذا المجال عملية تحديد المرافق العامة التي تعتبرها وطنية وتلك التي تعتبرها محلية، ولكي تتمكن وحدات الإدارة المحلية من إدارة شؤونها يجب أن يكون لديها موظفون وأملاك وموازنة خاصة وأن تمتلك حق التقاضي أي أن تتمتع بالشخصية المعنوية؛

- تنظيم مجالس إدارية محلية مستقلة تنتخب من بين الناخبين المسجلين في المنطقة ومن قبل هؤلاء الناخبين؛

- ألا تخضع أجهزة السلطة المحلية لرقابة صارمة من قبل السلطة المركزية حيث تحقق اللامركزية نوعا من الاستقلال الذاتي غير المطلق، بمعنى أن السلطة المحلية تبقى خاضعة لرقابة السلطة المركزية أو لرقابة ممثلها المحليين، إلا أن هذه الرقابة لا ينبغي أن تكون حادة.

¹ أمد رشيد، (1989): التنمية المحلية، ط 1، دار النهضة العربية، ص 5.

² مجموعة من الخبراء، (2008): التنمية الريفية والمحلية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، د ط، ص 6.

2.3.4.2. دور اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية

بما أن اللامركزية هي الحالة أو الوضع الذي يعطي فيه حق المشاركة في اتخاذ القرار للمستويات الإدارية الدنيا دون أن يلغي ذلك حق الجهة المركزية في اتخاذ القرار، فهي إذن أسلوب في العمل يقوم على مبدأ صنع القرار والصلاحيات بين السلطة المركزية وهيئات أخرى مستقلة تتواجد في الأقاليم والتجمعات السكانية المختلفة، وهذا يعني أن اللامركزية لما دورة في تحقيق التنمية المحلية تتمثل في:

✓ يشكل نظام اللامركزية مجالا حقيقيا لترقية ممارسة الحريات العامة، كما أن العلاقة بين الديمقراطية واللامركزية الإدارية جلية وواضحة، حيث تعتبر اللامركزية الإدارية مدرسة للديمقراطية إذ أنه لا ديمقراطية بدون لامركزية، على اعتبار أن تطبيق اللامركزية الإدارية من شأنه تعليم المواطنين وتدريبهم على العملية الديمقراطية⁽¹⁾.

✓ جعل عملية صنع القرار أقرب إلى الأفراد وبالتالي يؤدي توزيع السلطات والموارد إلى تفعيل عملية صنع القرار، ومن ثم تحقيق رفاء اجتماعي أكثر.

✓ تحقيق بعض التقدم في المنظمات المحلية وبعض الكيانات الأخرى التي تم إنشاؤها على المستوى المحلي للقيام بمهام التخطيط والإدارة.

✓ التقارب بين الحكومة والمركزية وأجهزتها مع المواطنين والمجتمعات المحلية بحيث تكون الحكومة وسياساتها أكثر استجابة لمطالبهم وأولوياتهم.

✓ يؤدي التطبيق السليم للنظام اللامركزي إلى توزيع الدخل القومي والضرائب العامة بقدر من العدالة على مختلف الهيئات اللامركزية حيث أنها ستنال جزء منه لسد احتياجاتها.

✓ المساهمة في نجاح خطط التنمية التي لا تنفذ إلا على يد الهيئات المحلية والمرقئية لأن السلطة المركزية في ظل تشعب وظائف الدولة وانتهاجها التخطيط كأساس لحياتها لا تستطيع القيام بتغيير كل الأمور في شتى أرجاء الدولة، ولذا بات ضروريا وجود هيئات تساهم في تنفيذ مشروعات التنمية

¹ محمد الصغير بعلبي، (2004): قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، ص 32.

وهي الهيئات المحلية، ويترتب على هذه المساهمة نجاح المشروعات والمحافظة عليها نتيجة إحساس المواطنين في المناطق المحلية بأنهم أصحابها والقائمون على أمورها.

4.4.2. البرنامج المحلي للقرن 21 كأداة لتفعيل التنمية المحلية

تعتبر الأجندة أو ما يطلق عليها برنامج القرن 21 برنامج العمل الشامل الذي تبنيه 182 دولة والخطة التفصيلية لتحقيق الهدف الواحد من أجل المستقبل المتواصل والواعد لكوكب الأرض، وهي تعد أول وثيقة من نوعها التي تحظى باتفاق دولي واسع يعكس إجماعا عالميا والتزاما سياسيا من أعلى مستوى.

1.4.4.2. تعريف البرنامج المحلي للقرن 21 (الأجندة 21 المحلية)

إن الأجندة عبارة عن تجميع لسلسلة من الموضوعات تنتظم في أربعين فصلا ومائة وخمسة عشر مجالا من مجالات العمل، يمثل كل منها بعدا هاما من أبعاد استراتيجية لفترة انتقالية شاملة للأعمال التي يلزم القيام بها للحماية البيئية، ودعم التنمية البشرية بشكل متكامل وتتضمن الحوافز والتدابير بغية تضيق الثغرة بين المجتمعات الغنية والمجتمعات الفقيرة، ودفع عجلة اقتصاديات الدول النامية، والقضاء على مشكلة الفقر وتخفيض استخدام الموارد الطبيعية للأرض وضبط معدلات الزيادة السكانية التي تهدد تنمية الموارد والبيئة معا.

إن برنامج العمل يوصي بالوسائل التي من شأنها أن تدعم الدور الذي يمكن أن تقوم به بعض المجموعات والممثلين الرئيسيين للمجتمع (النساء، النقابات، الأطفال والشباب، والسكان الذين يعيشون بالأرياف والعلميين و مجموعة السلطات العمومية على الصعيد المحلي، المؤسسات الصناعية والمنظمات الغير حكومية⁽¹⁾، للوصول إلى التنمية المستدامة وتجدر الإشارة إلى أن برنامج القرن الواحد والعشرين دعا وبوضوح جميع الجماعات لتبني وتفعيل برامج محلية للقرن الواحد والعشرين، هكذا فإن الفصل 28 قد

¹ - Laurent Comelieu, et autres, repère pour l'agenda 21 local : approche territoriale du développement durable, approche territorial sur le développement durable p47.

أكد على أنه "يتوجب على جميع الجماعات المحلية خلق حوار مع السكان والمنظمات المحلية والمقاولات الحرة بغرض تبني برنامج عمل القرن 21 على مستوى الجماعة..." تبعا لهذا النداء، اتخذت عدة جماعات محلية عبر العالم وخصوصا داخل الدول المتقدمة إجراءات خاصة لأجل التنمية المحلية المستدامة.

2.4.4.2. مكونات البرنامج المحلي للقرن 21 (الأجندة 21 المحلية)

يقع أساس على عاتق فاعلي كل جماعة محلية تحديد مضمون مشروعاً للتنمية المحلية المستدامة، وترتكز البرامج المحلية للقرن 21 بصفة عامة وترتكز البرامج المحلية للقرن 21 بصفة عامة على المحاور الآتية⁽¹⁾:

- معرفة الوضعية البيئية للجماعة وذلك من خلال القيام بتشخيص مدقق مع الأخذ بعين الاعتبار نقاط القوة والضعف لكل إقليم؛

- التخطيط للأعمال والمبادرات تحديد الاختيارات ووضع الأولويات؛

- تفعيل أعمال التنمية المحلية المستدامة، ويجب أن تكون الحلول المتخذة أقل كلفة وملائمة للظرف المحلي وذات طابع تجديدي، بسيط وواضح، كما يجب أن تشمل الأنشطة مجموع مظاهر التنمية المستدامة مع التركيز على الرفع من نتائجها الاقتصادية والاجتماعية والتقليل من أثارها السلبية على البيئة.

وفيما يخص الجزائر، ونظرا للثغرات المسجلة على مستوى تسيير شؤون البيئة على المستوى

المحلي، وبالإضافة إلى المكونات الواردة أعلاه، يتوجب عليها على الأقل اللجوء إلى:

✓ إشراك وتعبئة أقصى عدد ممكن من الفاعلين المحليين من سلطات محلية والمنتخبون، المصالح

الخارجية والوكالات العمومية والمنظمات غير الحكومية وجميع القوى الحية داخل الجماعة، من أجل

¹ Article publié, DEMARCHE AGENDA 21 : Aller vers un développement durable a Bessancourt, France, novembre 2004, p p :7-8, Télécharger du : <http://www.agenda21 France.org docpacommuneBessancourt.pdf>. Le :15/08/2010.

الاتحاق بالمسلسل ومن المهم أيضا حشد جميع الوسائل الممكنة لتمكين المبادرات من تحقيق.

✓ تحسين الحوكمة إذ أن تفعيل برنامج القرن 21 المحلي في حد ذاته مبادرة من الحكم الراشد، فيجب على البرنامج أن يدخل تجديدات وتعديلات لضمان إدارة أفضل للإقليم المعني، فالحكم الراشد يستدعي إيجاد فن إدارة جديدة، وإيجاد أوجه جديدة للعمل في علاقة مع جميع الفاعلين الآخرين، وإيجاد شركاء جدد وإحداث تغييرات تنظيمية وإجرائية ومؤسسية خاصة على منظومة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، كما يمكن أيضا من خلق طريقة جديدة لطرح الأسئلة والتفكير وإبداء الاقتراحات واتخاذ القرارات.

✓ تقوية القدرات حيث لوحظ أن تخلف في الجزائر في هذا الميدان يشكل حاجزا كبيرا أمام إدارة فعالة ومستدامة للمصالح المحلية، حيث يتعلق الأمر هنا في إلزامية الرفع من الكفاءات وتحسين معارف وقدرات وإدارة البيئة والأخذ بعين الاعتبار مبادئ التنمية المحلية المستدامة من طرف جميع الفاعلين المحليين، وتجدر هنا أيضا الإشارة إلى أن التكوين والتوعية والأعلام تعتبر أعمال حماسة في تقوية القدرات المحلية المتعلقة بإدارة البيئة ولهذا يجب أن يكون البرنامج فرصة لمباشرة طرح أنشطة داخل هذه الميادين لفائدة جميع مجموعات الجماعة المحلية.

3.4.4.2. أهداف البرنامج المحلي للقرن 21 (الأجندة 21 المحلية)

يمثل الهدف الرئيس لـ "البرنامج المحلي للقرن 21" في تحقيق التنمية المستدامة من خلال محاربة كل أشكال التعدي على البيئة والحفاظ على التنوعات الحيوية وحماية الموارد الطبيعية خلق مجال تعاوني بين الإقليم والأجيال وتحسين محيط وجودة حياة الساكن ووضع الحلول والمبادرات الملائمة والبدائية لأجل التنمية المحلية المستدامة⁽¹⁾، وتعتمد الطريقة التي يجب إتباعها على إعادة إنتاج مسلسل على المستوى

¹ - MINISTERE DE L'ÉCOLOGIE, DE L'ÉNERGIE, DU DÉVELOPPEMENT DURABLE ET DE LA MER en charge des technologies vertes et des Négociation sur le climat,(2010) , **Appel a reconnaissance des projets territoriaux de développement durable et agenda 21 locaux**, France, 2010 ; page : 02, télécharger du : http://www.pays.asso.fr/IMG/pdf/Appel_a_reconnaissance_2010.pdf.Le:15/09/2012.

المحلي، إذا فالأمر يتعلق بإعطاء انطلاقة لمسلسل تشاركي لا يسمح فقط لفاعلي إقليم ما بتجديد أهدافهم الخاصة وتصور استراتيجية عمل القرن 21 واتخاذ التدابير اللازمة للتنمية المحلية المستدامة وإنما يضمن أيضا لهذه الأهداف والإجراءات التفعيل التدريجي في إطار تعاوني وتشاركي.

كما يهدف البرنامج المحلي للقرن 21 إلى وضع رؤية مستقبلية شاملة وكاملة للجماعة والتأثير المتبادل لقطاعاتها وخاصة بين قطاعات المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والقطاعات الأخرى، وفي هذا الاتجاه فإنه يصبو إلى الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي في جميع النشاطات المحلية، وتعبئة الفاعلين المحليين المعنيين وتقوية قدرتهم وإدماج المكونات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى محاربة التهميش والفقير.

إذ يجب على كل برنامج للقرن 21 المحلي أن يتوصل إلى وضع شروط ضرورية للتنمية المحلية المستدامة وإلى دوام إدماج البيئة في جميع الأنشطة المحلية للمنطقة، كما يجب كذلك أن يسمح انطلاق للبرنامج القرن 21 المحلي بتقوية الجهود الجارية في ميدان التنمية المحلية واللامركزية وتجدر الإشارة إلى أن إعداد المنشورات الملونة تحت عنوان "برنامج القرن 21 المحلي" لا يشكل فعلا برنامج القرن 21 المحلي، إن نجاح المشروع يقاس بمجموع من المؤشرات لقياس النتائج لا سيما أهمية إسهامات المتدخلين الأساسيين وخصوصا أصحاب القرار طوال مراحل المسلسل وعدد الإنجازات، وحجم التحسينات البيئية المحققة والآثار المباشرة على جودة الحياة، وكذا إلى أي مدى تمت تقوية النتائج البيئية المحققة وتنمية الكفاءات الضرورية لإدارة شؤون البيئة.

5.4.2. دور الشراكة بين المحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية

جاءت الشراكة أو المشاركة بين القطاعات الثلاثة (القطاع العام وخاصة المحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني) نتيجة لفشل الحكومات ومؤسساتها في تقديم المنتجات والخدمات بكفاءة وفعالية، وبما يتناسب أو يستجيب لاحتياجات ورغبات المواطنين وتطلعاتهم، لمواكبة ثورة المعلومات والاتصالات في

المجتمعات المختلفة، كما أكدت التوجهات العالمية على أن التنمية الاقتصادية تكون أكثر سرعة واستدامة وعدالة، إذا عكست رسالة مشتركة للمجتمع ككل، ولم تقتصر على فئة بعينها، فالمشاركة تساعد في إعطاء الأهمية والأولوية لاحتياجات واهتمامات المواطنين في المجتمع كله

1.5.4.2. أهمية الشراكة المحلية

ومن خلال الشراكة يمكن الاستفادة من نقاط القوة الموجودة في كل قطاع من القطاعات الثلاثة، فالحكومة تركز على البعد الاجتماعي من خلال مسؤوليتها عن تقديم الخدمات العامة للمواطنين، وعن وضع الإطار العام القانوني والتشريعي لأنشطة القطاعين العام والخاص، وكذلك تأكيد الاستقرار والعدالة في السوق. كما تعمل الحكومة على الاهتمام بالخدمات العامة التي لا يقبل عليها القطاع الخاص، وتستطيع تمكين المواطنين من خلال توفير الفرص المتساوية لهم وضمان مشاركتهم في الأمور في الأمور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفي هذا الإطار تكون اللامركزية أكثر استجابة لمتطلبات المواطنين وللظروف الاقتصادية المتغيرة⁽¹⁾.

وإذا كانت الدولة هي الفاعل الرئيسي في عملية التنمية فقد أدركت العديد من الدول أهمية القطاع الخاص في المساهمة في التنمية المحلية ورفع مستوى معيشة المواطنين وتوفير فرص العمل، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة لهم، فالقطاع الخاص يتميز بالقدرة على الابتكار والتجديد وتقديم الخدمات بالمواسفات المطلوبة، وتستطيع الحكومة تقوية دور القطاع الخاص من خلال توفير البيئة الاقتصادية المناسبة والمستقرة لذلك القطاع⁽²⁾.

وتتسم مؤسسات المجتمع المدني بالقدرة على تقديم الخدمات لجماعات مختلفة ومراعاة البعد الاجتماعي والإنساني كما أنها تستطيع التأثير على السياسات العامة من خلال تعبئة جهود قطاعات من المواطنين وحملها على المشاركة في الشأن العام، وتعميق المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات

¹ السيد عبد المطلب غانم، (2006): الإدارة المحلية والتنمية في ظل إعادة صياغة دور الدولة، المجلد الأول، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، القاهرة، ص 76.

² المصدر نفسه، ص 28.

والسماح بتداولها على نطاق واسع وتنشئة أعضائها على مبادئ الديمقراطية، كما تستطيع مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة القدرة على أداء أفضل الخدمات وتحقيق رضا المواطنين بتقديم السلع والخدمات لذوي الدخل المنخفضة بأسعار مناسبة.

وقد أثبتت التجربة أن استبعاد المواطنين من المشاركة في عملية التنمية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا هو سبب فشل التنمية ونتيجة لهذا الفشل في نفس الوقت، ولذلك فإن أي اختيار تنموي، يرجى له النجاح، يجب أن يعتمد على المشاركة الحقيقية ولعدالة للمواطنين في صنع التنمية وفي الحصول على الناتج. على أن تكون هذه المشاركة منظمة ومنطلقة من المستوى القاعدي الذي تشغله الغالبية العريضة من الجماهير على المستويات المحلية⁽¹⁾.

2.5.4.2. دور المحليات في إطار الشراكة في تحقيق التنمية المحلية

وفي ظل اقتصاد السوق أصبح دور الوحدات المحلية يركز على الكيف، وليس الكم، وعلى تمكين المواطنين وليس مجرد خدمتهم، والاهتمام بتوجيه الخدمة وليس تقديمها مباشرة، ويتمثل دور الوحدات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الآتي:

أولاً: دور الوحدات المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية: شهد العالم في السنوات الماضية تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية كان لها انعكاساتها على تطور وظائف الدولة، ومن هذه التحولات سقوط الاتحاد السوفياتي وتفكيك الكتلة الشيوعية، وازدياد دور القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، والاتجاه نحو المزيد من الديمقراطية. ونتيجة لما سبق فقد حدث تطور في وظائف الدولة، فبعد أن كانت تقوم بالإمداد المباشر بالخدمات العامة للمواطنين، أصبح يتعين عليها إشراك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في هذا المجال، ومن هنا فقد أصبح دور الدولة يركز على الكيف وليس الكم، ويركز على تمكين الأفراد وليس مجرد خدمتهم والاهتمام بتوجيه الخدمة وليس بتقديمها بنفسها. وهناك عدة آليات يمكن من خلالها أن تؤدي الوحدات المحلية دورها في عملية التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى الخدمة

¹ عطية حسين أفندي، مسعد رضوان، (2008): دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز اللامركزية في مصر، جامعة القاهرة، ص 10.

وتتمثل هذه الآليات فيما يلي:

ثانياً: التعاقد مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية: تقوم الوحدات المحلية بالتعاقد مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في المجالات التي تكون فيها المنافسة داخل السوق غير ممكنة، فالحكومات تستطيع التعاقد مع الشركات الخاصة لتوفير الخدمات على أن يتم اختيارها من خلال عطاءات تنافسية⁽¹⁾. وفي هذه الحالة يقتصر دور الدول والحكومات المحلية على تحديد نوعية ومواصفات الخدمات المطلوبة والإشراف على أدائها بالصورة المطلوبة.

وتمتد جذور حركة التعاقد مع الغير إلى نظرية الاختيار العام التي تؤكد أن الهيئات الحكومية تعمل تقليدياً كمحتكرة في تقديم الخدمات، ومن ثم فإن الخدمات التي تقدمها تتسم بعدم الكفاءة، ولذلك يرى باحثوا الاختيار العام أنه بالسماح للشركات الخاصة والهيئات العامة للمنافسة من أجل عقود الخدمات، فإن تكلفة إنتاج الوحدة من السلعة أو الخدمة سوف تتناقص، ومن ثم تتحسن الكفاءة كما يرون أن التعاقد مع الغير أكثر كفاءة في تقديم الخدمات العامة من الإمداد العام⁽²⁾.

ثالثاً: توفير المناخ الجاذب للاستثمار: تستطيع الوحدات المحلية تحقيق التنمية من خلال توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وذلك عن طريق⁽³⁾:

- إصدار اللوائح المحلية التي توفر للمستثمر أساساً قانونياً، للقيام بالأعمال التي تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في الوحدات المحلية.

- إنشاء وتطوير مشروعات البنية الأساسية اللازمة للاستثمار المحلي والأجنبي وتزداد أهمية هذا الدور للوحدات المحلية في ظل ارتفاع معدلات التحضير والتطورات التكنولوجية وتزداد معدلات النمو السكاني، وتطلعات المواطنين إلى مستوى متطور من الخدمات.

¹ سمير عبد الوهاب، (2000): النظم المحلية-إطار عام مع التركيز على النظام المحلي المصري، القاهرة، ص 146.

² عيد رشاد عبد القادر، المصدر سبق ذكره، ص 165.

³ سمير عبد الوهاب، المصدر سبق ذكره، ص 148.

رابعاً: التنسيق بين المصالح المركزية والمصالح المحلية: تعمل الوحدات المحلية على الحفاظ على الحوار بين المصالح المركزية والمصالح المحلية وبين الأعمال والوكالات الاجتماعية وسواء كانت الوحدات المحلية مقدمة للخدمات أو منسقة لأعمال الآخرين، فإنها محور تحقيق التقدم الاقتصادي، نظراً لوجودها في قلب المجتمعات المحلية، على عكس الحكومة المركزية⁽¹⁾.

خامساً: المساعدة في تدريب وتنمية الموارد البشرية: يمكن للوحدات المحلية ان تساعد في تطوير الموارد البشرية الماهرة، من خلال المدارس والمعاهد والكليات والمؤسسات التعليمية الأخرى، وتهتم الوحدة المحلية نفسها بالأفراد الذين لا يمتلكون مهارات في المجتمع. ومن هنا فإن التدريب والتدريب التحويلي والتعليم قضايا رئيسية في تطوير استراتيجيات التنمية الاقتصادية لمعظم الوحدات المحلية⁽²⁾.

¹ عيد رشاد عبد القادر، المصدر سبق ذكره، ص 166.

² المصدر نفسه، ص 167.

خلاصة الفصل:

تعتبر التنمية المحلية القاعدة الأساسية لبناء التنمية الوطنية الشاملة، إذ تمثل الوسيلة الأنسب لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القطري، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ مشروعات التنمية، مما يستوجب تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية وإدماجها في التنمية القطرية، فالتنمية المحلية عملية تتم بشكل قاعدي من الأسفل إلى الأعلى، تعطي الأولوية لحاجات المجتمع المحلي وتتأسس على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية وكل ذلك في سبيل الوصول إلى رفع مستويات المعيشة والاندماج والشراكة والحركية، وتعتمد في ذلك على استغلال مختلف موارد المجتمع المحلي باعتبار هذه الموارد والمؤهلات المحلية فاعلا مهما في صناعة التغيير وضمان استمراريته مع إشراك الإنسان المحلي، فهي إذن عملية تكاملية لإحداث تفاعل بين الطاقة المجتمعية والطاقة التنموية للمجتمع.

الفصل الثالث:

القطاع السياحي الجزائري رؤية

مستقبلية حتى 2030

تمهيد:

والجزائر كغيرها من دول إفريقيا حاولت بعد الاستقلال النهوض بقطاعها السياحي من خلال العديد من المخططات والاستراتيجيات التنموية، حيث شرعت من خلال هذه المخططات والإستراتيجيات في عملية إحصاء لثرواتها بغية استغلالها وجعلها تساهم إلى جانب القطاعات الأخرى في عملية التنمية، ورغم ما تتمتع به من إمكانات مادية وبشرية وبيئية تؤهلها لأن تكون بلدا سياحيا من الدرجة الأولى، إلا أن غياب الإرادة السياسية للنهوض بهذا القطاع يجعله هامشيا ولا يؤدي دوره الحقيقي، وما زاد من تهميش القطاع السياحي في الجزائر هو الطابع الريعي للاقتصاد الوطني المعتمد وبشكل يكاد يكون كليا على قطاع المحروقات.

وفي إطار البحث عن البدائل التنموية سارعت الجزائر إلى بناء قطاع سياحي جذاب للسياح، وإلى بعث سياسة سياحية جديدة تهدف إلى تنمية وترقية المنتج السياحي الجزائري وإدماجه في السوق السياحية العالمية في إطار شروط التنمية السياحية المستدامة، وانتهجت الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة إستراتيجية وطنية شاملة قائمة على النهوض بجل القطاعات التي تؤثر على الدخل القومي للاقتصاد الوطني، وفي هذا الإطار قدمت الحكومة برامج استثمارية متنوعة منذ سنة 2001، وقد حظي قطاع السياحة خلال هذه الفترة بمجموعة كبيرة من البرامج والمشاريع، وأطلقت استثمارات بمبالغ ضخمة ضمن مختلف البرامج لتنمية القطاع إلى جانب فتح المجال أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي للاستثمار، وهذا ما انعكس على تطور الاستثمار السياحي وزيادة عدد المشاريع السياحية، وسيتم استعراض مختلف الإنجازات التي تحققت في قطاع السياحة خلال فترة تطبيق هذه البرامج، وذلك من خلال جملة من القوانين والتشريعات الخاصة بالتنمية السياحية، التي تمثل الإطار الكامل لسياسة سياحية متواصلة تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الكمية والنوعية جاءت ضمن تصور تطوير السياحة المستدامة لآفاق 2030، من خلال تبني المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030.

1.3. تحليل وتقييم البرامج السياحية ضمن المخططات التنموية

نظرا لما تتمتع به الجزائر من قدرات وإمكانيات اقتصادية، وموقع جغرافي استراتيجي، وخصائص طبيعية أخرى، بإمكانها أن تصبح قطبا سياحيا عالميا، على غرار الأقطاب السياحية المتوسطة، وبذلك توفر دفعا قويا لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة، غير أن تجسيد هذه الحركة التنموية للنهوض بهذا القطاع لن يأتي إلا بوجود استراتيجيات سياحية مستدامة.

لذا فقد قامت الجزائر عبر العديد من المخططات التنموية، بوضع منشآت سياحية عبر كافة أرجاء الوطن وذلك من خلال برامج التنمية الاقتصادية، والاجتماعية المحددة في المخططات التنموية.

1.1.3. البرامج السياحية خلال الفترة (1967-1979)

سيتم في هذا المطلب، تناول مكانة القطاع السياحي ضمن المخططات التنموية التي تمت في هذه الفترة، وسنعرضها حسب الترتيب:

أولاً: **المخطط الثلاثي (1967-1969):** عرف هذا المخطط بما قبل التخطيط لأنه شكل آنذاك مجهودا لتكيف الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، والإدارية مع سياسة التخطيط الجديدة، بحيث كان هدف المخطط هو بناء قاعدة صناعية وهذا من أجل تحقيق نمو حقيقي، وذلك بالاهتمام بالقطاع الاجتماعي، وتظهر مكانة القطاع السياحي في هذا المخطط من خلال مقارنة قيمة المبالغ المخصصة لهذا القطاع مع تلك المخصصة للقطاعات الأخرى، والجدول التالي يبين ذلك:

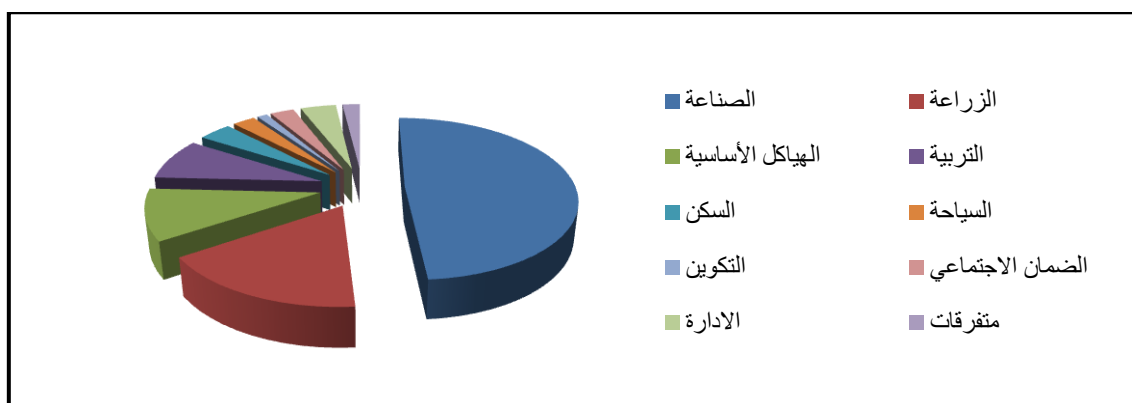
الجدول رقم(1.3): توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال المخطط الثلاثي (1967-1969).

النسبة المئوية (%)	المبالغ لكل قطاع (مليون دج)	القطاعات
48.74	5400	الصناعة
16.87	1869	الزراعة
10.14	1124	الهيكل الأساسية
08.23	912	التربية
03.72	413	السكن
02.54	282	السياحة
01.14	127	التكوين
02.66	295	الضمان الاجتماعي
03.98	441	الإدارة
01.94	215	متفرقات
100	11078	المجموع

المصدر: الجمهورية الجزائرية، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، إنشاء المخطط الثلاثي (67-69)

كما يمكن توضيح ذلك بأكثر تفصيل من خلال الشكل التالي والذي يبين توزيع المبالغ المخصصة لكل قطاع خلال المخطط الثلاثي.

الشكل رقم (1.3): توزيع المبالغ المخصصة لكل قطاع خلال المخطط الثلاثي.



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1.3)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نصيب القطاع السياحي في هذه الفترة بلغ 282 مليون دج،

أي ما يعادل 2.54% من مجموع الاستثمارات، ويعود سبب ضعف الحصة الممنوحة للسياحة إلى عدم

إعطاء الأولوية لقطاع الخدمات ومنها السياحة

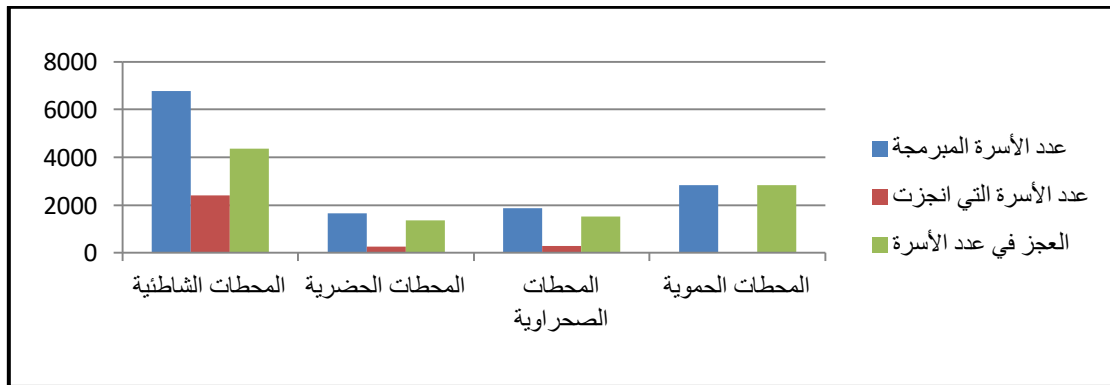
أما فيما يتعلق بتوزيع الأسرة المبرمجة خلال المخطط الثلاثي (67-69) بالإمكان الإشارة إليها ضمن بيانات الجدول وكذا الشكل التاليين.

الجدول رقم (2.3): توزيع الأسرة حسب أنواع المحطات خلال المخطط الثلاثي (67-69)

الأنواع المقررة	عدد الأسرة المبرمجة	عدد الأسرة التي أنجزت	العجز في عدد الأسرة
المحطات الشاطئية	6766	2406	4360
المحطات الحضرية	1650	254	1360
المحطات الصحراوية	1881	286	1532
المحطات الحموية	2841	0	2841
المجموع	13081	2946	10135

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (1970)

شكل رقم (2.3): مقارنة عدد الأسرة المبرمجة بالمنجزة خلال المخطط (1967-1969)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه.

يتضح لنا من خلال بيانات الجدول أعلاه، تركز عدد الأسرة في السياحة الساحلية بحوالي 6766 سرير، حيث أعطيت الأولوية في الإنجاز للمحطات الشاطئية وذلك بنسبة 35.5 % أي ما يعادل 2406 سرير، كما أن الإنجازات تبقى بعيدة كل البعد عن التقديرات والمقدرة بـ: 13081 سرير، حيث سجل في هذا الشأن عجزاً بقيمة 10135 سرير.

ثانياً: المخطط الرباعي الأول (1970-1973): كان الهدف من هذا المخطط تلبية المتطلبات السياحية الداخلية والدولية بميزانية تقدر بـ: 700 مليون دج لإنجاز الحمامات المعدنية، من أصل 27736 مليون

دج المخصصة لهذا المخطط، وسعى المخطط لرفع قدرات الإيواء ما بين 70000 و 90000 سرير نهاية السبعينات. والجدول التالي يبين كيفية توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال المخطط الرباعي الأول.

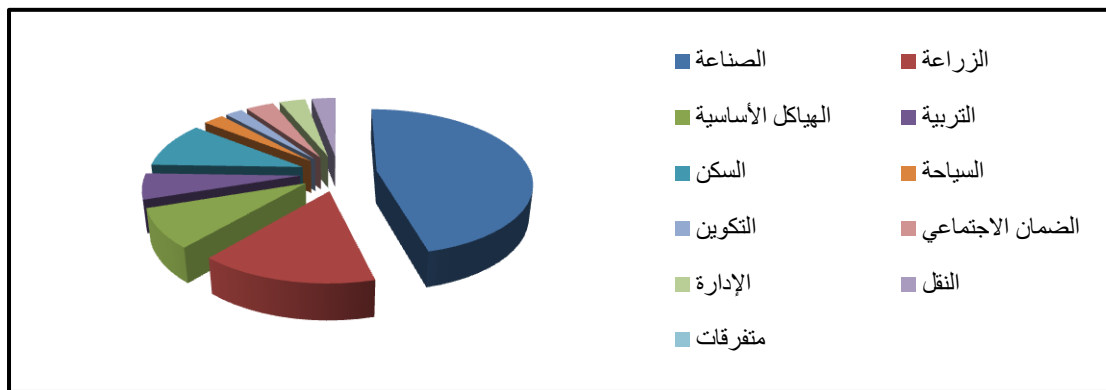
الجدول رقم (3.3): توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال المخطط الرباعي الأول

القطاعات	المبالغ لكل قطاع (مليون دج)	النسبة المئوية (%)
الصناعة	12400	44.71
الزراعة	4140	14.93
الهياكل الأساسية	2307	8.32
التربية	2718	5.48
السكن	1520	9.80
السياحة	700	2.52
التكوين	585	2.11
الضمان الاجتماعي	934	3.37
الإدارة	870	3.14
النقل	800	2.88
متفرقات	760	2.74
المجموع	27736	100

المصدر: الجمهورية الجزائرية، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، إنشاء المخطط الرباعي (1970-1973)

ويمكن تبيان ذلك بأكثر وضوح من خلال الشكل التالي لتسهيل تحليل المعطيات.

الشكل رقم (3.3): توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال المخطط الرباعي الأول



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3.3)

استنادا لبيانات الجدول رقم (3.3) يتبين أنه بالرغم من رفع قيمة المبلغ المخصص للقطاع

السياحي والبالغ 700 مليون دج مقارنة بمبلغ المخطط السابق، إلا أن هذا القطاع بقي مهمشا بالنسبة

للقطاعات الأخرى، حيث أنه لم يحض سوى بـ 2.52% من مجموع مبلغ الميزانية.

والجدول التالي يوضح الإنجازات المحققة في نهاية المخطط الرباعي الأول:

الجدول رقم (4.3): عدد الأسرة المنجزة خلال المخطط الرباعي الأول حسب نوع المنتج السياحي

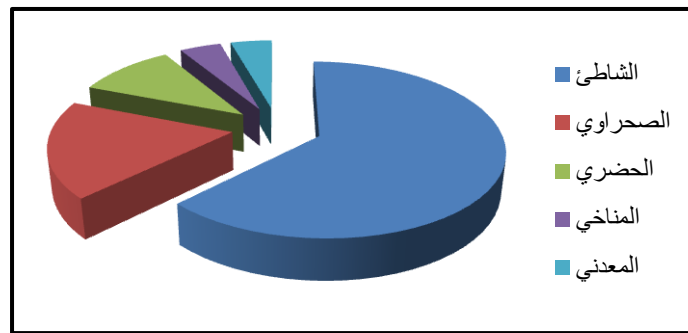
الوحدة: سرير

نوع المنتج	الشاطئ	الصحراوي	الحضري	المناخي	الحموي	المجموع
عدد الأسرة	4300	1250	710	300	300	8660

المصدر: الجمهورية الجزائرية، وزارة السياحة، مديرية الإحصائيات (1974)

كما يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي.

الشكل رقم (4.3): عدد الأسرة المنجزة خلال المخطط الرباعي الأول حسب نوع المنتج السياحي



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه.

يتضح من الجدول السابق، أن تمركز الإنجازات كان في السياحة الشاطئية بحوالي 4300 سرير، مع الإشارة أنه في نهاية المخطط، تم إنجاز 6860 سرير، مع تسجيل عجز قدره 28140 سرير، أي حققت الأهداف بنسبة 45.34% فقط، ويرجع ذلك إلى أن الجزائر كانت تعمل على تطوير السياحة الشاطئية باعتبارها ركيزة أساسية داخل قطاع السياحة الجزائرية، ومورد مهم يدر أموالا كبيرة على القطاع⁽¹⁾.

ثالثاً: المخطط الرباعي الثاني (1974-1977): عرف هذا المخطط متابعة للعمليات السياحية غير المنجزة خلال الفترة السابقة، مع العمل على إنجاز منشآت إضافية في إطار برنامج جديد لبلوغ 25000 سرير قبل نهاية سنة 1977، والجدول التالي يوضح توزيع الميزانية على مختلف القطاعات.

¹ الجمهورية الجزائرية، وزارة السياحة، مديرية الإحصائيات (1974).

الجدول رقم(5.3): توزيع الميزانية على مختلف القطاعات خلال المخطط الرباعي الثاني

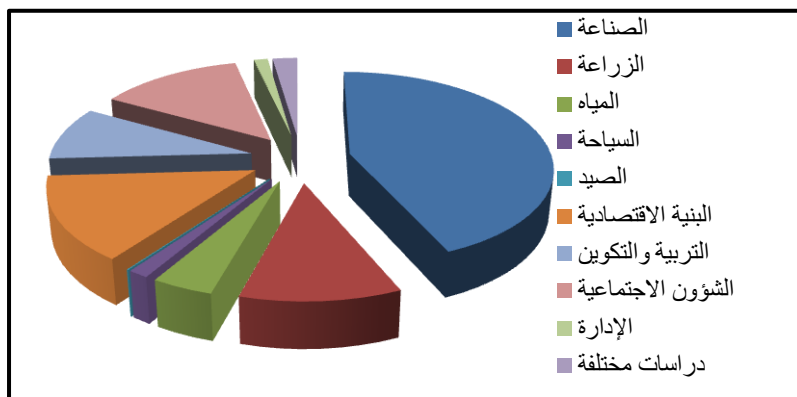
القطاعات	المبالغ لكل قطاع (مليون دج)	النسبة المئوية (%)
الصناعة	48000	43.54
الزراعة	12005	10.9
المياه	4600	4.2
السياحة	1500	1.4
الصيد	155	0.1
البنية الاقتصادية	15500	14.1
التربية والتكوين	9947	9.0
الشؤون الاجتماعية	14610	13.3
الإدارة	1399	1.3
دراسات مختلفة	2520	2.3
المجموع	110236	100

المصدر: الجمهورية الجزائرية، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، إنشاء المخطط الرباعي الثاني(1974-1977).

ويمكن إيضاح ذلك من خلال الشكل التالي والذي يبين المبالغ المخصصة خلال المخطط الرباعي

الثاني.

الشكل رقم (5.3): المبالغ المخصصة خلال المخطط الرباعي الثاني.



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه.

على ضوء بيانات الجدول رقم (5.3) يتبين وأن قيمة الاستثمارات المخصصة للقطاع السياحي قد

تضاعفت مقارنة بالفترات السابقة، لكن رغم هذا فإن القطاع السياحي بقي مهمشا، كما نلاحظ انخفاض

النسبة من 2.52% في المخطط السابق إلى 1.4% خلال المخطط الرباعي الثاني، ويرجع ذلك إلى الأولوية التي أعطتها الدولة للمشاريع المتبقية، من المخطط الثلاثي (67-69) بنسبة 60% من المبلغ الإجمالي المخصص للاستثمارات السياحية وهو ما يعادل 420 مليون دج. هذا وقد بلغت الانجازات في هذه الفترة 7960 سرير، بنسبة تقدر بـ: 84.31% من الأهداف المسطرة، وفي سنة 1978 بلغ حجم الاستثمارات المخصصة للقطاع السياحي 5328 مليون دج، حيث تم إنجاز 860 سرير، لتصبح الطاقة الإجمالية في نهاية 1978 تقدر بـ: 8820 سرير. والجدول الموالي يوضح عدد الأسرة المنجزة خلال الفترة (74-78)، وكذلك الشكل رقم (6.3).

الجدول رقم(6.3): توزيع طاقات الإيواء السياحي خلال الفترة (74-78) حسب نوع المنتج السياحي

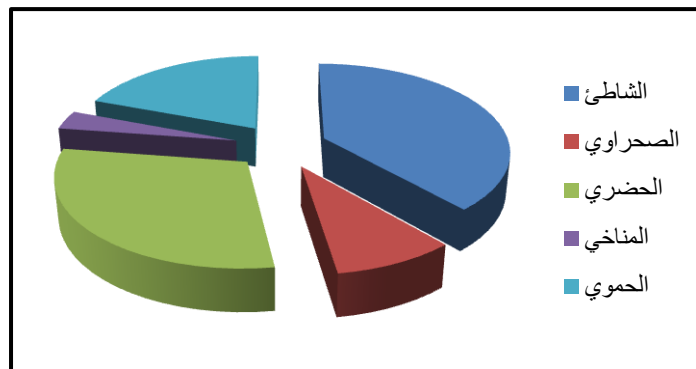
الوحدة: سرير

نوع المنتج	الشاطئ	الصحراوي	الحضري	المناخي	الحموي	المجموع
عدد الأسرة	3400	800	2620	300	1700	8820

المصدر: الجمهورية الجزائرية، وزارة السياحة، مديرية الإحصائيات.

والشكل التالي يبين عدد الأسرة المنجزة خلال المخطط الرباعي الثاني حسب المنتج السياحي:

الشكل رقم (6.3): عدد الأسرة المنجزة خلال المخطط حسب المنتج السياحي



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه.

من الجدول السابق يتضح وأن تركيز الانجازات استهدف السياحة الشاطئية، وبدرجة أقل السياحة الحضرية في حين السياحة الصحراوية والمناخية كان نصيبهما أقل، بحيث قدرت بـ: 800 و 300 سرير على الترتيب، مع الإشارة إلى أنه ومع نهاية 1978 أصبحت الطاقة الاجمالية في القطاع تقدر بـ: 8820 سرير، موزعة على أنواع السياحة المختلفة. وهي نسبة ضعيفة جدًا، إذا ما قورنت بالدول المجاورة تونس

والمغرب.

1.1.1.3. النتائج المحققة خلال الفترة (1967-1979).

شهدت هذه المرحلة إنجاز العديد من الهياكل والمرافق الأساسية ولعل من أهم النتائج التي حققتها

القطاع ما يمكن إيجازه في الآتي (1):

أ. طاقات الإيواء المحققة: والجدول التالي يبين تركيبة السياحة الجزائرية من حيث الأنواع المتوفرة نسبة

لعدد الأسرة في نهاية سنة 1979.

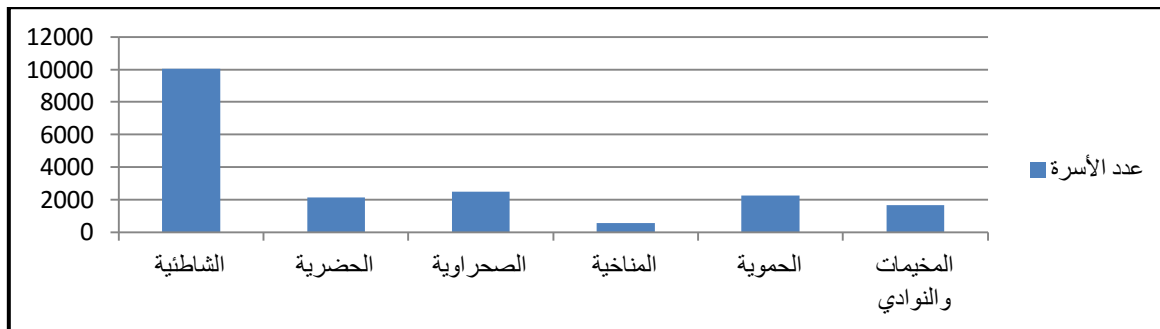
الجدول رقم (7.3): عدد الأسرة حسب نوع المنتج (1967-1979)

النسبة المئوية (%)	عدد الأسرة	أنواع السياحة
52.61	10026	الشاطئية
11.06	2108	الحضرية
12.92	2462	الصحراوية
2.93	560	المناخية
11.81	2252	المعدنية
8.66	1650	المخيمات والنوادي
100	19058	المجموع

المصدر: كواش خالد، (2004): أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 146.

والشكل التالي يبين عدد الأسرة المنجزة خلال المخطط على حسب نوع المنتج السياحي:

الشكل رقم (7.3): عدد الأسرة المنجزة خلال المخطط على حسب نوع المنتج السياحي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه.

¹ كواش خالد، (2004): أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 144.

يتضح من الجدول السابق بأن تركيز طاقات الإيواء السياحي تمثل في السياحة الشاطئية بنسبة تفوق 52%، وبأكثر من 10 آلاف سرير، في حين كانت حصة السياحة المناخية هي الأقل بحوالي: 560 سرير فقط.

ب. التدفقات السياحية البشرية والمادية:

إن تطور الاستثمارات السياحية يعكس تطور التدفقات السياحية، بالنسبة للتدفقات السياحية البشرية، فهي لم تتجاوز 3 مليون سائح خلال الفترة (1967-1979)، بمعدل متوسط للسياح يقدر بـ: 240000 سائح سنويا.

أما بالنسبة للإيرادات لنفس الفترة (1967-1979) قد تضاعفت، ولكن كان هناك بعض التذبذب في نسب الزيادة، وهذا نتيجة لتوافد السياح بسبب تهيئة مناطق سياحية واستكمال بعض الاستثمارات التي تساعد على إيواء الوافدين.

ج. التشغيل: تم إحداث 21 ألف منصب عمل دائم في نهاية سنة 1979 من خلال المخططات التتموية الثلاث، إلا أنه لم يتم إنشاء سوى 7252 منصب شغل دائم، حتى سنة 1977 من المناصب المشغولة في القطاع العام⁽¹⁾.

أما عن نتائج التكوين السياحي، فقد استفاد 3000 عامل من تكوين سياحي في نهاية 1979 وبقي عدد كبير من العمال بدون تكوين، كما تميزت هذه الفترة بعجز في التأهيلات الوسيطة، وهذا ما انعكس سلبا على نوعية الخدمات المقدمة.

2.1.3. البرامج السياحية خلال الفترة (1980-1989)

تميزت هذه الفترة بالمخططات الخماسية الأولى والثانية، يمكن تبيانها كالاتي:

أولاً: المخطط الخماسي الأول (1980-1984): خلال هذا المخطط تم اقتراح مبلغ مالي يقدر بـ 3400

¹ الجمهورية الجزائرية، وزارة السياحة، مديرية الإحصائيات.

مليون دج، لتغطية النفقات المتعلقة بالعمليات المنجزة والجديدة، من أجل بلوغ 50880 سرير في إطار 89 مشروع سياحي، وبلغت الحصة المخصصة للقطاع السياحي من إجمالي الاستثمارات المقدرة بـ: 400 مليار دج، وكان المبلغ الموزع على القطاع السياحي مخصص كالتالي: ما يقارب 6.01 مليار دج لإتمام المشاريع الباقية دون إنجاز و 8.01 مليار دج خاصة بإنجاز المشاريع السياحية الجديدة⁽¹⁾.

وقد تناول المخطط الخماسي الأول ما يلي:

- تهيئة مناطق التوسع السياحي، واعتمادها من قلب المتعاملين الآخرين كأنماط في المشاريع المستقبلية.

- توسيع الفنادق الصحراوية.

- توسيع الحمامات المعدنية.

- برمجة الفنادق الحضرية.

والجدول الموالي يظهر توزيع المشاريع السياحية حسب نوع المنتج.

الجدول رقم(8.3): توزيع المشاريع السياحية حسب نوع المنتج (1980-1984)

نوع المنتج	شاطئ	صحراوي	حموي	مناخي	حضري	مخيمات	المجموع
عدد المشاريع	02	01	09	05	32	40	89
عدد الأسرة	3300	2350	1650	1150	6900	1200	16550

المصدر: الجمهورية الجزائرية، الديوان الوطني للسياحة، إحصائيات (1985).

من خلال بيانات الجدول أعلاه يبدو جليا، بأن أكبر عدد للمشاريع ينصب على المخيمات والسياحة الحضرية، وبالنسبة لعدد الأسرة فقد حازت السياحة الشاطئية والحضرية على أكبر حصة.

ومع نهاية المخطط الخماسي الأول تم تسجيل إنجاز 20 مشروع من أصل 89 مشروعا، وهو ما يعادل 4050 سرير فقط، بعجز يقدر بـ: 46830 سرير، وهذا راجع للسياسة المتبعة في تطوير السياحة والتي لم

¹ République d'Algérie (1984) : Ministère De Planification et De L'aménagement du Territoire ?, Rapport General du Plan Quinquennal (1980-1984).

تكن رشيدة بالقدر المطلوب⁽¹⁾.

ثانياً: **المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):** خلال هذا المخطط أعطيت الأهمية للسياحة الداخلية على حساب السياحة الدولية، مع الشروع في تنفيذ برامج خاصة باستقبال السياح الأجانب ويظهر ذلك من خلال:

- لا مركزية الاستثمارات، وتنويع المتعاملين مثل: الجماعات المحلية، القطاع الخاص... إلخ؛
- تطوير الحمامات المعدنية والمراكز المناخية؛
- التحكم في الطلب السياحي المتنوع؛
- متابعة سياسة التهيئة.

بلغ نصيب القطاع السياحي من الاستثمارات المبرمجة خلال المخطط الخماسي الثاني 3500 مليون دج من أصل 550 مليار دج، من مخصصات الاستثمار الإجمالية لهذا المخطط، وقد خصص مبلغ 1800 مليون دج لإنجاز وتهيئة مناطق للتخيم حسب التوجهات السياحية الجديدة⁽²⁾.

وتمت خلال هذه المرحلة إعادة هيكلة المؤسسات السياحية، وذلك بجل الوكالة الوطنية للسياحة والتي أنشئت على غرارها عدة مؤسسات تمثلت في:

- الديوان الوطني الجزائري السياحي (ONAT) بالجزائر العاصمة، يهتم بالنشاط التجاري على غرار ما كان مكلفا به سابقا (كان مكلف بترقية السياسة السياحية)؛
- الشركة الوطنية للفنادق الحضرية المتمركزة بالمدينة، والمكلفة بالفنادق الحضرية؛
- شركة ألتور بتيبازة، والمكلفة بتسيير الوحدات الشاطئية والصحراوية؛
- الشركة الوطنية للدراسات السياحية، المتمركزة بمركب سيدي فرج.

وجدير بالملاحظة أن هذه المؤسسات أظهرت عجزا كبيرا، وهذا راجع إلى عدة أسباب منها، سوء التسيير

¹ Algérie Office National du Tourisme• voir le: <http://www.ont-dz.org>.

² Algérie Office National du Tourisme• voir le: <http://www.ont-dz.org>.

وارتفاع تكاليف الأجور المدفوعة، حيث أن حجم الأجور مثلا في سنة 1984 بلغ 40% من رقم أعمالها، وضعف إنتاجية العمال، حيث أنهم كانوا متمركزين خاصة في الإدارة بنسبة 84 %، بالإضافة إلى التأهيل غير الكافي للعمال، حيث كان أكثر من 50 % من المستخدمين لا يتوفرون على تأهيل⁽¹⁾.

ثالثا: النتائج المحققة خلال الفترة (1980-1989): لعل أهم ما يميز هذه الفترة هو فتح المجال أما القطاع الخاص الوطني والأجنبي، فضلا عن ما يلي:

أ. **طاقات الإيواء السياحي:** بلغت طاقات الإيواء السياحي في الجزائر 48302 سرير في نهاية سنة 1989، منها 25842 سرير تعود للقطاع العام، والباقي للقطاع الخاص، موزعة على الأنواع المختلفة للسياحة كما، يوضحها الجدول الموالي:

الجدول رقم (9.3): توزيع طاقات الإيواء السياحي خلال الفترة 1980-1989

المنتج / القطاع	العمومي	الخاص	المجموع
شاطئي	12182	114	13327
صحراوي	3781	2250	6331
معدي	3588	1528	5116
مناخي	954	76	1030
حضري	5337	17161	22498
المجموع	25842	22460	48302

SOURCE : Bilan du Développement du Secteur Touristique، Ministère du Tourisme(1990).

بناءً على معطيات الجدول السابق، يمكن القول أنه في نهاية سنة 1989 كانت الجزائر تملك طاقة إيواء تقدر ب: 48302 سرير، منها 25842 سرير للقطاع العام أي بمعدل قدره 53.5 %، أما بالنسبة للقطاع الخاص فقد بلغت طاقته 22460 سرير، أي ما يعادل نسبة 46.57 %.

كما نلاحظ أيضا أن الفنادق الحضرية وصلت تقريبا إلى نصف الطاقة الإجمالية أي بمعدل 57.46 % (22498 سرير) ثم الشاطئية بنسبة 27.60 % (13327 سرير)، بينما الفنادق المناخية بقت حصتها ضئيلة

¹ Bilan du Développement du Secteur Touristique ministère du Tourisme (1990).

جدا، وتقدر بنسبة 2.13% (1030 سرير)، ونفسر ذلك بالتركيز على نوع واحد من السياحة، ألا وهو السياحة الشاطئية نظرا للإقبال المتزايد عليها داخليا وخارجيا.

ب. الإيرادات السياحية: عرفت الإيرادات السياحية في الجزائر تطورا خلال الفترة (1985-1989)، وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (10.3): تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (1985-1989).

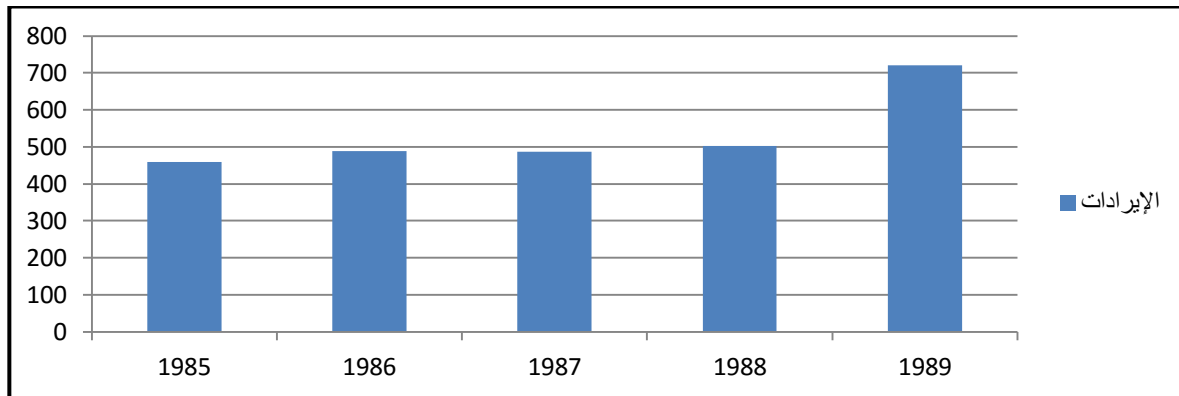
الوحدة: مليون دج

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989
الإيرادات	460	489	487	502	720

المصدر: كواش خالد، (2004): أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 156.

وبالإمكان تمثيل ذلك بيانيا على النحو الآتي:

الشكل رقم (8.3): تطور الإيرادات السياحية خلال المخطط الخماسي الثاني



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه.

استنادا لما سبق، نلاحظ أن إيرادات السياحة في تزايد منذ سنة 1985 إلى نهاية 1989، لكن بالرغم من ذلك فهي لا تلبى الغرض المطلوب، بحيث أنه وبحسب المنظمة العالمية للسياحة (O.M.T) فإن حصة الجزائر في السوق العالمية لا تتعدى 1%.

وكنتيجة لما سبق، نجد أن القطاع السياحي كان مهماشا، ولم يكن قطاعا استراتيجيا تعتمد عليه الدولة في تنميتها الاقتصادية. ففي جميع المخططات التنموية كانت حصة السياحة من الاستثمارات الكلية ضئيلة بالإضافة إلى أن السياسة المنتهجة لم تكن ناجعة، إذ كانت تهدف إلى تنمية القطاع بهدف

الحصول على العملة الصعبة، وتوفير مناصب العمل فقط، لكن حتى هذا لم يتحقق بشكل مرضي.

3.1.3. البرامج السياحية خلال الفترة (1990-2000)

شهدت هذه الفترة هي الأخرى تذبذبا وتدهورا ملحوظا وذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي وتدهور الأوضاع الأمنية، وساهم هذا الواقع في تردي صورة الجزائر السياحية بصورة كبيرة، داخليا وخارجيا، حيث انخفض معدل الارتفاع السنوي للسياح سنة 1990 بنسبة 70% ونتيجة لذلك كانت النتائج المحققة كما هي مبينة في النقاط التالية:

أ. **التدفقات البشرية:** عرف عدد السياح انخفاضا مستمرا منذ سنة 1990، حيث سجل 359895 سائح ليصل سنة 1996 إلى 18000 سائح، مع ملاحظة أنه سنة 1992، بدأت التدفقات السياحية نحو الجزائر تنخفض باستمرار وذلك راجع للأسباب الأمنية، التي سادت تلك الحقبة من الزمن، واستمر الحال على ما هو عليه حتى نهاية سنة 1996، غير أنه وبحلول سنة 1997، بدأت الجزائر تستعيد بعض ما ضيعته خلال السنوات الماضية نظرا لبداية تحسن الظروف الأمنية بها، وعرف عدد السياح الوافدين إلى الجزائر تطورا ملحوظا، إذ بلغ عددهم نحو 865994 سائح سنة 2000، ولكن يبقى العدد ضئيل إذا ما قورن بالدول المجاورة، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (11.3): مقارنة عدد السياح الوافدين إلى دول تونس والمغرب والجزائر للفترة (1997-2000).

الوحدة: سائح

السنة	الجزائر	المغرب	تونس
1997	634752	3071668	3271623
1998	678448	322737	4795201
1999	748536	3184014	874126
2000	865984	4100000	5057000

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية، إحصائيات سنة 2001.

من خلال الجدول أعلاه، يتبين مدى تأخر القطاع السياحي الجزائري عن الركب السياحي المغربي، ولا نقول العربي أو الدولي. ففي حين بلغ عدد السياح في المغرب أكثر من أربعة ملايين سائح وفي تونس فاق خمسة ملايين سائح سنة 2000، في حين نجده في الجزائر لم يتعد 900 ألف سائح في نفس السنة. هذا ما استدعى إعادة النظر في إستراتيجية التنمية السياحية الجزائرية، مع إعادة الاعتبار للقطاع بإعطائه الأولوية في المخططات التنموية.

ب. التدفقات النقدية: باعتبار التدفقات النقدية تساعد في مداخيل الأفراد، نجد أن هناك تزامنا في تدني مستويات التدفقات البشرية مع تدني مستويات التدفقات النقدية، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (12.3): المداخيل بالعملة الصعبة لقطاع السياحة خلال (1990-2000).

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المداخيل	105	84	74	73	49	32	28	45	74	80	100

SOURCE: Office National des Statistiques <http://www.ons.dz/-Tourisme-.html>

يبين الجدول أعلاه، مدى ضعف وانخفاض مداخيل الاقتصاد الجزائري من السياحة، إذا إنها كانت تقدر بـ: 105 مليون دولار سنة 1990 ثم بدأت بالانخفاض لتصل أدنى المستويات في سنة 1996، ثم عادت لترتفع شيئا فشيئا حتى وصلت إلى ما قدره 100 مليون دولار في سنة 2000، وذلك راجع لنفس الأسباب التي تعرضت لها التدفقات البشرية، والمتمثلة في الوضع الأمني والسياسي المتدهور.

وعند مقارنة هذه التدفقات النقدية في الجزائر مع التدفقات النقدية للدول المجاورة، يتضح مدى الهوة الكبيرة بينها، بالرغم من أن الجزائر تملك مؤهلات وإمكانيات لا تتواجد في الدول المجاورة، فتونس مثلا بلغت إيراداتها السياحية سنة 1999 حوالي 1.151 مليار دولار، أما المغرب فبلغت إيراداتها السياحية لسنة 1998 ما يقارب 1.6 مليار دولار⁽¹⁾.

ج. قدرات الاستقبال: لم تحض هياكل الاستقبال هي الأخرى بالتطور والنمو، رغم التنظيم القانوني

¹ Conseil National Economique et Social, (2004): Rapport sur la Configuration du Foncier en Algérie: une Contrainte au Développement Economique, Alger, P45.

للاستثمار وتشجيع القطاع الخاص على ذلك بمنحه تسهيلات وامتيازات عديدة، كذلك تبقى طاقات الإيواء ضعيفة، إذا ما قورنت مع البلدان المجاورة، وفيما يلي جدول يوضح توزيع طاقات الإيواء على الفنادق حسب الدرجة التي ينتمي إليها:

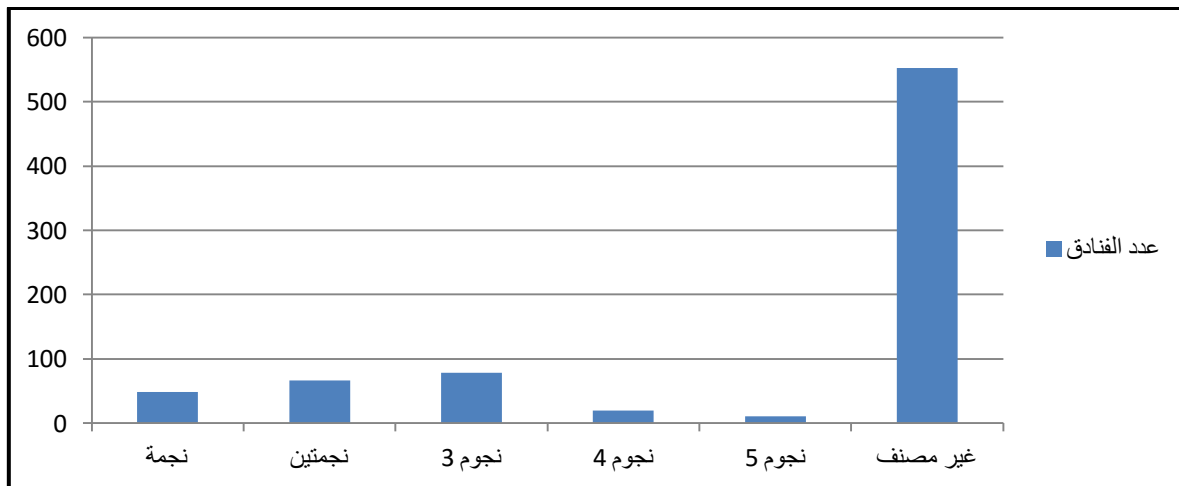
الجدول رقم (13.3): توزيع طاقات الإيواء حسب الدرجة سنة (2000).

الدرجة	عدد الفنادق	النسبة المئوية (%)	عدد الأسرة	النسبة المئوية (%)
نجمة	49	6	2541	4
نجمتين	66	9	5519	8
3 نجوم	78	10	21310	32
4 نجوم	20	3	3222	5
5 نجوم	11	1	4604	7
غير مصنف	552	71	29891	44
المجموع	776	100	67087	100

SOURCE: Office National des Statistiques <http://www.ons.dz/-Tourisme-.html>

وفيما يلي أيضا توزيع طاقات الإيواء حسب الدرجة لسنة 2000، وفقا لما هو مبين في الشكل الآتي:

الشكل رقم (9.3): توزيع عدد الفنادق حسب درجة التصنيف لسنة 2000



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه.

يتبين من خلال معطيات الجدول السابق، أن عدد الفنادق تطور بشكل ملحوظ، وكذلك طاقات الاستيعاب، التي صارت تقدر بنحو 67087 سرير، إلا أن عددًا قليلًا منها فقط يستجيب للمعايير الدولية،

بحيث قدرت طاقة استيعاب الفنادق المصنفة بخمس نجوم بحوالي 4604 سرير، أي بنسبة 7 % فقط. وتتوزع طاقات الإيواء بنسب مختلفة بحسب المنتج السياحي، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (14.3): توزيع طاقات الإيواء حسب المنتج السياحي لسنة 2000

نوع المنتج	عدد الفنادق	النسبة المئوية %	عدد الأسرة	النسبة المئوية %
حضري	497	64	31506	47
صحراوي	95	12	7679	11
شاطئي	75	10	12723	30
معدي	88	11	6335	9
مناخي	21	3	1844	3
المجموع	776	100	60087	100

SOURCE: Office National des Statistiques <http://www.ons.dz/-Tourisme-.html>

يتضح من الجدول أعلاه بأن تركز الفنادق في المنتج الحضري بنسبة 64 %، بينما تبقى السياحة الصحراوية لا تحض بالاهتمام الكبير، حيث سجل بها 95 فندقا بطاقة إيواء ب 7679 سرير وتعرف المنطقة الأكثر جلبا للسياح في الصحراء، مدينة تمنراست نقصا في طاقات الاستقبال، حيث تتوفر على 06 فنادق بطاقة إيواء تقدر ب: 650 سرير فقط.

د. التشغيل والتكوين: بلغ عدد عمال القطاع السياحي في سنة 2000 حوالي 12541 عاملا والجدول الموالي يوضح التطور الذي عرفه ميدان التشغيل في قطاع السياحة.

الجدول رقم (15.3): تطور عدد عمال القطاع السياحي العمومي خلال الفترة (1990-1999)

الوحدة: عامل

السنوات	1990	1995	1996	1997	1998	1999	2000
العدد	10897	7723	8522	10807	11437	12067	12541

SOURCE: Bilan du Développement du Secteur Touristique، Ministère du Tourisme (2000).

من خلال الجدول أعلاه، يتضح وأن عدد عمال القطاع السياحي العمومي شهد تزايدا إلى غاية سنة 1990، بعدها أصبح العدد يتناقص إلى أن بلغ في سنة 1996 حوالي 8522 عاملا فقط،

ويرجع السبب إلى حل وخصخصة بعض المؤسسات السياحية العمومية، ثم عاد ليعرف تزايدا خلال سنتي 1998 و1999 بنسبة تقدر ب: 05.05 %.

وكمقارنة بالدول المجاورة فقد بلغ عدد مناصب العمل في تونس 620000 منصب عمل، عام 1999 أما في المغرب فقد بلغ 345512 عاملا، في نفس السنة.

هذا فيما يخص العمالة، أما بالنسبة للتكوين فالجزائر أصبحت تعي ضرورة الاعتماد على الاستثمار في مجال التكوين في قطاع السياحة، وأن قطاع السياحة بالجزائر وصل إلى مرحلة تتجاوز إنشاء الهياكل والمؤسسات السياحية، وأصبح من الضروري الانتقال إلى مرحلة تكوين العامل البشري لتسيير تلك المؤسسات. لهذا تم اعتماد وعدة فروع وتخصصات بمراكز التكوين، زيادة على إنشاء المدرسة العليا للسياحة والتي تم إنشائها بالأمر رقم: 76-76 المؤرخ 27 مارس 1976 والمرسوم التنفيذي المعدل رقم: 98-104 في 31 مارس 1998 تحت إشراف مزدوج من وزارة التعليم العالي ووزارة السياحة⁽¹⁾.

4.1.3. البرامج السياحية خلال الفترة (2000-2004)

في هذه الفترة تظهر المؤشرات المختلفة للقطاع السياحي تحسنا ملحوظا منذ سنة 2000 وذلك بعد تحسن الظروف السياسية والأمنية، ويتجلى ذلك فيما يلي:

أولاً: التدفقات السياحية: إن زيادة التدفقات البشرية يعني زيادة الدخل بالعملة الصعبة، وهذا ما تحتاجه الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية، ولهذا سنوضح التطور في التدفقات البشرية والنقدية خلال هذه الحقبة.

أ. **التدفقات البشرية:** يعد مؤشر التدفقات البشرية مؤشرا هاما في توضيح الحركة السياحية في الجزائر.

ففي سنة 2004 بلغ عدد الوافدين 1233891 سائح، بحيث قدر عدد السياح الأجانب ب: 368662

سائح وعدد السياح الجزائريون المقيمون في الخارج ب: 865157. والجدول التالي يوضح حركة

الوافدين الأجانب والجزائريون المقيمون في الخارج ما بين سنة (2000-2004).

¹ L'Ecole Nationale Supérieure du Tourisme voir le: <http://www.enst-algerie.com/index.php?option=com>

الجدول رقم (16.3): تدفقات السياح خلال الفترة (2000-2004)

2004	2003	2002	2001	2000	السنوات السياح
368662	304914	25145	196229	175538	الأجانب
865157	861373	74855	705217	690446	الجزائريون المقيمون في الخارج
1233897	1166287	00 3260	901446	865984	المجموع

Source: République d'Algérie ministère du tourisme, (mars 2006). La politique de développement du secteur du tourisme en Algérie, P8.

يتضح من الجدول أعلاه، أن متوسط زيادة دخول السياح إلى الجزائر في كل سنة تقدر بنسبة 10.7% ونلاحظ أن أغلبية الوافدين إلى الجزائر هم جزائريون مقيمون في الخارج، وهذا راجع لتبني الجزائر سياسة تنموية تهدف إلى بعث السياحة وخاصة بعد عام 2000، حيث بدأ الوضع يتغير، فقد ارتفع عدد السياح الأجانب في الجزائر بـ: 4.09 % بالنسبة لسنة 2000، حيث قدر بـ: 175538 سائحا. كما قدر عدد السياح الأجانب في 2001 بـ: 196229 سائحا.

أما بالنسبة إلى سنة 2003 قد سجلت قديم أكثر من مليون و 166 ألف سائح وهو عدد يفوق بنسبة 15 % عدد السياح الذين قدموا إلى الجزائر سنة 2002، التي شهدت دخول 998 ألف سائح وبالنسبة للمداخل بالعملة الصعبة سنة 2002 كانت قد سجلت بدورها ارتفاع بلغ 33.7 % مقارنة بمداخل 2001 التي بلغت قيمتها 95.5 مليون دولار.

وحقق توافد السياح سنة 2003 دخول 160 مليون دولار بزيادة 17 % مقارنة بمداخل 2002 التي قدرت بـ 133 مليون دولار للخزينة الجزائرية.

ب. **التدفقات النقدية:** وفقا لتطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر عرفت التدفقات النقدية هي الأخرى

تطورا ملحوظا وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (17.3): ميزان المدفوعات " عمليات الأسفار والخدمات "

الوحدة: مليون دولار

2003	2002	2001	السنوات	
854.8	1311.4	914	إيرادات	خدمات
17151	2697.7	2741	نفقات	
860.3-	1386.7-	1827-	رصيد	
112	111	100	إيرادات	أسفار
355	248	194	نفقات	
143.0	137-	94-	رصيد	

Source: Office Nationale des Statistique <http://www.ons.de/-Tourisme-.html>

يتضح من الجدول أعلاه، أن المداخيل السياحية عرفت تطورا، إلا أن الميزان السياحي يعاني دائما من العجز، وذلك راجع إلى ضخامة النفقات مقارنة بالإيرادات المتواضعة، وعند مقارنتها بالإيرادات السياحية للدول المجاورة نلاحظ أنها من أضعف النسب إذ أن معظم الإيرادات للدول الأخرى تصل إلى الملايير، فمثلا وصلت الإيرادات السياحية في المملكة المغربية في نفس الفترة حوالي 3.802 مليون دولار⁽¹⁾.

ثانيا: طاقات الإيواء: إن الاهتمام بالقطاع السياحي يتضح من خلال مؤشر طاقات الإيواء من حيث الاستثمارات في هذا القطاع، والجزائر في هذه الفترة تتوفر على 1042 فندق بطاقة استيعاب تقدر بـ 82034 سرير.

تميزت هذه الفترة بالاهتمام بالاستثمار السياحي ومنحه حوافز وتسهيلات عديدة تساعد على تنميته من أجل رفع طاقات الإيواء مكن خلاله، إلا أنه يعاني من مشاكل عديدة جعلته لا يؤدي الدور المنوط به، فرغم كون طاقات الإيواء عرفت تطورا مقارنة بالفترات السابقة، إلا أنها تبقى قليلة ولا تلبى الطلب السياحي. والجدول التالي يوضح توزيع طاقات الإيواء على حسب الدرجة:

¹ البنك الدولي للإنشاء والتعمير، متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://go.worldbank.org/N17C51QV80>

الجدول رقم (18.3): توزيع المشاريع السياحية حسب الأصناف

2003	2002	2001	السنوات الدرجة
13	13	11	5 نجوم
34	30	20	4 نجوم
74	79	67	3 نجوم
68	72	62	نجمتين
53	62	43	نجمة واحدة
800	725	724	غير مصنف
1042	981	927	المجموع

Source: Ministère de L'aménagement Du Territoire de L'environnement Et tourisme Juin 2007 .

استنادا لبيانات الجدول أعلاه، يتضح أن عدد الفنادق والمؤسسات المماثلة عرف تزايدًا ملحوظًا،

لكنه غير كافي، والملاحظ أن عدد المشاريع التي تمثل الدرجة الأولى قليل جدا، حيث بلغ عددها 13

مؤسسة فقط، وأكبر عدد سجلته الفئة الغير مصنفة بحوالي 800 مؤسسة سنة 2003.

الجدول رقم (19.3): توزيع عدد الأسرة حسب الأصناف.

الوحدة: سرير

2004	2003	2002	2001	السنوات الفئة
4590	4212	5409	4832	5 نجوم
3383	5424	3975	3621	4 نجوم
14857	14740	17100	15808	3 نجوم
5415	3757	3338	5331	نجمتين
2315	4959	2033	2165	نجمة واحدة
51474	44381	43703	40728	غير مصنف
82034	77473	75558	72485	المجموع

Source: Office Nationale des Statistique <http://www.ons.de/-Tourisme-.html>

تأسيسا على بيانات الجدول السابق، يتضح أن عدد الأسرة ازداد بنسبة قليلة ومعظم طاقات الإيواء

تتركز في الفئة غير المصنفة، والملاحظ أيضا أن المؤسسات والفنادق من الدرجة الثالثة تمثل نسبة لا

بأس بها من طاقة الإيواء.

مما سبق ذكره نستنتج أن السياحة منذ عام 2000 شهدت انتعاشا ملحوظا خاصة بعد الاستقرار السياسي والأمني، وبدأت تحصل على اهتمام خاص من السلطات العمومية نظرا لدورها الفعال في تحقيق عملية التنمية المستدامة والشاملة.

ويظهر هذا الاهتمام بتبني إستراتيجية تنموية طويلة المدى تهدف إلى رفع طاقة الإيواء السياحي وتحسين نوعية الخدمات، والترويج للمنتج السياحي الجزائري وتحسين صورة الجزائر وجعلها وجهة سياحية. ويتم ذلك عن طريق اعتماد متطلبات وإجراءات التنمية المستدامة للسياحة، والتي تستمد من الميثاق الوطني للسياحة كالتالي:⁽¹⁾

- تطبيق برامج الترقية والاتصال المؤسساتية على المستوى الداخلي، على وفود جهوية للمؤسسة العمومية المكلفة بالترقيم، وعلى الممثلات السياحية التي ينبغي فتحها على مستوى أهم الدول المصدرة للسياحة؛
- إدماج الحركة الجموعية من خلال الدواوين المحلية للسياحة، بصفة وطيدة، فيما يخص تصور البرامج الترقية وتنفيذها، تقدم السلطات العمومية دعما للحركة الجموعية والمنظمات المهنية لا سيما في إطار النشاطات الترقية المتعلقة بإعادة الاعتبار للأعياد المحلية التقليدية، وكذا التراث الثقافي؛
- تشجيع السلطات العمومية ومنح امتيازات وشهادات شرفية وتقديرية للمؤسسات والمهنيين المحترفين في القطاع السياحي.
- سياسة التنمية الاقتصادية المطبقة من قبل السلطات العمومية منذ استقلال الجزائر سنة 1962 والتي ترمي إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان قد قطعت أشواطا معتبرة، غير أنه تبقى هناك تحديات يجب رفعها. وقد مكنت البرامج التنموية التي أطلقتها الجزائر منذ 50 سنة من تحقيق قفزة نوعية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

¹ الجمهورية الجزائرية، وزارة السياحة، (2002): مشروع أولي لميثاق السياحة، ص 5.

إلا أنها وإن كانت قد تمكنت منذ ذلك الحين من بلوغ مجموعة من الأهداف التي جرى تسطيرها بفضل ارتفاع أسعار البترول، وانخفاض النمو الطبيعي في عدد السكان، تضل هناك العديد من المسائل التي يجب الالتفات إليها والقيام بها⁽¹⁾.

5.1.3. واقع قطاع السياحة في الجزائر خلال (2004-2007)

لما كانت الجزائر تطمح إلى الارتقاء بالسياحة إلى مصاف القطاعات الدارة للثروة، وبناء قطاع سياحي جذاب للسياح، فقد سارعت إلى بعث سياسة سياحية جديدة تهدف إلى تنمية وترقية المنتج السياحي الجزائري وإدماجه في السوق السياحية العالمية، في إطار شروط التنمية السياحية المستدامة، من خلال جملة من القوانين والتشريعات الخاصة بالتنمية السياحية، التي تمثل الإطار الكامل لسياسة سياحية متواصلة ومستدامة.

1.5.1.3. الاستثمار السياحي

سنحاول التعرف على وضعية الاستثمار السياحي من خلال الوقوف على وضعية المشاريع قيد الانجاز والمشاريع المتوقفة لعام 2007، بحيث تتوزع المشاريع قيد الانجاز على مساحة إجمالية تقدر بـ 192 هكتار منها 103.5 هكتار تقع خارج منطقة التوسع السياحي بمقدار 267 مشروعا، أما 62 مشروعا فهي تقع داخل منطقة التوسع السياحي، كما لوحظ أن نسبة 61.7% من المشاريع تعتبر مشاريع حضرية، 22.8% شاطئية، 7.9% مشاريع معدنية، 3.34% صحراوية، 2.43% مشاريع مناخية، وقد تركزت معظم المشاريع أي ما نسبته 53.2% في الولايات الساحلية، فولاية وهران مثلا سجلت 50 مشروع⁽²⁾ أما بالنسبة للمشاريع المتوقفة فقد تم حصر 276 مشروعا سياحيا متوقعا، وبمعدل انجاز محصور بين 7% و 80%، أي بمتوسط 36% عبر التراب الجزائري، ونجد أن التكلفة المتوقعة للمشاريع المتوقعة قدرت بـ 26 مليار دج، هذه المشاريع كان من المقرر أن تضيف طاقات إيواء جديدة تقدر بـ 24524 سرير وتوفر

¹ البوابة الرسمية لخمسينية استقلال الجزائر، تاريخ الزيارة: (2013/11/23)، متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://www.djazair50.dz>

² Ministère du Tourisme et de l'Artisanat Etat des projets d'investissement touristique pour l'année 2007.

7498 منصب عمل مباشر، وتتوزع المشاريع المتوقعة على مساحة إجمالية بـ 168.6 هكتار، ويعود أصل هذه الأراضي إلى 40.94 % أملاك الدولة و 41.31 % تابعة للقطاع الخاص، و 17.75 % مشروعا يعود للبلديات، أما أسباب توقف هذه المشاريع فنرجع أساسا إلى:

59% من مجموع المشاريع توقفت لأسباب مالية و 24.8% توقفت لعدم تسوية الوضعية الإدارية كالحصول على رخصة البناء، وحوالي 13.41% كان لمشاكل داخلية، و 7.97% توقفت بسبب عدم الحصول على عقود الملكية، والتي تسمح بالحصول على قروض بنكية⁽¹⁾.

أما بالنسبة لطلبات الاستثمار، ثم رصد 882 طلب استثمار سياحي مسجل للثلاثي الأول لسنة 2007، وتتطلب هذه المشاريع الجديدة مساحة إجمالية تقدر بـ 4975 هكتار، أما طاقات الإيواء المنتظر تحقيقها من خلال انجاز هذه الطلبات فقد قدرت بـ 23934 سرير وإحداث 80604 منصب شغل مباشر، أما التقديرات المتعلقة بتكلفة انجاز الاستثمارات السياحية الجديدة فقد حددت بـ 867 مليار دج، حوالي 33.45 % من طلبات الاستثمار تتعلق بإنجاز فنادق، و 20 % تخص إنجاز قرى سياحية⁽²⁾.

2.5.1.3. طاقة الإيواء:

قد عرفت طاقات الإيواء السياحي تطورا معتبرا خلال الفترة (2004-2007) حيث انتقلت طاقات الاستقبال من 82034 سرير عام 2004 لتبلغ في نهاية 2007 حوالي 85000 سرير⁽³⁾.

3.5.1.3. التدفقات السياحية:

لقد شهدت التدفقات البشرية خلال هذه الفترة مستوى تطور متزايد، حيث قدر عدد السياح الذين زاروا الجزائر بـ 1771749 سائح في نهاية 2008 أي بمعدل نمو سنوي 1.64 % مقارنة بنسبة 2007، في حين كان معدل النمو سنة 2007 قد بلغ 6.44 % مقارنة بسنة 2006⁽⁴⁾.

¹ Ministère du Tourisme et de l'Artisanat Etat des projets d'investissement touristique pour l'année 2007.

² الجمهورية الجزائرية، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، (2013): أنظر الموقع: <http://www.andi.dz/index.php/ar/a-propos>

³ Ministère du Tourisme et de l'Artisanat، Hébergement touristique 2007 Direction Plan Qualité 2013

⁴ Ministère du Tourisme et de l'Artisanat Les flux touristiques 2008 Direction Plan Qualité 2013.

أما بالنسبة للتدفقات النقدية يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (20.3): تطور الإيرادات والنفقات السياحية خلال الفترة (2004-2008)

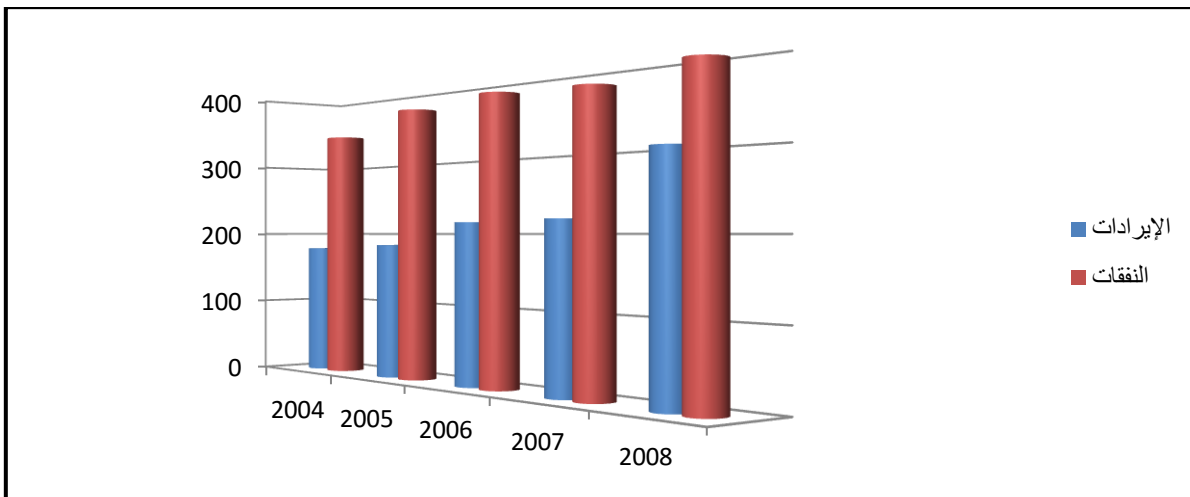
الوحدة: مليون دولار

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
الإيرادات	178.5	184.3	215.3	218.9	300
النفقات	340.9	370	380.7	376.7	394
الرصيد	162.4-	185.7-	165.4-	157.8-	94-

Source: Ministère du Tourisme et de l'Artisanat Les flux touristiques 2008 Direction Plan Qualité 2013.

ويمكن توضيح بيانات هذا الجدول بأكثر تفصيل من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (10.3): تطور الإيرادات والنفقات السياحية خلال الفترة (2004-2008)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

من خلال ما تضمنه الجدول أعلاه من إحصائيات، يتبين بأن رصيد الميزان السياحي بقي سالبا طيلة الفترة المدروسة، أي أن المبالغ المنفقة في الخارج أكثر من المحصل عليها كإيرادات من السياح الأجانب القادمين إلى الجزائر، وهذا راجع إلى:

✓ ضعف نوعية المنتجات السياحية وخدمات السياحة الجزائرية؛

✓ إيواء وفنادق ذات طاقات غير كافية، وذات نوعية سيئة؛

✓ عجز كبير في تسويق وجهة الجزائر داخل وخارج البلد؛

✓ خدمات مرتفعة السعر بالنسبة لسكان المحليين، وذات نوعية أقل مقارنة بالدول المجاورة خاصة تونس؛

✓ نقص في تكوين المستخدمين في المؤسسات السياحية.

2.3. الهيئات والمؤسسات الفاعلة بالقطاع السياحي في الجزائر

بعد الطلب المتزايد الذي أصبحت تواجهه الدولة في مجال السياحة الداخلية وبصفة خاصة منذ بدايات السبعينات وزيادة الطلب على الحمامات المعدنية التي أصبح لها دورًا كبيرًا في الاستطباب لذلك سطرت الدولة برنامج عمل يهدف إلى تلبية هذا الطلب على السياحة، وحتى يتم تنظيم القطاع السياحي لابد من توفر وتواجد هيئات ومؤسسات تسهر على الشؤون السياحية للبلاد، وفي هذا الشأن، تتوفر الجزائر على عدة مؤسسات تعمل على النهوض بالقطاع السياحي الجزائري، انطلاقًا من الوزارة الوصية، وصولًا إلى الوكالات السياحية.

1.2.3. وزارة السياحة والصناعات التقليدية.

تعتبر هذه الوزارة أعلى سلطة في القطاع السياحي الجزائري، وتعد الرأس المدبر والمخطط لتنمية القطاع.

أولاً: **التعريف والنشأة:** تأسست وزارة السياحة والصناعات التقليدية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 474/63

المؤرخ في 20 ديسمبر 1963، وأوكلت لها المهام التالية⁽¹⁾:

✓ التعريف بالمنتج السياحي الجزائري وتوجيهه وترقيته؛

✓ تجسيد السياسة التنموية في مجال السياحة؛

✓ انجاز المخططات التنموية السياحية.

ثانياً: **تنظيم وزارة السياحة والصناعات التقليدية:** تتكون الوزارة من المديرية التالية:

¹ هدير عبد القادر، (2006): واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطويرها، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 42.

أ. المديرية العامة للسياحة: وأوكلت لها المهام التالية⁽¹⁾:

- تبادر بإستراتيجية التنمية المستدامة للسياحة وتقرحها؛
- تعد إستراتيجية ضبط النشاطات السياحية والسهر على وضعها حيز التنفيذ؛
- تسهر على وضع حيز التنفيذ وسائل مخطط الجودة السياحية الجزائرية؛
- تقترح وتقيم دراسات التهيئة السياحية وتقوم باعتمادها؛
- تبادر بوضع أقطاب الامتياز السياحي وتسهر على تطويرها؛
- تبادر بالاتصال مع القطاعات المعنية بنشاطات توجيه وترقية الاستثمار والشراكة في مجال السياحة وتنفيذها⁽²⁾.

وتضم المديرية العامة للسياحة أربع مديريات فرعية هي:

- مديرية مخطط جودة السياحة والضبط؛

- مديرية التهيئة السياحية؛

- مديرية تقييم ودعم المشاريع السياحية؛

- مديرية الحمامات المعدنية والنشاطات الحموية.

ب. المديرية العامة للصناعة التقليدية: وكلفت بالمهام التالية⁽³⁾:

- إعداد مخططات التطوير والإدماج الاقتصادي لنشاطات الصناعة التقليدية واقتراحها؛

- تحديد وتنفيذ قواعد تنظيم مهن وحرف الصناعة التقليدية؛

- اقتراح تبعات الخدمة العمومية التي تسند لمؤسسات وهيئات الدعم لقطاع الصناعة التقليدية، وضمان

تنفيذها؛

¹ <http://www.joradp.dz/JO2000/2010/063/AP6.pdf>.

² الجريدة الرسمية الجزائرية، (2010): العدد (63)، ص 06.

³ www.mta.gov.dz: (consulté le 10/10/2013).

- تنفيذ الإجراءات المقررة من اللجنة الوطنية المكلفة بالصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية.

وتضم المديرية ثلاث مديريات فرعية وهي:

- مديرية تطوير الصناعة التقليدية؛

- مديرية تنظيم المهن؛

- مديرية الصناعة التقليدية.

ج. مديرية الدراسات والتخطيط والإحصائيات: وأوكلت لها المهام التالية:

- المبادرة بالإستراتيجية في مجال الدراسات والتخطيط والإحصائيات؛

- المبادرة وإعداد كل الدراسات الاستشرافية الرامية الى ترقية السياسة الوطنية للسياحة والصناعة التقليدية؛

- المساهمة في جلب وجمع التمويل الضروري لإنجاز مشاريع الاستثمار.

وتضم مديرية الدراسات والتخطيط والاحصائيات ثلاث مديريات فرعية هي:

- المديرية الفرعية للدراسات الاقتصادية؛

- المديرية الفرعية للمعلوماتية والاحصائيات؛

- المديرية الفرعية لبرامج التجهيز والاستثمار.

د. مديرية التكوين وتنمية الموارد البشرية: وتقوم بالمهام التالية⁽¹⁾:

- المبادرة بالإستراتيجية المتعلقة بتنمية الموارد البشرية والتكوين واقتراحه؛

- اقتراح سياسة تكوين وترقية مهن وحرف قطاع السياحة والصناعة التقليدية؛

- إعداد ووضع حيز التنفيذ برامج التكوين وتحسين المستوى لمستخدمي الإدارة المركزية؛

- تأطير وأنشاء مؤسسات تكوين خاصة في مجال السياحة والصناعة التقليدية.

¹ www.mta.gov.dz : (consulté le 13/10/2013)

وتضم هذه المديرية مديرتين هما:

- المديرية الفرعية للتكوين والمتابعة البيداغوجية؛

- المديرية الفرعية لاعتماد المكتسبات المهنية.

هـ. مديرية الاتصال والتعاون: وهي مكلفة بما يلي:

- المبادرة بإستراتيجية القطاع في مجال الاتصال والتعاون واقتراحها؛

- وضع حيز التنفيذ برامج اتصال متعددة وسائل الإعلام.

وتضم مديرتين هما:

- المديرية الفرعية للاتصال؛

- المديرية الفرعية للتعاون.

و. مديرية التنظيم والشؤون القانونية: وأهم ما أوكل إليها من مهام يتمثل في الآتي:

- إعداد مشاريع النصوص القانونية والتنظيمية التي تدير نشاطات القطاع؛

- دراسة الإطار التشريعي والتنظيمي الذي له أثر مباشر على نشاطات القطاع واستغلاله وتقييمه.

وتضم 3 مديريات فرعية هي:

- المديرية الفرعية للتنظيم؛

- المديرية الفرعية للشؤون القانونية والمنازعات؛

- المديرية الفرعية للوثائق والأرشيف.

ي. مديرية الإدارة العامة والوسائل: وأهم ما أوكل إليها ما يلي:

- المساهمة في إعداد سياسة تطوير وسائل القطاع؛

- تقييم الاحتياجات في مجال اعتمادات التسيير والتجهيز؛

- اقتراح وتنفيذ سياسة التسيير الادارية لمستخدمي الادارة المركزية.

وتتضمن 3 مديريات فرعية وهي:

- المديرية الفرعية للمستخدمين؛

- المديرية الفرعية للمحاسبة والمالية؛

- المديرية الفرعية للوسائل العامة.

2.2.3. الديوان الوطني للسياحة ONT (*).

يعتبر الديوان من المؤسسات التي تساهم في تنشيط السياحة الجزائرية، وبالتالي سوف نتطرق إلى

هذه المؤسسة السياحية من خلال ما يلي:

1.2.2.3. التعريف والنشأة:

أنشأ الديوان بمرسوم تنفيذي رقم (214/88) المؤرخ في 31 أكتوبر 1988 والمتضمن إنشاء الديوان الوطني للسياحة وتنظيمه، والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 409/90 المؤرخ في 5 جمادى الثاني عام 1411 الموافق لـ 22 ديسمبر 1990⁽¹⁾، والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 402/92 المؤرخ في 5 جمادى الثاني 1413 الموافق لـ 31 أكتوبر سنة 1992، ويعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعد أداة للوزارة المكلفة بالسياحة لتصور وتحقيق ترقية السياحة ودراسة السوق والعلاقات العامة⁽²⁾.

2.2.2.3. المهام المختلفة للديوان الوطني للسياحة. وتتمثل هذه المهام فيما يلي⁽³⁾:

✓ ترقية المنتج السياحي الجزائري؛

✓ متابعة ومراقبة وكالات السياحة والسفر؛

✓ توجيه المتعاملين السياحيين؛

* (ONT) : Office Nationale de Tourisme

¹ www.mta.gov.dz: (consulté le 13/10/2013)

² مدونة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بقطاع السياحة، (2002): الجزائر، ص 107.

³ هدير عبد القادر، المصدر سبق ذكره، ص 61.

✓ إنجاز الدراسات العامة لمناطق التوسع السياحي؛

✓ متابعة الاستثمارات السياحية في الجزائر؛

✓ توجيه الاستثمارات العمومية والخاصة في ميدان السياحة ويشجعها بتدابير خاصة في إطار

التشريع المعمول به؛⁽¹⁾

✓ يشارك في ترويج السياحة ويتابع الأعمال المبذولة في هذا المجال.

بالإضافة إلى ذلك كلف في المجالات التالية بما يلي:

✚ في مجال الترقية والاتصال: وأهم ما أوكل إليه من مهام يتمثل في الآتي⁽²⁾:

- القيام بدراسات تتعلق بالتسويق والترقية والعلاقات العامة؛

- جمع وتحليل واستغلال المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالترقية السياحية، وخاصة تقييم قدرات ونتائج

العمليات المحققة؛

- المشاركة في التظاهرات الداخلية المتعلقة بالسياحة؛

- تنمية وتطوير التبادل بين مختلف المعاهد والمنظمات الخارجية في ميدان ترقية السياحة؛

- الشروع في الأبحاث والدراسات بهدف التعرف على ميكانيزمات وحركة السوق الداخلي والخارجي.

✚ في مجال التخطيط: ويمكن تلخيص مهامه في هذا الإطار في الآتي:

- يحدد محاور تنمية القطاع السياحي في الأمدن المتوسط والطويل ويقترجهما؛

- ينجز الدراسات العامة بتحديد مناطق التوسع السياحي في إطار مخطط التهيئة الإقليمية أو يأمر

بإنجازها؛

- يوجه الاستثمارات العامة والخاصة في ميدان السياحة ويشجعها بتدابير خاصة في إطار التشريع

السياحي الجاري العمل به؛

¹ Hachimi hadouche, (2003) : **le tourisme en algerie** , édition houma ,Alger , p 15.

² يدو محمد، الضيف أحمد، دور الاتصال في ترقية الخدمات السياحية، دراسة تحليلية وتقييمية للسياسة الاتصالية للديوان الوطني للسياحة بالجزائر، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر الواقع والآفاق، المصدر سبق ذكره، ص 17.

- ينسق ويتابع وفقا للأحكام التشريعية المعمول بها كل مشروع استثمار سياحي أجنبي في الجزائر وكل شيء آخر من أشكال تدخل المتعهدين الأجانب في القطاع؛
- ينجز أي دراسة عامة أو نوعية أو يأمر بإنجازها؛
- يقوم بأي بحث أو دراسة لفهم حركة السوق السياحي الداخلي والخارجي؛
- يشارك في إعداد منظومة التكوين في القطاع، ويسهر على ملائمة برنامج التكوين للتكنولوجيات الجديدة الخاصة بالقطاع وعلى التلائم بين التكوين والتشغيل.

✚ في مجال ضبط المقاييس:

- يحدد التقنين الذي تخضع له الأعمال الفندقية والسياحية ويسهر على تطبيقه؛
- يحدد القواعد النوعية لاستغلال الموارد الخاصة للحمامات المعدنية ورقابتها في إطار التشريع الجاري العمل به؛

- يحدد المعايير التقنية والخاصة بالتسيير الفندقي والسياحي؛
- يضع أسس ترتيب المؤسسات الفندقية والسياحية ويسهر على تطبيقها؛
- يسلم الرخص والاعتمادات القانونية.

3.2.2.3. أهداف الديوان الوطني للسياحة

أ- الأهداف العامة: وتتمثل فيما يلي⁽¹⁾:

- رد الاعتبار للثروات السياحية؛
- إعطاء صورة سياحية جزائرية جديدة للعالم؛
- تحقيق التوازن بين العرض والطلب على مستوى مختلف الأسواق؛
- تطوير السياحة الخاصة بأصحاب الدخل المتوسطة والمرتفعة؛

¹ يدو محمد، الضيف أحمد، المصدر سبق ذكره، ص 19.

- التحسيس بالمحيط السياحي.

ب-الأهداف الخاصة: وتتمثل فيما يلي:

✚ على مستوى السياحة الوطنية: ويمكن إجمالها في:

- تحسين المواطن والمؤسسات بالنشاط السياحي؛

- تطوير صياغة العطل تماشيا مع نوعية الطلب المحلي.

✚ على مستوى السياحة الدولية: وتتمثل فيما يلي:

- تشكيل صورة جديدة للسياحة الجزائرية؛

- الرفع من إيرادات القطاع السياحي؛

- البحث عن الأسواق الجديدة؛

- ترقية وتشجيع الاستثمارات في الميدان السياحي؛

- تطوير منتجات سياحية جديدة تستجيب لحاجات السائح الأجنبي؛

- تكييف العرض مع الطلب الدولي.

وبالتالي يعتبر الديوان الوطني للسياحة مؤسسة سياحية مهمة، تتمتع بصلاحيات واسعة في

المجال السياحي، وقادر على المساهمة في تفعيل السياحة الجزائرية، من خلال الأهداف التي يصبوا إلى

تحقيقها والصلاحيات التي يتمتع بها.

3.2.3. آليات أخرى لتنفيذ الإستراتيجية السياحية في الجزائر

تعتبر الوكالة الوطنية لتنمية السياحة والمؤسسة الوطنية للدراسات السياحية مؤسستين هامتين في

القطاع السياحي، وذلك من خلال الأدوار التي تلعبها والأهداف التي تصبوا إلى تحقيقها.

1.3.2.3. الوكالة الوطنية لتنمية السياحة (ANDT)*

* (ANDT): Agence Nationale de développement du tourisme.

هي مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 70/98 المؤرخ في 24 شوال 1418 الموافق لـ 21 فيفري 1998 والمتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتنمية السياحة وتحديد قانونها الأساسي⁽¹⁾، وهي تحت وصاية وزارة السياحة والصناعات التقليدية، مقرها بسيدي فرج ولاية تيبازة⁽²⁾، وتعد الوكالة الأداة الأساسية المؤهلة للتسيير، التنمية والاستغلال العقلاني وحماية العقار السياحي، وكذلك تعد الوكالة إحدى الهيئات الرئيسية المسؤولة عن تجسيد السياسة الوطنية للتنمية السياحية، أما بخصوص المهام الموكلة إليها فهي تسعى إلى تحقيق أكبر مردودية للاستثمارات السياحية وإنشاء صناعة سياحية حقيقية، وتزويد القطاع السياحي في آلية التحكم في العقارات، وبالتالي مواجهة العراقيل والصعوبات التي يواجهها المستثمرون في المجال السياحي، وتعتبر كذلك هيئة استشارية في إعداد سياسة تنمية سياحية، وأفضل وسيلة لاحترام التنظيم في ميدان تهيئة المحيط وحمايته، بالإضافة إلى كل هذا تقوم بالوظائف التالية:

- حماية وصيانة مناطق الاستغلال السياحي؛
- اقتناء الأراضي الضرورية وتخصيصها للمشاريع السياحية؛
- إجراء دراسة التهيئة للأراضي المخصصة للأنشطة السياحية والفندقية والمعدنية؛
- تساهم مع المؤسسات المعنية في ترقية الأماكن داخل مناطق التوسع السياحي، وحول منابع المياه المعدنية سواء في الجزائر أو في الخارج؛
- تقوم بالتنسيق مع المؤسسات والهيئات المعنية على التسيير العقلاني للأماكن والتجهيزات ذات المنفعة المشتركة، وتقدم كل اقتراح يهدف إلى ضرورة تحسينها وتحديثها⁽³⁾:

2.3.2.3. المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية (ENET)*

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية، (1998): العدد (11)، ص 30.

² Revu partenaire, (2011): **Une stratégie et des ambitions**, n°(03), P 02.

³ Hachimi hadouche·op-cit· p16.

* (ENET): Etablissement nationale des études touristiques.

- أنشأت المؤسسة بموجب المرسوم التنفيذي رقم (98/70) المؤرخ في 21 فيفري 1998، في شكل مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، توضح الوكالة تحت وصاية وزارة السياحة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ولها المهام التالية⁽¹⁾:
- تنشيط وترقية وتأطير النشاطات السياحي في إطار السياسة الوطنية لتطوير السياحة والتهيئة العمرانية؛
 - تسهر الوكالة على حماية مناطق التوسع السياحي والحفاظ عليها؛
 - القيام بالدراسات والتهيئة المخصصة للنشاطات السياحية والفندقية والحمامات المعدنية؛
 - تساهم في ترقية الأماكن داخل مناطق التوسع مع المؤسسات المعنية؛
 - تقوم بكل أعمال ترقية مناطق التوسع السياحي وتطويرها؛
 - تكلف الوكالة باقتناء الأراضي الضرورية للاستغلال السياحي لمنابع المياه المعدنية ذات القيمة العلاجية العالية وتقوم بدراسات التهيئة الضرورية؛
 - الدراسات الخاصة بتحديد القدرات السياحية وتميئتها؛
 - مراقبة ومتابعة المنشآت السياحية، المرافق الفندقية والمياه المعدنية ومعاينتها؛
 - إنشاء بنك للمعلومات الخاصة بتهيئة السياحة وتميئتها؛
 - إنشاء كل الدراسات المرتبطة بمجال نشاطها بطلب من السلطات العمومية.

3.3.2.3. مديريات السياحة

إذا كانت المؤسسات السياحية الوطنية تلعب دورها السياحي على المستوى الوطني، فإن المديريات السياحية لها دور مهم على المستوى المحلي، إذ تتركز على مستوى كل ولاية لتسهيل وتنشيط السياحة المحلية، وهي الممثل الأساسي للوزارة على المستوى المحلي، وهي المسؤولة على مراقبة النوعية والتهيئة

¹ هدير عبد القادر، المصدر سبق ذكره، ص 62.

الخاصة بالسياحة ومنح رخص الاستثمار ومحاولة مراقبة ومتابعة المشاريع وتطبيق العقوبات في حالة عدم احترام القانون وتعمل كذلك على:

- تحسيس الجمعيات والدواوين السياحية للمشاركة في التظاهرات والمهرجانات التي تقام بالولايات السياحية خلال موسم الاصطياف للتعريف بالإمكانيات السياحية للولاية؛

- تنظيم معارض خاصة للإمكانيات السياحية للولاية؛

- عقد لقاءات مع المتعاملين قصد إنشاء المجلس الولائي للسياحة، والذي يعتبر فضاء تشاوري من شأنه الإلمام بكل الاقتراحات والانشغالات التي تساهم في إنعاش القطاع أفضل؛

- توزيع مطويات وأقراص مضغوطة إخبارية للتعريف بالقدرات السياحية للولاية؛

- إبداء الرأي حول إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياحي؛

- إقامة تظاهرات فلكلورية لإبراز التقاليد والفنون الشعبية المميزة.

ويمكن تقسيم مهام مديريات السياحة إلى مجالين الأول هو في المجال السياحي والثاني في مجال الصناعة التقليدية.

وتتمتع مديريات السياحة على المستوى المحلي بصلاحيات هامة، تجعلها قادرة على تشجيع السياحة المحلية والنهوض بها، خاصة في الولايات السياحية، سواء كانت ساحلية أو صحراوية، وبالتالي يمكن لمديريات السياحة بصفة مهمة في تطوير السياحة الجزائرية، إذا قامت بالأدوار الموكلة إليها على أحسن وجه.

4.2.3. وكالات السياحة والأسفار والجمعيات السياحية، ومؤسسات التكوين السياحي

تشكل وكالات السياحة والأسفار متعاملا اقتصاديا لها دور هام في المجال السياحي، نظرا لدورها الفعال في تحسين جودة الخدمات السياحية، واستقطاب السياح الأجانب، وكسب الخبرات الأجنبية، وتنمية

روح المنافسة، أما دور الجمعيات السياحية لا تقل أهميتها عن وكالات السياحة فهي تعمل على تنمية

الثقافة السياحية لدى المجتمع، والتعريف بالمناطق السياحية الجزائرية.

1.4.2.3. وكالات السياحة والأسفار:

عرفها القانون الجزائري رقم 06/99 المؤرخ في 04 أبريل سنة 1999 على أنها " كل مؤسسة تمارس بصفة دائمة نشاطا سياحيا، يتمثل في بيع مباشر أو غير مباشر رحلات وإقامات فردية أو جماعية، وكل أنواع الخدمات المرتبطة بها "(1).

يضم القطاع السياحي الجزائري 783 وكالة فمعظمها يتركز في العاصمة 248 وكالة، أما الأخرى موزعة في كل ربوع الوطن، بلغ عدد المستخدمين على مستوى هذه الوكالات ما يقارب 618 مستخدم سنة 1999، أما عدد الذين استخدموا هذه الوكالات في تنقلاتهم بلغ حوالي 40.789 سائح أغلبهم جزائريون، وتم تقدير رقم أعمال هذه الوكالات بحوالي 47.96 مليون دج في سنة 1999، حيث تقوم بالوظيفة التجارية والتسويقية للمنتج السياحي من خلال(2):

- حجز الغرف في المؤسسات الفندقية والعمل على تقديم أحسن الخدمات السياحية؛
- استقبال ومساعدة السياح الأجانب خلال إقامتهم؛
- تسويق الرحلات وبيع التذاكر والتعريف بالتراث الوطني في الخارج؛
- تنظيم الملتقيات والمؤتمرات؛
- بيع تذاكر النقل البري، البحري والجوي؛
- تأجير السيارات للسياح بالسائق أو بدون سائق، ونقل الأمتعة وكراء البيوت، وغيرها من معدات التخييم؛
- تنظيم جولات وزيارات برفقة مرشدين داخل المدن والمواقع والآثار ذات الطابع السياحي والتاريخي؛

¹ القانون رقم 06/69 المؤرخ في سنة 1999، يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالات السياحة والأسفار.

² عدنان مريزق وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 158.

- وضع خدمات المترجمين والمرشدين السياحيين تحت تصرف السياح؛
 - القيام لصالح الزبائن بإجراءات التأمين من كل الأخطار التي تمس نشاطاتهم السياحية¹؛
 - حسن الضيافة وتقديم المساعدة للسياح.
- وفي الواقع كشف تقرير مديريات السياحة لبعض الولايات، أن جل الوكالات السياحية المتواجدة بالجزائر لا تقوم بالمهام الموكلة إليها بشكل كامل، من خلال العمل على إنعاش السياحة الجزائرية، على الرغم من امتلاكها الفرصة والإمكانات اللازمة لاستقطاب السياح، بل يقتصر دورها في بيع التذاكر، وذلك بنسبة 60% من العدد الإجمالي، وتبقى نسبة الخدمات الموزعة على مستوى الوكالات السياحية تنحصر في تنظيم الرحلات بنسبة 30%، ونسبة 10% فقط من الوكالات تعمل على استقطاب السياح بالخارج.

2.4.2.3. الجمعيات السياحية: ومن أهم الجمعيات السياحية يمكننا ذكر ما يلي (2):

- الفيدرالية الوطنية للدواوين السياحية؛
- الفيدرالية الوطنية لجمعيات وكلاء السياحة والأسفار؛
- اتحادية عملاء السياحة؛
- الجمعية الوطنية لأجل ترقية السياحة؛
- الجمعية الوطنية للدفاع والتعبير عن السياحة؛
- الاتحاد الوطني لوكلاء السياحة؛
- كونفدرالية المتعاملين مع قطاع السياحة؛
- الجمعية الوطنية لإعادة السياحة والدفاع عنها؛
- جمعية ترقية السياحة المعدنية؛

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية، (1999)، العدد (24)، ص 19.

² Rapprt sur la congrégation du foncier en Algérie, (2004): **une contrainte au développement économique**, Alger, P 80.

- جمعية المناطق المعدنية لولاية سعيدة؛

- الفيدرالية الوطنية لعمال الفنادق والمطاعم.

إن عدد الجمعيات النشطة في القطاع السياحي قليل جدا مقارنة مع الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الجمعيات، من خلال نشر الثقافة السياحية والقيام بعملية التوعية للمجتمع بأهمية السياحة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

3.4.2.3. مؤسسات التكوين السياحي: هناك عدة مؤسسات للتكوين السياحي منها ما كان يقدم خدماته

للقطاع، ومنها ما هو حديث النشأة، إذ تتوزع هذه المؤسسات التكوينية في نواحي من البلاد كما يلي:

أ. **معهد بوسعادة:** هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومقره بوسعادة ويوفر 300 مقعد، والشهادة التي يمنحها المعهد اتقني سامي في الاستقبال، المطاعم والطبخ، ويتولى المهام التالية⁽¹⁾:

- تكوين تقنيين في مختلف مهن السياحة والفندقة والحمامات المعدنية؛

- تكوين جميع الأسلاك الأخرى التابعة للمهن الضرورية لنشاط السياحة والفندقة والحمامات المعدنية؛

- تحسين مستوى المستخدمين التقنيين المتخرجين من قطاع السياحة.

ب. **معهد تيزي وزو:** هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومقره في ولاية تيزي وزو، وله ملحقة في ولاية تلمسان، يوفر 300 مقعد، ويمنح شهادة تقني سامي في الاستقبال، المطاعم والطبخ، الحلويات، الإدارة الفندقية والسياحة وهم يقوم بمجموعة من المهام كما يلي:

- تكوين التقنيين في مختلف مهن السياحة والفندقة والحمامات المعدنية؛

- تحسين مستوى المستخدمين التقنيين المتخرجين من قطاع السياحة والفندقة والحمامات المعدنية

¹ مدونة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بقطاع السياحة، المصدر سبق ذكره، ص 137.

وتكوينهم المستمر؛

- تعميم التقنيات الجديدة المرتبطة بالسياحة، الفنادق والحمامات المعدنية عن طريق جميع وسائل

الدعم الملائمة؛

- الدراسات والتحليل والمعاينات والبحوث؛

- المؤتمرات والندوات واللقاءات والملتقيات.

ج. المدرسة الوطنية العليا للسياحة: تعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية

والاستقلال المالي، تم إنشاء هذه المدرسة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 255/94 في 17 أوت سنة

1994، المتضمن إنشاء المدرسة الوطنية العليا للسياحة، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 104/98

المؤرخ في 31 مارس 1998⁽¹⁾، تمنح هذه المدرسة شهادة ليسانس في تسيير الفنادق والسياحة، وتطوير

وتدريب العاملين في قطاع السياحة⁽²⁾ ويوفر 100 مقعد مقرها بالجزائر العاصمة من بين مهامها نجد:

- تقدم تكوينا عاليا في مختلف مواد السياحة والفندقة والحمامات المعدنية؛

- تحسين مستوى المستخدمين التقنيين في السياحة والفندقة والحمامات المعدنية، وتقوم بتكوينهم

المستمر وتجديد معلوماتهم؛

- تقوم بجميع الدراسات الاستكشافية من أجل الاستجابة للطلب الذي يعبر عنه المتعاملون مع

التوفيق بين المهمة التربوية في اختيار مواضيع الرسائل والأشغال، وبين الحاجات في ميادين

السياحة والفندقة والحمامات المعدنية؛

- تشارك في مختلف الدراسات التي تنجز بالاتصال مع مختلف المؤسسات الوطنية أو الدولية التي

لها علاقة بتطوير السياحة والفندقة والحمامات المعدنية؛

- تكوين رصيда وثائقها يرتبط بميدان نشاطها؛

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية، (1998): العدد 19، ص 15.

² www.mta.gov.dz:(consulté le 13/11/2013).

- تصدر مجلة متخصصة في السياحة والفندقة والحمامات المعدنية؛
- تشارك في تطوير البحث العلمي والتقني في ميادين اختصاصاتها.

وتتمثل صلاحيتها فيما يلي:

- تبرم عقود واتفاقيات الدراسة والاستشارة المرتبطة بمجال نشاطها مع أي مؤسسة أو إدارة؛
- تعد اتفاقيات التعاون مع الهيئات المماثلة الوطنية أو الأجنبية، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية؛

- شارك في اللقاءات والأشغال الوطنية أو الدولية التي تهتم بميدان نشاطها؛

- تضمن نشر الأشغال التي تهتم بميدان نشاطها على اختلاف أنواعها؛

- تطور التبادل مع مؤسسات التكوين والمنظمات الدولية المتخصصة من أجل تجديد أنواع التعليم المقدمة.

إذا قارنا أهمية قطاع السياحة في الجزائر مع المؤسسات التكوينية الموجودة، فنستطيع القول أن عدد هذه المؤسسات قليل جدا، ضف إلى ذلك أن عدد المقاعد التي تَؤطرها هذه المؤسسات قليل كذلك، وكلها موزعة في الناحية الشمالي للبلاد، هذا يعني أن الناحية الجنوبية تغيب عليها مثل هذه المؤسسات التكوينية، وبالتالي افتقار السياحة الصحراوية للكفاءات السياحية على جميع مستويات الخدمات السياحية، ولهذا يمكن القول لأجل النهوض بالسياحة الجزائرية كان لابد من تنويع هذه المؤسسات التكوينية وتوزيعها عبر كافة التراب الوطني نظرا لأن السياحة تحتاج لمزيد من الموارد البشرية المؤهلة والقادرة على كسب رهان السياحة.

3.3. إستراتيجية التنمية السياحية منظور 2013

أدركت الدولة الجزائرية ضرورة تعزيز قطاعها السياحي وعصرنته، وإعطائه المكانة الحقيقية، إذ شرعت الوزارة الوصية في سنة 2000 في إعداد خطة حول تطوير قطاع السياحة منظور 2010،

وخلصت إلى صيغتها النهائية في سنة 2001 تحت عنوان "مخطط أعمال لتنمية المستدامة للسياحة في الجزائر منظور 2011، و بعد مرور سنتين على تنفيذ هذا المخطط بات من الضروري إدخال بعض التعديلات من أجل تثبيت المكتسبات وضبط الآفاق ، لمسايرة التطورات الجديدة داخليا وخارجيا ، فجاءت بمشروع جديد سمي منظور 2013 لتحديد الأهداف الكمية والنوعية وإجراءات دعم وترقية الاستثمار السياحي، بالإضافة إلى المنتجات الواجب ترقيتها لسنة 2013، وأخذا بعين الاعتبار لمختلف الأهداف المرجوة الاقتصادية والاجتماعية لقطاع السياحة، وبالتالي النهوض بهذا القطاع يتطلب تحديد الاختيارات المستقبلية، وتحديد الأهداف النوعية والكمية المنتظرة الوصول إليها منظور 2013، بالإضافة إلى اتخاذ التدابير بغية الوصول إلى صناعة سياحية فعلية، مع رصد الموارد اللازمة لتنفيذ هذا المشروع.

1.3.3. قانون التنمية المستدامة للسياحة الجزائرية

عملت الدولة متضمنة في وزارة السياحة في جانفي 2001 على وضع إستراتيجية جديدة من أجل التنمية المستدامة منظور 2010، بغية تنمية وترقية النشاطات السياحية لتكوين صناعة حقيقة وهذا من خلال ما يلي (1):

- إسهام القطاع الخاص في الاستثمارات السياحية بغلاف مالي قدره 75 مليار دينار؛
- زيادة عدد السياح نحو الجزائر ليصل إلى حدود 2.1 مليون سائح خلال سنة 2010؛
- خلق 25 ألف منصب شغل مباشر؛
- توفير الإيرادات من العملة الصعبة تفوق 1.6 مليار دولار أمريكي؛
- خلق مناطق توسع سياحية جديدة؛
- وضع إطار سياسي يهدف إلى تنمية سياحية مستدامة؛
- وضع مخطط يحدد المناطق الواجب استغلالها ونوع المنتج السياحي لكل منطقة؛

¹ Ministère du tourisme, (2010) : **élément de le stratégie de développement durable du tourisme en Algérie 2001**, horizon, alger, P52.

- سياسة تكوين الموارد البشرية الخاصة بتسيير المصالح السياحية؛
- اتخاذ إجراءات واضحة وعقلانية خاصة بالتهيئة العمرانية؛
- تحسين صورة الجزائر السياحية، واسترجاع مكانتها بين الدول السياحية، وإبرازها كوجهة سياحية عالمية، من خلال المشاركة في المهرجانات الدولية والمعارض والمؤتمرات؛
- تفعيل عملية الشراكة والخصوصية وفتح القطاع أمام الاستثمارات الأجنبية؛
- إعادة تأهيل وترقية الصناعات الفندقية؛
- تأهيل وترقية الصناعات التقليدية التي تعطي الديناميكية للقطاع السياحي.

والجدول التالي يلخص إستراتيجية السياحة للفترة (2001-2010)

الجدول رقم(21.3): إستراتيجية السياحة للفترة (2001-2010)

الملاحظات	المجموع	2005 إلى 2010	2001 إلى 2005	أهداف المخطط
معدل الانجاز في الفترة الأولى 4000 سرير. معدل الانجاز في الفترة الثانية 6000 سرير.	50 ألف سرير	30 ألف سرير	20 ألف سرير	الرفع من قدرات الإيواء
تكلفة انجاز السرير الواحد تقدر بـ 1.5 مليون دج خارج تكلفة العقار	75.000 مليار دج	45 مليار دج	30 مليار دج	زيادة الاستثمارات الخاصة
النسبة المرجعية 1990 ونسبة زيادة تقدر بـ 10 % تقريبا	1.2 مليون سائح	/	685 الف سائح	زيادة التدفقات السياحية الاجنبية
السنة المرجعية 1990 نسبة زيادة تقدر بـ 50%	980 ألف سائح	/	452 ألف سائح	زيادة التدفقات السياحية للجزائريين غير المقيمين
نسبة زيادة تقدر بـ 10 % سنويا	2.180.000 سائح	/	1.137.000 سائح	التدفقات السياحية الاجمالية
حسب المنظمة العالمية للسياحة كل انجاز سرير يسمح بخلق منصب شغل مباشر و 03 مناصب غير مباشرة	25.000 75.000	15.000 45.000	10.000 30.000	التشغيل: التوظيف المباشر التوظيف غير المباشر
	100.000 منصب شغل	60.000 منصب شغل	40.000 منصب شغل	المجموع

Source: Ministère du tourisme, plan d'action horizon , (2001-2010)

كتقييم للإستراتيجية السياحية للفترة (2001-2010) عموما لم تصل إلى النتائج والأهداف التي كان مسطر الوصول إليها، إذ تم توقع الوصول إلى 2.1 مليون سائح سنة 2010 ولكن لم تحقق سوى 1.4 مليون سائح خلال هذه السنة أي هناك عجز بـ 0.7 مليون سائح.

وبغية مواصلة الجزائر في استراتيجية التنمية المستدامة للسياحة، قامت بوضع إطار تشريعي لذلك من خلال اصدار القوانين التالية:

- القانون رقم 01/03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 والمتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة؛
- القانون رقم 02/03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 والمتعلق باستغلال الشواطئ لأهداف سياحية؛
- القانون رقم 03/03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 والمتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية.

وينص القانون المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة في المادة 03 منه على أنواع السياحة في الجزائر كما يلي⁽¹⁾:

✚ السياحة الثقافية؛

✚ سياحة الأعمال والمؤتمرات؛

✚ السياحة الحموية والمعالجة بمياه البحر؛

✚ السياحة الصحراوية.

كما يقتضي هذا القانون بمطابقة تهيئة المناطق السياحية مع قانون التهيئة الإقليمية الشاملة والحفاظ على البيئة والساحل، ويركز كذلك على ضرورة الحفاظ على البيئة وتحسين المحيط المعيشي وترقية المؤهلات الطبيعية والثقافية والتاريخية وقد قسم قانون 01/03 أهدافه إلى أهداف نوعية وأخرى

¹ خليل عبد القادر، علوطي لمين، (2012): تحديات الصناعة السياحية في الجزائر، بالإشارة إلى ولاية المدية، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول: السياحة رهان التنمية المستدامة -دراسة تجارب بعض الدول-، جامعة البليدة، يومي 24 و 25 أفريل، الجزائر، ص 06.

كمية، أما النوعية فهي تتمثل في (1):

- ✚ تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية والحضارية؛
- ✚ تحسين أداء القطاع السياحي من خلال الشراكة في التسيير؛
- ✚ تحسين نوعية الخدمات السياحية، والارتقاء بها إلى مستوى المنافسة الدولية؛
- ✚ إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية؛
- ✚ المحافظة على البيئة والفضاءات الهشة لتوسيع السياحة البيئية؛
- ✚ التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة، بإدماج مفهوم الديمومة في مجمل حلقة التنمية المستدامة؛
- ✚ تلبية حاجات الطلب الوطني المتزايد باستمرار، قصد تقليص عدد المتوجهين إلى الخارج.

كما يحصي القانون (01/03) الأهداف الكمية فيما يلي:

أ- **تثمين الاستثمار السياحي:** وحسب البرنامج فإن الاستثمار السياحي يمتد من 2001 إلى غاية 2013، وذلك عبر مرحلتين(2):

المرحلة الأولى من (2007/2004): إذ توقع انجاز خلال هذه المرحلة حوالي 55 ألف سرير، وذلك باعتماد قيمة 1.5 مليون دج للسرير، وبالتالي ستصل الاستثمارات إلى غلاف مالي نظري يقدر بـ 82.5 مليار دج في نهاية هذه المرحلة.

المرحلة الثانية (2013/2008): وتعتبر المشاريع المقترحة انجازها في هذه المرحلة من النوع المتوسط والرفيع، ويكون حجم الاستثمار المتوقع 150 مليار دج لانجاز 60 ألف سرير أي بقيمة 2.5 مليون دج للسرير.

ب- **رفع قدرات الاستقبال:** إن عدد الأسرة المتوقع الوصول إليها في آفاق 2013 هو 187 ألف سرير، أي بإضافة 72 ألف سرير التي تم إحصائها نهاية 2002.

¹ تقرير وزارة السياحة والصناعات التقليدية، تصور تطوير السياحة للعشرية (2004-2010)، ص 16.

² المصدر نفسه، ص 17.

ت-رفع التدفقات السياحية: حسب البرنامج فان المحصلة النهائية للتدفقات المنتظرة خلال سنة 2013 ستكون حوالي 3.098.531 سائح.

ث-زيادة مناصب الشغل: عدد مناصب العمل التي سيتم إنشاؤها في نهاية 2013 هو 57.500 منصب عمل مباشر، و 172.500 منصب عمل غير مباشر، وبالتالي مجموع المناصب المتوقع الوصول إليها عند نهاية هذه المرحلة هو 230 ألف منصب شغل، طبعاً هذا حسب تقديرات المنظمة العالمية للسياحة فيما يخص مناصب العمل، حيث يؤدي سرير إلى إحداث 3 مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة في القطاعات المرتبطة بالسياحة.

ج-زيادة المداخيل من العملة الصعبة: عدد المداخيل المتوقعة في نهاية المرحلة قدرت بـ 1.3 مليار دولار، وهذا باعتماد معيار الإنفاق المتوسط لكل سائح والمقدر بـ 520 دولار.

أما القانون رقم 03/03 المتعلق بمناطق التوسع السياحي، فقد حدد 22 منطقة توسع سياحي كمرحلة أولى تتوزع بين 19 على الشريط الساحلي، و 03 في الصحراء، حيث ركزت السلطات في توزيع هذه المناطق على الجهة الشمالية للبلاد، وخصصت فقط 03 للناحية الجنوبية، وهذا ما يؤثر سلباً على السياحة الصحراوية، التي تعتبر إحدى أنواع السياحة المهمة في الجزائر. كما نص القانون 01/03 على مجموعة من المبادئ هي⁽¹⁾:

✚ تكتسي تنمية الأنشطة السياحية وترقيتها طابع المصلحة العامة، وتستفيد بهذه الصفة من دعم الدولة والجماعات المحلية؛

✚ تخضع تنمية الأنشطة السياحية لقواعد ومبادئ حماية الموارد الطبيعية والمتاحات الثقافية والتاريخية بغرض حماية أصالتها وضمان القدرة التنافسية للعرض السياحي وديمومته؛

✚ تقوم تنمية الأنشطة السياحية على المبادئ والكيفيات المحددة في المخطط التوجيهي للتهيئة

¹ الجريدة الرسمية، (2003): الصادرة بتاريخ 2003/01/14، والمتضمنة للقانون رقم 01/03، (العدد 11)، الجزائر.

السياحية؛

✚ توفر الدولة الشروط الضرورية لترقية الاستثمار، كما تتكفل بالأعباء المرتبة عن إعداد الدراسات

والأشغال القاعدية داخل مناطق التوسع السياحي؛

✚ تلتزم الإدارات العمومية للدولة والجماعات الإقليمية، وكذا الهيئات العمومية في إطار اختصاصاتها

بإدراج ترقية السياحة ضمن سياساتها القطاعية.

من خلال ما سبق نلاحظ إدراك الدولة لضرورة تدخلها في توفير شروط التنمية السياحية، وهذا

ما نصت عليه المادة 18 من القانون 01/03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة كما يلي: " تتخذ الدولة

إجراءات وأعمال الدعم وتقدم المساعدات وتمنح الامتيازات المالية والجبائية النوعية الخاصة بالاستثمار

السياحي، قصد تشجيع التنمية السريعة والمستدامة للسياحة واستحداث أثار ايجابية على الاقتصاد

الوطني، كما تسعى في هذا الإطار إلى استحداث أدوات لدعم عملية التنمية السياحية"، وبهذا أسندت

عملية التنمية السياحية إلى الوكالة الوطنية لتنمية السياحة، كما تهدف إجراءات المساعدة هذه إلى :

✚ إعطاء دفع للنمو الاقتصادي؛

✚ إدراج التنمية السياحية ضمن ديناميكية التطور والتكيف التكنولوجي؛

✚ تشجيع القدرة التنافسية داخل القطاع؛

✚ تحسين الخدمات البنكية المتعلقة بدراسة ملفات تمويل المشاريع السياحية؛

✚ اعتماد سياسة تكوين وتسيير الموارد البشرية، وتشجيع الاحترافية.

2.3.3. أهداف إستراتيجية التنمية السياحية منظور 2013

من أهداف هذا البرنامج تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية والحضارية، وتحسين نوعية

الخدمات السياحية، وكذا إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية، والمساهمة في التنمية المحلية،

والمحافظة على البيئة والفضاءات الحسنة لتوسع السياحة البيئية، هذا إضافة إلى تلبية حاجات الطلب

الوطني المتزايد باستمرار، قصد تقليص عدد المتوجهين إلى الخارج لقضاء العطل، وكذا زيادة التدفقات السياحية. وتتركز أهداف الإستراتيجية في⁽¹⁾:

أولاً: الأهداف النوعية: تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- تحسين صورة الجزائر السياحية وإدراج منتجاتها السياحية ضمن السوق العالمية للسياحة؛
- إرضاء حاجات الطلب المحلي المزيدة وتقليص الوجه نحو الخارج؛
- تحسين نجاعة القطاع السياحي عن طريق الشراكة في مجال الإدارة؛
- المساهمة في الحفاظ على المحيط البيئي والمناطق الحساسة؛
- تحسين إعادة تأهيل المؤسسات الفندقية والسياحية؛
- تثمين المخزون الطبيعي والثقافي والتاريخي؛
- جودة العرض السياحي.

ثانياً: الأهداف الكمية: تتمثل الأهداف الكمية فيما يلي:

أ. زيادة التدفقات السياحية: برمجة زيادة التدفقات السياحية كانت على مرحلتين⁽²⁾:

- الفترة (2004-2007): كان يرجى تحقيق زيادة في التدفقات بنسبة 10% على أساس مرجعي للفترة (2000-2002)، وتوقع حجم التدفق السياحي الكلي أكثر من 1591000 سائح في نهاية 2007.
- الفترة (2008-2013): كان يرجى تحقيق تدفقات سياحية تقدر بـ 1507000 سائح وحسب تقديرات المنظمة العالمية للسياحة فإن الجزائر لها حظوظ الوصول إلى 4 ملايين سائح أجنبي في آفاق 2020.

ب. تطوير حجم الاستثمار: إن إنعاش الاستثمار السياحي كان على امتداد مرحلتين⁽³⁾:

الفترة (2004-2007): كان يتوقع انجاز طاقات إيواء إضافية تقدر بـ 55000 سرير من قبل المقاولين،

¹ تقرير وزارة السياحة، تصور تطوير قطاع السياحة للعشرية، (2004-2013)، ص 17.

² Ministère du Tourisme et de l'Artisanat : (2008), **Les flux touristiques**, Direction Plan Qualité 2013.

³ تقرير وزارة السياحة، تصور تطوير قطاع السياحة للعشرية، (2004-2013)، المصدر سبق ذكره، ص 18.

وتضم المشاريع في طور الانجاز والمتوقفة، هذا بتكلفة انجاز تقدر بـ 1.5 مليون دج للسرير الواحد، مما يؤدي إلى حشد استثمارات تقدر بـ 82.5 مليار دج في نهاية الفترة.

الفترة (2008-2013): كان يرجى إنجاز 60000 سرير خلال هذه الفترة باستثمارات تقدر بـ 150 مليار دج وبتكلفة انجاز تقدر بـ 2.5 دج. وكحصيلة للاستثمارات في الفترة (2004-2013) سجل ما قيمته 232.5 مليار دج.

ج. رفع قدرات الإيواء: يجب أن نميز هنا مرحلتين لإنعاش الاستثمار السياحي في مجال الفنادق والإيواء⁽¹⁾:

الفترة (2004-2007): كان يتوقع إضافة 55000 سرير لرفع قدرات الإيواء وفي إطار محيط تحفيزي ضعيف للاستثمار، الانجازات في العقار السياحي تمحورت حول الفنادق الصغيرة في نهاية 2002 على مستوى مختلف ولايات الوطن سجل 387 مشروعا في طور الانجاز وبنسبة إنجاز وصلت إلى 75 % وقدرة إيواء بـ 38000 سرير، إضافة إلى 254 مشروعا استثماري وصلت نسبة الانجاز إلى 50 % مع تسجيل قدرة إضافية بأكثر من 17000 سرير، وأخيرا مع تقليص العوائق المختلفة تم استئناف المشاريع العالقة واستمرار أخرى.

الفترة (2008-2013): على امتداد هذه الفترة ونظرا لأسباب اقتصادية وتجارية فإن قدرات الإيواء عرفت ارتفاعا أقل من الفترة السابقة (2004-2007)، وكنتيجة تكون نسبة النمو المتوسطة 7% تترجم إلى 60000 سرير.

وكحصيلة للفترتين: (2004-2007) و(2008-2013) سجل مجموع عام بـ 187000 سرير منظور 2013.

ت. خلق مناصب عمل: انطلاقا من الأهداف المستوحاة من المخطط له فإن عدد المناصب الجديدة التي يتم إنشائها في آفاق 2013 يقدر بـ 57500 منصب شغل مباشر و 172500 منصب شغل غير مباشر

¹ وزارة السياحة، تصور تطوير قطاع السياحة للعشرية، المصدر سبق ذكره.

باعتبار أن إنجاز سريرين يؤدي إلى إحداث منصب شغل مباشر وثلاث مناصب غير مباشرة بحسب تقديرات المنظمة العالمية للسياحة.

إن التنمية السياحية تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في زيادة الدخل الوطني والفردى، من خلال جلب العملة الصعبة وخلق مناصب شغل جديدة، إضافة إلى تحريك القطاعات الأخرى، لأن السياحة قطاع مكمل ومتكامل مع باقي القطاعات الأخرى، والجزائر من خلال مخطط التطوير لآفاق 2013، عازمة على الاستفادة من هذه الآثار من خلال زيادة مناصب العمل وزيادة الإيرادات، وفي هذا السياق ندرج بعض المؤشرات الخاصة بالقطاع السياحي إلى نهاية سنة 2012⁽¹⁾:

- بلغ حجم التشغيل في السياحة 430000 منصب عمل، أي ما نسبته 5% من إجمالي اليد العاملة الوطنية.

- المساهمة في الناتج الداخلي الخام: 265 مليار دج (أي ما يقارب 2%)

- في مجال الاستثمار، بلغ عدد المشاريع السياحية 713 مشروعاً مسجلاً بطاقة 62 ألف سرير منها:

✓ 405 مشروع (50000 سرير و 23000 منصب عمل)، في طور متقدم من الإنجاز 60%.

✓ 120 مشروع (12000 سرير و 6000 منصب عمل)، توقفت بسبب التمويل.

✓ 130 مشروع (15000 سرير و 7000 منصب عمل)، لم تنطلق أساساً بسبب غياب مخططات

التهيئة بمناطق التوسع السياحي.

كما بلغ حجم الاستثمارات الخاصة في المشاريع السياحية 220 دج، موجهة لإعادة تأهيل وعصرنة

الفنادق العمومية منها 10 محطات حموية، كما بلغ عدد الوكالات السياحية المعتمدة 814 وكالة، أما عدد

الحظائر الفندقية فقد وصل إلى 1136 وحدة بطاقة استيعاب تقدر ب 96000 سرير، منها 18000 سرير

تابع للحضيرة الفندقية العمومية.

¹ تصريح وزير السياحة والصناعات التقليدية، (2013): الجلسات الوطنية، 15 و 14 أبريل، متوفر على الموقع الإلكتروني: http://www.mta.gov.dz/site_relooke/ar/a

وبالرغم من التطور الملحوظ في المؤشرات السياحية، إلا أنها لم تصل بعد إلى مستوى طموحات الاستراتيجية الوطنية لآفاق 2013، وتبقى بعيدة عما حققته الدول المجاورة.

3.3.3. الوسائل المساعدة في ترقية السياحة.

اتخذت الجزائر عدة تدابير لتطبيق إستراتيجية السياحة منظور 2013 بحيث شرعت في إعداد خطة لترقية السياحة، وذلك من خلال المصادقة على مشروع القانونين⁽¹⁾ المتعلقين بالتنمية المستدامة للسياحة وبمناطق التوسع والمواقع السياحية في سنة 2003.

وقد أخذت التعديلات المقترحة على مشروع القانون بعين الاعتبار ضرورة الارتقاء بقطاع السياحة إلى مصاف القطاعات الأخرى المساهمة في التنمية وتسييره عقلانيا، وتمحورت هذه التعديلات حول ضرورة وضع حد للفوضى وعد الانسجام السائدين في التنمية السياحية اللذين تعرفهما المؤسسات السياحية الجزائرية، وذلك بتبني أسلوبا جديدا في تسييرها يضمن الاستمرارية في العمل ويعتمد على تهمين الثروات الطبيعية والثقافية والحضارية المتاحة وتم التأكيد في هذا القانون على الأهمية القصوى لوضع خطة إستراتيجية وطنية واضحة في ميدان السياحة، تحدد الأولويات وأشكال السياحة المراد تطويرها، وكذا الوسائل المسخرة لذلك وفي مقدمتها مخطط توجيهي لتهيئة السياحة، في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، والقانون المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة⁽²⁾.

1.3.3.3. عصنة قطاع السياحة والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات

يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى تخفيض تكلفة إنتاج الخدمة السياحية، حيث تساهم من جهة في رفع الترويج السياحي، ومن جهة أخرى تعمل التكنولوجيا على تدنية التكاليف، خصوصا تلك المتعلقة بالاتصال (الاتصال المباشر بالوسطاء والسواح) وتلك المتعلقة بالتوزيع فطالب

¹ الجريدة الرسمية: (2003) القانون رقم 03-01 والمتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، والقانون رقم 03-03 والمتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، (العدد 11)، الجزائر.

² تقرير وزارة السياحة، (2003): محضر مختصر لأشغال جلسات المجلس الشعبي الوطني، المصادقة على مشروع قانوني للتنمية المستدامة للسياحة ومناطق التوسع والمواقع السياحية.

الخدمة هو من يسعى لاقتنائها، مما يقلص تكاليف طباعة المطبوعات والدوريات السياحية، بالإضافة إلى خفض حجم العمالة الزائد ورفع قدرات العاملين وتدريبهم على استخدام الحاسب الآلي والإنترنت والتطبيقات والبرامج المختلفة⁽¹⁾.

أن السائح الأجنبي يجد راحة أفضل من خلال الحجز، وغيره من الخدمات باستخدام الوسائل الإلكترونية، فضلا عن إعطاء صورة جيدة عن نوعية الخدمات السياحية المقدمة بالجزائر.

2.3.3.3. تكثيف الإعلام والدعاية الإشهارية

من أجل ضمان قطاع سياحي فعال، كان لزاما الاهتمام بالجانب الإعلامي وكذا الدعاية الاشهارية والغرض من ذلك جذب أكبر قدر ممكن من السياح، خاصة إذا كانت الأسعار في المتناول وهذا ما تم تجسيده في تونس بعد الأحداث الإرهابية التي شهدتها، فكان للإعلام دور في إنجاح الموسم السياحي في هذا البلد وهناك ما يعرف بالتسويق السياحي، الذي يندرج ضمن مجال الإعلام ويعتمد أساسا على تحديد حاجات المستهلكين ومنه تقديم سلع وخدمات تتوافق وتطلعات السائح المحلي والأجنبي، والغاية من التسويق السياحي تحقيق الربح، إرضاء السياح، احتكار سوق سياحي معين وتقديم خدمات سياحية متميزة ومتنوعة⁽²⁾.

3.3.3.3. تعزيز الأمن

من المتعارف عليه أن السائح يحتاج إلى ضمان أمنه وسلامة جسده وأمتعته من أي مساس مادي أو معنوي سواء أكان صادرا من طرف القائمين على تسيير المرفق السياحي أو من عامة الناس. ولكي يزدهر النشاط السياحي يتطلب توافر الأمن بمفهومه الواسع ليتجنب أشياء مثل الحوادث والأمراض المعدية والكوارث الطبيعية. إن أي إخلال بهذا الشرط سيؤدي حتما إلى إلحاق أضرار مادية ومعنوية

¹ بختي إبراهيم، شعوبي محمد فوزي، (2010): دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية قطاع السياحة والفندقة، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، (العدد 07)، ص 280.

² خالد مقابلة، علاء السراني، (2000): التسويق السياحي الحديث - سلسلة السياح والفنادق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص 12.

بليغة بالسياحة كتقليص مدة الإقامة المقررة سلفا أو عدم الرجوع إلى هذا المرفق ثانية أو اللجوء إلى الانتقام بإعطاء صورة مشوهة لأقربائه والمتعاملين معه. وهكذا تطعن السياحة بطرق مباشرة وغير مباشرة. إن توفير الأمن واحترام السائح يستوجب التزود بقدر كبير من الثقافة السياحية، ومتى توفرت هذه الأخيرة، فإن أي فرد وفي أي موقع سيكون واعيا كل الوعي بالنتائج السلبية التي ستجتم عن سلوكه تجاه السياح المحليين والأجانب سواء تجسد هذا السلوك في القول أو الفعل. إن التعامل بالانفعال مثلا أو إخفاء المفقودات أو محاولة ابتزاز السائح أو التحايل عليه، كلها تعتبر من المظاهر الممقوتة ومن الرواسب المتخلفة التي يجب الحيلولة دون وقوعها إذا ما أريد أن تتطور السياحة وتعاد لها الحيوية⁽¹⁾.

4.3.3.3. تنافسية مجال السياحة والسفر

إن القدرة التنافسية للسياحة لم ترقى بعد إلى ما كانت تصبو إليه الجزائر، فقد تم تصنيفها في المرتبة 132 من بين 140 دولة في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول تنافسية السياحة لسنة 2013 وقد اعتمد هذا التقرير على تنافسية قطاع السفر والسياحة، ومن أجل ضمان نجاح السياسة السياحية، فإنه لا بد من منح تراخيص بغرض ولوج الوكالات السياحية وتشجيع مساهماتها للسياحة، وبالتالي التخفيف على كاهل الدولة بشأن تنقل السياح وضمان إقامتهم وأمنهم.

وقد خص المشرع الجزائري وكالات السياحة و الأسفار بجملة من القوانين و التنظيمات أبرزها القانون رقم: 99-06 المؤرخ في: 04 أفريل 1999 الذي يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالات السياحة والأسفار⁽²⁾، و يهدف هذا القانون إلى تنظيم وترقية النشاطات و الأسفار السياحية و كذا وضع أخلاقيات مهنية و إرساء قواعد ممارستها، بالإضافة إلى دعم الاحترافية وتحسين نوعية الخدمات، وتعتبر وكالة السياحة كل مؤسسة تجارية تمارس بصفة دائمة نشاطا سياحيا يتمثل في بيع مباشر أو غير مباشر

¹ صالح فلاحي، النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني: <http://elbassair.net/Centre.....%20de%20t%C3%A9%20C3%A9%20D9%84/13.doc>

² الجريدة الرسمية، (1999): القانون رقم: 99-06 المؤرخ في: 04 أفريل 1999، الذي يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والاسفار، (العدد: 24)، صادرة بتاريخ: 07 أفريل 1999.

لرحلات وإقامات فردية أو جماعية وكل أنواع الخدمات المرتبطة بها، من خلال تنظيم جولات وزيارات رفقة مرشدين داخل المواقع والآثار التاريخية، الإيواء، وحجز الغرف في المؤسسات الفندقية، استقبال السياح.... الخ

5.3.3.3. الاهتمام بالصناعة الفندقية وتطويرها

تعد الفندقة أحد أهم المؤشرات التي على أساسها تقاس مدى تطور القطاع السياحي في بلد ما، على اعتبار أن الفنادق تقوم بعرض خدماتها على السياح بشكل يتوافق وحاجاتهم ورغباتهم بغرض جذب انتباههم واستعمال في ذلك شتى الوسائل المتاحة والمشروعة، كالإعلام والدعاية الاشهارية، ولا يتحقق هذا المطلب إلا إذا تم اتخاذ سياسة قوية وفعالة، عن طريق تشجيع الاستثمار في المجال الفندقي، والحث على بناء الفنادق وفقا لمواصفات عالمية من شأنها استيعاب واستقطاب التدفقات السياحية المحلية والأجنبية على حد سواء، بالإضافة إلى المرافق المرتبطة بها كالمقاهي والمطاعم⁽¹⁾.

4.3. إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة، استنادا للمخطط التوجيهي للسياحة 2030

أصبح الاهتمام بالقطاع السياحي ضرورة وطنية، لهذا تولت الجزائر القيام بأعمال تحسيس كبيرة حول رهان التنمية السياحية من جهة، وتطوير برامج إنجاز للنهوض بالسياحة الوطنية إلى مستوى المعايير الدولية من جهة أخرى، لذلك بات من الضروري اعتماد إطار إستراتيجي مرجعي، وبنظرة واضحة نحو آفاق 2030، بالاعتماد على أهداف رقمية وواضحة، وتخطط الجزائر أن تصبح بلدا سياحيا من الدرجة الأولى بدلا من كونه بلدا مصدرا للسياح، وإلى استقبال 11 مليون سائح بآفاق 2030، وهذا ما يتطلب إستراتيجية حكيمة، واختيار هذه الفترة الزمنية لم يحدد بالصدفة بل كان نتيجة جهود ودراسات قامت بها الجهات الوصية، من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، وبفضل ما جاءت به الترتيبات القانونية من آليات وبرامج جد مغرية والمعمول بها حاليا في الجزائر ومحاولة الاسترشاد

¹ سمير عميش، (2011): أثر تطور الطاقة الفندقية في الجزائر على إيراداتها المالية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، (العدد11)، ص 5.

بإستراتيجيات بعض الدول العربية الرائدة في القطاع السياحي (التجربة الأردنية).

1.4.3. خطة الأعمال للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

إن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "SDAT"^(*)، لا يقتصر على كونه إطارا مرجعيا تتطور ضمنه المبادرات العمومية والخاصة إلى غاية سنة 2030، إنما يرسم برنامجا لتطوير السياحة الجزائرية، وترقيتها من أجل إدراجها ضمن الشبكات الدولية بدعم مكانة الجزائر كوجهة سياحية، ودعم مكتسباتها الطبيعية والثقافية عن طريق الاستثمار وجودة العرض، كما أن هذا المخطط يضع تفاصيل مشروع سياحي شامل يشرك أكبر عدد من الفاعلين، ومنهم على وجه الخصوص المجتمع المحلي المعني بالنشاط السياحي، وعليه أضحت تنمية السياحة أولوية وطنية، وخيارا أساسيا من حيث هو عامل للنمو وأداة له.

1.1.4.3. التعريف بالمخطط التوجيهي

نتج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "SDAT"⁽¹⁾، بفضل المسار الطويل من الأبحاث، والتحقيقات والدراسات والخبرات، ونتيجة لتفكير طويل، وتشاور واسع مع الفاعلين الوطنيين، والمحليين العموميين والخواص على امتداد الندوات الجهوية، والخلاصات التي توصلت إليها، وهو جزء لا يتجزأ من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية "SNAT"^(*)، والمصادق عليه بمقتضى القانون (10-02) المؤرخ في 29 جوان 2011، يحدد إستراتيجية طموحة لتهيئة الجزائر وتنميتها المستدامة، فهو الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين، وجميع القطاعات، وجميع المناطق عن مشروعها السياحي الإقليمي لآفاق 2030، والذي يوضح الطريقة التي تعتمدها الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي، العدالة الاجتماعية، الأداء الاقتصادي، والدعم الإيكولوجي في إطار التنمية المستدامة على مستوى الجزائر نسبة

* (SDAT) : Le Schéma Directeur d'Aménagement Touristique.

¹ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، تقرر إعداده وتحديد معاملة بالقانون 01-20 بتاريخ 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة .

* (SNAT) Le Schéma National d'Aménagement du Territoire.

للعشرين سنة المقبلة.

يتكون التقرير العام حول المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من ستة كتب⁽¹⁾:

✓ **الكتاب 1:** تشخيص السياحة الجزائرية؛

✓ **الكتاب 2:** الحركيات الخمس، وبرامج العمل السياحي ذات الأولوية في المخطط الإستراتيجي؛

✓ **الكتاب 3:** الأقطاب السياحية للامتياز، والقرى السياحية للامتياز؛

✓ **الكتاب 4:** تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (المخطط العملي)؛

✓ **الكتاب 5:** المشاريع السياحية ذات الأولوية؛

✓ **الكتاب 6:** تلخيص عام للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية؛

ويعتبر توجيه تنشيط الصناعة السياحية في الجزائر، الميثاق الرسمي الذي يركز عليه المخطط، بحيث على الدولة والسلطات المحلية إظهار الصورة السياحية للجزائر في أفق 2030، فهذا البرنامج يترجم إرادة الدولة في إعادة الاعتبار للنشاط السياحي، بشكل عام سواء المادي أو المعنوي أو الثقافي، من أجل وضعه في خدمة المتعامل السياحي⁽²⁾، فالسلطات الجزائرية أدركت أن القطاع السياحي يعتبر من القطاعات الأكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو القطاع الذي يمكن أن يساهم في تطوير القطاعات الأخرى، كما في بعض الدول نجد أن السياحة تحتل مكانة مرموقة، ضمن القطاعات الأخرى في الاقتصاد انطلاقا مما تدره من العملة الصعبة.

ويتمثل الرهان في ملائمة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية مع جميع مراحل تطوره (الإعداد والإنجاز والمتابعة) من طرف الفاعلين، والمتعاملين المركزيين، والمحليين في السياحة على مختلف المستويات كالإطارات الفندقية، وأصحاب المطاعم، ووكالات الأسفار، والمرشدين المتعاملين والجمعيات.

¹ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، (2008): الكتاب الرابع، المخطط العملي، وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، الجزائر، ص 3.

² Sahel Sidi Mohamed, Kerris Bahidja Cherifa, (2009) : **Nouvelle politique pour la relance du secteur touristique en Algérie : quelle stratégie ?** journée de recherche sur le tourisme, Groupe sup de Rochelle. pp :5-6

مما سبق، يتطلب إنجاز المخطط المرور على خمس مراحل وهي كالتالي⁽¹⁾:

المرحلة الأولى: تشخيص الاتجاهات العالمية، والإشكاليات والرهانات.

المرحلة الثانية: تحديد التوجيهات الإستراتيجية؛

المرحلة الثالثة: تحديد الخطوط التوجيهية (الحركات الخمسة).

المرحلة الرابعة: برامج العمل ذات الأولوية (الانطلاقة (2008-2015) مخطط التهيئة السياحية)؛

المرحلة الخامسة: تحديد إستراتيجية الإنجاز والمتابعة؛

ومن أجل تحديد التوجيهات الإستراتيجية، يفترض تحديد الأهداف بكل دقة، وقد تم تعريف

الأهداف المادية، وتحديد الميزانية المطلوبة لتحقيق الغاية المرجوة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

2.1.4.3. تحديد الأهداف

تبنت الجزائر إستراتيجية لتنمية السياحة إلى غاية سنة 2030، بهدف تحسين صورة الجزائر

السياحية بالخارج، وجذب الاستثمارات من أجل تسويق المنتج السياحي، كما بادرت بإصلاح منظومتها

لتأهيل العاملين في مجال السياحة، بمشاركة هيئات دولية على رأسها المنظمة العالمية للسياحة، والتركيز

على عامل تكوين الفاعلين في القطاع من مختصين وخبراء، وعمال الفنادق، والمرشدين السياحيين. حيث

أن متطلبات السياحة لا تقتصر فقط على المرافق، وإنما هناك خدمات تغطي احتياجات السائح بمفهومها

الواسع. ويهدف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، إلى ضمان الانطلاق السريع للسياحة الجزائرية،

ولهذا ركز في مخطط الأعمال، على الأهداف المادية والنقدية الآتية⁽²⁾:

أولاً: الأهداف المادية للمرحلة الأولى (2008-2015): تتمثل الأهداف المادية فيما يلي:

أ. إحترام نفس نسب الدول المجاورة، فإن عدد الأسرة التجارية المطلوب توفيرها في أفق 2015 هي

75000 سرير من النوعية الجيدة، باعتبار أن عدد السياح المتوقع استقبالهم 2.5 مليون سائح؛

¹ Le Schéma National d'Aménagement du Territoire : voir le :<http://www.assisesdutourisme-dz.net/>.

² المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، (2008): الكتاب الثاني، المخطط الاستراتيجي: الحركات الخمس وبرامج الأعمال ذات الأولوية وزارة تهيئة

- ب. هدف الأقطاب ذات الأولوية ما يقارب نصف قدرة الاستقبال المتوقع أي 40000 سرير بمقياس دولي منها 30000 من الطراز الرفيع في المدى القصير، و 10000 سرير إضافي في المدى المتوسط؛
- ج. خلق 400000 منصب شغل (بشكل مباشر وغير مباشر) و 91600 مقعدا بيداغوجيا؛
- د. تحديد الأقطاب السياحية للامتياز: سيتم إنجاز هذه الأقطاب في المناطق الشمالية، والغربية والشرقية للوطن إلى جانب إنجاز أقطاب سياحية أخرى بمناطق الهضاب العليا والجنوب لتشجيع السياحة المحلية.

ثانياً: الأهداف النقدية للمرحلة الأولى (2008-2015): من أجل تنفيذ خطة الأعمال، والوصول إلى الأهداف المادية للمخطط التوجيهي، تحتاج الجزائر إلى ميزانية معتبرة، بحيث قدر الاستثمار العمومي والخاص الضروري لإنجاز المشاريع السياحية بين (2008-2015) بـ 2.5 مليار دولار.

كما تم تقدير الاستثمار الإجمالي العمومي والخاص، المادي وغير المادي بـ 60.000 دولار لكل سرير، خصص مبلغ 55.000 دولار إلى الاستثمارات المادية، ومبلغ 5000 دولار إلى الاستثمارات غير المادية.

ومن أجل توفير 40000 سرير التي يعترزم وضعها في الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، يتوقع أن يزيد المبلغ المخصص لهذا الاستثمار عن 2.5 مليار دولار على مدى 7 سنوات لآفاق 2015 أي 350 دولار في السنة إذا احتفظنا بالنسبة الاعتبارية المقدرة بـ 15% بالنسبة لحصة الاستثمار العمومي (بما فيه المادي وغير المادي).

ثالثاً: بيان خطة الأعمال بالأرقام: يبين الجدول الموالي التقديرات المالية لتغطية الميزانية المقدرة لسنتي

2007 و 2015.

الجدول رقم (22.3): التقديرات المالية لسنتي 2007 و2015

السنة	(2007)	(2015)
عدد السياح	1.7 مليون	2.5 مليون
عدد الأسرة	84869 يعاد تأهيلها	75000 سرير فخم
المساهمة في الناتج المحلي الخام	1.7 %	3% مقدر
إيرادات (مليون دولار)	2.5	بين 15 إلى 20
مناصب شغل	200000	400000 (مباشر وغير مباشر)
التكوين مقاعد بيداغوجية	51200	91600

المصدر: المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة الكتاب الثاني، المصدر سبق ذكره، ص 18.

من خلال بيانات الجدول أعلاه، يتضح أن الجزائر تطمح خلال 08 سنوات إلى مضاعفة قدراتها، وهذا ما يبين ويؤكد على اهتمام الدولة بتنمية القطاع. لكن بالرغم من هذا لا يزال الطموح أكبر من المخصصات بالمقارنة مع دول الجوار التي تمتلك أقل قدرات وأقل إمكانيات، فنجد مثلا تونس تطمح إلى توافد 10 ملايين سائح في 2015 في حين الجزائر تطمح إلى 2,5 مليون سائح آفاق 2015.

أما مساهمة القطاع في الناتج المحلي الخام فكانت بمعدل تطور الزيادة في الإيرادات السياحية بما يقارب 7 إلى 9 مرات أضعاف مقارنة بسنة 2007، بينما قدرت الزيادة في عدد المناصب التي يوفرها قطاع السياحة في حدود الضعف مقارنة بما هو موجود سنة 2007.

كما وضعت الخطة تصور لتطوير اليد العاملة المؤهلة في نهاية الفترة لتبليغ المناصب البيداغوجية المتاحة 142800 مقعدا بيداغوجيا.

رابعا: تحديد المشاريع ذات الأولوية للمرحلة الأولى (2008-2015): تم تحديد المشاريع ذات الأولوية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، فمنها الجاري إنجازه أو ما هو قيد دراسة كالاتي⁽¹⁾:

✚ **فنادق الشرطة**: عدد الأسرة من كل الأنواع يقدر بـ 29386 سرير؛

✚ **خمس حظائر بيئية وسياحية**: تتمثل في حديقة دنيا بعنابة، وحديقة دنيا بقسنطينة، وحديقة دنيا

بالجزائر العاصمة، وحديقة دنيا بوهران، وحدائق الواحات.

¹ عامر عيساني، المصدر سبق ذكره، ص 129.

✚ **ثلاثة ومشروع قرية سياحية (*) متميزة، وأرضيات جديدة مدمجة، ومخصصة للتوسيع السياحي**

مصممة لتتناسب مع الطلب الدولي، والطلب الوطني؛

✚ **ثلاثة مراكز للعلاج، والصحة والرياضة: حمام قرقر (ولاية سطيف)، حمام ملوان (ولاية بليدة)،**

حمام الشريعة (ولاية البليدة).

✚ **إطلاق 80 مشروع سياحي في 6 أقطاب سياحية بامتياز: يتوقع إنجاز 5986 سرير و 8000 منصب**

شغل في الأفق، والجدول الموالي يوضح عدد المشاريع الخاصة بكل قطب.

الجدول رقم (23.3): عدد المشاريع في الأقطاب السياحية لإمتياز.

عدد المشاريع	الأقطاب السياحية بامتياز
23	الشمال الشرقي
32	شمال الوسط
18	الشمال الغربي
04	الجنوب الغربي "الوحدات"
02	الجنوب الغربي "توات - قورارة"
01	الجنوب الكبير "الأهقار"
00	الجنوب الكبير "الطاسيلي"
80	المجموع

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة الكتاب الثاني، المصدر سبق ذكره، ص 18.

يتضح من الجدول السابق أنه تم إطلاق أكبر عدد من المشاريع في قطب شمال الوسط والمقدرة

بـ: 32 مشروع، يليه قطب الشمال الشرقي بـ: 23 مشروعاً، وهذا يعكس الاهتمام بالسياحة الشاطئية

لأن معظم المشاريع مخصصة للمناطق الشمالية، وحصّة الجنوب من المشاريع تكاد تكون معدومة، ففي

قطب الجنوب الكبير الأهقار مشروع (01) فقط، أما بالنسبة للطاسيلي، لم يتم إطلاق المشاريع فيها بعد.

(*) **القرية السياحية**، هي المكان المستخدم للاسترخاء والراحة أو الترفيه، وجذب الزوار في العطلات وتقوم المنتجعات بتقديم جميع ما يحتاجه فيها

مثل: الطعام والشراب، والسكن والرياضة، والترفيه، والتسوق، ويوجد عدد من المدن تكون فيها المنتجعات السياحية أهم أنشطتها الاقتصادية مثل شرم الشيخ في مصر وتساهم المنتجعات بشكل متزايد في جذب السياح والزوار إليها لذلك تحتم بعض الدول بإنشائها لتكون أحد أهم مقومات السياحة فيها، أنظر

المرجع: الموسوعة الحرة وكيبيديا، القرى السياحية من موقع: <http://ar.wikipedia.org/wiki>

خامسا: أهم شروط الترقية السياحية التي وضعها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: قدم المخطط

ثلاثة شروط ضرورية لنجاح الترقية السياحية في الجزائر بيانها كالتالي:

✚ **الاعتماد:** بأن السياحة أولوية وطنية وتقوم على التزام سياسي لمنظور آفاق 2030.

✚ **المعرفة الإستراتيجية:** من خلال القيام بالفحص والمعرفة، لنقاط القوة والضعف، كشرط مسبق

للإستراتيجية والمقاربة الشاملة.

✚ **المقاربة الشاملة لفائدة تحديد إستراتيجية العمل:** تمثل مجمل مشروع المخطط، وقد حدد المخطط

التوجيهي للتهيئة السياحية جملة من الأهداف تدور أساسا حول تشجيع ودعم الاستثمار من أجل

تعزيز القدرة الإيوائية كما ونوعا، وتحسين العروض السياحية ونوعية الخدمات التي يعرضها

المتعاملون سواء في مجال الفندقية أو الأسفار أو تأهيل الموارد البشرية، إضافة إلى تامين المقصد

السياحي وتعزيز الحلقة السياحية.

سادسا: أهمية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030: يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة

السياحية، أن السياحة ليست فرعا ولا قطاعا للنشاط إنما صناعة فنية توفق بين ترقية السياحة والبيئة،

وبالنسبة للجزائر فإن السياحة أصبحت ضرورة وطنية وليس خيارا بما أنها تشكل محركا للتنمية، وتأمين

التراث الوطني الثقافي والتاريخي، وداعمة للنمو. إن وعي الجزائر بمسألة التنمية السياحية كناقل للتنمية

الاقتصادية والاجتماعية يتطلب الحاجة إلى تطوير إطار إستراتيجي، بدعم الأهداف الواردة في هذا

المخطط، وتسعى الإستراتيجية السياحية من خلال هذا المخطط إلى تحقيق ثلاث نقاط مهمة:

- تحسين التوازنات الاقتصادية الكلية: التشغيل، الميزان التجاري والمالي والاستثمار؛
- توسيع الآثار المترتبة عن هذا القطاع إلى القطاعات الأخرى: الفلاحة، الصناعة، النقل، الخدمات التشغيل؛

- المساهمة في المبادلات والانفتاح على الصعيد الوطني والدولي.

وتسعى هذه السياسة إلى إعادة تنظيم هياكل الإدارة والمصالح المشرفة على التنظيم السياحي بصورة تسمح لها بالتكفل الناجح بمهامها، في إطار إستراتيجية وطنية تعتمد على إشراك جميع الفاعلين في المجال وتهدف إلى ما يلي:

- السهر على سير توجيهات المخطط الوطني للتهيئة السياحية، ومتابعة تطبيقها خلال جميع المراحل؛

- تحديث المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية كل خمس سنوات ومتابعة مدى تلاؤمه مع قدرات البلاد والسوق الدولية؛

- تحديد الأهداف لكل متعامل في الأقطاب السياحية المقترحة؛

- تكييف المخطط مع جميع المتعاملين في السياحة (مدريات، دواوين، وكالات...)

وكلها أهداف لا تتحقق إلا بإتباع سياسة واضحة المعالم، تستخدم أحدث التكنولوجيات والتقنيات المتوصل إليه، وقد تم تحديد أهمية المخطط في العناصر التالية نذكر منها⁽¹⁾:

✚ جعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي من خلال:

✓ الترويج للسياحة في الجزائر، وجعلها وجهة سياحية بامتياز منارة في حوض المتوسط قصد

المساهمة في خلق وظائف جديدة وبصورة أساسية في الاقتصاد العام للبلاد؛

✓ تنظيم العرض السياحي باتجاه السوق الوطنية؛

✓ ترقية اقتصاد مكمّل لقطاع المحروقات؛

✚ التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة: في هذا السياق وقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة التابع لمنظمة

الأمم المتحدة مع منظمة السياحة العالمية إعلان مشترك للتوافق بين السياحة والبيئة عام 1982م،

¹ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، (2008): الكتاب الأول، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، الجزائر،

وتشكلت لجنة دائمة (لجنة السياحة والبيئة) والهدف من تشكيلها هو نشر الوعي البيئي بين شعوب دول العالم كما أن منظمة السياحة العالمية عقدت مؤتمرها في أكتوبر عام 1997 في مدينة اسطنبول التركية، تحت شعار السياحة قطاع رائد في القرن الحادي والعشرين، لإيجاد فرص عمل وحماية البيئة.

✚ التحسين الدائم لصورة الجزائر من خلال تغيير الذهنيات والتصرفات لبناء ثقافة سياحية جديدة ودائمة في الجزائر، خاصة وان هذا القطاع في حاجة إلى تصورات وسلوكيات جديدة تمكن من إعطاء صورة لائقة ولامعة للقطاع، ويرمي برنامج بناء صورة الجزائر إلى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون في السوق الجزائرية ضمن منظور يجعل منها سوقا هامة ثانوية بما في ذلك مجموعة المواد والطاقات المتاحة والتي تستجيب لحاجيات المستهلكين الدوليين.

✚ تتمين التراث التاريخي، الثقافي، والشعائري: يرتبط الاقتصاد السياحي ارتباط متين مع الإقليم المعبر عن التاريخ والتنوع الثقافي، وتعتبر العناصر التأسيسية للتراث الإقليمي (الإنسان، الطبيعة، المناخ، التاريخ.... إلخ) وتشكل صورته وجاذبيته وموقعه وإنتاجه وأم الأولوية المستهدفة للسياحة وخاصة في المناطق الاقتصادية الهشة التي تكمن في إنشاء وظائف وفي مضاعفة التدفقات المالية وفي الإبقاء وخلق خدمات أمام إستراتيجية تنمية مستدامة تدمج الاهتمام بالحفاظ على التراث التاريخي والثقافي وإنعاشه.

وتظهر أهمية العلاقة بين البيئة والسياحة من خلال (1):

- السياحة والبيئة متلازمتان وتنمية الموارد البيئية يؤدي إلى استمرار ونمو النشاط السياحي؛
- البيئة النظيفة هي الضمان لسياحة جديدة، وتعتبر من اهم عوامل الجذب السياحي؛
- تعد البيئة هي أحد أهم العوامل المؤثرة على الاستثمار السياحي في المستقبل؛

¹ رؤوف محمد علي الأنصاري، (2012): السياحة والبيئة، مجلة الموروث إلكترونية شهرية متخصصة في عالم الكتب، العدد (57)، مقالة منشورة

على الموقع: http://www.iraqnla-iq.com/fp/journal_57/images/buttons_11.jpg

- البيئة غير النظيفة تسيء إلى سمعة المقصد السياحي.

2.4.3. الحركيات الخمس للتفعيل السياحي للجزائر

تشكل الحركيات الخمسة الطريق السريع والمستدام لإنعاش السياحة مدعومة بعودة الجزائر إلى الساحة الدولية وتثمين موقعها الإستراتيجي، مما يدعو إلى إعادة الاعتبار للمكان والدور الذي يتعين على السياحة أن تلعبه ضمن آفاق التحكم في الرهانات التي تقوم عليها أية سياسة للتنمية المستدامة، وتتمثل الحركيات الخمس فيما يلي⁽¹⁾:

1.2.4.3. مخطط الجزائر الوجهة

على غرار الدول السياحية تطمح السياحة الجزائرية أن تكون ممثلة في المواقع الرئيسية الموفدة للزيائن من جهة، وجمع وإحداث تعاون بين كل الطاقات الاجتماعية المهنية على أساس إستراتيجية التسويق من جهة أخرى، وفي هذا الإطار فإن سياسة تنمية السياحة لآفاق عام 2030 ترمي إلى وضع بنية وجهة سياحية تكون:

✚ منافسة على المستوى الدولي، وقادرة على تلبية الاحتياجات الوطنية في التسلية والراحة ومنتجة اقتصاديا واجتماعيا.

✚ ترقية صورة الجزائر مسألة أساسية لتصبح وجهة سياحية كاملة فالهدف هو زيادة شهرة الجزائر وإعطاء صورة شاملة وجذابة.

2.2.4.3. الأقطاب السياحية للامتياز

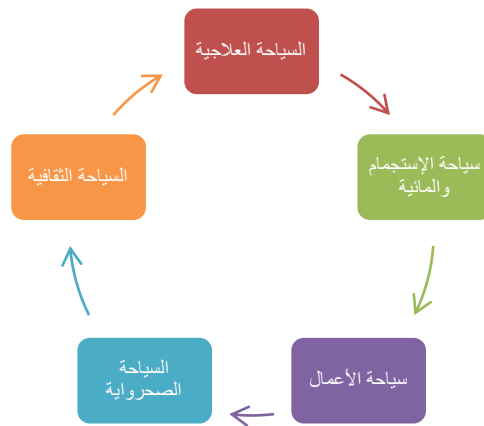
تهدف هذه الحركية إلى إبراز "الأقطاب السياحية" كنماذج من قبل السوق السياحي الدولي وهذه الأقطاب ستساهم بطريقة فعالة في صناعة الصورة السياحية للجزائر. وهي عبارة عن الفضاءات التي تقدم القدرات السياحية ذات النوعية الرفيعة بشكل يساعد على إنجاز إقامات سهلة الوصول والبلوغ، وذات

¹ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الثاني، المصدر سبق ذكره، ص 22.

جودة شاملة ومتميزة، فهي في طبيعتها إطار لربط وتعاون الكفاءات والمعارف، والحرف والإمكانات المادية والمالية، كما أنها تشجع الابتكار وخلق القيم بهدف الازدهار الذي تتيحه من خلال ترقية بقية الأنشطة المحلية خاصة الخدمية، ويعتبر القطب السياحي متعدد الأبعاد، يدمج المنطق الاجتماعي (الاحتياجات الأولية للسكان) والثقافي إضافة إلى الإقليمي (خاصيات ميزات الإقليم) والتجاري (الأخذ بعين الاعتبار التوقعات ومتطلبات السوق) كما يمكن لرقعته الجغرافية أن تدمج منطقة أو عدة مناطق التوسع السياحي، فهو يُركز على موضوع رئيسي (السياحة الصحراوية، و سياحة الاستجمام، والسياحة العلاجية والصحية) من أجل التماسك في تموقعه، غير أنه يخوض في المواضيع الأخرى قصد تجنب أحادية الوظيفة. وبهذا التعريف تصبح الأقطاب مؤهلة لتكون أقطاب سياحية للامتياز، وواجهات للنهضة السياحية في الجزائر، انطلاقا من تهيئة هذه الأقطاب يصبح الهدف هو الشروع في الانطلاقة التي تدفع الترقية السياحية.

وترتكز تنمية أقطاب الامتياز على القدرات السياحية الجزائرية المتعددة، إذ يتعلق الأمر بتنمية المنتج والفروع الأكثر تمثيلية، والأفضل وفقا للمفهوم الجديد للسياحة الجزائرية والتي تتمحور حول العناصر التي يوضحها الشكل الموالي:

الشكل رقم (11.3): المنتج السياحي الذي تركز عليه تنمية أقطاب الامتياز آفاق 2030



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة السياحة والصناعات التقليدية (2012).

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن هناك ستة فروع لها الأفضلية في الفترة (2008-2015) وتتمثل في سياحة الاستجمام البحري، والسياحة الصحراوية والثقافية والعلاجية الصحية وكذا سياحة الأعمال المطلوب تطويرها حسب أهداف كل فرع وكل قطب يمنح أولوية التطوير للفروع الواعدة والغالبة.

فقد تبنت الجزائر فكرة الأقطاب السياحية، حين أصبحت العولمة والتطور العالمي يحثان على البحث والتمثين عن طريق المواقع التنافسية المرتكزة على بعض المجالات المشكلة لأقطاب الامتياز.

والجدول التالي يوضح توزيع عدد المشاريع حسب الأقطاب السبعة للامتياز وتحديد الطاقة الإيوائية المستقبلية آفاق 2030.

الجدول رقم (24.3): الطاقة الفندقية للأقطاب السبعة.

عدد الأسرة للقرى السياحية	عدد القرى السياحية	عدد الأسرة للفنادق من جميع الأصناف	القطب السياحي لامتياز
39849	11	9295	القطب السياحي شمال وسط
7378	3	5965	القطب السياحي شمال شرق
6852	4	10146	القطب السياحي شمال غرب
92	1	2092	القطب السياحي جنوب شرق الواحات
/	/	1513	القطب السياحي جنوب غرب توات الواحات
/	/	150	القطب السياحي الجنوب الكبير الطاسيلي
/	/	225	القطب السياحي الجنوب الكبير أهقار
/	/	29368	إجمالي الأسرة (فنادق)
	54171		إجمالي الأسرة (قرى)
	83557		إجمالي الأسرة (فنادق + قرى)

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الثالث، (2008): الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، ص 5.

من بيانات الجدول أعلاه، يتضح أن نصيب الأقطاب الشمالية يحظى بحصة الأسد فيما يخص عدد القرى السياحية، بحيث يقدر العدد بـ 18 قرية وهذا ما يترجم التركيز على السياحة الساحلية في حين لوحظ إهمال المناطق الجنوبية بحيث يكاد يكون نصيبها من القرى السياحية معدوم، وهذا بالرغم من أن مساحة الجنوب تمثل 70% من مساحة الجزائر، إضافة للمناطق السياحية التي يمكن أن تستغل بطريقة

رشيدة وتعود بإيرادات هامة للدخل الجزائري.

3.2.4.3. مخطط نوعية السياحة

يقصد الاستجابة للهدف المادي والنقدي في مخطط الأعمال لآفاق 2030، أصبح تكوين المورد البشري أمرا ضروريا وقد حددت ثلاثة أهداف إستراتيجية للتكوين، للوصول إلى الحزف السياحية الحقيقية، وتحضير الجزائر سياحيا لآفاق 2030.

إن مخطط النوعية يركز على التكوين، وتعليم الامتياز كما يدرج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تناسق مع تطور المنتج السياحي في العالم وتهدف هذه الحركة إلى (1) :

✚ تعزيز القدرة التنافسية الوطنية من خلال دمج مفهوم الجودة في جميع مشاريع تنمية المؤسسات السياحية ومن خلالها تحقيق احترافية أكبر؛

✚ تثمين المناطق السياحية، وخلق استدامة للعرض السياحي الجزائري من خلال وضوح الرؤية وتحسين النوعية للسياح؛

✚ العمل على استفادة المؤسسات السياحية المشاركة في هذه العملية عن طريق تقديم المساعدة والأدوات اللازمة لتنميتها، بما في ذلك مرافقتها في عمليات الترميم على ترقيات وإعادة التأهيل والتحديث والتوسيع والتكوين.

ولقد وقعت الجزائر والمنظمة العالمية للسياحة على اتفاق يرمي إلى تنمية السياحة الوطنية عن طريق تحسين العرض وتكوين الموارد البشرية، تلتزم من خلاله المنظمة بتقديم المساعدة التقنية للجزائر لتطوير سياحتها الداخلية، وتحسين نوعية العرض، وعملية الترتيب الفندقية. ويرمي الاتفاق أيضا إلى تنمية التسويق والترقية السياحية في الجزائر بما في ذلك مجال الصناعة التقليدية، وترقية التكوين وتأهيل الموارد البشرية في قطاع السياحة. وقد عملت المنظمة على تجسيد محاور التعاون قبل نهاية سنة 2014.

¹ المخطط التوجيهي للهيئة السياحية الكتاب الثاني، المصدر سبق ذكره، ص 47.

4.2.4.3. مخطط الشراكة العمومية-الخاصة

من أجل تحقيق التنسيق الكامل بين القطاع العام والخاص في مجال التنمية السياحية، توضع خطط عمل سياحية تهدف إلى تحقيق الأهداف، حيث يستخدم القطاع العمومي عوائد الرسوم في تطوير خدمات البنية التحتية بينما القطاع الخاص يقوم بتطوير المرافق والخدمات السياحية ولكن تبقى مهمة القطاع العمومي التخطيط والرقابة ويظل التنسيق والتكامل بين ضروريا مع مساهمة المجتمع المحلي، وبعدها يتم تبني الخطة الخاصة بالتنمية السياحية، وتدمج مع خطط القطاعات الأخرى.

ويمكن الحديث عن شراكة عمومية خاصة، عندما يتحرك المتعاملون العموميون والخواص سويا للاستجابة بأكثر فعالية للطلب الجماعي عن طريق تقسيم الموارد والأخطار والأرباح وحينها يلعب كل واحد دوره (الدولة والقطاع الخاص).

هذا، وتلعب الدولة والجماعات المحلية دورا ضروريا في المجال السياحي، خاصة في تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة ووضع المنشآت كالمطارات والطرق... إلخ في خدمة السياحة، كما أنها تسهر على النظام العام والأمن وتدير المتاحف والصروح التاريخية، وتصون الصورة الرفيعة للبلاد، والمواقع بواسطة سياستها وعمليات الاتصال.

5.2.4.3. مخطط تمويل السياحة

أخذ مخطط التمويل بعين الاعتبار ببطء عائدات الاستثمار في القطاع السياحي لغرض دعم الأنشطة السياحية وجذب المستثمرين المحليين والأجانب، كما شمل بعض الإجراءات الضرورية نذكر منها (1):

➤ مرافقة المستثمرين المرقين وأصحاب المشاريع كالمساعدة في أخذ القرار في تقديم المخاطر

وفي تمويل عتاد الاستغلال؛

¹ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الكتاب الثاني، المصدر سبق ذكره، ص 57.

✚ إنشاء أداة جديدة متمثلة في بنك الاستثمار الذي يهدف إلى تشجيع الاستثمار بالسماح

للمتعامل المبدع بتقليل المخاطر أي بتحديد شروط استمرارية المشروع؛

✚ تخفيف إجراءات منح القروض البنكية، ومنح الحسم؛

✚ التمديد في مدة القرض؛

والإطار الذي يعمل به مخطط التمويل هو بنك الاستثمار المستقبلي الذي يهدف إلى:

✚ إجراءات الدعم والإلزام بالاكنتاب في مخطط نوعية السياحة؛

✚ المساعدة في اتخاذ القرار والمساعدة على تقييم المخاطر؛

✚ يضع بنك الاستثمار أو البنك التجاري التمويل الأكثر تكيفا مع (التأخر وتسليم المشاركة)

ومفهرس في أداء المؤسسة وفصيلة النشاط؛

✚ ضرورة منح رؤية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية حتى يحظى باهتمام كبار المستثمرين

المحليين والدوليين؛

كما يقدم بنك الاستثمار، الهندسة الأولية لإطلاق المشاريع بالتكفل بكل أو جزء من الدراسات

ويتم الدعم المالي بالتمويل بنسبة 80% لدراسة سقفاها 500.000 دينار جزائري.

3.4.3. مراحل تنفيذ وتقييم المخطط التوجيهي آفاق 2030

إن تنفيذ المخطط التوجيهي يتم عبر ثمانية مراحل كالتالي⁽¹⁾:

1.3.4.3 وضع هياكل القيادة

تمثل هذه المرحلة خارطة الطريق لتنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT)، وتحدد

إطار التنفيذ والترتيبات التنظيمية والنشاطات التي يتعين القيام بها وكذلك المدة الزمنية ويكلف مدير

الهيئة ومختلف الرؤساء بالمهام ويُنظم اجتماع الانطلاق من أجل:

¹ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الكتاب الرابع، المخطط العملي، وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، الجزائر، ص 32.

- تحديد البرنامج التقديري لإنجاز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية،
- تقديم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية وشرح أهدافه ومحتواه؛
- توضيح أدوار كل متدخل؛
- تحديد طريقة سير الهيئة؛
- تخطيط اجتماعات العمل.

2.3.4.3. تنظيم ورشات العمل لكل مشروع

تعتبر هذه المرحلة مرحلة التنظيم، بحيث يتمثل هدف ورشات العمل في جمع كل أعضاء الخلية للعمل حول مشروع محدد وتحديد الطريقة العملية المناسبة وتعالج ضمن الورشات مختلف الإشكاليات التالية: الفروع العقارية والهياكل المالية وفيما بين القطاعات والمتعلقة بكل مشروع ذي أولوية بحيث يتم التطرق لكل مشروع من مختلف أوجه موضوعاته والتي تكون عبارة عن الإيواء والإطعام والتجهيزات السياحية والتسليية والترقية والاتصال، وطريقة التسيير بالإضافة إلى المقاربة العمرانية.

3.3.4.3. تعريف الإستراتيجية وفقا لكل قطب سياحي

في هذه المرحلة، يُحدد كل مكلف بمهمة محلية مراحل تنفيذ المخطط على مستوى قطبه بناء على ما تم تحديده في المرحلة الثانية، وهكذا ستبرز أولويات التدخل، كما حددتها مختلف الورشات، والتي تخص القطب السياحي الذي يتولى التكفل به ويقوم بإعداد رزنامة تقديرية وتحديد مختلف الدراسات الضرورية لإنجاز الأقطاب.

4.3.4.3. انطلاق المرحلة قبل العملية للمخطط

يتم في هذه المرحلة اجتماع اتصالي مع ممثلي القطاعات الأخرى، الفاعلين المعنيين بكل مشروع وممثلي مختلف الفروع والشروع في الدراسات ومتابعتها بالإضافة إلى وضع المرصد وأداة المتابعة وتقييم الأقطاب السبعة السياحية للامتياز، والبحث عن المستثمرين.

5.3.4.3. انطلاق أول الورشات والمفاوضات

الورشات الأولى هي الورشات ذات الأولوية، لكنها الورشات التي لا تعترضها صعوبات خاصة العقار أو إعادة تأهيل المنشآت الموجودة وتتم من خلال:

✚ تنظيم مسابقات التحكم في الأعمال؛

✚ اختيار مقدمي الخدمات؛

✚ انطلاق الورشات؛

✚ دراسات التنفيذ؛

وبمجرد انطلاق الورشات الأولى، يتم الشروع في المفاوضات الضرورية، لتنفيذ المشاريع الأخرى للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، (اشترك القطاعات الأخرى عن طريق اقتناء العقار، والبحث عن التمويل ودعم المرافقة، بالإضافة إلى التعريف على الشركاء).

6.3.4.3. وضع إستراتيجية للترقية والاتصال

ترتبط الحركة السياحية إلى حد كبير، بالصورة الذهنية حول المقصد السياحي، تلك الصورة يشكلها الإعلام بدرجة ملحوظة بحيث يستوجب محور الإعلام السياحي توفر المعلومات حول المقاصد بصورة جذابة وحقيقية ومحدثة كاختيار صيغ الخطاب الإعلامي الملائم للأسواق والفئات السياحية المختلفة وكذلك يتطلب الإلحاح في تقديم الصورة الجاذبة للمقصد بأساليب متنوعة ومدروسة.

ولا يقتصر اهتمام هذا المحور فقط بإبراز المقومات السياحية بالمقاصد الجزائرية، وإنما ينبغي أن يهدف إلى تقديم صورة شاملة للمجتمع المحلي المحيط بالمقصد من حيث قيمة وعاداته وتقاليده وثقافته وعلى الأخص ما يدل فيها على الانفتاح على شعوب العالم، وترحيبه وتفهمه للتنوع الثقافي لديهم.

إن ارتباط الحملات الإعلامية ذات الكفاءة مع جهود الترويج السياحي يكون له تأثير إيجابي بالغ في نجاح تلك الجهود ففي المرحلة الأولى يتوجه الإعلام إلى المحترفين (المتعامل السياحي، وكالات السفر)

واستعادة الثقة وتجديد صورة الجزائر، وإعطاء ضمانات بتمتية سياحية ذات نوعية.

7.3.4.3. إطلاق مخطط نوعية السياحة

يتم تجسيد مخطط نوعية السياحة بمعرفة المؤسسات الفندقية (فنادق، ومخيمات وإقامات...) أصحاب المطاعم والدواوين السياحية المحلية وكالات السياحة والسفر والناقلين. وتشمل عملية (مخطط نوعية السياحة) 20% من الحظيرة الفندقية (200 وحدة، مصنفة أو يعاد تصنيفها) وبواسطة تنشيط الهيئات النقابات المهنية (الاتحادية الوطنية للفندقيين، جمعية أصحاب المطاعم) كما تدعم أيضا بواسطة:

- عصرنة المؤسسات السياحية؛
- التصنيف القانوني؛
- مخطط التكوين؛

8.3.4.3. تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030

إن إنجاز المشاريع المدعومة بمختلف الإجراءات المرافقة، يكون بارتكاز على مخططات العمل المحدد في المرحلتين الثانية والثالثة، وتقييم سير العمل من خلال عقد اجتماع كل ستة أشهر، للتعرف على درجة تقدم المشاريع وإحصاء الانحرافات وإعادة ضبط طريقة العمل الضرورية. والجدول التالي يبين المشاريع التي شرع في إنجازها والتي في طريق الانطلاق:

الجدول رقم (25.3): المشاريع التي شرع في إنجازها والتي في طريق الانطلاق

عدد الأسرة	عدد الفنادق	الأقطاب
5965	86	القطب السياحي شمال شرق
9295	49	القطب السياحي شمال وسط
10146	85	القطب السياحي شمال غرب
2092	26	القطب السياحي جنوب شرق الواحات
1513	23	القطب السياحي جنوب غرب توات
150	01	القطب السياحي الجنوب الكبير طاسيلي
225	04	القطب السياحي الجنوب الكبير
29386	274	المجموع

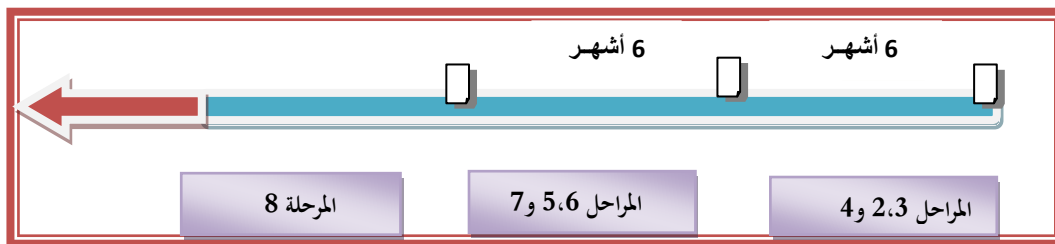
المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية (2013): www.mta.gov.dz/accueil.htm

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه، يتبين بأن المشاريع المرتقب إنجازها قد بلغ 247 مشروعاً موزعة على مختلف الأقطاب السبعة، مع ملاحظة أن أكبر عدد من المشاريع متمركزة في الأقطاب الشمالية والتي قدرت بـ 220 فندق، وفي المقابل الأقطاب الجنوبية حوالي 54 فندق ويرجع السبب في ذلك لحيوية المنطقة الشمالية وإقبال السواح على السياحة الشاطئية وسياحة الأعمال.

مما سبق نقول أن الإستراتيجية السياحية باتت تقوم على تطوير وإعادة الاعتبار للقطاع السياحي في الجزائر، والتركيز على منتج السياحة الساحلية من خلال تدعيم المنشآت القاعدية والبنية التحتية وضمان المحافظة على الإرث الثقافي والحضاري وتطوير الخدمات وتأهيل الموارد البشرية⁽¹⁾.

ومن أجل إنجاز وتنفيذ المخطط التوجيهي، كان لا بد من وضع جدول زمني لكل مرحلة من

مراحل المخطط على حسب المؤشر التالي:



¹ محجوب بدة ، (2009): الجودة والاحترافية مفتاح الوجهة السياحية الجزائرية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد (13)، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 45.

✓ من جوان (2007) وتم في هذه الفترة:

- تجسيد مسار إعادة تكييف إستراتيجية من خلال عقد الجلسات الوطنية؛
- إطلاق مخطط تكوين ومدارس تكوين في السياحة؛
- تحويل الأقاليم إلى أقطاب سياحية؛

✓ ومن أكتوبر (2007) إلى غاية جوان (2008) تم:

- الشروع في ترتيبات الاستقبال في الأرضيات الكبرى لدخول التراب الوطني؛
- دراسة وتيرة التقدم في بلوغ أهداف المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة؛
- تعزيز أعمال تنفيذ المخطط والمراقبة المالية؛
- وضع إستراتيجية لتسويق وجهة الجزائر؛
- إطلاق مخطط نوعية سياحية؛

✓ وإلى غاية ديسمبر (2007) تم:

- إرساء الأسس الجديدة للإستراتيجية السياحية؛
- تجسيد الإطار الجديد للعمل السياحي؛

✓ ومن ديسمبر (2007) إلى غاية (2015) سيتم:

- انطلاق مفاوضات الشروع في إنجاز القرى السياحية بامتياز؛
- تعريف وتحديد الأقطاب والقرى السياحية بامتياز؛
- الإطلاق المتزامن للحركيات الخمس؛
- إطلاق الاستثمار السياحي؛

✓ من (2015) إلى غاية (2030): سيتم تعزيز سياسة التحول السياحي للجزائر وتجسيد المخطط

التوجيهي، ويتم تسيير متابعة المشاريع من خلال اللجنة الوطنية للقيادة لضمان المطابقة

والتصديق على مراحل الإنجاز بالنظر لالتزامات مكتب التسيير بسمعة دولية، والوساطة بين القوى العمومية والمستثمرين ومكتب متخصص للاستشارة في المنازعات وإعداد دليل بالشروط المطبقة على المشاريع⁽¹⁾.

مما سبق نستنتج بأن المخطط التوجيهي شرع فعلا في تنفيذ مراحل الأولى ابتداء من جوان (2007) إلى غاية ديسمبر (2009) في وضع اللبنة للإستراتيجية الجديدة بواسطة تنفيذ مسار إعادة ملائمة إستراتيجية (2030) من خلال عقد الجلسات الوطنية والبدء في إنشاء مدارس التكوين في السياحة والتحول إلى أقطاب في الأقاليم السياحية.

كما أعلنت وزارة السياحة والصناعة التقليدية الجزائرية على توقيع 49 عقدا استثماريا جديد سيمكن بلوغ تحقيق نسبة 68 % من الإستراتيجية الوطنية لمخطط التهيئة السياحية، وأن منح هذه الموافقة تضاف إلى 483 تمت الموافقة عليها مسبقا، بإمكانها رفع طاقة الاستيعاب بـ 70 ألف سرير في آفاق 2015، وأن الجزائر تعترم استقبال 2,5 مليون سائح في آفاق 2015 وذلك بعد إعادة تأهيل حوالي 85 ألف سرير، لتبلغ طاقة الاستيعاب 75 ألفا بالمقاييس الدولية بالإضافة إلى المشاريع التي سيتم إنجازها في إطار المخطط الوطني لتهيئة القطاع، بحيث بلغ عدد السواح مليون سائح سنة 2009 وتمكنت من تحقيق مداخيل قدرت بـ 330 مليون دولار، وتهدف الدولة في إطار إستراتيجيتها إلى تحقيق مداخيل تقدر بحوالي 2 مليار دولار لتساهم بنسبة 3% في الدخل الوطني الخام.

4.4.3. معوقات التنمية السياحية.

تسعى العديد من الدول وخاصة الدول التي تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة إلى تطوير وتنشيط القطاع السياحي، لما يحدثه من تنمية اقتصادية واجتماعية. والجدير بالذكر أن السياسات السياحية لا تبنى فقط على اعتبارات اقتصادية وتكنولوجية، ولكن يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أيضا الحفاظ على

¹ المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة، الكتاب الرابع، المصدر سبق ذكره، ص 34.

البيئة واحتياجات السكان المضيفين عامة والذين يعملون في الحقل السياحي خاصة، إذ أن السياحة التي تستجيب لهذه الشروط هي السياحة البديلة أو السياحة المتوافقة.

والجزائر كغيرها من الدول عند تبنيها لمبادئ التنمية السياحية المستدامة، واجهتها بعض المشاكل وبناء عليه سنحاول أن نسلط الضوء على أهم المشاكل التي يواجهها القطاع السياحي في الجزائر. وعليه فقد تم

إحصاء إحدى عشر مشكل يعيق التنمية السياحية كالتالي⁽¹⁾:

أولاً: غياب نظرة لمنتجات السياحة الجزائرية، بحيث نجد:

- غياب التشاور حول الأمور الأساسية وتجاوب ضعيف مع حقائق الميدان؛

- مواقع بلا صيانة وغير مثمرة بصورة كافية؛

ثانياً: طاقات إيواء غير كافية، وذات نوعية سيئة، وتتمثل في:

- هياكل إيواء ذات نوعية رديئة وبأسعار باهظة نسبياً بالنسبة للسكان المحليين؛

- عجز في طاقات الاستقبال والهياكل الفندقية والإطعام ذات نوعية؛

- 10 % فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية؛

ثالثاً: غياب التحكم في التقنيات الجديدة للسوق بالنسبة لوكالات الأسفار، ويمكن إجمالها في الآتي:

- أنشطة موجهة نحو السياحة الموفدة، 80 % عمرة وإسفار نحو الخارج، 10% استقبال (وكالات

الجنوب) و 10 % تذاكر؛

- عدم التكيف مع الطريقة العصرية للتسيير الإلكتروني للنقل قصد تنظيم عمليات الحجز والخدمات؛

- غياب التحكم في التقنيات الجديدة لسوق السياحة الدولية، والذي هو في تحول مستمر؛

- خضوع استقبال السياح في الجنوب لوكالات الأسفار الأجنبية التي تحدد وجهتهم؛

- عدم وجود تنظيم لوكالات الأسفار وميثاق يحكم المهنة

¹ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الأول، المصدر سبق ذكره، ص 53.

- نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين؛

- غياب مخطط للتكوين المستمر؛

رابعاً: نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين في المؤسسات والخدمات السياحية والفنادق خاصة،

وتتلخص في:

- نوعية تكوين غير ملائمة، مع متطلبات عرض سياحي بامتياز؛

- نقص التأهيل والكفاءة لدى المستخدمين في القطاع السياحي.

خامساً: ضعف نوعية المنتج وخدمات السياحة الجزائرية، وذلك يتجسد في:

- مرتفعة السعر بالنسبة للسكان المحليين وذات نوعية اقل للمنافسة الدولية (التونسية والمغربية)؛

سادساً: توغل ضعيف لتكنولوجيات الإعلام والاتصال في السياحة، وتتلخص في:

- عدم كفاية مواقع الانترنت مع التركيز على ترقية الصحراء، والاكتشاف الثقافي؛

- صعوبة التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع السياحة؛

- عدم وجود سند تفاعلي واتصالي؛

سابعاً: ضعف نوعية النقل، وتتمثل في:

- عدم القدرة على خدمات النقل متكيفة مع الطلب، وزادت حدةً من خلال التسعير المبالغ فيه؛

- سوء الربط الجوي باتجاه الجنوب بالإضافة إلى انعدام التنسيق في رحلات الربط عند المغادرة باتجاه

الخارج؛

ثامناً: بنوك وخدمات مالية غير متكيفة: وتتلخص في:

- عدم ملائمة وضعف وسائل الدفع العصرية على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلية للسياح؛

- قوانين لا تسمح بتوطين العمليات سواءً بالنسبة للاستقبال أو إيفاد السياح إلى الخارج؛

- تعارض طريقة تمويل الاستثمار والنشاط السياحي مع طبيعة الاستثمار السياحي؛

تاسعا: مشاكل الأمن، ويمكن إجمالها في:

- مشاكل متكررة ومتفرقة (غياب الأمن الصحي، الغذائي)؛
- اضطرابات وعدم وجود حماية للسياح والزوار؛
- عدم اتخاذ التدابير التي من شأنها منع وقوع الجرائم في المرافق السياحية، أو تعرض السياح للمخاطر الصحية والأخلاقية، ومراقبة العناصر المشبوهة التي تستغل السياح والزوار ومطاردتهم؛

عاشرا: عجز في تسويق وجهة الجزائر: وتتلخص في:

- ضعف الاتصال الداخلي والخارجي، وضعف في التعاون بين مختلف القطاعات والشركات في قطاع السياحة؛
- عدم وجود أدوات للإعلام للتسويق الاستراتيجي على النشاط السياحي؛
- وسائل ترقية متآكلة وغير مؤهلة (قديمة) لا تتماشى مع تقنيات الاتصال الحديث؛
- لوحات إشهارية غير كافية وعادية وغير متكيفة مع التسويق الجوّاري؛
- ضعف تسويق الوجهة الجزائرية.

خلاصة الفصل:

مما سبق تعد الفترة الحالية مرحلة الالتفاتة الجدية من قبل الدولة لقطاعها السياحي، بغية النهوض به وترقيته وجعله في مصاف القطاعات السياحية على الأقل للدول المجاورة، وهذا بوضع إستراتيجية جديدة على فترات مختلفة على المدى المتوسط 2015 والمدى الطويل 2025، وهذا في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي يعتبر تنويجا لمسار طويل، وبمشاركة الفاعلين في القطاع السياحي.

ويعد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في أفق 2030 أرضية العمل الرئيسية لتنمية السياحة في الجزائر، ويتضمن المخطط الإطار الاستراتيجي والمرجعي لتطبيق السياسة السياحية في الجزائر، وتجسيد التوجه الرامي إلى تثمين الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر وجعل هذه الإمكانيات في خدمة السياحة، وخاصة السياحة المحلية، وهو ما يؤسس لتحولات جذرية في أسلوب التفكير والوعي بأهمية إحياء قطاع السياحة من خلال تقديم منتج سياحي تنافسي يجلب اهتمام المعنيين، ويلبي كل رغباتهم حتى تكون المناطق الداخلية الوجهة المفضلة لديهم، والاهتمام بتطوير وترقية مختلف الأنماط السياحية كالسياحة الصحراوية والسياحة الحموية والتي تساهم في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة.

الفصل الرابع:

واقع وآفاق

السياحة العموية في الجزائر

تمهيد:

تُعتبر الجزائر من الدول الغنية بما يُعرف بـ "المياه الحموية"، التي صارت ركناً من أركان السياحة الداخلية بهدف الاستجمام والاستشفاء في الوقت نفسه. وتنتشر الحمّامات التي تشتغل بهذه المياه في أكثر من منطقة، إن ما تتمتع به الجزائر من إمكانات مادية وبشرية وبيئية يؤهلها لأن تكون بلداً سياحياً من الدرجة الأولى، إلا أن غياب الإرادة السياسية للنهوض بهذا القطاع يجعله هامشياً ولا يؤدي دوره الحقيقي، وما غدى هذا التغيب لقطاع السياحة في الجزائر هو الطابع الريعي للاقتصاد الوطني المعتمد على قطاع المحروقات، وبالخصوص في العشرة سنوات الأخيرة التي شهدت ارتفاعاً متواصلاً وأسعاراً قياسية مما در على الخزينة موارد كبيرة جعلت البلد يعيش في بحبوحة مالية، غير أن العد التنازلي لنفاذ النفط يستدعي إعادة النظر في رسم السياسة التنموية. تكمن أهمية القطاع السياحي أنه أصبح بديلاً تنموياً فعال في الكثير من الدول المتقدمة، إذ تساهم السياحة الحموية في تنويع مصادر الدخل، وتنشيط باقي القطاعات الاقتصادية، وعليه يتوقف دعم المسيرة التنموية بشكل عام وهو ما يتجلى من خلال الاهتمام المتزايد للدراسات العلمية الأكاديمية حول أهمية السياحة الحموية أو الاستشفائية العلاجية على مستوى الاقتصاد العالمي أو المحلي، ونحن نعلم مدى أهمية المؤهلات التي تمتلكها الجزائر في مجال السياحة الحموية، وما يمكن أن تدره على الخزينة العمومية لو يتم استغلال هذه الإمكانيات على أحسن وجه، لذا سنحاول من خلال هذا الفصل إبراز أهمية السياحة الحموية ومدى مساهمتها في عملية التنمية من خلال التطرق لبعض التجارب في البلدان الرائدة في هذا المجال ومحاولة تسليط الضوء على واقع هذا النمط السياحي في الجزائر والوقوف على أهم العقبات التي تعترضه ومحاولة حصر أهم الاستراتيجيات التي تساعد على تطويره والرفع من مساهمته في التنمية المحلية ومنه تحقيق التنمية الوطنية الشاملة.

1.4. ماهية السياحة الحموية

تحظى العيون المعدنية والحمامات أو ما يعرف بالسياحة العلاجية كما يحلو للبعض تسميتها باهتمام كبير من قبل العديد من دول العالم، فضلا عن كونها كنزا سياحيا بحكم ما توفره لقاصديها من أسباب العلاج، والهدوء والاسترخاء الذهني والعضلي، إذ تمثل موردا اقتصاديا مهما وأساسيا للدول وبخاصة التي تتميز بمحدودية الموارد، فهي وسيلة للمساهمة في التنمية الوطنية الشاملة.

1.1.4. مفهوم السياسة الحموية

1.1.1.4. تعريف السياحة الحموية

قد أصبح السفر للغرض العلاجي أو الاستشفائي من الأهداف الرئيسية للسفر وللسياحة، فالسياحة الحموية أو السياحة الوقائية والاستشفائية ليست قاصرة على المرضى الذين يعانون من مرض معين، بل تشمل فئات متعددة ممن يرغبون في استرداد حيويتهم ولياقتهم البدنية والذهنية هذا وقد اجتهد العديد من الخبراء والمختصين في وضع تعريف محدد للسياحة العلاجية، حيث حاول كل منهم وضع مفهوم خاص به، فقد ذكر اليوتو " أن السياحة العلاجية تتمثل في كافة التسهيلات الصحية المقدمة باستخدام الموارد الطبيعية للدولة وبشكل خاص المياه المعدنية والمناخ"⁽¹⁾.

أما بولوك فيتناول السياحة العلاجية على أساس أنها من الأنشطة الترفيهية والتعليمية التي يمارسها الفرد بعيدا عن العمل والمسكن من خلال استخدام المنتجعات والخدمات السياحية العلاجية للنهوض بصحة والإبقاء على حيويته⁽²⁾.

ويقصد بها أيضا، توجه السياح إلى أقاليم تشتهر بدور العلاج من أمراض محددة: أمراض القلب والجهاز التنفسي أو الأمراض الروماتيزية أو الأمراض العصرية، كالتوتر النفسي والعصبي وغيرها من الأمراض التي تنتج عن كثرة الضغوط، وتتميز هذه الأماكن بتمتعها بخصائص شفاءية معينة مثل الينابيع

¹ أحمد الجراد، (2000): البيئة والسياحة العلاجية"، ط 1، عالم الكتب، القاهرة، ص 13.

² إبراهيم خليل بظاظو، (2010): الجغرافيا السياحية - تطبيقات على الوطن العربي، ط1، دار الوراق، للنشر والتوزيع، ص 211.

المياه المعدنية أو الكبريتية وحمامات الطين أو نافورات المياه الساخنة⁽¹⁾.

كما تؤكد سعاد عمران على أن السياحة العلاجية هي "عملية الانتقال المؤقت الذي يقوم به السائح بحثا عن مصادر علاجية واستشفائية من مرض معين أو لاستعادة الصحة والمحافظة على القوة واللياقة الجسمية، وأن يكون هذا الانتقال بمحض إرادة السائح⁽²⁾.

كما أنها تتمثل في المواقع السياحية والينابيع المعدنية التي يزورها السائح بقصد تغيير المكان والحصول على الراحة الجسمية والذهنية وزيارة المصحات وأماكن الاستشفاء⁽³⁾.

وتمتاز السياحة الحموية بدور إيجابي في العلاج، وذلك بالنسبة لحدوث ارتفاع لمعنويات ونفسية المريض من خلال ارتباط حصوله على الشفاء بأماكن طبيعية جميلة، يستطيع أن يجمع بين العلاج والاستجمام والترفيه والثقافة وتعتمد السياحة الحموية على توافر خصائص طبيعية محددة، تتمثل في مياه أو أجواء أو في نطاق جبلي ذوي موقع منعزل مرتفع المنسوب، تشفى من بعض الأمراض سواء المزمنة منها أو الحادة وذلك كبديل طبيعي عن الأجهزة الطبية المشعة والمركبات الدوائية⁽⁴⁾.

ويعتمد العلاج الطبيعي على عوامل مهمة تعتمد أولا على مادة العلاج وهي المياه المعدنية الحارة، بالإضافة إلى المناخ المحيط بالمصدر المائي ثانيا. وتتبعها العوامل النفسية والذهنية ثالثا، وعوامل الحركة من رياضة ومشى وسياحة وخدمات رابعا.

تتمثل السياحة الحموية في انتقال السائح من بلده الأصلي داخل أو خارج وطنه بهذه الاستفادة من العناصر أو القيم العلاجية الطبيعية التي أوجدها الله سبحانه وتعالى بصورة طبيعية في جو أو مياه بلد آخر والتي يفقدها السائح في طبيعة بلده الأصلي، ويضطر إلى تعويضها في بلده عن طريق المركبات الدوائية أو الأجهزة الصناعية المشعة.

¹ منال شوقي عبد المعطي، (2011): جغرافيا السياحة، ط1، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص 61.

² سعاد عمران منصور، (1995): السياحة العلاجية وأسس تخطيط المنتجعات السياحية، القاهرة، ص 6.

³ خالد مقابلة، فيصل الحاج ذيب، (2000): صناعة السياحة في الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص 76.

⁴ وفاء أحمد عبد الله، (1983): البيئة المصرية والسياحة العلاجية، مؤتمر برنامج القادة الإداريين عن السياحة، ص 22.

أما بالنسبة للبلد المضيف، فالسياحة الحموية تتمثل في حسن استغلال وتخطيط الموارد العلاجية الطبيعية بأساليب تؤدي إلى شفاء كثير من الأمراض المؤقتة والمزمنة للمرضى الوافدين من داخل الوطن أو خارجه.

ويتناول (Christio، 1996) السياحة العلاجية على أساس أنها السياحة من أجل العلاج، محاولة لإرضاء احتياجات وسلامة الفرد، من خلال الاهتمام بالبدن والعقل لحماية استمراري البقاء⁽¹⁾.

كما يمكن أن نعرف سياحة العلاج الطبيعي على أنها أحد أنواع السياحة الاستشفائية للعناية بالصحة العامة، كارتياح الأماكن التي تشتهر بوجود ينابيع المياه المعدنية أو الكبريتية وحمامات الطين أو الرمال المشعة أو عيون المياه الساخنة، الهدف من المشاركة فيها الراحة والاستشفاء بطرق العلاج الطبيعية من بعض الأمراض.

وتعد السياحة الحموية من أهم مصادر المنتج السياحي في كثير من الدول نظرا لانتشار ينابيع المياه المعدنية الحارة في مواقع جبلية وفي الهضاب، إلا أن هذه المواقع بحاجة إلى الاهتمام من قبل هذه الدول والعمل على تهيئتها واستغلالها الاستغلال الأمثل لأغراض السياحة الاستشفائية وتحويلها إلى مصحات علاجية للاستشفاء والراحة، وإنشاء مرافق خدمات سياحية بجانب أو قرب هذه الينابيع المعدنية، من فنادق واستراحات وكذلك توفير أطباء اختصاصيين على هذه المواقع.

فالغرض من هذا السفر هو علاجي لأنه كان مقصورا على رحلات العيون المعدنية، وقد استمرت هذه الأخيرة في جذب السياحة وتنشيطها إلى اليوم، ومرجع ذلك إلى الاعتقاد السائد حول القوى الشفائية للمياه المعدنية وإلى التسهيلات التي أقيمت حولها⁽²⁾.

وتعد البيئة السياحية العلاجية هي البيئة التي يتوفر بها قدر من العناصر الطبيعية والبشرية مما يجعلها منطقة جذب سياحي وخاصة المرضى والفقهاء لفترة محدودة من الزمن وتضيف لروادها المتعة

¹ إبراهيم بظاظو، (2009): التخطيط والتسويق السياحي باستخدام GIS، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ص 74.

² محمد صبحي عبد الحكيم، حمدي أحمد الديب، (2012): جغرافية السياحة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص 36.

والعلاج الطبيعي، مما يجعلها منطقة جذب مستدامة (1).

كما يوجد هناك ارتباط وثيق بين السياحة الحموية والصحة وما يؤكد ذلك هو تقرير الجمعية الأوروبية لمنتجات العيون المعدنية (European spa association) الذي أشار أن السائحين الذين يسافرون لأغراض لها علاقة بالصحة زادت أعدادهم فيما بين عامي 2006/2004 بنسبة 4.1% وأن أماكن الإقامة بمنتجات العيون المعدنية زادت بنسبة 2.1% لنفس الفترة.

في حين عرفها صلاح عبد الوهاب: " هي السياحة التي يكون الهدف منها العلاج، أو النقاهاة، أو دخول المصحات المختلفة للعناية بالصحة العامة، أو ارتياد الأماكن التي تتمتع بخصائص شفائية معينة، مثل: ينابيع المياه المعدنية أو الكبريتية وحمامات الطين، أو الرمل المشع، أو نافورات المياه الساخنة (2).

عرفت السياحة العلاجية منذ فترة زمنية طويلة جدا، فقد عرف الإنسان علاج لبعض الأمراض الخاصة بالأعصاب ومشاكل التنفس، بحيث يمكن أن يشفوا من بعض العوارض عند انتقالهم إلى مناطق أخرى تتسم ببيئة خاصة تتوفر على ينابيع حارة، إذ كان الرومان بارعون في مجال إنشاء وتصميم حمامات معدنية متخصصة للعلاج (3).

وهنا يمكن أن نعرف السياحة العلاجية بأنها نشاط مزدوج سياحي-صحي يتم إقامته في مناطق خاصة تمتاز بوجود مقومات طبيعية ذات إمكانات علاجية استشفائية كالمياه المعدنية والأطيان المشبعة بأنواع المعادن، وهي تساعد مستخدميها على الحصول على صحة جيدة في ظل ظروف مناخية مناسبة. مما سبق يمكن تعريف السياحة الحموية بأنها: نمط سياحي يتواجد في مواقع محددة ذات ملامح طبيعية جميلة وبيئة مفتوحة وتتوافر فيها أدوات وأساليب العلاج والنقاهاة.

¹ بركات كامل النمر المهيترات، (2011): "الجغرافيا السياحية-الأقاليم السياحية في العالم"، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ص 200.

² عدلي أنيس سليمان، (2009): "السياحة العلاجية في مصر والعالم (دراسة جغرافية)"، ط1، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ص 4.

³ Micheal Klaous, (2005), *Outsourcing vital operations : what if us health cope costs drive overseas for surgerg, quinnpiachealth*, L.J.219, p 235-237.

كما يمكن تعريفها بـ: انتقال السائح من بلد إلى آخر بدافع الرغبة في الشفاء من بعض الأمراض أو إشباع جسمه من عناصر طبيعية يفتقر وجودها في بيئته.

2.1.1.4. أهمية السياحة الحموية

لقد ساهمت السياحة العلاجية الاستثنائية بشكل إيجابي في كثير من اقتصادات الدول، لتصبح عامل مهم للتنمية الاقتصادية فأصبح الاهتمام بها كباعث على التنمية المستدامة يعتبر مطلباً اقتصادياً مهماً يحفز الاستثمار في الأماكن السياحية الطبيعية والبيئية، وعليه فإن السياحة العلاجية رائدة القطاع السياحي واستثماراته آنية ومستقبلاً لأن:

- السياحة العلاجية تجلب من العملات الصعبة والمداخيل أكثر من الأنواع الأخرى نظراً للإقامة الطويلة للسياح في المصحات ومناطق العلاج السياحية الطبيعية، فالسائح الذي يقدم للعلاج الطبيعي أو النفاهة، يقضي عادة مدة أطول من السائح العادي، إذ يستغرق العلاج الطبيعي وجلساته مدة أطول تصل أحياناً إلى الشهرين، ومن ثم فهذه الإقامة الطويلة نسبياً للسائح في هذه المصحات تعد مكسباً كبيراً من حيث إنفاقه بالعملات الأجنبية الصعبة على إقامته على وشراء السلع والخدمات⁽¹⁾.
- كذلك يمكن لهذا السائح بعد علاجه أن يمد إقامته للتمتع بمميزات المكان كسائح عادي.
- السياحة الحموية تتداخل مع قطاعات إنتاجية أخرى كالزراعة والصناعة والخدمات وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي والإجمالي من صناعات ريفية ومحلية لتغطية الطلب المحلي.
- تشجيع السياحة الداخلية وزيادة الانتعاش الاقتصادي في المناطق السياحية العامة.
- جذب نوعيات جديدة من السائحين ومستوى جديد من الإنفاق السياحي والذي يساعد على رفع نسبة الأشغال الموجودة بالمشروعات الجديدة وتنشيط الدورة الاقتصادية السياحي⁽²⁾.

¹ أسعد سليم لهمود، (2014): مقومات السياحة العلاجية في محافظة النجف، مجلة جامعة الكوفة، (العدد 20)، العراق، ص 444.

² نبيل الروبي، (1990): نظرية السياحة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ص 47-48.

- تعد وسيلة لخلق تكامل اقتصادي وحضاري على المستوى القومي والدولي، فهي سبيل فعال لتنمية صناعات أخرى.

- خلق المزيد من فرص العمل لأبناء المنطقة خاصة على الصناعة والعمالة السياحية.

- كما أن عائدات السياحة العلاجية الاستشفائية تشكل ما نسبته 16 من إجمالي عائدات السياحة الكلية، كما ارتفع حجم العمالة السياحية العالمية من 528 مليون سائح عام 1995 إلى 980 مليون سائح عام 2011، وتشير الإحصاءات الدولية إلى ان عائدات السياحة العلاجية وصلت حوالي نصف تريلين دولار عام 2012 ومن المتوقع أن تزيد هذه العائدات بنسبة 9,9/سنويا خلال الخمسة أعوام القادمة لتحقيق 678,5 بليون دولار عام 2017 (1).

من جهة أخرى فإن التنمية السياحية الحموية تكتسب أهمية متزايدة نظرا لدورها البارز الذي تلعبه في نمو الاقتصاد الوطني للدولة لأي دولة، حيث أنها تعمل على تأمين موارد إضافية للسكان، وتحسين ميزان المدفوعات، فهي تمثل إحدى الصادرات الهامة غير المنظورة، وعنصرا أساسيا من عناصر النشاط الاقتصادي (2).

3.1.1.4. أنواع السياحة العلاجية

بالإمكان تقسيم السياحة العلاجية إلى ثلاثة أقسام، على النحو الآتي:

أولاً: السياحة الطبية (medical tourism) : ويقصد بها التوجه إلى إقليم يشتهر بدوره للعلاج من أمراض محددة، بغرض إجراء معاينة من حالة مرضية خاصة، وتكون تحت الإشراف الطبي التام داخل المستشفيات المتخصصة وفقا لحالته المرضية التي غالبا ما تستمر لبضعة أسابيع والتي يحتاج بعدها إلى فترة من النقاهة التي يقضيها في أحد المنتجعات الصحية (3).

وفي هذا النوع يقوم السائح بالفر من أجل العلاج في إحدى المستشفيات التي لها طابع من حيث كفاءات

¹ التقرير الاحصائي السنوي، (2013): وزارة الصحة الأردنية.

² خالد مقابلة، (2002): الاتجاهات نحو السياحة العلاجية في الأردن، المؤتمر الخامس، جامعة فيلادلفيا، ص 5.

³ أحمد الجراد، المصدر سبق ذكره، ص 11.

عالية من الأطباء الاختصاصيين وكذلك المعدات ذات تكنولوجية متقدمة وغالبا ما تستدعي البقاء لعدة أسابيع في المستشفى، حيث تليها فترة النقاهة التي يقضيها المريض حتى يتمثل للشفاء في إحدى الأماكن السياحية.

ثانيا: السياحة الوقائية (preventive tourisme): السياحة الوقائية هي عبارة الرحلات السياحية، التي يهدف المشاركون فيها إلى مستوى الأداء الطبيعي لقواهم الجسدية والعقلية والنفسية، وذلك بالتوجه إلى الأماكن التي تتوفر فيها مقومات العلاج الطبيعي، مثل المياه الكبريتية أو المعدنية⁽¹⁾.

وتمارس خلال السياحة الوقائية الأنشطة التي تؤدي إلى تجديد حيوية الإنسان وانتعاش وتحسين نفسيته، وتنمية ثقافته وأفكاره، إن هذه الأنشطة تمارس من خلال رحلات سياحية متعددة قصيرة المدة متفرقة الأنشطة، أو من خلال رحلة سياحية واحدة ذات مدة كافية تسمح بممارسة عدد كبير من الأنشطة دفعة واحدة⁽²⁾.

ثالثا: السياحة الاستشفائية: وتعني الإقامة في المصحات المختلفة أو المنتجعات الصحية التي تتمتع بخصائص استشفائية للعناية بالصحة العامة، كارتياح الأماكن التي بها ينبع المياه المعدنية أو الكبريتية وحمامات الطيف أو الرمال المشعة، أو عيون المياه الساخنة، وذلك بهدف الراحة والاستشفاء بطرق العلاج الطبيعية من بعض الأمراض كالأمراض النفسية والعصبية وأمراض الجهاز التنفسي⁽³⁾.

إن هي انتقال السائح بدافع الرغبة في تحقيق الشفاء من بعض الأمراض، عن طريق إشباع حاجات جسده من عناصر طبيعية يفتقر وجودها في البيئة بموطنه، ويجدها في البيئة الطبيعية في بلد آخر، يقيم فيه مدة لا تقل عن 14 يوم وقد تزيد إلى شهور.

وفي جميع الأحوال فإن السائح بهدف العلاج يقضي مدة تطول أو تقصر وفقا لحالته الصحية وما تقتضيه من إقامة داخل المستشفيات أو خارجها في المصحات العلاجية أو وسط أحضان الطبيعة التي

¹ منال شوقي عبد المعطي أحمد، المصدر سبق ذكره، ص 64.

² أحمد الجلال، المصدر سبق ذكره، ص 14.

³ المصدر نفسه، ص ص 15-16.

يكون الهدف منها العلاج أو النقاهاة أو دخول المصحات المختلفة للعناية بالصحة العامة أو ارتياد الأماكن التي تتمتع بخصائص شفائية معينة مثل ينابيع المياه المعدنية أو الكبريتية وحمامات الطين أو الرمل المشع، أو نافورة المياه الساخنة.

وتعتمد السياحة الحموية على توافر خصائص طبيعية محددة، تتمثل في مياه أو في أجواء أو في نطاق جبلي ذي موقع منعزل مرتفع المنسوب، تشفي من بعض الأمراض سواء المزمدة منها أو الحادة، وذلك كبديل عن الأجهزة الطبية المشعة والمركبات الدوائية⁽¹⁾.

وللاستشفاء البيئي أنواع هي كالآتي⁽²⁾:

- العلاج باستخدام المياه المعدنية؛
- العلاج بالبخار المتصاعد من مياه العيون الساخنة التي تتراوح حرارتها بين 26-80 درجة مئوية؛
- العلاج بشرب المياه المعدنية؛
- العلاج المناخي الذي يعتمد على درجة الحرارة ونسبة الرطوبة والضغط الجوي والضوء، ويمكن أن ندرج تحته العلاج الشمسي الذي يعتمد على التعرض لأشعة الشمس؛
- العلاج بالدفن في الرمال أو الطمي، وهذه الرمال أو الطمي تكون لها خاصية، الحرارة الرطبة، وغنية بعناصر اليود والبروميد والكلوريد والكربونات، وكذلك الرمال ذات النشاط الإشعاعي؛
- العلاج المعتمد على البيئة البحرية من خلال الاستحمام في مياه البحر، أو التعرض لمياه البحر. ويتضح من خلال ما سبق أن النمط الأول يعتمد على أطباء متميزين في مجالات علمية محددة، وعلى الأجهزة الطبية ومراكز العلاج والمستشفيات إلى غير ذلك من التجهيزات الطبية المتقدمة التكنولوجية، في حين يعتمد النمطين الآخرين على الطبيعة بعناصرها المختلفة من مناخ، مياه البحر، أشعة الشمس، الرمال، العيون المعدنية والكبريتية، والطين العلاجي إلى غير ذلك.

¹ وفاء أحمد عبد الله، المصدر سبق ذكره، ص 22.

² بن حبيب عبد الرزاق، قصاص زكية، (2012): "مقومات صناعة السياحة العلاجية في المناطق الصحراوية"، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول السياحة الصحراوية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 4.

2.1.4. نشأة وتطور السياحة الحموية

إن استعمال المياه المعدنية والمناخ في الاستشفاء والعلاج قائم على تجارب عشرات القرون الماضية، وباستعراض تاريخ العلاج بالمياه المعدنية نجد أن ارتباط الانسان بالمياه كان بهدف ديني وصحي أيضا، إذ اعتقد الناس في الماضي أن المياه المعدنية هي أماكن مقدسة وكانوا يظنون أن الأثر العلاجي لهذه المياه يأتي من قوى آلهة خارقة للطبيعة، وقد مرت السياحة الحموية أو العلاجية في تطورها بعدة مراحل يمكن عرضها فيما يلي بداية من مرحلة العصور القديمة والوسطى ومرورا بالعصر الحديث وانتهاء بالقرن العشرين والوقت الحاضر، وفيما يلي عرض لكل منها:

1.2.1.4. السياحة العلاجية في العصور القديمة الوسطى

تعد السياحة العلاجية من أنماط السياحة التقليدية القديمة الضاربة في أعماق التاريخ، فقد عرضت مصر الفرعونية هذا النمط من السياحة، ووفد إليها الزائرون بهدف تلقي العلاج على يد أطباء مصر الذين ذاع صيتهم وعلى الرغم من أن مطالعة التاريخ تثبت أن القدماء المصريين قد عرفوا هذا النمط من السياحة، إلا أن هناك الكثير من الدراسات التي تعتبر أن الرومان هم أول الشعوب معرفة بالسياحة العلاجية⁽¹⁾، ويعتبر الرومان أول من لجأ إلى السفر حينئذ لأسباب صحية علاجية، فكان للرواج الاقتصادي واتساع رقعة الإمبراطورية الرومانية عبر القارات الثلاث أهمية بالغة في مجال بناء الطرق الآمنة من أجل السفر واستخدام الحمامات الاستشفائية وزيارة الأماكن المقدسة⁽²⁾.

وقد عرف الإغريق أيضا الخصائص العلاجية العيون المعدنية، وكان العلاج آنذاك يتم من خلال الاستحمام والتمرينات ونطاق خاص بالطعام، وقد رفع الإغريق "اسكولاب" إلى مصاف الآلهة ودعوه بإله الشفاء وبنوا الهياكل على شرفه على القمم الجبال وقرب ينابيع المياه المعدنية الشافية وقدموا له القرابين وفي هذه المرحلة أخذت هذه الطبقات الأرستقراطية والفنية في ذلك الوقت تسعى للمناطق الطبيعية

¹ عدلي أنيس، المصدر سبق ذكره، ص 10.

² أحمد الجلال، المصدر سبق ذكره، ص 37.

المتميزة، المناطق الأكثر دفئا وشمسا في فصل الشتاء، فالإغريق واليونان أول من استخدم الطبيعة في أغراض العلاج، فاشتهرت مناطق عالمية بمناخها الصحي وبوجود ينابيع المياه الطبيعية المعدنية والكبريتية، وكانت المباني تشيد خصيصا بالقرب من العيون المعدنية حيث تتوفر فيها إمكانيات استخدام المياه المعدنية لمعالجة الأمراض، وازدادت حمس الرومان لبناء الحمامات العامة وكل ما يتبعها من صالات للرياضة بأنواعها المختلفة، وكانت تحوي أيضا المسارح والملاهي لقضاء بضع ساعات بعد الاستحمام للراحة والمتعة والاستجمام والاستفادة والمناقشة⁽¹⁾.

2.2.1.4. السياحة العلاجية في عصر النهضة والثورة الصناعية

وفي نهاية العصور الوسطى بأوروبا بدأت تظهر تحولات تاريخية بالغة المدى كان لها تأثيرا كبيرا على اتجاهات السفر والانتقال بحيث أصبحت ظاهرة إنسانية أكثر وضوحا، وخلال القرن السادس عشر بدأت السياحة العلاجية في اتخاذ شكلها الحديث وكانت أولى الدول في الاهتمام بها هي المملكة المتحدة التي أقامت أول مصحة علاجية في مدينة باث "Bath" ومع أواخر القرن السادس عشر كان يوجد 12 منتجع مياه معدنية في أوروبا⁽²⁾، وشهد القرن السابع والثامن عشر نموا في عدد المنتجعات العيون المعدنية ومدن الينابيع، والتي كانت بعضها قاصرة على استقبال طبقة خاصة ومختارة من اغنياء المجتمع، وقد لعبت العيون المعدنية دورا أساسيا معروفا في التاريخ، حيث كانت ملتقى الطبقات الحاكمة، وقد سافر الأغنياء إلى منتجعات العيون المعدنية ليحصلوا على خبرات معلومات عن الفوائد الاستشفائية للعيون المعدنية الحارة، ومع عصر النهضة صارت مراكز الاستحمام والاستشفاء بالمياه معروفة بالعيون المعدنية (Spas) والكلمة مشتقة من كلمة بلجيكية (Espa) بمعنى نافورة نقلا عن مدينة في بلجيكا.

وكان القرن الثامن عشر هو العصر الذهبي للعيون المعدنية في أوروبا، وقد استمر ازدهارها في

القرن التاسع عشر بسبب الثورة الصناعية في أوروبا الغربية ومع التوسع في ادخال السكك الحديدية زاد

¹ عادل طاهر، المصدر سبق ذكره، ص 14.

² أحمد الجلال، المصدر سبق ذكره، ص 37.

الاقبال على مدن العيون المعدنية، وأما عن تسهيلات الإقامة بها فكثيرا ما تنتشر بها الفنادق الضخمة التي تقام على السفوح والمنحدرات، وتقام بها فروع لأكبر المتاجر في العالم وأشهرها، لأن روادها من الأغنياء (1).

3.2.1.4. السياحة العلاجية من بداية القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر

أدى التقدم الحضاري والتكنولوجي في القرن العشرين إلى ظهور أمراض عصرية تتمثل في القلق النفسي، والتوتر العصبي إلى جانب أمراض أخرى، وكان لابد من الوقاية منها، فاجه الطب الحديث إلى الوسائل الطبيعية كاستخدام المياه المعدنية الحارة، وعلى يمكن القول بأن أهم العوامل التي دفعت الدول للاهتمام بالسياحة العلاجية الاستشفائية في القرن العشرين هي التقدم الحضاري والتكنولوجي، واتجاه الدول إلى الاهتمام بالنشاط السياحي لما له من فوائد اقتصادية، وتطور وسائل

النقل، وارتفاع دخول الأفراد واقتتان ذلك بزيادة الإجازات المدفوعة الأجر، وهنا تجدر الإشارة إلى وجود طلب عربي على السياحة العلاجية.

وقد ضعف الاتجاه المتعلق بزيادة مناطق العيون المعدنية من أجل الشرب منها، حيث باتت مياه تلك العيون تعباً وتباع في مناطق واسعة من العالم وبأسعار رخيصة دون الحاجة للسفر إلى العين المستخرجة منها.

ومن التعديلات التي أدخلت على هذا النوع من السياحة في هذا القرن أن الخدمات الصحية والاستشفائية لم تصبح قاصرة على المنتجعات فحسب بل امتدت لتشمل الفنادق العائمة التي استطاعت أن تقدم خدمات علاجية للنزلاء منها: العلاج بالمياه، العلاج بالطمي والتدليك بالماء.

وقد لعبت المنظمات السياحية دورا هاما في تنظيم العمل السياحي وتعظيم العائد منه، مع رفع مستوى الوعي السياحي الاستشفائي وتجسد هذا في ظهور المؤسسات الدولية التي تهتم بهذا النمط

السياحي ومن أهم هاته المؤسسات ما يلي:

¹ وفاء عبد الله، المصدر سبق ذكره، ص 22.

- الاتحاد الدولي للمياه والمناخ في سويسرا.
- الجمعية الطبية للعلاج بالمياه المعدنية والمناخ في روما.
- الاتحاد الدولي للعلاج بمياه البحر في فرنسا.

3.1.4. مقومات وخصائص السياحة الحموية

تتوافر في العديد من بلدان العالم كل مقومات نجاح صناعة السياحة العلاجية والاستشفائية، وهي مقومات طبيعية بالدرجة الاولى بدأت في السنوات الاخيرة تتعزز بإنشاء مرافق الخدمات الاساسية بالإضافة الى بروز مرافق الخدمات الاساسية وبروز مراكز طبية حديثة تتمتع بوجود كفاءات طبية وعلمية متخصصة ومنافسة لبعض ما هو موجود في الدول المتقدمة.

1.3.1.4. خصائص ومميزات السياحة الحموية

وهناك عدة مزايا لسياحة العلاج الطبيعي، تجعلها ذات أهمية خاصة مقارنة مع الأنواع الأخرى لمقاصد الجذب السياحي نورد منها ما يأتي (1):

- أن المشارك في مواقع العلاج الطبيعي يقضي عادة فترة أطول من التي يقضيها في مناطق الجذب السياحي الأخرى، حيث تستغرق جلسات العلاج الطبيعي في بعض الحالات مدة طويلة وما يترتب عنها من زيادة في معدل الإنفاق؛

- تساعد شهرة الحمامات ومنتجات العلاج الطبيعي على خلق انطباع إيجابي للظاهرة السياحية خاصة في الدول النامية حيث ينظر شعوب تلك الدول إلى السياحة بشكل سلبي يتعارض مع القيم والعادات والتقاليد؛

- تعتبر مواقع العلاج الطبيعي بمثابة وسيلة ترويجية لمنتجات ومناطق جذب سياحي أخرى لتلك الدول؛

¹ موفق عدنان الحميري، (2008): إدارة القرى والمنتجات السياحية - تحليل وظيفي وآفاق مستقبلية - ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ص ص 125-126.

- تساعد سياحة المنتجات المعدنية على توفير فرص توظيف جديدة خاصة في البلدان التي تعاني من زيادة نسبة البطالة؛
- وتشير المراجع العلمية أن المياه المعدنية هي من أهم عناصر الجذب الطبيعي لسياحة العلاج الطبيعي حيث دلت الدراسات بأن شرب المياه المعدنية في موقع **monticatini** بإيطاليا الغنية بعناصر الصوديوم والكالسيوم والمغنيزيوم والكبريت، هي بمثابة علاج ناجع لمعالجة العديد من الأمراض المعوية.

2.3.1.4. استخدامات المياه المعدنية الحموية

تستخدم المياه المعدنية والحارة في العلاجات المذكورة أدناه⁽¹⁾:

- الأمراض الجلدية. الصدفية، الحرب، الاكزيما المزمنة وبعض أنواع الحساسية، كما أنها تشكل عاملا هاما في تنشيط الجلد ومهامه الحيوية؛
- أمراض المفاصل: الأمراض الروماتيزمية والالتهابات المفصالية المزمنة؛
- الجهاز التنفسي: توسيع الشعب الهوائية والقضاء على النزلات الصدرية، والتهاب الجيوب الأنفية، الشروحات بأنواعها المختلفة خاصة المزمنة منها؛
- الجهاز العصبي، الالتهاب العصبي، اضطراب وظائف الجهاز العصبي عامة، آلام الجهاز العصبي، ويساعد العلاج بالمياه المعدنية والحارة على استرخاء الجهاز العصبي والراحة والعودة إلى النشاط والحيوية بالقضاء على الإجهاد؛
- الدورة الدموية: تنشيط الدورة الدموية وخاصة مناطق الأطراف مما يعيد الحيوية والنشاط إلى الجسم، ارتفاع ضغط الدم، اضطراب الدورة الدموية وخاصة مناطق الأطراف؛
- العضلات: المساعدة على استرخاء العضلات والشلل بأنواعه وخاصة العضلي منه، الالتهاب العضلي الليفي، وتقلص العضلات؛

¹ عادل طاهر، (1990): السياحة العلاجية، منشورات الاتحاد العربي للسياحة، عمان، ص 18-20.

- تأثيرات مختلفة: تنشيط إفراز الغدد، علاج الإجهاد العصبي والنفسي، ارتفاع ضغط الدم، تصلب الشرايين، التخلص من الحصى في المسالك البولية، استعادة الحيوية والاحتفاظ بالشباب والنشاط العام والوقاية من الأمراض.

بقيت المياه المعدنية والحارة تسخر لأغراض الاستشفاء كجزء من أساليب العلاج الطبيعي حتى بعد فترة تطوير الأدوية واستخدمت كثيرا لأن العلاج باستخدام هذه المياه يعتبر جزء حيوي وضروري لاستكمال استعادة الصحة.

وتتميز المياه المعدنية في الوطن العربي بأنها ذات مواصفات عالمية لكنها تحتاج إلى خدمات ومرافق سياحية متطورة، كي تضاهي المياه المعدنية المتواجدة في تشيكوسلوفاكيا والنمسا، ويفد إلى بعض هذه الحمامات أعداد كبيرة من السياح طالبين العلاج، مما جعل الهيئات السياحية في الوطن العربي تهتم بهذا النمط من السياحة وتستغلها على أسس علمية مدروسة كي تضيف إلى مقوماتها منتجا سياحيا جديدا⁽¹⁾.

3.3.1.4. مقومات السياحة الحموية

تتنوع مقومات السياحة العلاجية، فبعض المواقع تتميز بوجود الرمال المعدنية، وأخرى تتميز باستخدام مياه البحر في الاستشفاء، إضافة إلى المصادر العلاجية الطبيعية كالينابيع الساخنة الغنية بالمعادن المفيدة في علاج الكثير من الأمراض، والمراكز الطبية الحديثة والتي تتمتع بوجود طاقات طبية وعلمية متخصصة ومنافسة للدول المتقدمة. وعليه يمكن إجمال مقومات السياحة العلاجية في النقاط التالية⁽²⁾:

✓ الينابيع المعدنية والكبريتية؛

✓ الرمال الطبيعية؛

¹ حابس سليمان سماوي، (2008): السياحة في الأردن -دراسة جغرافية، وزارة الثقافة، عمان، ص 63.

² إبراهيم خليل بظاظو، الجغرافيا السياحية-تطبيقات على الوطن العربي-، الوراق للنشر والتوزيع، ط 1، 2010، ص 214.

✓ مياه البحر؛

✓ الأطباء المتخصصون؛

✓ النظافة والهدوء التام والسكينة والاطمئنان؛

✓ الخدمات السياحية المتميزة؛

✓ الطهاة المدربون لتوفير الطعام للمرضى؛

4.3.1.4. متطلبات السياحة الحموية

تتطلب السياحة الحموية توفير شروط معينة وظروف ملائمة تجعل السائح يشعر بتحقيق الحد

الأدنى من الأهداف، التي رسمها في مخيلته، ومن هذه الشروط ما نخصه بالذكر في الآتي⁽¹⁾:

أ. **الحمامات المعدنية:** وهي تلك الحمامات الطبيعية الذي تتبع من الطبيعة على شكل "عيون ينابيع"، يحتوي مائها ساخن على عدة عناصر تمكنها من علاج العديد من الأمراض. وأصبحت في السنوات الأخيرة محل استقطاب العديد من السياح، مما أعطى لها طابع سياحي أكثر منه علاجي. وتتنوع الحمامات المعدنية إلى:

حمامات المياه الباردة: تؤدي إلى انقباض الأوعية الدموية ومن ثم التنشيط والانتعاش، بالإضافة إلى رفع كفاءة الجهاز المناعي وتخفيض درجة حرارة الجسم وتنشيط مسام الجلد وغيرها من العلاجات. كما تساعد الحمامات الباردة على تخفيف آلام الروماتيزم .

حمامات المياه الدافئة: تساعد على تهدئة الأعصاب واسترخاء الجسم ومن ثم النوم، بالإضافة إلى تسكين الآلام الخفيفة. كما تؤدي إلى حدوث اتساع للأوعية الدموية بالجسم بفعل حرارة الماء الدافئ، مما يزيد الدم بها. وتساعد أيضا على تخفيف آلام المفاصل والانزلاق الغضروفي والتهاب الشعب الهوائية.

حمامات الماء البارد والماء الدافئ بالتبادل: ويُطلق على هذه الحمامات اسم "الحمامات المتعاقبة" ولها

¹ سامية لحول، راوية حناشي،(2012): السياحة الحموية كأسلوب لترقية السياحة الداخلية في الجزائر دراسة حالة ولاية قالمه، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، يومي 19 و 20 نوفمبر، ص 12.

مفعول جيد إذا تم عمل الحمام الدافئ أولاً ويليه مباشرة الحمام البارد . وتعمل هذه الحمامات على تقطيت السموم والمخلفات الضارة الموجودة بالدم والتخلص منها .

ب. المنتجات الصحية: يقع هذا النوع من المنتجات قرب ينابيع المياه المعدنية أو قرب البحيرات، وهو منتج معد لاستقبال الناقهين والمرضى وطالبي الاستشفاء، بالإضافة إلى أنه علاج للروح وتهدة النفس، ويتم ذلك بأنواع عديدة من التدليك الذي يساعد على الاسترخاء. كما توفر المنتجات مجموعة متنوعة واسعة من التقنيات والخدمات التقليدية والحديثة.

ج. وسائل الإقامة السياحية: تعتبر وسائل الإقامة السياحية من الأولويات، التي لا غنى عنها لترقية السياحة الحموية وتطويرها وجعل الاستفادة من عائداتها أمرا ممكنا. ويطلق عليها أماكن الإيواء السياحي وتضم: الفنادق، القرى السياحية بأنواعها، المنتجات السياحية.

د. الأمن: من المتعارف عليه أن السائح يحتاج إلى ضمان أمنه وسلامته وأمتعته من أي مساس مادي أو معنوي سواء أكان صادرا من طرف القائمين على تسيير المرفق السياحي أو من عامة الناس. ولكي تزدهر السياحة الحموية يتطلب توفر الأمن بمفهومه الواسع سواء من خلال تجنب حوادث خاصة بالسرقة والأمراض المعدية أو ثقافة التعامل مع السياح، حيث أن أي إخلال بهذا الشرط سيؤدي حتما إلى إلحاق أضرار مادية ومعنوية بالسياحة كتقليص مدة الإقامة المقررة سلفا أو عدم الرجوع إلى هذا المرفق ثانية أو إعطاء صورة مشوهة للأقارب والمتعاملين معه. وهكذا تطعن السياحة بطرق مباشرة وغير مباشرة.

هـ. وكالات السياحة والسفر: هي مؤسسات تجارية تنظم وتنتج وتبيع للسكان المحليين وغير المحليين منتجاتها الخاصة ورحلاتها الجماعية أو الفردية، وبالإضافة إلى الخدمات المرتبطة بها، فهي عبارة عن وسيط بين السائح والمنتج السياحي لقاء الحصول على عمولة. وبذلك، تقوم هذه الوكالات بتوفير المعلومات ومساعدة السياح من خلال تنظيمها لعملية السفر من جهة وعمل دعاية للأماكن السياحية وبيع صناعة المنشآت الأخرى مثل المواصلات وخدمات الفنادق من طعام ومبيت... الخ.

و. المرشد السياحي: هو ذلك الشخص الذي يقوم بمرافقة السياح إلى أماكن الزيارة وتقديم لهم الخدمات الضرورية، بالإضافة إلى تزويدهم بمختلف المعلومات. ونظرا للدور الكبير للمرشد في إنجاح الجولة السياحية، لا بد من أن تتوفر فيه بعض الصفات، أهمها:

- أن يكون تعامله جيد وحضاري، مضياف ورفقته ممتعة وروحه مرحة؛
- أن يكون لديه معلومات وافية عن الأماكن السياحية حتى يكون قادرا على الإجابة على تساؤلات السياح؛
- أن يكون اجتماعي ومنفتح ويبادر بإثارة المناقشات ويشجع الآخرين على القيام بذلك؛
- أن يكون واثقا بنفسه لاتخاذ قرارات سريعة عند مواجهة حالات طارئة في الرحلة؛
- أن يتقن اللغات الأجنبية حتى يستطيع التعامل مع مختلف السياح.

5.3.1.4. مناطق السياحة الحموية

تختلف مناطق السياحة الحموية باختلاف طرق استغلالها في هذا المجال، وقد تم تقسيم هذه المناطق من حيث العلاج التي تستغل فيه إلى (1):

- ✚ مناطق بها مياه معدنية، تستغل للشرب أو للاستحمام؛
- ✚ مناطق تتوفر على المياه المعدنية، إضافة إلى ملائمتها العلاجية؛
- ✚ مناطق تستغل مياه البحر للعلاج.
- ✚ مناطق تتوفر على وسائل طبيعية أخرى تستغل للعلاج كالطمي والدفن في الرمال، كما هو الحال في بعض المناطق الصحراوية بالجزائر مثل بسكرة ووادي سوف.

4.1.4. منتجات العلاج الطبيعي

تشكل المنتجات الطبيعية أساس السياحة العلاجية الاستشفائية وقد عرف الانسان الخصائص

¹ طه أحمد عبيد، (2010): "مشكلات التسويق السياحي"، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص 151-153.

الاستشفائية لكثير من المواقع والموارد الطبيعية، وتنتشر المنتجات العلاجية في كثير من الدول العالم وتحمل اسم المنتجات العلاجية الطبيعية والاستشفاء، لذا سنحاول من خلال هذا المطلب التعرض لها بشيء من التفصيل.

1.4.1.4. ظهور منتجات العيون المعدنية

يرتبط كلمة SPA بالعيون المعدنية التي تحتوي على نوعيات مختلفة من الأملاح بالإضافة إلى المعادن، ويرجع سبب التسمية SPA إلى مقاطعة في بلجيكا على الحدود الألمانية تشتهر بالعيون المعدنية والكبريتية ويرى (Huffadine, 2000) أن SPA هي أول شكل للمنتجات العلاجية بدأت أولا في بلجيكا، ثم ظهرت بعد ذلك في باقي دول أوروبا¹، وذكر (ROY, 2003) في تعريف الـ SPA أنها كلمة تعني "العيون المعدنية"، لكن مع مرور الوقت اتسع هذا المفهوم في السنوات الأخيرة ليشمل الموقع السياحي الذي يقصده السياح، بما يشمل من كافة أشكال الخدمات والتسهيلات اللازمة لاستعادة حيويتهم البدنية والعقلية بينما عرف (Charles, 2000) الـ SPA بأنها: "فندق أو منتج يقدم كافة أشكال الخدمات والتسهيلات الصحية، ويحتوي على عيون كبريتية ومعدنية أو ينابيع ساخنة"⁽²⁾.

ظهر هذا النوع وانتشر بناء على آراء أطباء القرنين السابع عشر والثامن عشر، ففي خلال القرن السابع عشر أوصى الأطباء بالخصائص الطبية والعلاجية للمياه المعدنية، ومع ذلك لم تكن فكرة الخصائص الصحية والعلاجية بالشيء الجديد، ففي عهد الإغريق استخدمت لنفس الغرض، وفي عهد الرومان كانت المنتجات مقرونة بالعيون الحارة، ومن أمثلتها باث وبكستون في إنجلترا، وبحلول المسيحية فقد هذه المواضع أهميتها، حيث اعتبرت أماكن للترف واللهو، ومع عصر النهضة الأوروبية استخدمت من جديد، وصارت تعرف باسم SPAS وهي مشتقة من كلمة بلجيكية ESPA وتعني نافورة⁽³⁾.

ويعرف الحميري المنتج الطبيعي على أنه:

¹ إبراهيم بظاظو، المصدر سبق ذكره، ص 76.

² المصدر نفسه، ص 77.

³ محمد صبحي عبد الحكيم، حمدي أحمد الديب، (2012): جغرافية السياحة، ط1، القاهرة، مصر، ص 106.

" مركز عمراني يعتمد على العلاج الطبيعي كمبرر لوجوده وكمصدر أساسي لدخول الإقليم الذي يتواجد فيه، شيد في موقع مميز تتصف بيئته بملامح مميزة تعمل على جذب الباحثين للشفاء من الأمراض العضوية والنفسية للإقامة فيه بعض الوقت "(1).

المنتجعات هي نوع خاص من المدن، أو جزء منها حديثة نسبيًا، تختلف اختلافا كبيرا في الطابع والحجم أو الهدف، وقد عرف القاموس الإنجليزي أكسفورد المنتجع " بأنه المكان الذي يذهب إليه الناس لقضاء العطلات واستعادة الصحة والحيوية.

كما عرفها Petres بأنها: أماكن تجتذب أعدادا كبيرة من السياح، تكتسبها السياحة خصائص متفردة، ويلعب الإيراد السياحي المباشر وغير المباشر دورا هاما وحاسما في بقائها وتطويرها "(2).

إذن المنتجعات هي أماكن لها مميزات ايكولوجية خاصة، تلعب المنظومة البيئية، والمغريات السياحية دورا هاما في بقائها واستمرارها أو اكتسابها لخصائص منفردة، مما يكون له الأثر المباشر على المداخل السياحية وهو ما يستدعي تطويرها وتنميتها تنمية مستدامة.

تعد البيئة السياحية العلاجية هي البيئة التي يتوفر بها قدر من العناصر الطبيعية والبشرية مما يجعلها منطقة جذب سياحي وتضيف لروادها المتعة والعلاج الطبيعي والتي تكون أساسا لإقامة المنتجعات السياحية بها (3).

وتنتشر المنتجعات العلاجية في كثير من الدول العالم، وتحمل اسم المنتجعات العلاجية الطبيعية والاستشفائية، ومن أهمها التي تقع بألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، والعديد من دول العالم، حيث يوجد أكثر النافورات الحارة اتساعا وشهرة في العالم، وتضم البلدان العربية العديد من هذه الينابيع، ففي مصر تنتشر في الغيوم ومينا وكذلك يوجد مثلها في الأردن في منطقة الأغوار الأردنية مثل حمامات الحمة وحمامات ماعين وحمامات الطفيلة.

¹ موفق عدنان الحميري، المصدر سبق ذكره، ص 118.

² أحمد الجلاذ، البيئة والسياحة العلاجية، المصدر سبق ذكره، ص 72.

³ بركات كامل النمر المهيترات، (2012)، الجغرافيا السياحية-الأقاليم السياحية في العالم، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 200.

مما سبق يمكن تعريف المنتج السياحي بـ: " أنه وحدة جغرافية محددة أو مساحة أرضية معينة تتجمع فيها مرغبات وعناصر جذب سياحية طبيعية وحضارية، وتتوفر فيها خدمات متعددة من مرافق أساسية وإنشاءات وخدمات ترفيهية ورياضية تستند إليها تنمية مستقرة. من هذا المفهوم يتضح جليا أن الخدمات المقدمة للسياح في المنتجعات الاستشفائية لا تقتصر فقط على الخدمات العلاجية، بل هناك سلسلة من الخدمات المترابطة التي تزيد من فترة بقاء السائح وإشعاره بالراحة والمتعة، مع الإشارة إلى أن العائد المادي من السياحة العلاجية يعد عالي إذا ما قرون بباقي أنماط السياحة الأخرى نظرا لطول فترة الإقامة.

وتنقسم منتجعات العلاج الطبيعي إلى 3 أشكال:

- منتجعات لعلاج الأمراض الجلدية: وتكون حول العيون الكبريتية والمياه المالحة.
- منتجعات لعلاج أمراض العظام: وتكون بغمر المريض بأنواع محددة من الطمي والترية.
- منتجعات لعلاج أمراض الجهاز التنفسي: وتكون فوق الجبال.

2.4.1.4. مقومات نجاح عمل منتجعات العلاج الطبيعي

ويكمن تحديد مقومات نجاح عمل منتجعات العلاج الطبيعي SPA من خلال الآتي⁽¹⁾:

- توافر المياه المعدنية أو الكبريتية؛
- وجود نوعيات معدنية من الطين ذات خواص طبية معينة أو الرمال المشعة؛
- الجو الصحي المستقر والبعد عن مناطق التلوث بكافة أشكالها؛
- المساحات الخضراء والحدائق وأماكن الترفيه والاستجمام؛
- النظافة والهدوء التام؛
- الإمكانيات المادية لإقامة المصحات والمنتجعات الصحية؛
- الخبرة الطبية المتخصصة والإمكانيات الطبية؛

¹ موفق عدنان الحميري، المصدر سبق ذكره، ص 127.

- الكوادر المدربة للعمل داخل المراكز الصحية، خاصة النواحي التمريضية للمتخصصين في العلاج الطبيعي والنفسي .

وفي الدول النامية تستخدم فيها المياه الحارة كأمر شائع، على الرغم من أن هذه المناطق لا تلقى اشرافا طبيا كافيا، كما أنه ليست هناك معرفة كافية بفوائدها، ومياه العيون لا تستخدم فقط في العلاج، ولكن كمواضع لاستقبال كل أفراد الأسرة من أجل الراحة، وتكون بها الفئات ذات الدخل المنخفض عوضا عن الذهاب إلى المنتجعات الشاطئية.

2.4. السياحة الحموية في الجزائر

تعتبر المعالجة بالمياه الحموية في الجزائر تقليدا يعود لآلاف السنين، فالرومان، والعرب وبعدهم الأتراك، استفادوا من هذه الثروات الحموية، الموزعة عبر كامل التراب الوطني، ومعظم المنابع الحموية المشكلة لهذا المخزون لا تزال على طبيعتها، علما أنها تتميز بتنوع خصائصها العلاجية، مما جعلها قاعدة متينة من أجل تطوير السياحة الحموية، الشيء الذي يعطي إمكانيات كبيرة لدفع الاستثمار في هذا المجال.

1.2.4. واقع السياحة الحموية في الجزائر

تعتبر الجزائر من الدول الغنية بما يُعرف بـ"المياه الحموية"، التي صارت ركناً من أركان السياحة الداخلية بهدف الاستجمام والاستشفاء في الوقت نفسه. وتنتشر الحمامات التي تشتغل بهذه المياه في أكثر من منطقة، إذ تزخر الجزائر بعشرات الأحواض والحمامات المعدنية الطبيعية، القادرة على أن تساهم في بناء قاعدة متينة لـ«سياحة حموية»، تجذب السياح المحليين وحتى الأجانب.

ومجمل القول إن رهان الجزائر الأساسي لتنمية قطاع السياحة هو اعتباره كبديل اقتصادي لموارد النفط في السنوات المقبلة، بالإضافة إلى تدارك التأخر المسجل والمتراكم في قطاع السياح ولا سيما السياحة الحموية للولايات الداخلية في مختلف مخططاتها التنموية.

يتوفر بالجزائر ما يفوق 200 منبع للمياه الحموية الجوفية، أغلبها قابل للاستغلال كمحطات حموية عصرية، فضلا عن فرص الاستثمار المتوفرة في الشريط الساحلي الذي يفوق 1200 كلم، لإقامة مراكز للمعالجة بمياه البحر⁽¹⁾، وحددت التحاليل الفيزيائية والكيميائية والهيدروجيولوجية أكثر من ثمانية أنواع من المياه، بينما توجد أربع أنواع من المصادر على المستوى المعدني، وهي: مصادر حمامات ذات حرارة منخفضة، مصادر حمامات ذات حرارة متوسطة، مصادر حمامات ذات فائدة علاجية، مصادر حمامات ذات حرارة مرتفعة⁽²⁾ كما تمتلك الجزائر في هذا المجال 7 محطات للمياه المعدنية المهيأة و136 منبعاً ذو أهمية محلية، بالإضافة إلى 55 مصدر ذو أهمية جهوية و05 منابع ذات أهمية وطنية⁽³⁾.

لكن المتخصصين في مجال السياحة، يبدون نوعاً من التشاؤم بخصوص قدرة قطاع السياحة والصناعات التقليدية على استغلال المخزن الحموي بشكل كامل، قياساً إلى قلة الاعتمادات المالية التي رصدتها الدولة للقطاع. وباستثناء 7 محطات حمامات معدنية ذات طابع وطني، ومركز واحد للعلاج بمياه البحر، يوجد ما يقارب 50 محطة حموية ذات طابع محلي تستغل بطريقة تقليدية.

وتمثل المنابع الحموية غير المستغلة التي لا تزال على حالتها الطبيعية، ما يفوق 60 في المائة من المنابع المحصاة، وتشكل مخزوناً وافراً يسمح بإقامة ما يسميه أهل الاختصاص «عرضاً سياحياً حموياً تنافسياً»، لو استفادت من استثمارات. ويجري على مستوى الحكومة حديث عن «دراسة تحيينية للحصيلة الحموية»، بناءً على طلبات استثمار رفعتها مستثمرون أجانب لوزارة الاستثمار. ويتعلق الأمر بجمع كافة المعطيات عن المخزون الحموي. وقد منحت وزارة السياحة 15 حق إمتياز لمستغلين خواص⁽⁴⁾. والجدول التالي يبين توزيع عدد المنابع الحموية بالجزائر:

¹ الديوان الوطني للسياحة: "الحمامات المعدنية منتوج خاص"، مجلة الجزائر سياحة. العدد (33)، مطبعة الديوان، بدون سنة نشر، ص 14.

² المجلس الاقتصادي والاجتماعي، (2000): مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدورة 16، ص 70.

³ المصدر نفسه، ص 71.

⁴ 200 منبع للمياه الجوفية في انتظار الاهتمام وتحويلها إلى مركبات سياحية استشفائية، عن الموقع الإلكتروني : <http://www.djazair.com/elmassa/23955>، تاريخ الزيارة : (14/8/2012)

الجدول رقم (1.4): توزيع المصادر الحموية حسب الولايات

الولاية	عدد المنابع الحموية	النسبة المئوية (%)
أدرار	11	5.44
عين الدفلة	04	1.89
عين تيموشنت	02	0.99
باتنة	08	3.96
برج بوعرييج	04	1.98
بجاية	03	1.48
بسكرة	10	4.95
بليدة	04	1.98
بوية	02	0.99
بومرداس	02	0.99
الشلف	06	2.97
قسنطينة	04	1.98
الجلفة	02	0.99
البيض	01	0.49
الواد	02	0.99
الطارف	07	3.46
غرداية	03	1.48
قالمة	09	4.45
إليزي	06	2.97
خنشلة	02	0.99
مسيلة	03	1.48
معسكر	05	2.47
المدية	11	5.44
ميلة	11	5.44
مستغانم	03	1.48
النعامة	02	0.99
وهران	04	1.98
ورقلة	20	9.90
سعيدة	04	1.98
سكيكدة	02	0.99
سوق أهراس	04	1.98

3.46	07	تمنراست
2.97	06	سطيف
0.99	02	تبسة
0.99	02	تيارت
0.99	02	تيسمسيلت
3.46	07	تيزي وزو
4.45	09	تلمسان
1.98	04	غليزان
100	202	المجموع

Source : Sources Thermal Par Wilaya, sur sites : www.mta.gov.dz

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن الجزائر تتوفر على 202 مصدر حموي موزعة على مختلف الولايات، حيث تصدر الولايات الداخلية المراتب الأولى في امتلاكها لأكبر عدد ممكن من المنابع الحموية مقارنة بالشاطئية، كما تحتل ولاية ورقلة الصدارة في امتلاكها لـ 20 مصدرا حمويا أي بنسبة تفوق 9.90% في حين لا تمتلك ولاية البيض سوى مصدر حموي واحد لا غير، وهذا القدر من المنابع الحموية يمكن تنمية السياحة الداخلية وتنشيطها من خلال الاهتمام بالسياحة الحموية على مستوى الولايات الداخلية.

وبالنسبة للمنابع الحموية المستغلة تقليديا التي تفوق 50 منبعًا، فهي مؤجرة من البلديات للخواص عن طريق المزاد العلني من دون الحصول على حق الامتياز القانوني الذي تمنحه الوزارة.

وقد تدهورت حالة العديد من الحمامات خلال سنوات الثمانينات لعدم الاعتناء بها، خاصة من طرف السلطات المحلية التي أهملت هذه المواقع بسبب بعدها، لكن عودة الأمن إلى الوطن في الفترة الأخيرة أنعش السياحة الحموية بالعديد من الولايات التي باشرت أشغال تهيئة وتعبيد الطرقات المؤدية لهذه المواقع في انتظار أخذ قرار التنازل بالامتياز للمستثمرين الخواص.

1.1.2.4. الإمكانيات الحموية في الجزائر

تتوفر الجزائر على 202 منبعا حمويا بإمكانها أن تساهم بقدر كبير في ترقية السياحة الحموية بالبلاد حسبما كشف عنه جمال عليي مدير النشاطات الحموية بالوزارة. و أوضح المسؤول ان دراسة قامت بها الوزارة قد أحصت وصنفت هذه المنابع "وفق مقاييس معمول بها دوليا" منها تحديد نسبة درجة الحرارة وتدفق المياه وتركيبها المعدنية إلى جانب مزاياها الاستشفائية. وحول استغلال هذه المنابع لإنجاز مشاريع سياحية علاجية بها تم لحد الآن "منح ما بين سنتي 2011 و 2015 عقود الامتياز لاستغلال 51 منبعا حمويا من ضمن المنابع الموجودة بالجزائر والمقدرة ب282 منبعا في حين كان هذا العدد يقدر بـ 200 حماما سنة 1985. وحول الاستثمار السياحي في هذا المجال أشار إلى وجود "19 مشروعا حمويا قيد الانجاز ودخول 10 مشاريع أخرى حيز الاستغلال" في حين تعرف بعض المشاريع الحموية الأخرى "توقفا لحد الآن لأسباب مالية أو تقنية وذلك نتيجة عدم حصول المستثمرين على رخصة البناء" وسيتم في هذا السياق انجاز 39 محطة حموية جديدة تابعة للخواص ومركزين للمعالجة بمياه البحر تابعين أيضا لمستثمرين خواص. "كما تم في إطار عملية تهيئة المحطات الحموية العمومية "تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 12 مليار دج "لإعادة تأهيل وعصرنة 9 مؤسسات حموية⁽¹⁾، ومن بين هذه الحمامات التي استقادت من عمليات تأهيل ذكر مدير النشاطات الحموية حمامات الدباغ بقالمة وقرقور بسطيف وريغة بعين الدفلة وبوحرر بعين تيموشنت وبوحنيفية بمعسكر وحمام ربي بسعيدة الى جانب مركز المعالجة بمياه البحر بسيدي فرج. من جهة أخرى ذكر عليي بأهمية ترقية التكوين مشيرا إلى أنه يجري في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي برمجة منذ 2012 دورات تكوينية لفائدة الأطباء العموميين وأعوان شبه الطبيين على مستوى المحطات الحموية ومراكز العلاج بمياه البحر لتحسين الخدمات لاسيما في مجالات التدليك والمعالجة بالمياه⁽²⁾.

¹ أكثر من 11 مليار دينار لبعث المراكز الحموية بالجزائر، مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني: <http://www.elayem.com/?p=1098>

² <http://www.elitihadonline.com23:12/3/2013>.

والجدول التالي يوضح عدد المؤسسات الحموية المستغلة إضافة لعدد المشاريع الحموية والتي هي في طور الإنجاز عبر التراب الوطني وهذا خلال سنتي 2013 و 2014 على التوالي:

الجدول رقم (2.4): الإمكانيات الحموية في الجزائر خلال سنتي 2013 و 2014.

مشاريع متوقفة	مشاريع في طور الانجاز	المؤسسات النشطة				العدد		سنة
		مركز العلاج بمياه البحر		مركب حموي		منح استغلال المياه الحموية	المنابع الحموية	
		خاصة	عمومية	خاصة	عمومية			
14	15	1	1	7	8	47	202	سنة 2013
11	20	1	1	7	8	50	202	سنة 2014
3-	5	0	0	0	0	3	0	التطور

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من وزارة السياحة.

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتبين أنه يوجد ثمانية مؤسسات حموية عمومية مسيرة من طرف مؤسسة التسيير السياحي GESTOUR، وقد تم الشروع خلال سنة 2014 في عملية تأهيلها وذلك بعد تسخير الدولة لمبلغ 12 مليار دينار جزائري لهذه العملية، هذا إضافة إلى مركز المعالجة بمياه البحر والمتواجد بسيدي فرج، كما أن عدد منح الاستغلال للمياه الحموية قد ارتفع مقارنة بسنة 2013 إلى 50 منحة استغلال.

كما تم تحديد 19 مشروعا حمويا خاصا في طور الإنجاز، طاقة استيعابها الإجمالية تقدر بـ 2268 سرير، الذي يحصل عنه 595 منصب شغل، حيث أن القيمة الإجمالية لهذه المشاريع تقارب خمسة (05) ملايين دينار جزائري. 4 منها في ولاية قالمة، و 3 في ولاية سطيف، 2 في ولاية بسكرة، 2 في الجلفة، 2 بوهران، 1 في عين الدفلة، 1 في خنشلة، 1 في ميله، 1 في ورقلة و 1 في معسكر.

2.1.2.4. أهم مقاصد السياحة الحموية في الجزائر

توفر المنابع الحموية المنتشرة بكثرة في الجزائر خدمات صحية بالجملة تساهم في العلاج الطبيعي

لما يزيد عن عشرة أمراض، نظرا لنجاعتها العلاجية وتمتع مياهها الحارة بخواص أقنعت الأطباء بجدوى توجيه مرضاهم إليها. وهذا الأمر أدى إلى تطور تسميتها من الحمامات المعدنية إلى المؤسسات الصحية البديلة. وبالرغم من توفر الجزائر على كل هذه المصادر الحموية، إلا أن عدد المستغل منها فعليا يقدر بـ 79 مصادر فقط. وقد شيدت أمام هذه المياه مراكز صحية واستحمام وترفيه، منها مركز العلاج بمياه البحر بسيدي فرج، حمام قرقور، حمام ريغة وغيرها. وفيما يلي أهم محطات الحمامات المعدنية في الجزائر: ومن بين هذه المحطات الوطنية والمحلية نذكر منها:

- حمام بوغرارة بولاية تلمسان (500 كلم غرب العاصمة).
- حمام بوحجر بولاية عين تيموشنت (400 كلم غرب العاصمة).
- حمام بوحنيفية بولاية معسكر (361 كلم غرب العاصمة).
- حمام ريغة بولاية عين الدفلى (170 كلم غرب العاصمة).
- حمام سيدي سليمان بولاية تيسمسيلت في الغرب.
- حمام ربي بولاية سعيدة في الغرب.
- حمام الشلالة أو الدباغ بولاية قالمة (500 كلم شرق العاصمة).
- حمام المسخوطين بولاية قالمة.
- حمام قرقور بولاية سطيف (300 كلم شرق العاصمة).
- حمام الصالحين بولاية بسكرة (450 كلم شرق العاصمة).
- حمام الصالحين بولاية خنشلة شرق العاصمة.
- حمام زلفانة بولاية غرداية (700 كلم جنوب العاصمة).

ويلاحظ تواجد كل هذه الحمامات في الولايات الداخلية للجزائر ومنها ولاية قالمة التي تمتلك أهم

حمامين: حمام دباغ وحمام أولاد علي. كما يتضح أن عدد المصادر الحموية في الجزائر المستغلة والمعروفة هو قليل بالمقارنة مع العدد الكلي للمصادر الحموية الذي يفوق 200 مصدر. وعليه، تعتمد الولايات الداخلية على السياحة الحموية لتنمية وإنعاش السياحة الداخلية المحلية على غرار الولايات الساحلية التي تركز على السياحة الشاطئية والولايات الصحراوية التي تعتمد على السياحة الصحراوية.

3.1.2.4. الاستثمار السياحي والسياحة الحموية

وقد تم منذ سنة 2013 الشروع في تجسيد دراسة تحديث الحصيلة الحموية عبر كل التراب الوطني على اعتبار أن هذه الدراسة ستسمح بإنجاز خريطة حموية للجزائر. وفيما يخص الاستثمار السياحي فإن القطاع يعرف حاليا ديناميكية كبيرة من طرف المستثمرين، وذلك من خلال وضع آليات تحفيزية من طرف الدولة، ودعوة المسؤولين عن القطاعات الأخرى، للتعاون من أجل تكملة قطاع السياحة والذي لا يحقق أهدافه بدون تضافر جهود جميع القطاعات، وقد تبين في ذات السياق أن الوزارة سجلت قفزة معتبرة تظهر من خلال توافد السواح الأجانب إلى الجزائر، حيث ارتفع العدد من 1.8 مليون في 2008 إلى 2.7 مليون في 2013، بالإضافة إلى اعتماد وزارة السياحة منذ سنة 2009 نحو 861 مشروع بطاقة استقبال 104.244 سرير 50 بالمائة منها قيد الانجاز، أي 385 مشروع بطاقة 54884 سرير وخلق 500 000 في نهاية 2014 وتؤكد الوزيرة أن هناك ارتفاع في عدد مناصب الشغل من 306 000 في سنة 2008، إلى 739000 في سنة 2014، بالإضافة إلى تكوين أكثر من 7000 حرفي في مختلف فروع الصناعة التقليدية وكذا استعادة 3745 حرفي وحاملي المشاريع⁽¹⁾ من تكوين في تسيير المؤسسات وفقا لمنهجية المكتب الدولي للشغل.

كما بلغ عدد السياح الذين زاروا الجزائر إلى غاية نهاية 2013، حوالي 2.732.731 سائح، مقابل 2.634.056 سائح سنة 2012، بنسبة ارتفاع قدرها 1 بالمائة، حيث إن الارتفاع المسجل وإن كان طفيفا، إلا أنه يعبر عن ثقة الأسواق في المقصد الجزائري.

¹ <http://elikhbaria.com/ar/news/32352.htm>: 15/11/2014.

وقد تم منذ سنة 2013 الشروع في تجسيد دراسة تحديث الحويلة الحموية عبر كل التراب الوطني على اعتبار أن هذه الدراسة ستسمح بإنجاز خريطة حموية للجزائر، ستوفر هذه الاستثمارات 99684 سرير و 42810 منصب عمل، خلال الخماسي 2015-2019، وخلال الخماسيين الأخيرين، قامت الوزارة بالشروع في إنجاز 21 مشروع تهيئة خاصة بالمناطق الحموية، والموزعة على 13 ولاية، من أجل تحضيرها للاستثمار⁽¹⁾.

كما برمج على المدى القريب إنجاز العديد من العمليات التي ترمي لتنشيط هذه المنابع والمتمثلة في إعادة الاعتبار وتوسعة الحمامات المعدنية القديمة المسيرة من قبل مصالح البلدية وذلك من خلال إنجاز مرافق إضافية لاستقبال زوار هذا المكان السياحي الجذاب إلى جانب تجسيد عمليات تهيئة الحجرات الرئيسية لهذه الحمامات.

4.1.2.4. امتياز استغلال المياه الحموية

إن الحصول على امتياز استعمال واستغلال المياه الحموية أو مياه البحر (لفائدة مراكز المعالجة بمياه البحر)، يخضع لأحكام المرسوم التنفيذي 07-69، المؤرخ في 19 فيفري 2007، المحدد لشروط وكيفيات الحصول على حق امتياز استعمال واستغلال المياه الحموية، حيث يتم إيداع ملف طلب حق الامتياز على مستوى مديرية السياحة والصناعة التقليدية للولاية المعنية، بعد موافقة الوالي المسؤول يدرس الملف من قبل اللجنة التقنية للمياه الحموية، يتم بعدها منح حق الامتياز عن طريق قرار يسلم من طرف وزارة السياحة والصناعة التقليدية، في حالة موافقة اللجنة التقنية للمياه الحموية، ويكون قرار منح حق الامتياز مصحوبا بدفتر الشروط المحدد لمجموع الحقوق والواجبات المرتبطة بنشاط صاحب الامتياز المطلوب بالعمل به⁽²⁾. وقد تم منح 42 امتياز استعمال واستغلال المياه الحموية لفائدة مستثمرين خواص، من أجل إنجاز محطات حموية جديدة، وذلك منذ سنة 1999.

¹ <http://www.matta.gov.dz/index.php/ar/2015-08-25: 12/9/2015>.

² www.mta.gov.dz: 15/6/2015.

2.2.4. أهم المنابع الحموية بالجزائر

قد أنعم الله تعالى على الجزائر بمخزون حموي هام يزيد عدده عن 200 منبع للمياه الحارة والجوفية، و91 محطة حموية منها 11 فقط ذات طابع وطني ودولي فيما تسيّر الـ 80 محطة الأخرى بطريقة تقليدية. تتوزع هذه المنابع الحموية على مختلف ولايات الوطن الداخلية والساحلية، يمكن الاعتماد عليها في بناء قاعدة "السياحة الحمامات المعدنية"، وجذب السياح المحليين والأجانب على حد سواء الذين يبحثون عن العلاج الطبيعي⁽¹⁾.

وتتميز هذه المنابع الحموية بمياهها الحارة، وبارتفاع نسبة الأملاح المعدنية فيها، وهي تساعد في معالجة عدد من الأمراض العضوية، وفي معظمها قابلة للاستغلال كمحطات حموية عصرية. وهي تتوزع على مختلف مناطق البلاد، مثل حمام "دباغ" و"الشلالة" بولاية قالمة، حمام "ربي" بولاية سعيدة، حمام "الصالحين" بولاية بسكرة، حمام "بوحنيفية" بولاية معسكر، حمام "قرقور" و"السحنة" بولاية سطيف، حمام "بوحجر" بولاية عين تموشنت، حمام "بوغرة" بولاية تلمسان.

فضلا عن ذلك، فإن هناك فرص أخرى متوفرة للاستثمار على الشريط الساحلي للبلاد لإقامة مراكز للعلاج الطبيعي باستغلال مياه البحر، في مركز "طلاسو تيرابي" بسيدي فرج، الذي يقدم خدمات العلاج والاستحمام والتدليك، وإعادة اللياقة البدنية بالاعتماد على مياه البحر، وطاقم من الأطباء المتخصصين في هذا المجال. وثمة إمكانية أخرى للعلاج الطبيعي أيضا، والتي تتم في بعض مناطق صحراء الجزائر بالظمي والدفن في رمالها، مثلما هو الشأن في مدينتي "بسكرة" ووادي سوف".

ويمكن التعرف على بعض المنابع الحموية التي تتوفر عليها الجزائر من خلال المحطات التالية:

1.2.2.4. حمام قرقور قبلة السياحة العلاجية في الجزائر

تعتبر منطقة "حمام قرقور" الواقعة شمال ولاية سطيف، التي تبعد عن الجزائر العاصمة بنحو 111 كلم

¹ الديوان الوطني للسياحة، (2009): "الجزائر حمامات معدنية"، منشورات الديوان الوطني، الجزائر، ص 1.

شرقا، إحدى أهم المناطق السياحية الحموية في الجزائر، إلى جانب جمال طبيعتها فهي تحتوي على مركب معدني تصنف مياهه الثالثة عالميا. وعلى الرغم من أهمية هذه المنطقة، إلا أنها لم تحظ باهتمام الحكومة شأن كل المناطق السياحية الكثيرة التي تزخر بها البلاد، والتي أهلتها لأن تحتل المركز العاشر ممن أجمل المناطق على مستوى العالم. فُتحت أبواب هذا الحمام سنة 1511، ويتميز عن غيره من المنابع الحموية الأخرى بأن مياهه تأتي في المرتبة الثالثة على المستوى العالمي، على مستوى الينابيع الحارة ذات النشاط الإشعاعي بعد مياه برماخ" في ألمانيا، ومياه "جاشيموف" في جمهورية التشيك حاليا، وفي المرتبة الأولى عربيا وأفريقيا، نظرا لدرجة حرارته المساعدة التي تقدر بـ 19 درجة مئوية، وذلك حسب تقرير صادر عن مهندس المناجم الفرنسي "بازيليك" سنة 1591 بعد إجراء قياسات جديدة للنشاط الإشعاعي الخاص بالمياه الحارة، و ماء "عين شوف"، وهو المنبع المائي لحمام قرقور.

تساعد مياه هذا المنبع على الشفاء من بعض الأمراض، كالروماتيزم، والأمراض الجلدية، وأمراض العيون وبعض أمراض النساء، وهو مدرج ضمن الحمامات المصنفة على مستوى وزارة السياحة في الجزائر. كما يوجد به برنامج للاستشفاء يشرح كيفية العلاج بهذه المياه الحموية المعدنية، والتدليك وإعادة اللياقة البدنية بالاعتماد على أطباء اختصاصيين في هذا المجال، كما يوفر خدمات الاستجمام والسياحة. ويوجد في منطقة حمام قرقور حمامان، الأول: تقليدي يعرف باسم أحد الأولياء الصالحين في المنطقة، وهو "سيدي الجودي"، ويعتبر الأكثر إقبالا. ويتمثل الثاني في المركب المعدني الذي يخضع في تسييره لمؤسسة التسيير السياحي بالشرق الجزائري، فُتحت أبوابه سنة 1511، ويحتوي على فندقين سعة كل منهما 59 غرفة و 91 مسكنا عائليا مؤلفا من غرفة إلى 9 غرف، وأربع فيلات، ومطعمان، إضافة إلى مسبح وقاعة سينما⁽¹⁾.

يستقبل مركب هذا الحمام يوميا المئات من الزوار، خاصة في العطل، وأيام المناسبات كالأعياد

¹ بودهان ياسين من الجزائر، (2012): "حمام قرقور في ولاية سطيف قبلة السياحة العلاجية في الجزائر"، يومية إيلاف، الجزائر، متوفر على الموقع الالكتروني: www.elaph.com/Web/Environment/2012/2/719793.html، تاريخ الزيارة (2013/3/15).

بمعدل 911 زائر يوميا، وأكثر من مليون زائر سنويا للراحة والاستجمام. وأمام هذه المركبات المعدنية، يوجد "وادي بوسلام"، الذي يتوسط المدينة بمياهه العذبة المتدفقة من باطن الأرض، وهو يعتبر مكانا مفضلا للكثير من العائلات للترويح على عن النفس والسباحة فيه، سيما في فصل الصيف. وعلى الرغم من أهمية هذا المركب إلا أن استغلاله وتسييره يبقى ضعيفا حسب الكثير من المواطنين والمهتمين بمجال السياحة، الأمر الذي جعله يعاني من حالة متقدمة من التدهور، وتراجع كبير لخدماته، سيما غياب طاقم شبه طبي مؤهل علميا ومختص في ميدان التدليك الطبي، وإعادة التأهيل الوظيفي والحركي، مما أثر على الدور الذي يمكن أن يؤديه في مجال السياحة والعلاج.

2.2.2.4. السياحة الحموية بولاية سعيدة

تتميز ولاية سعيدة بانتعاش بالسياحة الحموية والإيكولوجية، فهي تعتمد بالدرجة الأولى على الحمامات المعدنية المنتشرة في عدة مناطق من الولاية، ما جعل منها مزارا للكثير من المواطنين في إطار السياحة المحلية، وحتى السياح الأجانب. كما أن الولاية تعد نقطة عبور رئيسي للصحراء كونها تضم الطريق الوطني رقم 6 الذي يربط وهران ببشار إلى تندوف، تضم 6 حمامات من بينهم محطة حموية مشهورة على المستوى الوطني، وهي التي تعرف باسم "حمام ربي"، والذي يقع شمال المدينة على بعد 11 كلم، ويعتبر من أهم المناطق السياحية التي يقصدها السياح من داخل وخارج الولاية، حيث يوفر لزائريه العلاج بالمياه المعدنية التي تضمن لهم الراحة النفسية والجسدية، وهذا للقيمة البيولوجية لتلك المياه المعدنية التي ينصح بها للتداوي من بعض الأمراض⁽¹⁾.

ويوجد على مستوى هذه المحطة جناح طبي يسهر عليه مختصون لتوفير الراحة والاستجمام للزوار.

ويحتوي الحمام ذاته على أماكن يمكن الإقامة فيها، مثل المركب السياحي الذي يحتوي على شاليهات وبنقالوهات، كما يوجد في المنطقة "فندق المياه المعدنية" الذي يتوفر على طاقة استيعاب قدرها

¹ سعيدة: قطب جهوي يراهن على دفع السياحة الحموية والإيكولوجية، مقالة منشورة على الموقع:

<http://www.essalamonline.com/ara/permalink/12383>، تاريخ الزيارة: (2013/3/15)

111 سرير. وعلى بعد 19 كلم شمال ولاية سعيدة وتحديدا ببلدية "سيدي اعمر" دائرة "سيدي بوبكر" توجد محطة حموية أخرى تدعى بـ"حمام سيدي عيسى"، وهو من الحمامات التي تعرف بها الولاية، يحتوي الحمام على 99 غرفة استحمام تقليدية. وهو يتميز بمياهه الساخنة، ويختص في معالجة الأمراض الجلدية، الأمراض التنفسية وأمراض الروماتيزم، حيث تتدفق مياهه بمتوسط سبعة لترات في كل ثانية بدرجة حرارة مقدرة بـ 15 درجة مئوية، وينصح به في التداوي سيما من الأمراض الجلدية.

وتتوفر "منطقة عين سخونة" المصنفة كمنطقة رطبة على المستوى الوطني على حمام آخر، يبعد عن مقر الولاية بـ 51 كلم بالجنوب الشرقي. يعرف هذا الحمام بوفرة مياهه، إذ يقدر متوسط تدفقها بـ 51 لتر في الثانية، وتبلغ درجة حرارتها 19 درجة مئوية، وهي تفيد في معالجة الأمراض الجلدية والتنفسية وأمراض الروماتيزم، ولكن ما زال استغلالها يتم بطريقة تقليدية.

وتمثل «منطقة عين السخونة» فضاء سياحيا ممتازا، إضافة إلى ما تتميز به في إطار السياحة الحموية، فهي أيضا تتوفر على مقومات السياحة الدينية والثقافية، لوجود "زاوية عين السخونة"، التي تعتبر مزارا للعديد من محبي وهواة هذا المجال، وتتواجد بها بقايا لحضارات قديمة هي عبارة عن آثار رومانية في بلدية هونت التابعة لدائرة سيدي بوبكر. بالإضافة إلى ذلك فهي تتوفر على أحواض لتربية الأسماك للاستهلاك والعلاج، والمتمثلة في "سمك تيلابيا" ذو الخصائص العلاجية، سيما بالنسبة للأمراض الجلدية، ويتم العلاج بهذا النوع من السمك، الذي يعد من أهم الاكتشافات النادرة في الطب السياحي، حيث يدخل الزائر إلى الحوض الذي يتواجد به هذا النوع من السمك ليقوم هذا الأخير بمهاجمة المرض الذي يعاني منه السائح. إن هذا النوع من الأسماك لا يتواجد إلا في منطقتين إحداها في "عين السخونة"، والثانية في تركيا.

3.2.2.4. السياحة الحموية بقالمة بين المتعة والترفيه والعلاج

تتمتع ولاية قالمة المتواجدة على بعد 511 كلم شرقي الجزائر العاصمة بمواقع سياحية عديدة

ومتنوعة، بتوفرها على مناطق حموية بمواقع حموية عديدة تتوزع على مختلف إقليم الولاية، والتي يبلغ عددها حسب إحصائيات الجهات المختصة بـ 19 منبعاً، منها ما هو مستغل، ومنها ما يزال عذرياً، تطل على مناظر طبيعية خلابة، مما أعطاها مكانة هامة لدى سكان المنطقة ومحجاً لقوافل السياح. كما توفر للشباب بعض فرص العمل، مثل التصوير الفوتوغرافي وبيع الإكسسوارات التقليدية والأواني الفخارية. وتحظى الحمامات المعدنية في قالمة بمكانة هامة لأهميتها الاستجمامية والاستشفائية، وما توفره من راحة للزوار، حيث يوجد على بعد 21 كلم من عاصمة الولاية "بلدية حمام دباغ"، ويعرف هذا الحمام أيضاً باسم "حمام المسخوطين"⁽¹⁾.

تتوفر هذه البلدية على العديد من المنابع الحموية، من بينها: "عين شداخة"، "عين بن باجي" و"عين الشفاء"، تتراوح نسبة تدفق مياهها ما بين 9 إلى 12 لتر في الثانية، وبدرجة حرارة تصل إلى 51 درجة مئوية عند نبوعها من باطن الأرض². وتشهد البلدية استقطاب العائلات والسياح من مختلف مناطق البلاد وحتى من خارجها، الذين يتوافدون طلباً للاستشفاء من عدة أمراض وعلل، منها: الروماتيزم وجلط الدم، وأمراض الجلد والحساسية بالاستحمام بمياهه التي تتسم بنوعية بكتريولوجية حسنة، وتشهد منطقة حمام المسخوطين إقبالاً للعائلات خاصة في فصل الصيف للمتعة والترويح عن النفس، لما تتميز به من الهدوء وجمال مناظرها الطبيعية، وروعة عالم أساطيرها. وما يلفت انتباه الزائر لهذا الحمام تلك الصخور المقابلة للشلالات المائية، التي تروي أسطورة تداولتها الأجيال في هذه المنطقة، وهي قصة أحد شباب القبيلة الذي تزوج بأخته فغضب الله عليهم وسخطهم، حيث تحول كل من العروسين والحضور إلى حجارة تتدفق بجانبها المياه المعدنية

وعلى الرغم من الأهمية العلاجية التي يحظى بها "حمام دباغ" إلا أن المشاهدات الميدانية والبيانات

¹ كامل الشيرازي، (2012): "حمام دباغ": محج السياحة الحموية في الجزائر"، يومية إيلاف، العدد (4067)، مقالة منشورة على الموقع: www.elaph.com/Web/LifeStyle/2012، تاريخ الزيارة (2013/3/15).

² السياحة الحموية بقالمة بين المتعة والترفيه والعلاج"، (2012): يومية الشعب، مقالة منشور على الموقع الإلكتروني: www.ech-chaab.net/old/index.php?option=com، تاريخ الزيارة (2013/3/15).

الرسمية تؤكد على غياب وسائل النقل، وصعوبة الحصول على وجبات غذائية بمنطقة هذا الحمام، مما فتح المجال أمام المضاربة، سيما مع محدودية هياكل الاستقبال، حيث لا تتعدّ طاقة استيعاب كل من "مركب الشلالة"، و"فندق بن ناجي"، والمرقد البلدي الخاص " 111 سرير، الأمر الذي يجعل الزوار يعانون الأمرين. ويوجد بالولاية أيضا "حمام أولاد علي"، الذي يبعد عن عاصمة الولاية بـ 19 كلم، يتوفر على أربعة منابع حموية، تصل نسبة تدفق مياهها ما بين 1 و 29 لتر في الثانية بدرجة حرارة تصل إلى 91 درجة مئوية. يحوي الحمام مركبين، وهما: "مركب البركة" و"مركب بوشهرين"، إضافة إلى "المركب البلدي القديم"، الذي ما زال يعاني من نقص في التحسين والاهتمام. ويشتهر حمام أولاد علي " بمياهه المعالجة لبعض الأمراض، منها: أمراض المفاصل، الأذن والتنفس، وأمراض الأعصاب، حيث تحتوي مياهه على العديد من المكونات المعدنية، منها البيكربونات، الكالسيوم، الصوديوم، السلفات، المغنيزيوم واليوتاسيوم، وهي مواد مساعدة على العلاج⁽¹⁾.

يوفر مركب الحمام الهدوء والراحة للسياح، فهو يضم شقق وغرف مجهزة في قلب "جبال أولاد علي" المعروفة بمناظرها الرائعة والخلابة، كما يحتوي المركب على قاعة للمؤتمرات، بالإضافة إلى توفره على أبرز المراكز العلاجية في الولاية بجانب حمام دباغ. كما يتوفر المركب المعدني على التجهيزات الضرورية ليتسنى للزوار الاستفادة من العلاج بشكل كامل، من خلال مراكز العلاج الطبيعي، مثل التدليك المائي، تنفس وتنشيق، تدليك بالأيدي، التكييف الوظيفي، الجمباز الطبي والعلاج الميكانيكي، وكذلك وجود مراكز للعلاج الفيزيائي كالعلاج الكهربائي.

4.2.2.4. المنابع الحموية بالجلفة

تشكل السياحة الحموية في ولاية الجلفة رافدا لقطاع السياحة، فهي تشتهر بثلاثة منابع حموية لا يختلف اثنان على ميزة مياهها للعلاج من عدة أمراض. وتتمثل هذه المنابع، في "المنبع الحموي لحمام

¹ مرابط مسعود، (2010): "السياحة الحموية بقالمة.. آفاق واعدة تنتظر التديم"، يومية الفجر، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني:

www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=13% تاريخ الزيارة (2012/3/15).

الشارف"، الذي يعود تاريخ انجازه إلى القرن التاسع عشر، حيث عرف أول تهيئة له في سنة 1525. يتواجد هذا المنبع على بعد 1 كلم شرق مقر "بلدية الشارف"، وعلى بعد 91 كلم غرب مقر الولاية، و911 كلم جنوب عاصمة البلاد، وينبع من مكان يسمى الحاجية"، وهو سهل المنفذ أمام الطريق الوطني رقم 19 سواء للسكان المحليين، وكذلك بالنسبة للبلديات المجاورة، وحتى للمناطق الأخرى البعيدة عنه.

وحسب الدراسة التي قامت بها "المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية" في سنة 1986 فإن هذا المنبع يتمتع بعدة خصائص فيزيائية وكيميائية وعلاجية، تتمثل في حرارة مياهها بـ 11 درجة مئوية، وبتدفق قدره 11 لتر في الثانية، وفعاليتها في معالجة بعض الأمراض، مثل الروماتيزم، والأعصاب، والجلد، وكذلك أمراض المفاصل. يتم استغلال هذا المنبع بطريقة تقليدية، وتسعى مديرية السياحة لتحسين وتحديث طريقة استغلاله. ويتمثل المنبع الحموي الثاني في "منبع المصران"، يقع بالقرب من الطريق الوطني رقم 1 على بعد 1 كلم جنوب مقر "بلدية حاسي ببحج"، ويبعد بـ 12 كلم شمال مقر ولاية الجلفة، ويقع المنبع الحموي الثالث "بلدية لقطارة"، ويعد إرثا طبيعيا آخر، وموردا هاما للسياحة العلاجية في ولاية الجلفة. يبعد المنبع عن مقر الولاية بـ 111 كلم جنوبا، ويتميز بحرارة مياهه التي تقدر بـ 19 درجة مئوية، وبمعدل تدفق 9 لتر في الثانية. ومن شأن هذا المنبع معالجة عدة أمراض كما هو الحال للمنبعين السابقين، وذلك استنادا لذات الدراسة التي قامت بها "المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية" سنة 2012.

5.2.2.4. الحمامات المعدنية بولاية معسكر

تتخذ ولاية معسكر التي توجد على بعد 911 كلم غرب العاصمة الجزائر برصيد من الحمامات المعدنية التي يمكن أن تكون ركيزة أساسية لاقتصاد المنطقة في حالة حسن استغلالها. فهي تتوفر على قدرات استقبال، تقدر بـ 11 فندق، ويقصدها سنويا أكثر من 191 ألف سائح يتوافدون للاستحمام والعلاج بالمياه الساخنة "حمام بوحنيغية الشهير.

وقد سمحت استثمارات السياحة الحموية في هذه المدينة باستحداث المئات من مناصب الشغل الدائمة،

علماً أن قطاع الحمامات المعدنية في هذه المنطقة مرشح لمزيد من الاتساع، سيما مع أشغال إنجاز 22 فندق جديد، وإعادة تأهيل 19 هيكل آخر للاستقبال في إطار دعم استغلال المنابع الحموية التي تتوفر عليها الولاية. إن المتعاملين الاقتصاديين والمستثمرين في قطاع السياحة أعطوا جملة من المقترحات لتطوير النشاط السياحي الحموي، عبر تهيئة مرافق الاستقبال وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للزبائن، إلى جانب فتح محلات لبيع منتجات الصناعة التقليدية، واستحدثوا وكالات بنكية، مع الأخذ في الاعتبار القدرة الشرائية للمواطنين، لجعل السياحة في متناول جميع الشرائح الاجتماعية التي تنهافت على هذه الحمامات، سيما مع ما تتوفر عليه من مزايا فيزيائية وكيميائية وعلاجية، بمعدل حراري لا يقل عن 11 درجة مئوية، وبتدفق قدره 11 لتر في الثانية⁽¹⁾.

6.2.2.4. حمام الصالحين بولاية خنشلة

يوجد "حمام الصالحين" على بعد 6 كم من مدينة خنشلة الرومانية القديمة التي كانت تعرف بـ "ماسكولة"، وهي تقع في الشرق الشمالي للجزائر وتحديدا في منطقة الأوراس. ويعتبر هذا الحمام الروماني إنجاز ومعلم "للعهد الفلافي"، الذي أسس سنة 95 ميلادي، من قبل الوالي العام لإفريقيا "فيسباسن Vespasian"، الذي أصبح فيما بعد إمبراطور روما، وكان هذا الحمام مركزا للراحة والاستجمام للعديد من الملوك وقادة الجيوش الرومانية.

يعتبر "حمام الصالحين" صرح مائي لاستغلال المياه الجوفية الحارة والباردة، إذ استعملت الحجارة في بناء هذه التحفة المعمارية التي تحظى بأهمية كبيرة في الاستشفاء من العديد من الأمراض لما تتميز به نوعية مياهه الحارة المعدنية المتدفقة من باطن الأرض. وهو يتكون من تشكيلة مختلفة من المسابح.

7.2.2.4. حمام الصالحين في مدينة بسكرة عروس الزيبان

تقع ولاية بسكرة في الجهة الجنوبية الشرقية من الجزائر، وتبعد عن عاصمة البلاد بـ 191 كلم، وهي

¹ المنابع الحموية بالجلفة سياحة ورعاية صحية"، (2009): يومية المواطن، مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني: www.elmouwatan.com/index.php?news=2833، تاريخ الزيارة (2012/5/25).

تلك المدينة الضاربة في أعماق التاريخ بجذورها التي تعود إلى 30000 سنة. أطلق عليها الرومان اسم "أدبسينام"، ومعناها منبع الماء الصافي نسبة إلى "حمام الصالحين" التي يتواجد بها وتفيد مياه هذا الحمام في علاج أمراض المفاصل الروماتيزم، والحساسية وغيرها، ويتوافد على منطقة بسكرة المئات من المواطنين والأجانب للعلاج أيضا في حمامات رمالها من أمراض العظام والمفاصل، وأكياس الماء المتحجر تحت الجلد والعمق أيضا، حيث يدفن المرمى حتى العنق في رمال الصحراء الحارقة عند منتصف النهار لفترة قد تمتد إلى 19 دقيقة، حيث تمتص خلالها الرمال كميات كبيرة من العرق والماء الزائد في الجسم. وتكرر هذه العملية من خمس إلى عشر مرات بحسب استعداد المريض، وقدرته على التحمل ودرجة استجابته للعلاج، ويستكمل معظم من يزور هذه المنطقة للعلاج بالرمال رحلتهم العلاجية نحو "حمام الصالحين" للاغتسال⁽¹⁾.

8.2.2.4. المحطة المعدنية لحمام بوغرة بولاية تلمسان

تتوفر المحطة المعدنية "حمام بوغرة" على 111 سريرا تتوزع على 91 غرفة و11 بنغلو وشقة، إضافة إلى مطعم يقدم 211 وجبة يوميا ومقهى وفضاءات للتسلية والراحة. وتتضمن المحطة أيضا عيادة طبية، وحجرات صحية للتدليك والعلاج المعدني بطاقة 191 حصة علاجية في اليوم، كما تسمح طاقات هذا الحمام باستقبال 2111 شخص يوميا، تتميز المياه المستعملة للعلاج في هذا الحمام بغناها بالمواد المعدنية، وهي تتساقب من ثلاثة منابع أساسية ذات حرارة تصل إلى 91 درجة مئوية وبتدفق 9.9 لتر في الثانية، وهي تفيد في علاج العديد من الأمراض المتصلة بالمفاصل والبشرة. إضافة إلى هذا الحمام المعدني فإن ولاية تلمسان تتوفر على عدة منابع حموية أخرى ذات قيمة صحية هامة، مما جعلها تشهد على مدار السنة إقبالا كبيرا من طرف الزوار الذين يشيدون بنجاعتها العلاجية⁽²⁾.

¹ الحمامات والأحواض المعدنية .. ملجأ للمرمى وفضاء للترويح"، (2011): يومية الجزائر، مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني:

www.eldjazairedjadida.dz/%D8%A5%D8%B%D8%A7%D9 %D8%AA/article/pub تاريخ الزيارة (2013/3/15).

² عبد القادر، (2011): "نحو تفعيل سياحة حمامات معدنية بالجزائر ككل إهتمام خاص ب المحطة المعدنية لحمام بوغرة ب تلمسان لتنهيتها وعصرتها"، يومية الأجواء، مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني: <http://eladjwaaonline.com/>، تاريخ الزيارة (2013/3/15).

وعلى الرغم من أن أغلبية تلك المنابع تختلف في مستوياتها التدفقي، ودرجات حرارتها، ومكوناتها الكيميائية، إلا أن ما هو مستغل منها يتم بطريقة تقليدية، وهي: "حمام بوغرارة"، "حمام الشيقر"، و"حمام سيدي العبدلي". ولا تزال باقي المنابع الحموية التي توجد في الولاية على وضعها الطبيعي، مثل "ينبوع سيدي بلخير" بناحية ملنية، و"ينبوع عين الحمام"، وهي تتميز بالتدفق الكبير لمياهها، وحرارتها التي تقدر بـ 29 درجة مئوية، وغناها بالمواد المعدنية، مثل البكاريونات، والمغنيزيوم، التي تفيد في علاج بعض الأمراض الجلدية. وثمة أيضا "ينبوع سيدي رحو"، الواقع غرب مدينة "الحناية"، و"منبع سيدي بركاني"، "بأولاد ميمون"، وهما يتميزان بحرارة مياههما التي تتراوح ما بين 29 و 91 درجة مئوية.

هذا جزء من المنابع الحموية المتواجدة على أرض الجزائر، وهي تشكل في مجموعها ثروة طبيعية علاجية على قدر من الأهمية، وتحتاج إلى المزيد من الأبحاث والاهتمام من أجل تثمينها واستغلالها في الاستثمار السياحي والعلاج.

3.2.4. آفاق ترقية المنتج السياحي الحموي

تتوفر الجزائر على عشرات الأحواض والحمامات المعدنية الطبيعية التي تعول عليها وزارة البيئة وهيئة الإقليم والسياحة لبناء قاعدة جديدة لوجهة سياحية حموية تعتمد عليها البلاد، لإعطاء دفع جديد لقطاع السياحة، واستقطاب فئات جديدة من السياح المحليين وحتى الأجانب.

وقد تمت في أبريل 2014 دراسة تخص تحيين الحصيلا الحموية عبر كل التراب الوطني علما أن هذه الدراسة ستسمح بإنجاز خريطة حموية للجزائر وذلك قصد التعرف أكثر على الموارد الحموية الحقيقية بغرض وضع الأسس اللازمة للمحافظة على هذا الارث الطبيعي والاستغلال العقلاني في إطار الاستثمارات الحموية. وفيما يخص المشاريع اللامركزية أفادت الوزيرة أنه منذ سنة 2005 استقادت 22 ولاية من دراسات التهيئة للمشاريع الحموية التي من شأنها إعداد المناخ للاستثمار وقد خصص لهذه

العملية مبلغ مالي إجمالي يقدر بـ 1.160 مليون دينار⁽¹⁾.

وقصد المواصلة في هذه العملية تم تسجيل دراسة وتهيئة 50 منبع حموي ذو أولوية موزعين عبر 27 ولاية وذلك قصد تهيئتها لاستقبال مشاريع سياحية ذات طابع حموي حيث خصص لهذه العملية التي ستتطلق في 2015 مبلغ مالي يقدر بـ 11 مليار دينار. كما أن القطاع وضع بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي إستراتيجية لتطوير هذا المنتج السياحي تمثل إطار واضح المعالم يمكن من وضع قواعد عصرية وعلمية لهيكله النشاط الحموي قصد تمييزه في إطار مندمج ومستدام وجعله أداة حقيقية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن ما هو مستغل من هذه الثروة بطابع وطني ودولي لا يتعدى 11 محطة للحمامات المعدنية، ومركز واحد للعلاج بمياه البحر، في حين يبقى استغلال ما يربو عن 91 محطة حموية بطريقة تقليدية، وفيه مؤجرة من البلديات لخواص عن طريق المزاد العلني دون الحصول على حق الامتياز القانوني الذي تمنحه وزارة السياحة، وهذا الأمر ساعد على جعل هذه المرافق تعرف حالة متقدمة من الإهمال، ويقدر ما هو غير مستغل من المنابع الحموية والتي لا تزال على حالتها الطبيعية بنسبة 91 % وهي تشكل في مجموعها مخزون مهم يسمح بإقامة "عرض سياحي حموي تنافسي" إذا تم فتح باب الاستثمار، وتشجيع الخواص على التوجه لمثل هذه المشاريع التي يتوقع لها أن تكون قوة اقتصادية جديدة، وتسهم في إيجاد مداخيل للبلاد خارج مجال المحروقات .

وفي إطار تحسين حال هذه الثروة السياحية قررت "وزارة السياحة والصناعة التقليدية" بالتنسيق مع "شركة مساهمات الدولة للتسيير السياحي" جستور، عرض الحمامات المعدنية التابعة للدولة للخصخصة مباشرة بعد الفنادق، لترقية وتطوير السياحة الحموية في الجزائر، وإقامة مراكز للمعالجة بمياه البحر على الساحل الجزائري إلى جانب "مركز طلاسو تيرابي" بسيدي فرج، كتجربة أولى قد تم منذ سنتين خصخصة حمام

¹ السياحة الحموية: 15 مشروع محطات حموية تابعة للخواص في طور الإنجاز، مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني:

<http://www.aps.dz/ar/economie/5781>، تاريخ الزيارة: (2014/9/8).

ملوان بالبليدة.

وتتضمن قائمة الحمامات المعنية بالخصخصة كل من: "حمام المسخوطين" بقالمة، "حمام ربي" بسعيدة، "حمام الصالحين" ببسكرة، "حمام بوحنيفية" بمعسكر، "حمام قرقور" بسطيف والسخنة" بسطيف، وكذلك "مركز العلاج بمياه البحر" (طالاسو تيرابي) بسيدي فرج، و"حمام بوحجر" بعين تيموشنت، "حمام بوغرارة" بولاية تلمسان، "حمام ريغة" بعين الدفلى، وهي تعاني في معظمها من تدني مستوى خدماتها، إضافة إلى تدهور الوضعية المالية لها بسبب سوء التسيير، وعدم استغلال الثروة الطبيعية التي تزخر بها استغلالا كاملا على الرغم من توفر كل الإمكانيات.

وقد تم عقد بعض الملتقيات لدراسة كيفية النهوض بالنشاط الحموي، منها الملتقى الوطني الذي احتضنته مدينة قالمة تحت شعار "النشاط الحموي عامل لتنمية السياحة الوطنية" بإشراف وزير السياحة، وهو بمثابة دعوة لجميع الفاعلين في هذا القطاع إلى رفع التحدي، وتضافر الجهود بهدف الارتقاء بالسياحة في الجزائر، باعتبارها المحرك النشط لبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى. وأن المؤهلات الطبيعية والثقافية التي تتوفر عليها الجزائر غير مستغلة بالشكل المطلوب، ما يستدعي الإسراع إلى تدارك التأخر، ومسايرة متطلبات السوق السياحية الحموية الوطنية والدولية. وبين هذا اللقاء بأن السلطات العمومية في الجزائر بدأت تهتم بمستقبل هذا النوع من السياحة، حيث قامت باستحداث مديرية على المستوى المركزي للوزارة الوصية"، تعني حصريا بالحمامات المعدنية، مع إدراجها ممن النشاطات السياحية ذات الأولوية. كما ركز الملتقى على ومع خريطة الطريق لتشخيص ومعالجة العراقيل للنهوض بهذا النمط السياحي، من خلال التشاور والتنسيق بين ما يقارب 911 خبير ومختص في هذا القطاع والعمار والصحة من مختلف أرجاء الوطن. وتمثلت أهم الأهداف المسطرة حسب وزير السياحة في:

- تحسين نوعية الخدمات؛

- عصنة المنشآت والهياكل المستعملة؛

- رفع مردودية الثروة الحموية مع المحافظة عليها؛
 - تحقيق التنمية المستدامة لهذا النشاط بإرساء مبادئ ترتبط أساسا بإحصاء دقيق للمنابع الحموية، وتحديد الموارد الطبيعية المتوفرة لاستغلالها بطريقة عقلانية محكمة؛
 - وضع مخطط الجودة، وتحديث المحطات الحموية، والتركيز على التكفل بالعقار، وجلب الاستثمارات الملائمة، وتفعيل عملية التكوين والتأطير في هذا المجال.
- وكانت التوصيات التي تم التركيز عليها في هذا الملحق تتمحور حول النقاط التالية :
- وضع قانون أساسي للمحطات الحموية.
 - تطوير العلاقات مع الدول الرائدة في مجال السياحة الحموية.
 - ضرورة تطوير التقنيات العلاجية المستعملة في المحطات الحموية مع مراجعة الأسعار المعمول بها وفق الاتفاقيات المبرمة مع صندوق الضمان الاجتماعي في المجالات العلاجية.
 - تفعيل عملية تكوين السلك الطبي وشبه الطبي العامل في القطاع بالتنسيق بين وزارة السياحة والصحة والتكوين المهني.
 - تسهيل حصول المستثمرين على مقررات الاستغلال للموارد المائية، واستحداث "صندوق لتمويل الاستثمارات" في المجال الحموي، وكذلك تسوية العقار ونقاط أخرى.
- وقد تعهدت وزارة السياحة والصناعة التقليدية بتجسيد هذه التوصيات المرفوعة على أرض الواقع، إلا أنها استدركت ذلك بأن تطوير السياحة الحموية في الجزائر لن يكون بين عشية وضحاها، بل أن الأمر يتطلب الكثير من الجهد والصبر.

كما توجد برامج أخرى جديدة خاصة بالتكوين لفائدة اليد العاملة التي تسير هذه الهياكل إذ لا يكفي أن نعنتي بالمبنى دون الاعتناء باليد العاملة وذلك من خلال الاستثمار أولا وقبل كل شيء في الموارد البشرية التي تعبر هي الأساس في نجاح السياحة في الجزائر. و قد اعتبرت ولاية قالمة من بين الولايات

الرائدة على المستوى الوطني في مجال السياحة الحموية بحيث أن أكبر الخزانات الحموية المتواجدة على المستوى الوطني توجد بولاية قالمة وولاية ميلة، و فيما يخص المخطط الوطني التوجيهي المصادق عليه من طرف الحكومة فقد اعتبر بمثابة ورقة الطريق خاصة وأنه يشمل العديد من المحاور الهامة على غرار الترويج للواجهة السياحية الجزائرية من خلال وسائل الإعلام وتكنولوجيات الاتصال وتشجيع الاستثمار الحموي وجعله يتماشى وخصوصيات كل منطقة بالإضافة إلى التكوين وتشجيع مخطط الجودة السياحية، وكذا إشراك البنوك في مرافقة المستثمرين وأخيرا تفعيل السلسلة السياحية لأنه لا يمكن النهوض بقطاع السياحة دون تفعيل دور القطاعات الأخرى⁽¹⁾.

وينتظر أن تحقق المركبات الحموية وهي أساس السياحة الحموية عائدات بنسبة 16 بالمائة من إجمالي عائدات السياحة العالمية بما يساوي 678.5 بليون دولار عام 2017، ولأن السياحة الحموية سياحة علاجية في شق من أشكال المنفعة فإن الرهان على تطويرها من خلال استثمار موارد الجزائر الطبيعية والبشرية.

3.4. نماذج لدول تمارس السياحة الحموية

إن صناعة السياحة الحموية أو العلاجية قد أثبتت وجودها في العديد من الدول كمصدر مهم للدخل القومي، وداعمة للنشاطات الاقتصادية الأخرى في تلك الدول، فقد نشطت العديد من الدول في العالم للاهتمام بهذه الصناعة، مثل كوستاريكا، وكولومبيا، والبرازيل والأرجنتين في أمريكا الجنوبية، وجنوب إفريقيا، وتونس، ومصر في إفريقيا، وإسبانيا وألمانيا وفرنسا، وفنلندا، وهنغاريا في أوروبا، أما في آسيا فنجد الأردن، والهند، وتايلاند، وسنغافورة، وماليزيا، وكوريا الجنوبية، وإيران، وتركيا، والإمارات العربية المتحدة. ولإعطاء فكرة عن أهمية هذه الصناعة لا بد، على سبيل المثال، من معرفة أن نصف النمو في أسواق السياحة العلاجية العالمية لغاية عام 2017 سيأتي من الهند ودول جنوب شرق آسيا،

¹ ولاية قالمة ضمن الولايات الثمانية المحظوظة ضمن هذا البرنامج، مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني: <http://akhbarachark.dz/ar/> تاريخ الزيارة (2013/9/30).

وأميركا اللاتينية، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومن المتوقع أن تكون الهند الدولة الأولى عالمياً مع نهاية الخمس سنوات القادمة، حيث يتوقع قريباً أن تكون السياحة العلاجية فيها من أكبر مولدات الدخل.

1.3.4. واقع قطاع السياحة العلاجية في الأردن

يعتبر الأردن من الدول الرائدة في مجال الاستشفاء العلاجي حيث صنف في المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط كمركز جاذب للسياحة العلاجية، فبالإضافة لموارده الطبيعية العلاجية فإن يتمتع بالعديد من المستشفيات المتميزة والأطباء البارعين والذين أكسبوا الأردن مكانة معروفة في كافة أنحاء العالم.

1.1.3.4. مواقع السياحة العلاجية بالأردن

تمتع الأردن بالعديد من المواقع الطبيعية، التي قلما توجد في بلد آخر، ومن أهمها:

حمامات عفرا وحمامات أبو ربيطة في الطفيلة، وحمامات ماعين في مادبا، وابن حماد وعين ساره وعين القلعة وويدعه في الكرك، ونبع حمة جرلا، الذي يوجد في مجرى الزرقاء، ونبع دير علا الذي يخرج من المنطقة المنخفضة عند دخول الزرقاء في منطقة وادي الأردن، ومنطقة المخيبة الأردنية على مشارف اليرموك، وحمامات الشونة الشمالية، وحمامات أبو ذابلة والتي تقع على بعد 2 كم شمال شرق طبقة فحل، ومياه البحر الميت وغناها بكافة أشكال المعادن والأملاح، وتتنوع العيون المعدنية في درجة حرارة، حيث توجد عيون طبيعية ذات درجات حرارة مرتفعة، مثل حمامات ماعين في مادبا، وأخرى ذات درجات حرارة منخفضة مثل عين القلعة في محافظة الكرك⁽¹⁾.

كما تمتاز العديد من المواقع السياحية في الأردن بوفرة المياه المشبعة بالمعادن وشلالات المياه الساخنة والوحد البركاني، مما يجعلها منتجعات علاجية تؤمها أعداد كبيرة من طالبي الاستشفاء من الأمراض المختلفة، ومن أهم هذه المنتجعات العلاجية⁽²⁾:

¹ السياحة العلاجية، متاح على الموقع الإلكتروني: www.marefa.org، تاريخ الزيارة (2014/7/25).

² نائل موسى محمود سرحان، (2003): مبادئ السياحة، ط1، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، ص 28-30.

البحر الميت*: من أهم المنتجعات العلاجية، وتتميز المنطقة بطقسها المشمس على مدار العام وبمتوسط درجات الحرارة درجة مئوية، كما أن الأشعة الشمسية فيها من النوع غير الضار بصحة الإنسان. أما الهواء فهو نقي وجاف، ويشتهر البحر الميت بالطين الأسود الغني بالأملاح والمعادن وتتميز مياهه بارتفاع نسبة المعادن الطبيعية فيها، وخاصة الكالسيوم، والمغنيسيوم، والبرومين، كما أن التركيبة المحلية والمعدنية لهذه المياه تعتبر من أهم مصادر العلاج الذي يتوفر بإشراف مختصين خبراء في مراكز العلاج الطبيعي.

حمامات ماعين: تقع حمامات ماعين على بعد 58 كلم جنوبي عمان، وتنخفض هذه المنطقة 120 متراً عن سطح البحر، وتشتهر بمنتجعاتها وعياداتها الطبيعية التي تقدم العلاج للمصابين بالأمراض الجلدية، وأمراض الدورة الدموية، وآلام العظام والمفاصل والظهر والعضلات، والتمارين الرياضية.

الحمّة الأردنية: تقع الحمّة على بعد 100 كلم تقريباً شمال عمان، وهي من أهم مواقع العلاج والسياحة بالمنطقة، وقد أقيم فيها منتجع يقدم كافة الخدمات السياحية والعلاجية، ويضم مركزاً علاجياً هاماً لعلاج الأمراض الصدرية، والتهابات الجهاز التنفسي وأمراض الجهاز العصبي، والأمراض الجلدية، وأمراض المفاصل. وتتوفر كافة الخدمات العلاجية والسياحية في منتجع وفندق الحمّة.

2.1.3.4. تطور السياحة العلاجية بالأردن

بدأت السياحة العلاجية في الأردن تعطي أرقاماً مميزة وخاصة خلال السنوات الثلاث الماضية، ويتوقع أن يدر هذا القطاع قرابة المليار دينار سنوياً على الأردن جراء هذه السياسة وهذه الفاتورة ستعم أنحاء البلاد خصوصاً بعد تزايد أعداد المرضى العرب الذين - الأردن للعلاج كبديل للولايات المتحدة والدول الأوروبية.

* يذكر أن البحر الميت دخل أخيراً ضمن القائمة النهائية لاختيار عجائب الدنيا السبع والتي تضم أربع عشر موقعاً، ستطرح في استفتاء عالمي عبر الانترنت عام 2014 العجائب السبع للحياة الطبيعية في العالم، أنظر: جريدة الرأي، 3-10-2013

وتشير الإحصاءات إلى زيادة النمو في السياحة العلاجية بنسبة 5 % عام 2011 مقارنة مع عام 2010، حيث استقطبت المستشفيات والمراكز والعيادات الخاصة أكثر من 200 ألف مريض رافقهم ما يزيد عن 300 ألف شخص⁽¹⁾.

ووفق بيانات وزارة الصحة ارتفاع عدد قاصدي الأردن للعلاج إلى أكثر من 500 ألف مريض دون مرافقيهم خلال الثلاث سنوات السابقة. ووفق إحصاءات لمديرية السياحة العلاجية التابعة لوزارة الصحة، بلغ عدد غير الأردنيين الذين اختاروا الأردن للعلاج عام 2012 زهاء 100 ألف مريض⁽²⁾. وارتفع الدخل الناتج عن السياحة العلاجية عام 2012 إلى 1.2 مليار دولار⁽³⁾.

وأظهر تقرير حديث لمديرية السياحة العلاجية أن السياحة العلاجية بالأردن تشكل 90 % طبية و10 % استشفائية، وأن استحداث هذه المديرية التي تتبع وزارة الصحة سوف يعزز من عمل هذا القطاع الحيوي المدر للدخل حيث أنيط بافتتاح مكتب لها بالمطارات واستقبال المرضى وتوجيههم لتلقى الخدمات الطبية وترويج الأردن طبيا على مستوى العالم. ولعبت الحكومة ووزارة الصحة دورا كبيرا في مجالات دعم وتطوير المستشفيات وتعزيز وتشجيع سبل الشراكة والاستثمار في القطاعات الصحية والطبية، وزيادة أعداد المستثمرين ومن ضمنهم مقدمي الخدمات الطبية ويتوقع أن يشهد عام 2014 افتتاح عدد من المستشفيات⁽⁴⁾.

وتشير العديد من الإحصاءات أن الدخل السياحي تجاوز 847 مليون دينار خلال النصف الأول من العام الماضي منها 74 مليون دينار من عوائد السياحة العلاجية ما يبرز أهمية السياحة العلاجية وما يتمتع به الأردن من سمعة طبية في مجال الخدمات الطبية. وأجمع عاملون في القطاع السياحي على أن منطقة البحر الميت التي تحتوي على 2000 غرفة فندقية تعتبر القبلية المفضلة لدى السياح، مرجعين ذلك

¹ أحمد النور، (2013): "الأردن بالمرتبة الأولى جذبا للسياحة العلاجية"، جريدة الرأي.

² التقرير الاحصائي السنوي، (2013): وزارة الصحة الأردنية، ص 50.

³ <http://www.alrai.com/article/614491.html>: 15/10/2013.

⁴ التقرير الاحصائي السنوي، (2013): المصدر سبق ذكره، ص 54.

إلى خصائص هذه البقعة التي تمتاز بندرة مكوناتها الطبيعية على مستوى العالم⁽¹⁾.

وقد سجل الأردن حضوراً لافتاً في سوق السياحة العلاجية الدولي في السنوات الماضية، ومازال يعمل للمحافظة على مكانة متميزة في هذا المجال لان السياحة العلاجية هي ركيزة اقتصادية مهمة جداً لها من تأثير على القطاع الصحي والنشاطات الاقتصادية الأخرى كمصدر للدخل وتشغيل العمالة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام.

3.1.3.4. التحديات التي تواجه قطاع السياحة العلاجية في الأردن

تواجه السياحة العلاجية في الأردن مجموعة من التحديات يكن تلخيصها فيما يلي:⁽²⁾

- بالنسبة للكادر الصحي: هجرة الكوادر الطبية والصحية للعمل بالخارج، تناقص فرص التدريب بالخارج، ضرورة إعادة النظر في امتحان المجلس الطبي لابتلاء مع حملة الشهادات والخبرات.
- بالنسبة لقطاع المستشفيات: ضرورة تأهيل مستشفيات القطاع العام للمشاركة في تطوير السياحة العلاجية وعدم حصر الموضوع على المستشفيات الخاصة، ارتفاع تكلفة استخدام التكنولوجيا الطبية، الحوسبة وتطوير أنظمة المعلومات الصحية.
- بالنسبة لقطاع التأمين: التأخر في التسديد، المماطلة أحيانا بالموافقات واختلاق المعوقات بالنسبة للتشريعات والقوانين والتعليمات: إعادة النظر فيما يتعلق بالوافدين من حيث الفيزا ودخول الأردن، ضرورة التنسيق بين كافة الجهات الأمنية والخارجية والصحية والسياحية لخدمة القطاع.

2.3.4. السياحة الاستشفائية في مصر

تشتهر مصر بمدنها ومياهها المعدنية والكبريتية، وجوها الجاف الخالي من الرطوبة وما تحتويه تربتها من رمال وظمي صالح لعلاج الأمراض العديدة، وتتميز شواطئها ومياه بحارها بما لها من خواص

¹ إبراهيم خليل بظاظو، السياحة العلاجية صناعة عالمية تجتاح الأردن، مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني:

<http://www.meutourism.com/Articles/49.htm>، تاريخ الزيارة (2014/10/12).

² رائف فارس، "التحديات والمعوقات التي تواجه السياحة العلاجية في الأردن"، متاح على الموقع: www.epdforum.org، تاريخ الزيارة

(2014/11/14).

طبيعية مميزة، حيث تمتلك 16 موقعا داخليا وساحليا تتوفر فيها علاجات طبيعية للعديد من الأمراض. وقدر عدد العيون الموزعة في معظم أنحاء مصر بـ 1356 عينا، منها خمسة في عيون حلوان، و3 في عين الصيرة، و36 في الفيوم، و4 في وادي الريان، و33 في شبه جزيرة سيناء، و315 في الواحة البحرية، و106 في سيوة، إضافة إلى عدد هائل يقدر بـ 564 في الواحات الداخلة و188 في الخارجة و75 في الفرافرة، والباقي ينتشر في خليج السويس والقطارة ووادي النطرون والجارا. وقد انتشرت في مصر العيون الكبريتية والمعدنية التي تمتاز بتركيبها الكيميائي الفريد، والذي يفوق في نسبته جميع العيون الكبريتية والمعدنية في العالم، علاوة على توافر الطمي في برك هذه العيون الكبريتية، بما له من خواص علاجية تشفي العديد من أمراض العظام وأمراض الجهاز الهضمي والجهاز التنفسي والأمراض الجلدية وغيرها، كما شاع أيضا الاستشفاء لمرضى الروماتيزم المفصلي عن طريق الدفن في الرمال. ولقد أدركت الدولة الأهمية الطبية والعلاجية لهذه الأماكن فقامت على رعايتها والاهتمام بها حيث صارت من أرقى أماكن الاستشفاء العالمية، وهكذا احتلت مصر موقعا متميزا على خريطة السياحة العلاجية واصبحت مقصداً لراغبي الاستشفاء من جميع أنحاء العالم حيث يأتي إليها السائحون للاستمتاع بالمناخ الصحي والعلاج.

1.2.3.4. مناطق السياحة العلاجية بمصر

تنتشر في مصر مئات من العيون والآبار الطبيعية ذات المياه المعدنية والكبريتية، تختلف في العمق والسعة ودرجة الحرارة بين 30 و73 درجة مئوية. وقد أثبتت التحليلات المعملية احتواء الكثير من هذه الينابيع الطبيعية على أعلى نسبة من عنصر الكبريت مقارنة بالآبار المنتشرة في شتى أنحاء العالم كما تحتوي هذه المياه الطبيعية على عدة أملاح معدنية وبعض المعادن ذات القيمة العلاجية من أمثال كربونات الصوديوم ونسب متفاوتة من بعض العناصر الفلزية مثل الماغنسيوم والحديد كما أكدت الأبحاث أن مياه البحر الأحمر بمحتواها الكيميائي ووجود الشعاب المرجانية فيها تساعد على الاستشفاء من مرض

الصدفية. وتتعدد المناطق السياحية التي تتمتع بميزة السياحة العلاجية في مصر وهي مناطق ذات شهرة تاريخية عريقة مثل: حلوان، عين الصيرة، العين السخنة، الغردقة، الفيوم، منطقة الواحات، أسوان، سيناء، أخيراً مدينة سفاجا الرابضة على شاطئ البحر الأحمر والتي تمتلك جميع عناصر السياحة العلاجية والتي تزورها الأفواج السياحية وتأتى شهرتها بأن الرمال السوداء لها القدرة على التخلص من بعض الأمراض الجلدية.

وبتزايد الأهمية الطبية والعلاجية للعديد من المواقع في أرجاء مصر مثل حلوان والفيوم وجنوب سيناء وسفاجا لما تتمتع به هذه الأماكن من مياه معدنية ورمال وكثبان قادرة على علاج وشفاء العديد من الأمراض المستعصية في عالمنا اليوم مثل الأمراض الجلدية والروماتيزمية.

2.2.3.4. تطور السياحة العلاجية في مصر

إن خطة وزارة السياحة تهدف إلى الاهتمام بالسياحة العلاجية باعتبارها من أهم الأنماط السياحية التي تمتلك فيها مصر مقومات لم يتم استغلالها رغم أنه سبقتنا فيه دول عديدة في مقدمتها أوروبا الشرقية وبعض الدول العربية، مثل تونس التي لا تمتلك من المقومات سوى 20% من الموجودة بمصر، لكنها حققت نجاحا كبيرا ويزورها مليوني سائح ليبي طلبا للسياحة العلاجية، ولديها 52 مركزاً للاستشفاء فقط بينما في مصر تنفرد بغنائها بعيون المياه المعدنية والكبريتية العادية والساخنة والتي تبلغ حوالي 1356 عينا و على الرغم من الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية التي تواجه البلاد، فقد نجحت مصر في احتلال المركز الـ22 علي العالم من حيث عدد السائحين الذين استقبلتهم العام الماضي متقدمة خمسة مراكز عن ترتيبها الـ27 في العام الذي يسبقه 2011، طبقا لإحصاءات منظمة السياحة العالمية . كما احتلت المركز 32 عالميا من حيث إجمالي العائدات السياحية التي حققتها في العام نفسه، متقدمة مركزا واحدا عن مركزها 33 الذي احتلته في عام 2011⁽¹⁾.

¹ <http://www.startimes.com/f.aspx?t=4285604>, (consulté le: 12/11/2013)

وقدمت السياحة خلال عام 2006/2005 نحو 120 ألف فرصة عمل لشباب مصر، فالسياحة بالنسبة لمصر تعنى أكثر من 8 ملايين سائح سنوياً وأكثر من 80 مليون ليلة سياحية وأكثر من 1.6 مليون فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة الى جانب حوالي 12.5% من إجمالي مساحة العمران وحوالي 11.5% من الإنتاج المحلي الإجمالي⁽¹⁾.

شهدت أعداد السائحين الوافدين إليها في الآونة الأخيرة تزايداً ملحوظاً وصل إلى 9.1 مليون زائر عام 2006، حيث بلغت نسبة الزيادة 5.5% عن السنة الماضية التي شهدت 8.7 مليون زائر، ونتيجة لذلك زادت الإيرادات السياحية المحققة لتصل في نفس العام الى نحو 6429 مليون دولار ومن هنا قفزت السياحة لتصبح المصدر الأول لدخل مصر من العملات الأجنبية.

ومن بين المشروعات التي أقيمت مؤخراً في هذا الشأن ويقول عنها الدكتور عمرو شاكر رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة المجموعة المصرية للخدمات الطبية -الشريك المصري في مشروع مشترك مع ألمانيا بشأن السياحة العلاجية أن المشروع يهدف إلى تقديم الرعاية الطبية المتطورة للسائحين في مجال الغسيل الكلوي، حيث يعد المشروع الأول من نوعه في مصر ويأتي في إطار خطط الدولة الرامية إلى زيادة معدلات السياحة ووضع مصر على خريطة السياحة العلاجية المتخصصة .

وكشف عن وجود خطط توسعية في إنشاء المراكز العلاجية السياحية في الأقصر وأسوان بالإضافة إلى المراكز العلاجية التي أنشئت مع الشريك الألماني في الغردقة وشرم الشيخ والتي بلغت تكلفتها الاستثمارية 8 ملايين جنيه. وأضاف أن المشروع يأتي في إطار دعم خطط الدولة الرامية إلى انتعاش السياحة العلاجية التي تمثل نسبة تتراوح من 5% إلى 10% من حركة السياحة العالمية مما يعنى القدرة على زيادة أعداد السياحة المتوقعة إلى مصر في حدود 300-500 ألف سائح سنوياً تدر دخلاً يقدر بخمسة مليارات جنيه على الأقل عن طريق السياحة العلاجية الغير تقليدية، مشيراً إلى أن السياحة العلاجية تأتي على رأس الأنماط السياحية التي تدر دخلاً متزايداً وتعتبر المستقبل للقطاع السياحي الذي يمثل نحو 11,5%

¹ عدلي أنيس، المصدر سبق ذكره، ص 65.

من إجمالي الدخل القومي والمصدر الرئيسي لنحو ربع مصادر العملة الصعبة لمصر ويعمل بها أكثر من مليوني شخص أي 15% من قوة العمل، كما ان 17% من الاستثمارات الرأسمالية في مصر هي في قطاع السياحة (1).

وترجع الأهمية الاقتصادية للسياحة العلاجية إلى أن السائح العلاجي إذا أمكن التعبير عنه على هذا النحو يمتاز عن السائح العادي بطول مدة إقامته في مكان العلاج وهذه المدة تتراوح بين أسبوعين وأربعة أسابيع وقد تصل إلى خمسة أو ستة أسابيع وغالبا ما ينصح الأطباء هؤلاء السائحين بالراحة مدة عشرة أيام أخرى أو أكثر قبل العودة إلى أعمالهم وهذه المدة الإضافية يقضيها أكثرهم كسائحين عاديين في مصر.

3.3.4. السياحة الحموية في المغرب

وجدير بالذكر أن المغرب يشتهر بمواقع سياحية تتصف بطابعها العلاجي ويفد إليها آلاف السياح، ومنها رمال منطقة "مرزوكة"، ومنابع مياه "سيدي حرازم"، وحمامات "مولاي يعقوب" وغيرها من المواقع السياحية الشهيرة، وفي الآونة الأخيرة شهد عدد من الدول العربية وضع استراتيجيات وخطط بعيدة المدى لإرساء صناعة سياحة علاجية تتكامل فيها عناصر هذه السياحة من مستشفيات ومنتجات وكوادر بشرية مؤهلة. إن الصورة المستقبلية لصناعة السياحة العلاجية العربية واعدة ومؤهلة للنجاح ومنافسة للمراكز المشهورة عالميا كتلك المزدهرة في دول شرق أوروبا، لذا سنحاول من خلال هذا المطلب التعرض لأهم مناطق السياحة الاستشفائية بالمغرب وإيضاح كيفية نمو هذا القطاع.

1.3.3.4. أهم المحطات الاستشفائية بالمغرب

وفيما يلي نستعرض لكم أبرز محطات السياحة العلاجية والاستشفائية في المغرب، إذ أن هذا النمط السياحي يساهم في بعض الدول بأكثر من عشرة بالمائة من إجمالي دخل القطاع السياحي العام

¹ <http://www.elwatannews.com/news/details/372348>, (consulté le : 14/5/2013).

ويوفر آلاف من فرص العمل.

1.1.3.3.4. حمامات مولاي يعقوب

يُعرف المغرب بالعديد من العيون ذات المياه التي اشتهرت مياهها بعلاج بعض الأمراض، الجلدية والباطنية، من بينها عين مولاي يعقوب بمدينة فاس، التي تم اكتشافها في العام 1900، غير أن تجهيزها واستغلالها من طرف الدولة عن طريق الإدارة المحلية بالمنطقة لم يبدأ بشكل منظم سوى عام 1965، عبر توفير تجهيزات ومرافق طبية وتمريضية، من المسابح والحمامات وقاعات التريّض والتدليك بالماء، وتعد حمامات مولاي يعقوب المعدنية الحارة المتواجدة في المغرب نموذجا للسياحة العلاجية والأكثر طلبا هذا الوقت إذ يتوافد إليها يوميًا العشرات من الناس، الذين يتسابقون على حجز غرف في الفنادق أو كراء محلات عائلية بحثًا عن العلاج، وتعد هذه المنطقة من أبرز مواقع السياحة العلاجية في المغرب بسبب مياهها الطبيعية، التي تصل من المنبع ساخنة ومالحة ومكبرته في خلطة تصلح للأمراض الجلدية والروماتيزم⁽¹⁾.

وتقع حمامات مولاي يعقوب على بعد عشرين كيلومترا من فاس ضمن مشهد تحيطه التلال القريبة من سلسلة جبال الريف، وتعتبر من احدث الحمامات المعدنية في المغرب، وتحتوي مياهها المعدنية الطبية على جميع الخصائص المتعارف عليها دوليا بالنسبة للعلاج بالمياه المعدنية، بالإضافة إلى متطلبات السياحة الخاصة بالعلاج بهذه المياه⁽²⁾، ولموقع فاس ميزة ذات أهمية خاصة في المغرب وهي غزارة مياهها حيث تمتص الطبقات الكلسية في الأطلس الأوسط المياه لتكون منطقة من المياه الجوفية تتعجر منها في سهل يسمى «سهل سايس» حيث تتجمع ينابيع كثيرة وتتحد لتغذي نهر فاس أو على الأصح أنهار فاس يضاف إلى ذلك الينابيع التي تتعجر من المناطق الشديدة الانحدار التي حفرها نهر فاس مسيلا له وتمتد بمدينة فاس قنوات المياه مثل الشرايين لتصل إلى كل مسجد ومدرسة وبيت، وتتعجر

¹ <http://sbrh.ahlamontada.net/t761-topic>, (consulté le : 5/2/2014).

² <http://www.medmem.eu/ar/notice/SNR00122>,(consulté le : 5/2/2014).

فيها عيون نهر سبو وروافده⁽¹⁾.

2.1.3.3.4. منبع سيدي حرازم

ومن الوجهات الأخرى التي تعتمد عليها السياحة الاستشفائية بالمغرب منابع سيدي حرازم التي توجد في الجنوب الشرقي من مدينة فاس وسط البلاد، حيث تتوفر مياهها . التي لم تنضب منذ عشرات السنين والتي تتوفر على بعض المعادن والعناصر الفيزيائية التي تسمح للسائح أن يتعالج من أمراض الكلى وأعطاب الجهاز البولي وغيرها من الأمراض، تحولت المنطقة بفضل المياه المعدنية إلى موقع مغري لاستقطاب آلاف الزوار سنويا. وتبدو هذه العين على مدار العام أشبه بمزارات مفتوحة في وجه مواطنين والسياح العرب، الذين يأتون إليها غالبا في فصل الربيع أو الصيف من أجل الاستمتاع بالأجواء الرطبة المنتعشة وفوائد مياهها الصحية.

وتتوفر منطقة عين سيدي حرازم على عدة مرافق فندقية وسياحية وأحواض كبيرة للسباحة تعتبر متنفسا، لا لزوار سيدي حرازم من الباحثين عن الاستشفاء وحدهم، بل أيضا لهواة السباحة والهاربين من الحرارة العالية بمدينة فاس المجاورة طوال فترة الصيف، وحركة زوار الفنادق المحيطة بالمنبع، وغالبيتهم من السياح الأجانب، تدل على أن مقصدهم ليس فقط الشرب من مياه العين المعدنية، بل للتمتع بجمال الطبيعة والمناظر الخلابة التي تجعل التقاط الأنفاس والصور الفوتوغرافية ميزة خاصة قد لا تتاح لزائر العين في موقع آخر⁽²⁾. ويفد حوالي 60 ألف سائح كل سنة إلى حامة مولاي يعقوب للتداوي خاصة من الأمراض الجلدية، لما تحتويه مياهها من مواد الكبريت والملح وغيرها، تجعل الزائر يتخلص من بعض الأمراض التي تصيب الجلد مثل البهاق والاكزيما وغيرها.

¹ حسن الأشرف، "السياحة العلاجية العربية.. عيون استشفائية تجذب السائحين إلى المغرب"، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني:

<http://www.alaraby.co.uk/inv> <http://anisatiy.com/?p=1181> estigations/2015/ تاريخ الزيارة (2015/6/12).

² <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=41&issueno=11194&article=528585#.Vha58itayaY>: (consulté le: 2/4/2013).

2.3.3.4. نمو وتطور السياحة الحموية بالمغرب

أكد وزير السياحة المغربي أن الاضطرابات الراهنة في الدول العربية انعكست إيجابا على قطاع السياحة في بلاده، حيث غير الكثير من السياح وجهتهم الرئيسية التقليدية واستبدلها بالمغرب، وأشار إلى ارتفاع عدد السياح بالمغرب بنسبة تناهز 10% منذ بداية العام وحتى شهر أفريل من العام الجاري، مقارنة مع الفترة الزمنية ذاتها من العام المنصرم، ويعوّل المغرب على السياحة الطبية في الفترة التي تبدأ من شهر يونيو/حزيران وتمتد طيلة أشهر فصل الصيف، وتستقطب آلاف السياح من داخل وخارج البلاد، الذين يأتون إلى وجهات سياحية معينة تضمن توفير السياحة والاستشفاء الطبي للزوار⁽¹⁾.

واعتبر أن السياحة الحموية رافد أساسي من روافد السياحة ككل في البلاد، متوقعا ارتفاع عدد السياح إلى البلاد خلال العام الجاري، وارتفاع مداخيل هذا القطاع في إطار خطة 2020 للسياحة بالمغرب التي تدعم أنواع السياحة التي تتسم بالقدرة على جذب السياح، ودر مداخيل مالية إضافية في خزينة الدولة، وتقدر بحوالي 140 مليار درهم⁽²⁾.

إن تنمية السياحة بالمغرب تركز أساسا على عوامل كثيرة، لعل أهمها عامل تحسين الخدمات المقدمة إلى السياح في الفضاءات والمواقع السياحية التي تفوق 1400 موقع، وأيضا عامل تأهيل هذه المواقع السياحية على المستوى المادي والبشري، بهدف أن يتطلع السائح إلى العودة في مواسم مقبلة.

وشكلت سنة 2007 سنة الحسم التي بدأ خلالها المغرب ينمي هذا القطاع بمعدلات فلكية بلغت 66 في المئة سنويا وذلك إلى غاية سنة 2013⁽³⁾.

فالمغرب أضحى يحتل اليوم الرتبة الأولى من حيث عدد المنتجعات الصحية الطبيعية ومراكز السبا والحمامات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقبل عشر سنوات كانت المنافسة على أشدها بين تونس والمغرب لاستقطاب أكبر عدد من السواح الباحثين عن قضاء عطلم في مراكز سياحية تقدم

¹ <http://www.alarabiya.net/articles/2011/06/13/153065.html>, (consulté le : 12/4/2013).

² <http://www.hespress.com/economie/240442.html>, (consulté le : 12/8/2014.)

³ <http://www.tourisme.gov.ma/ar>, (consulté le :14/5/2014).

خدمات صحية عن طريق تقنيات العلاج الطبيعي بالمياه المعدنية ومياه البحر الغنية بالأملاح. والإحصائيات تشير إلى أن عين مولاي يعقوب والعيون الأخرى المتواجدة في منطقة فاس، لها الفضل في إنعاش السياحة المحلية، حيث يفد إلى المدينة آلاف السياح من داخل البلاد وخارجها، وكثيرون منهم يحرصون على القدوم إلى مولاي يعقوب أو سيدي حازم ، ووفق إحصائيات مندوبية السياحة بفاس، فإن عدد لياالي المبيت بلغ حوالي 285 ألف ليلة في الأشهر الأربعة الأولى من السنة الجارية، فيما وصل عدد السياح الذين أقاموا بالفنادق المصنّفة بمدينة فاس إلى 142 ألفاً و517 سائحا، خلال الفترة الزمنية ذاتها، دون احتساب الذين يبيتون في شقق للإيجار، أو الفنادق غير المصنفة⁽¹⁾.

وتعتبر السياحة في المغرب ثاني أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي بعد الزراعة، بنسبة قدرت بين 8 و10% خلال 2013، مسجلة 100 مليار درهم من العائدات أي حوالي 12 مليار دولار، كما بلغ عدد السياح الذين زاروا المغرب خلال سنة 2014، 10,3 مليون سائح، بزيادة إجمالية تقدر بـ 2,4 في المائة، مقارنة بسنة 2013، وفي حين لم يكشف المكتب في حصيلته عن نسبة المغاربة القاطنين في الخارج ضمن هذا الرقم، أشار إلى أن العائدات بلغت 59.3 مليار درهم، بزيادة قدرها 2.9 في المائة.

كما أن عدد الأسرة في المغرب عرفت تطورا خلال الفترة (2005-2013) حيث بلغت سنة 2013 حوالي 572207 سرير مقارنة بسنة 2005 إذ بلغت عدد الأسرة 270124 سرير، وهذه الزيادة المعتبرة تؤكد المجهود الكبير الذي تقوم بها المملكة المغربية من أجل توسيع الطاقة الاستيعابية للفنادق لما يتوافق مع زيادة الطلب، واستقرت الإيرادات السياحية عند أكثر من 5 مليار دولار، والتحسّن في الإيرادات يرجع إلى مجهودات المغرب الرامية إلى تحسين مردودية القطاع السياحي من خلال جذب المزيد من السياح الأجانب، وذلك بانتهاج طرق أكثر احترافية في هذا المجال من طرف المهتمين بالنشاط السياحي، كالشركات والوكالات السياحية، والاهتمام بالتسويق السياحي وتنظيم تظاهرات ومهرجانات ثقافية لإبراز المقومات السياحية لهذا البلد، وتوسيع وتهيئة مناطق سياحية جديدة لهذا الغرض، إضافة إلى

¹ <http://www.tourisme.gov.ma/ar>, (consulté le :14/5/2014).

ذلك فقد كان مسعى المغرب بارزا في تطوير المنتج الثقافي الجبلي، الحموي، الصحراوي، والبحري لتحقيق أهدافه في جعل القطاع السياحي قطاعا أساسيا في اقتصاد البلد.

4.3.4. أهمية السياحة الحموية في تونس

تمكن القطاع السياحي من دخول القرن الواحد والعشرين على درب الامتياز لما يشتمل عليه من خصائص تجعله يتبوأ مكانة مرموقة ومتميزة. ومن هذه الخصائص وجود بنية أساسية عصرية ومنتج ثري يمثل في السياحة العلاجية الاستشفائية قادر على المنافسة يسهر على تطويره وإنجاحه مهنيون أكفاء قادرين على التأقلم مع حاجياته بمساعدة دؤوبة ومتواصلة من طرف إدارة السياحة ، أضف إلى ذلك قرب البلاد التونسية من أكبر تجمع سياحي عالمي ألا وهو الاتحاد الأوربي. هذا، ويبقى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والمناخ الآمن الذي يمتاز به التونسيون أهم عنصر يجعل البلاد "واحة سلام" ومقصدا لمختلف الوجهات السياحية.

1.4.3.4. أهم المنابع الحموية بتونس

تصنّف تونس ضمن أهم الوجهات السياحية، حيث تتميز بمناخ متوسطي ومناظر وثرورات طبيعية جعلها وجهة مميزة ومقصدا للراغبين في السياحة والاستشفاء، زيادة على وفرة مياه البحر والمياه المعدنية والأعشاب والطحالب التي تكون أساسا للعلاج وهو ما يجعل السياحة الاستشفائية في تونس تشهد إقبالا متزايدا رغم الوضع الأمني.

فتونس عرفت عبر التاريخ بمياهها المعدنية الحارة وتوارثت ذاكرة التونسيين في الفوائد العلاجية لعيون الماء. وتحظى منذ القدم بحمامات شعبية فيما بدأت تظهر في الأعوام الأخيرة المراكز العلاجية المتطورة مدفوعة بالدراسات التي يعدها خبراء مختصون في العلاج بالمياه المعدنية ومياه البحر والمياه الحارة التي اشتهرت بفوائد علاجية هامة، فهناك أربع محطات استشفائية، في شمال البلاد وجنوبها، تستغل 50 مركز علاج بالمياه الطبيعية و30 حماما تقليديا، وأكثر من 50 مركزاً للمعالجة بمياه البحر،

و18 نبعاً جوفياً حاراً، كما نجد في تونس 50 مركز نقاهة. ولكل محطة استشفائية اختصاصاتها العلاجية بناء على التركيبة الفيزيوكيميائية لمياهها المعدنية⁽¹⁾.

1.1.4.3.4. الحامة مصدر الراحة والاستجمام في تونس

إذا زرت تونس وبالتحديد الجنوب التونسي فلا تنسى زيارة مدينة الحامة والتي تبعد نحو 451 كلم إلى الجنوب من العاصمة تونس، هذه المنطقة الصغيرة العريقة بتاريخها الكبير، وحماتها المعدنية الطبيعية التي يعيدها البعض إلى عصر ما قبل التاريخ. الحامة مدينة الحناء والنخيل والمياه المعدنية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وتتميز مياهها بتركيبها الكيميائية المفيدة في معالجة الكثير من الأمراض، ومن أهمها أمراض داء المفاصل وأمراض النساء والأمراض الجلدية وأمراض الأنف والحنجرة وهي في غاية السخونة، ولسخونة مائها سميت الحمة. ويزور الحامة سنويا حوالي 500 ألف إلى 700 ألف زائر من التونسيين خاصة من المحافظات المجاورة، ويزورها قرابة 50 ألف زائر من ليبيا والجزائر. ومن أهم مواقع المياه المعدنية في المدينة يمكن أن نذكر حمامات "بن غيلوف" و"الخبائات" و"قليب الدخان"، وتتراوح حرارتها بين 60 و70 درجة مئوية، وتبلغ نسبة ملوحتها بين 3 و5 غرامات في اللتر الواحد، وتتميز حمامات "عين الزارات" بخواص استشفائية مميزة، وتقدر قوة تدفق المياه الحارة بهذه العين بنحو 2 لتر في الثانية، وحرارة في حدود 38 درجة مئوية، وبنسبة ملوحة في حدود 3.6 غرام / لتر⁽²⁾.

علاوة على الاقبال الهام الذي تشهده المحطة الاستشفائية من طرف أبناء البلاد تتمتع هذه المحطة بإشعاع دولي هام تبرهنه سنويا نسب توافد السياح الجزائريين والليبيين والخليجيين والأوروبيين وغيرهم من الجنسيات الاخرى التي تشهد بقيمة التجربة التونسية في مجال الاستشفاء بالمياه المعدنية وبمياه البحر أيضا⁽³⁾.

¹ رمزي زائري، السياحة الاستشفائية في تونس مراكز ترقى إلى العالمية، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني:

<http://www.afrigatenews.net/content/>، تاريخ الزيارة (2015/4/5).

² <http://tours-healing.blogspot.com/2013/12/tour-tunisia.html>, (consulté le : 2/4/2014).

³ <http://www.arabtravelersforum.com/travel267016.html>, (consulté le : 1/2/2015).

2.1.4.3.4. قريص أهم محطات الاستشفاء

وتعتبر مدينة «قريص» التي تبعد سبعين كيلومترا عن العاصمة من أشهر مقاصد راغبي الاستشفاء بالمياه الجوفية الدافئة وينابيع المياه المعدنية ويحتوي جبل قريص على نحو سبع عيون للمياه الدافئة، بينما تعتبر حمام بورقيبة (شمال غربي تونس) أحد أهم المراكز الاستشفائية في تونس، حيث رائحة نباتات الشيح و الزعتر التي تقوح في الجو النقي كفيلة بمنح السياح والمرضى راحة نفسية كبيرة و تعتمد هذه المحطة الاستشفائية على أحدث التقنيات الاستشفاء بالمياه المعدنية في العالم، ويسهم في استقطاب نسبة كبيرة من السياح الأجانب والتونسيين لما يوفره من طرق علاجية متطورة باعتماد مزايا العلاج بالمياه المعدنية والأعشاب والطحالب البحرية⁽¹⁾.

وتعمل تونس حالياً على تنويع وتطوير منتوجاتها الاستشفائية وفق مفهوم عصري يستجيب إلى الأبعاد الوقائية والعلاجية للمياه، بعيداً عن المفهوم التقليدي الذي كان يقوم على استعمال هذه المياه للاستحمام فحسب، وتحرص في هذا الإطار على تدعيم المحطات بالتجهيزات الضرورية واستخدام أحدث تقنيات المعالجة وتطعيمها بإطارات طبية كفؤة بشكل يضمن تلبية حاجيات المتوافدين عليها في أفضل الظروف، وفق ما صرح به المدير العام للديوان الوطني للمياه المعدنية والاستشفاء، إن تونس تعتبر رائدة في مجال الاستشفاء بمياه البحر وبالمياه العذبة والساخنة"، وتعتبر البلد الوحيد في العالم الذي لديه هيكل حكومي يهتم بالعلاج بالمياه والاستشفاء؛ وهو الديوان الوطني للمياه المعدنية والاستشفاء بالمياه"، معتبراً أن تأسيس الديوان ساهم في هيكلة القطاع ضمن نصوص قانونية وشروط تتماشى مع جودة الخدمات المقدمة على مستوى العالم⁽²⁾.

2.4.3.4. تطور السياحة الحموية التونسية ودورها في الاقتصاد التونسي

صنّقت المنظمة العالمية للمياه المعدنية وعلم المناخ، إلى أربع مؤسسات تونسية متميزة في مجال

¹ http://www.panoramadelavie.com/2015/02/blog-post_28.html, (consulté le : 4/5/5015).

² <http://www.alaraby.co.uk/investigations>, (consulté le : 11/10/2015).

الاستشفاء بالمياه هي "غولدن توليب" و"اللابية" و"نادي الحمراء" و"حمام شانشو" بقابس، سنة 2011 كأفضل منتجعات استشفائية بالبلاد التونسية، كما أكد صلاح الدين المنتصر أن التجربة التونسية فريدة من نوعها وكشف انه توجد في تونس تقنيات لا توجد في بلدان أخرى مشيرا إلى إن استعمال الفوطة البربرية مثلا غير موجود في مراكز الطلاسو بفرنسا، وإنه سجل في 2013 حوالي 130 ألف سائح ومن المنتظر بلوغ 140 و150 ألف سائح في هذا المجال سنة 2014 واعتبر أن سنة 2014 ستكون واحدة⁽¹⁾، وأضاف إنه يتوقع عودة السياح الروس بقوة خلال الاشهر القادمة مشيرا أن أبرز سياح تونس هم من روسيا وفرنسا والمانيا وسويسرا.

ويضيف أن محطات الاستشفاء بالمياه المعدنية تستقبل سنويا حوالي 3.3 ملايين سائح وأكثر من 170 ألف سائح بمحطات المعالجة بمياه البحر، كما تطور عدد وحدات الاستغلال بالاستشفاء بالمياه المعدنية وأصبح يضم 4 محطات استشفائية بالمياه المعدنية و46 حماما استشفائيا بالمياه المعدنية و45 مركز معالجة بمياه البحر.

تطور عدد الوافدين منها إلى تونس إذ من المتوقع أن يبلغ العدد 350 ألفا سنة 2014 هذا وتعد آفاقها واعدة باعتبار العوامل التقنية والبشرية التي تتوفر عليها تونس دون أن ننسى العوامل الطبيعية المساعدة.

وتعد السياحة ثاني مشغل لليد العاملة في تونس بعد القطاع الزراعي بنحو 360 ألف فرصة عمل. وتغطي السياحة قرابة 75 بالمئة من العجز التجاري لتونس وهي أول مساهم في جلب العملة الاجنبية للبلاد، وقفزت التدفقات على قطاعي السياحة والعقارات إلى 55 مليون دينار من 19 مليون دينار خلال العام الماضي⁽²⁾.

كما وضع ديوان المياه المعدنية بالتعاون مع وزارة الصحة العمومية إستراتيجية عمل جديدة لتنمية

¹ <http://www.afrigatenews.net/content>, (consulté le : 12/5/2013).

² <http://www.turess.com/alchourouk/518948>, (consulté le : 18/4/2014).

قطاع المياه المعدنية ومن المتوقع أن يرتفع عدد سياح الاستشفاء بالمياه المعدنية من 15 ألف سائح حاليا إلى ما يناهز 80 ألف سائح في أفق 2016 على أن تستقطب تونس حوالي 125 ألفا من سياح السياحة الصحية والمستويين الوطني والعالمي خاصة وأن هذه النوعية من السياح طالبي الاسترخاء والمحافظة على اللياقة في ازدياد متواصل، ومن النتائج المتوقعة كذلك من تنفيذ استراتيجية تنمية القطاع إحداث هياكل تكوين وتأهيل للموارد البشرية للقطاع وإحداث 5000 موطن شغل جديد أغلبها من الإطارات العليا الطبية وشبه الطبية، ومواطن الشغل هذه ستحدث بفضل بعث أقطاب سياحية استشفائية جديدة توفر خدمات متنوعة وتستجيب للمواصفات العالمية منها 10 محطات استشفائية، و7 حمامات جهوية وثلاثة وحدات لتعليب المياه المعدنية، هذا إلى جانب تأهيل الوحدات الحالية العاملة في القطاع⁽¹⁾.

وتهدف الخطة مع حلول عام 2016 إلى تحقيق نقلة نوعية لهذا القطاع ودعم مردوده من خلال تنويع المنتج الاستشفائي والاستغلال الأمثل لمنابع المياه ودفع الشراكة مع القطاع الخاص لإنشاء 17 مركزا يستفيد منها نحو سبعة ملايين شخص "للحمامات" و800 ألف "للمراكز الاستشفائية".

4.4. الدور التنموي للسياحة الحموية

يعتبر قطاع السياحة الحموية من القطاعات الاستراتيجية الذي يساهم في تنمية الاقتصاد، والذي توليه الدولة الاهتمام باعتباره من أهم مصادر الإيرادات، والقطاع الأكثر قدرة على خلق مناصب شغل وجلب العملة الصعبة وخلق مهارات سياحية، ثقافية، وفنية بفعل التدفقات المتزايدة للسياح. فالنظرة العالمية لهذا القطاع تعتبره قطاعا مدرا للثروات ومساهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبهذا أصبح من الضروري الاعتماد عليه للتنويع في الموارد، التي تبقى في الوقت الحالي وبخاصة بالنسبة للجزائر رهينة لمداخل المحروقات.

¹ أميرة محمد، (2014): السياحة الاستشفائية في أفق 2016، مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني: http://www.attounissia.com.tn/details_article.php?t=64&a=23127، تاريخ الزيارة: (2014/8/5).

1.4.4. دور السياحة الحموية من الناحية الاقتصادية

لا ريب في أن للسياحة الداخلية والحموية دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال ما تحققه من فوائد عديدة ومختلفة على المجتمع بواسطة الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي. وللوقوف على دور وأهمية السياحة الحموية من الناحية الاقتصادية، نورد العناصر التالية بقليل من التفسير.

- السياحة الحموية تعتبر قطاعا إنتاجيا، لأنها تعمل على تأمين تدفق سياحي متزايد عن طريق استحداث وتمويل المنتج السياحي، وذلك عبر (1):

✚ زيادة عدد الزيارات السياحية؛

✚ ارتفاع معدل إقامة السائحين؛

✚ زيادة معدل الإنفاق اليومي؛

- السياحة تساهم كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، والإيرادات السيادية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين، وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية، والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى (2).

- تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي، نتيجة بيع الخدمات السياحية العلاجية لتنفيذ خطط التنمية الشاملة؛

- تعتمد كثير من مدن المياه المعدنية، ليس فقط على الجانب العلاجي للسائح كمصدر للدخل وإنما تقوم بأنشطة أخرى كتعبئة المياه المعدنية وتسويقها داخليا وخارجيا؛

- السياحة عامل هام من عوامل التنمية الاقتصادية بسبب بعثها عددا من المشاريع يتطلبها العمل السياحي، كالفنادق، ووسائل الإقامة التكميلية، وصناعة التذكارات السياحية؛

¹ أحمد الجداد، البيئة والسياحة العلاجية، مرجع سبق ذكره، ص 205.

² آسيا محمد إمام الاتصاري، إبراهيم خالد عواد، (2002): إدارة المنشآت السياحية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 32.

- تحتاج سياحة المنتجعات السياحية عموما، والاستشفائية بشكل خاص إلى عمالة كبيرة. ولذلك تمتص كثيرا من الطاقة البشرية الموجودة في الدولة، كما تساهم في رفع الدخل الفردي والوطني للبلاد⁽¹⁾.
- تقوم السياحة الحموية بتوفير فرص العمل، وبالتالي التقليل من حجم البطالة. ولا يقتصر ذلك على العمل في الفنادق والمطاعم والخدمات السياحية الأخرى، بل يمتد ذلك إلى باقي القطاعات، التي تزود السياحة بالمدخلات وما تحتاجه من سلع ومواد، أهمها الزراعة والصناعة والحرف والمهن اليدوية⁽²⁾.

1.1.4.4. أثر السياحة الحموية على الدخل الوطني

أولاً: الإيرادات السياحية: توفير أكبر قدر ممكن من العملات الأجنبية ومساهمة قطاع السياحة العلاجية في توفير فرص عمل تحقق زيادة في دخول المواطنين كذلك تحقيق مشروعات السياحة قدر من الوفورات في الموارد الاقتصادية وهو النواة الأولى لإدخال التكنولوجيا قطاع السياحة العلاجية لما يوفره من صادرات غير منظورة وأخيرا تؤثر السياحة العلاجية على الاستثمار وتحقق زيادة في الاستهلاك⁽³⁾.

وتعتبر الإيرادات السياحية من بين العناصر التي تستغلها الحكومة في تحسين الأداء الاقتصادي، سيما إذا كانت هذه المداخيل معتبة، ومن البديهي القول أن هذه الإيرادات تتحقق من إنفاق السائحين، و في الجزائر حدث تطور ملحوظ في حجم الإيرادات السياحية مما سيؤدي إلى رفع إيرادات الدولة، وهو ما سينعكس حتما على اقتصاد الدولة، وبحسب الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ، وبحسب وزارة السياحة والصناعات التقليدية، بلغت عائدات القطاع السياحي الجزائري 430 مليون، وذلك سنة 2012 أي بمعدل زيادة قدره 30% مقارنة بسنة 2009، أما في سنة 2013 فقدرت بحوالي 500 مليون دولار، وتعتبر هذه الإيرادات ضعيفة بالنظر دائما إلى مؤهلات الاستثمار السياحي في الجزائر، وذلك لغياب استراتيجية واضحة، وبعيدة المدى تركز على اعتبار القطاع السياحي عنصرا مهما من عناصر التنمية المستدامة.

¹ أحمد الجراد، التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتطبيق، المصدر سبق ذكره، ص 16.

² رعد مجيد العاني، (2008): الاستثمار والتسويق السياحي، ط1، كنوز المعرفة، عمان، ص 61.

³ فادي محمد السمحات، (2013): أثر السياحة العلاجية على الاقتصاد الوطني في الأردن، مذكرة ماجيستر، ص 58، متوفرة على الموقع الإلكتروني: <https://www.academia.edu/8514737>، تاريخ الزيارة: (2014/1/12).

ثانيا: تأثير السياحة الحموية على الأسعار: زيادة إجمالي الطلب على الخدمات السياحية وزيادة مدة الإقامة يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات السياحية من خلال مدة الإقامة بالتالي يؤثر على الأسعار من خلال المقابلة بين العرض والطلب، وكذلك زيادة عرض الخدمات المحلية أو المستوردة وتتدخل التكلفة في تحديد سعر يؤثر على الأسعار وزيادة عدد السياح يؤدي إلى خفض التكلفة نتيجة زيادة الإنتاج، وتحقيق مبيعات أكبر لأن حجم المبيعات سيزيد وزيادة الميل الحدي لإنفاق السائح وزيادة عدد السياح يؤدي بدوره إلى زيادة العملات الأجنبية وهو ما يؤثر على ميزان المدفوعات كما يؤثر على الأسعار المحلية⁽¹⁾.

ثالثا: تأثير السياحة الحموية على ميزان المدفوعات: إن ناتج النشاط السياحي هو قيمة بيع المنتج السياحي إلى أعداد السائحين المنتمين عادة لدول أخرى، والذين يدفعون بالعملات الصعبة، نظير إشباع رغبات السياحة سواء كانت ثقافية أو ترفيهية أو علمية أو بيئية، لذا فإن السياحة الحموية تعتبر مصدرا من مصادر الدخل الأجنبي فتقاس أهميتها الاقتصادية بحجم تأثيرها على ميزان مدفوعات الدولة، وهذا الميزان يمثل قيما مزدوجا منظما لكافة المعاملات بين الدولة المعنية وسائر دول العالم، والنشاط السياحي يمثل جزءا من المعاملات غير المنظورة كالملاحة والتأمين والمعاملات البنكية، ويشمل ميزان السياحة الفرق بين ما يمر عبر الجهاز المصرفي بين متحصلات ومدفوعات السياحة.

يوجد علاقة بين السياحة العلاجية والتحصيلات الحكومية سواء مستشفيات أو فنادق ووسائل نقل ومما تقدمه من خدمات مدفوعة، حيث إن زيادة الدخل في المستشفيات والمراكز الطبية والفنادق وكافة الخدمات التي يحتاجها السائح القادم للعلاج والتي تؤدي إلى زيادة في حجم المدفوعات.

2.1.4.4. مساهمة السياحة الحموية في التشغيل

تعتبر السياحة من أكبر القطاعات الاقتصادية توفيراً لفرص العمل، وذلك لكونها تعتمد بالدرجة الأولى على المورد البشري، كما تساهم في تنمية عدد ضخم من الخدمات المتكاملة والمركبة كثيفة

¹ فادي محمد السميجات، المصدر سبق ذكره، ص 59.

العمالة بمختلف مستوياتها فهي تعمل على توليد عمالة مباشرة وغير مباشرة، دائمة ومؤقتة وعمالة محفزة والناجمة عن الإنفاق السياحي، بل تمتد إلى عدة أنشطة كالفنادق والمطاعم السياحية ووكالات السفر والقطاعات التي يعتمد عليها القطاع السياحي كالصناعات التقليدية والزراعية وغيرها، وعلى صعيد آخر تشكل فرص العمل التي تخلقها معظم الأنشطة السياحية نتاجا مختلطا من الطلب السياحي الدولي والمحلي، فتنمية هذا القطاع يلعب دورا هاما في تخفيض نسب البطالة من خلال توفير مناصب الشغل فخلال الفترة (2000-2013) عرف عدد العاملين في القطاع السياحي الجزائري نموا ملحوظا حيث سجلت سنة 2013 أكثر من 701 ألف عامل مباشر وغير مباشر في القطاع السياحي، بنسبة نمو إجمالية أكبر من 200 بالمائة (تقدر نسبة مساهمة قطاع السياحة في الشغل المقدرة بحوالي 5.3%)، إلا أن الرقم المسجل يبقى بعيد عن إمكانيات السياحة الكبيرة في الجزائر، بسبب مراكز الإيواء الغير مصنفة والتي تشكل النسبة الأكبر من طاقات الإيواء في الجزائر، حيث أن مناصب التوظيف فيها ضعيفة عكس فنادق 5 نجوم و4 نجوم التي تمتاز بقابلية توظيف أكبر.

3.1.4.4 مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي، وفي الجزائر تساهم الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي بنسب وحتى إن كانت ضعيفة، رغم الجهود المبذولة لتحسين أداء القطاع السياحي، حيث بلغت أعلى مستوى لها وكانت في حدود 2.3 % سنة 2009، مع ملاحظة تذبذب في حصة القطاع السياحي من الناتج المحلي الإجمالي، والجدول التالي يوضح مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم (3.4): مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2008-2013)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	2.05	2.30	2.30	2.30	2.40	2.40

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية.

تحتل الجزائر المرتبة 147 عالميا من حصة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي من مجموع 174 دولة، وأرقام الجدول تؤكد أن نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لم تتعدى 2.05 % إلى غاية 2009، وبقيت مستقرة لعدة سنوات، أما خلال سنة 2011 فارتفعت نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.3 %، وبعد هذا استقرت عند 2.4 % سنتي 2012 و2013، حيث في الوقت الراهن العديد من الأنشطة المباشرة، ووكالات السياحة والسفر مثلا أو ذات الصلة مثل النقل لا تحسب عند احتساب حصة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، ولكن رغم هذا الارتفاع تظل مساهمة السياحة الجزائرية ضعيفة، ما يعكس المكانة الضعيفة التي يحتلها القطاع السياحي بين القطاعات الاقتصادية.

2.4.4. دور السياحة الحموية من الناحية الاجتماعية والثقافية

من جانب التنمية الاجتماعية والثقافية، تعمل السياحة الحموية على تحقيق ما يلي⁽¹⁾:

- رفع مستوى الصورة السياحية للبلد في الخارج؛
- رفع مستوى المعيشة وتحسين نمط الحياة، إلى جانب أنها تساعد على رفع مستوى الوعي بالتنمية السياحية لدى فئات واسعة من المجتمع؛
- السياحة قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتجدر وراءها النشاطات الأخرى، فالسياحة تعاش وتعارف وزهو حضاري ورواج اقتصادي ودعم للاقتصاد الوطني؛
- تعمل على خلق وإيجاد تسهيلات ترفيهية وثقافية لخدمات المواطنين إلى جانب الزائرين؛
- تنمي لدى المواطنين الشعور بالانتماء إلى وطنهم وتزيد من فرص تبادل الثقافات والخبرات والمعلومات بين السائح والمجتمع المضيف، والذي يمكن أن نطلق عليه مجازاً مصطلح الحوار بين الحضارات؛
- توفر التمويل اللازم للحفاظ وصون التراث للمباني والمواقع الأثرية والتاريخية؛

¹ ماهر عبد الخالق السبسي، مبادئ السياحة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 2001، ص 101-104

- تعمل السياحة الحموية على إحياء التقاليد المعمارية المحلية، وإعادة بعث الفنون المحلية والمصنوعات اليدوية والنشاطات الحضارية في مختلف الأقاليم السياحية بالدولة؛
- السياحة الحموية تمثل أهمية بالغة في المجتمع الإنساني في تأكيد حق الإنسان في الاستمتاع بوقت الفراغ من خلال حريته في السفر مقابل حقه في العمل لارتباط ذلك إيجابياً بعملية الإنتاج والتنمية؛
- السياحة الحموية أداة لتعميق الانتماء وتنمية الوعي الوطني والاعتزاز بالوطن، وتساهم في بناء الشخصية الإنسانية وتماسك المجتمع بما تتيحه من أشكال التآلف والتعارف؛
- إن الرواج الاقتصادي المتحقق من تطور النشاط السياحي العلاجي، له تأثير يعود بالفائدة المباشرة على الارتقاء بالمجتمع، ويقود السكان إلى التمسك بالسلوكيات والقيم الحضارية الجيدة، مثل: كرم الضيافة وحسن معاملة الغير؛
- السياحة الحموية تعمل على تعزيز قيمة الانتماء والولاء للوطن، من خلال تعريف المواطن بحضارته وموروثه الحضاري، بالإضافة إلى اكتشاف المقومات الجمالية لبلاده.

3.4.4. الدور التنموي للسياحة الحموية على المستوى المحلي

رغم تباين الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لصناعة السياحة بتباين أنواعها، وأنشطتها المختلفة إلا أن الدلائل العملية لتجارب الدول تشير إلى التزايد الملحوظ في الدور الذي تلعبه السياحة بصفة عامة في قضايا التنمية، بمفهومها الشامل وقد ترجم الاهتمام الشديد بقطاع السياحة في الكثير من دول العالم في شكل تشجيع الاستثمارات الأجنبية وإعطاء المزيد من الحريات للقطاعين العام والخاص بمزاولة العديد من الأنشطة وإنشاء المشروعات السياحية. هذا بالإضافة إلى التسهيلات المتنوعة كالإعفاءات الضريبية والجمركية على دورات قطاع السياحة، والسماح بتحويل أرباح الشركات الأجنبية أو دخول العاملين فيها خاصة الأجانب، مساهمة الدول في تكاليف إنشاء الخدمات اللازمة للمشروعات السياحية كتمهيد الطرق وإنشاء الشبكات الخاصة بالمياه والكهرباء والاتصالات السلكية وغيرها.

1.3.4.4. فوائد السياحة على المجتمع المدني

للسياحة فوائد عدة على المجتمع المحلي وأبرزها⁽¹⁾:

- ✓ توفير فرص العمل وخاصة للشباب والمرأة، ولا يقتصر ذلك على العمل في الفنادق والمطاعم والخدمات السياحية الأخرى، بل يمتد ذلك إلى باقي القطاعات التي تزود السياحة بالمدخلات وما تحتاجه من سلع ومواد وأهمها: الزراعة والصناعة والمهن اليدوية، كما أن وفرة فرص العمل تقلل من الهجرة لمناطق أخرى أو إلى خارج البلد للبحث عن عمل؛
- ✓ تشجع السياحة المستثمرين في المستوى المحلي على إنشاء مشاريع سياحية، وهذا بدوره ينعكس على زيادة فرص العمل والدخل والعوائد؛
- ✓ الدخل الناتج عن الزيادة في فرص العمل ينعكس على تحسين مستويات المعيشة إذا كانت الأنشطة التجارية مملوكة وتدار من قبل السكان المحليين، وإلا فإن قسما كبيرا من الموارد سيخرج من المنطقة؛
- ✓ تؤمن السياحة عوائد ضريبية محلية يمكن استخدامها لتلبية احتياجات السكان وتطوير البنية التحتية العامة مثل المدارس والعيادات الطبية والمكتبات والحدائق والطرق ومواقع الاستجمام والسياحة؛
- ✓ يكتسب العاملون في السياحة مهارات جديدة منها استخدام التكنولوجيا، مما يؤدي لتطوير المجتمع بانتشار تلك المهارات والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى؛
- ✓ تحتاج السياحة إلى بنية تحتية مناسبة مثل الطرق والمياه والكهرباء والصرف الصحي ووسائل الاتصال، وهي بالنتيجة لمصلحة السياحة، وثم يستفيد منها السكان المحليون من تلك التسهيلات؛
- ✓ السياحة تفتح أسواق جديدة للمنتوجات المحلية والزراعية والصناعية وتشجع المهن بأنواعها، وتتيح الفرصة لنشوء صناعات وأنشطة جديدة في المنطقة؛
- ✓ تعرض السياحة على تطوير مواقع الاستجمام والمواقع الثقافية والأثرية والأنشطة التجارية كالمحلات

¹ رعد مجيد المعاني، (2008): الاستثمار والتسويق السياحي، ط 1، كنوز المعرفة، ص 61-63.

والأسواق والحدائق والمسارح وهي تساهم في تمويلها وتشغيلها؛

✓ تتطور نوعية البيئة ومستواها في المنطقة كنتيجة لانتشار السياحة، لأن الزوار يرغبون زيارة المناطق النظيفة وغير الملوثة كشرط لزيارة المكان؛

✓ يمكن أن تساهم السياحة بعوائدها في تمويل برامج البلدية على المعالم الطبيعية والمواقع التاريخية والثقافية والمراكز الأثرية والفنون والمهن اليدوية، وجميع عناصر التراث الخاصة في المنطقة، لأنها أصلا تعتبر عوامل جذب في السياحة، ولهذا كان مبدأ احتياجها لتطبيق قواعد الاستثمار عليها لضمان استمرار الاستفادة منها كثروة للمكان والبلد.

2.3.4.4. تفاعل دور للقطاع العام والقطاع الخاص في ترقية السياحة الحموية

إن مسؤولية تطوير السياحة الحموية تقع على القطاعين معا، ويجب تحديد دور كل طرف في الخطة وبرامج تنفيذها، في العديد من البلدان يترك للقطاع الخاص الدور القيادي في معظم مجالات التنمية والعمل المباشر بالتنمية، لكن في المناطق النامية سياحيا يكون للدولة دور قيادي في مرحلة المباشرة بالتنمية، و بشكل عام يجب النظر لدور الدولة في السياحة بأنه دور دعم وتسهيل وتنظيم، وخاصة في مجالات رسم السياسة السياحية المستهدفة والمبادرة بالتخطيط العام، وتنفيذ الدراسات والأبحاث السياسية، وتأمين البنية التحتية الأساسية، وتطوير بعض الموارد السياحية ووضع وإدارة مقاييس البيئة، ومنح تسهيلات وحوافز لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في السياحة الحموية والمساهمة في رأس مال وأعمال القطاع المشترك⁽¹⁾، وحدود دور الدولة تبقى في إطار تطبيق وتنفيذ أسس السياحة، ودور الجماعات المحلية ينطلق من أن التنمية تتم لصالحهم ولتطوير منطقتهم.

ويتحقق التعاون والتكامل بين تلك الأدوار من خلال تكوين جهاز مشترك وآلية تنظيمية لوضع أهداف ومرتكزات الخطة المحلية وتنفيذها، لمناقشة الأمور المتعلقة بالسياحة، وخاصة تلك التي تتعلق بالمحافظة على المعالم الطبيعية والبيئية والموارد الأثرية والتاريخية والثقافية المحلية.

¹ رعد مجيد المعاني، المصدر سبق ذكره، ص 148.

3.3.4.4 دور الجماعات المحلية في استغلال الموارد السياحية لغرض تحقيق التنمية المحلية

للجماعات المحلية دور كبير في تجسيد طموحات أفراد المجتمع من خلال الاهتمام بتطلعاته وظروفه في ظل واقعه المحلي وانطلاقا مما يملكه من موارد في حيزه المحلي. وتأتي الجماعات المحلية أساسا من البلدية في ولوجها إلى الاهتمام والسعي وراء تحقيق تنمية محلية وهذا باجتماع عدة عناصر و شروط إنسانية، كذلك انطلاقا من العنصر البشري فالمادي والمالي وإذا كان العنصر البشري يتم اختياره وفق ضوابط سياسية وإدارية وكذلك معرفية محددة فإن الجانب المالي هو العنصر الأساسي والدافع للعنصر البشري لترسيم وتنفيذ مختلف الخطط الموضوعة وتسعى الجماعات المحلية إلى البحث وإيجاد مصادر تمويل مختلف وفق ما تزخر به المنطقة في شتى القطاعات الاقتصادية من صناعة وزراعة وصيد بحري وقد تتجاوز، حيث تلعب السياحة دورا هاما، تجعل الجماعات المحلية مصدرا هاما لتمويل مشاريع التنمية وهذا يقف على ما تملكه هذه المناطق من مواقع سياحية تستقطب السياح داخليا وخارجيا⁽¹⁾.

ونظرا لهذا الاعتبار الهام فاشترك الفرد وإحساسه بمسؤوليته الكبيرة ومساهمته الفعالة في تحقيق هذا المبتغى والمتمثل في كسب عدد أكبر من السياح، ينبغي أن تولد لدى الفرد ثقافة سياحية بالمحافظة على الإرث الكبير وكذلك كيفية خدمة السائح. وهذا طبعا خدمة لمصالحه التنموية المختلفة وتماشيا مع أهداف الدولة المسطرة في ظل هدف سامي وهو بلوغ تنمية مستدامة، والدور الكبير للجماعات المحلية للمجتمع وكذلك في ظل التحولات الاقتصادية في العالم والجزائر في ظل انتهاء الاقتصاد الحر وإعطاء مجال أكبر للمنافسة والتركيز على الفرد في تحقيق التنمية.

4.4.4.4 ميكانيزمات دعم السياحة في الجزائر

إن الجزائر تصدر السياح أكثر مما تستقبله ومن ثم فإن الأهداف المنوطة بالنشاط السياحي تتمثل

¹ زيد منير عبوي، (2008): السياحة في الوطن العربي، ط 1، دار الولاية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 250.

في التوصل إلى توازن أفضل، ورفع الطلب الداخلي المستمر في الاتساع، بالنظر للارتفاع المرتقب للدخل الفردي من الناتج الداخلي الخام. وسيتم التطرق إلى بعض الآليات التي قد تساهم إلى حد بعيد في التنمية السياحية المستدامة وترقية السياحة الحموية في الجزائر كالتالي:

1.4.4.4. توفير الخدمات والتسهيلات السياحية

لا يكتمل المنتج السياحي إلا إذا توفرت الخدمات والتسهيلات السياحية، ويبرز ذلك من خلال مايلي:⁽¹⁾

- خدمات وتسهيلات الوكالات السياحية.
- خدمات وتسهيلات المعلومات السياحية.
- خدمات وتسهيلات خاصة بالطعام.
- خدمات وتسهيلات البنية التحتية.
- خدمات وتسهيلات الإقامة.
- الخدمات والتسهيلات الأمنية.

فيما يخص البنية التحتية فقد كشف تقرير التنافسية العالمية لسنة (2013) الذي يعده المنتدى الاقتصادي العالمي، أن الجزائر احتلت المرتبة 106 عالمياً⁽²⁾، وهي مرتبة متأخرة قياساً إلى تخصيص جزء هام من البرامج الخماسية المتتالية التي بلغت 400 مليار دولار منذ 10 سنوات، كما كرست الجزائر ميزانية تقدر ب 114.4 مليون دولار بحلول عام (2012)، خصصت لتطوير التعليم، والرعاية الصحية، وإدخال تحسينات على قطاع المياه والكهرباء، وتمديد شبكة الغاز الطبيعي إلى المناطق المعزولة، كما خصصت مبلغاً هاماً من هذه الميزانية لتحسين قطاع السكن، حيث استحدثت الجهات الوصية شبكة نقل خففت من وطأة حركة السير في المدن، وهذا عن طريق مشاريع الميترو، والترامواي، وتهئية الطرقات، أبرزها مشروع القرن الطريق السيارة على مسافة 1200 كيلو متر، وتعتزم في آفاق (2014) استثمار 156

¹ ياقوت أمينة مختار، (2008): كيفية اجتذاب أسواق جديدة لسوق المصرية، مجلة البحوث السياحية، عدد ديسمبر، وزارة السياحة القاهرة، ص13.

² The Global Competitiveness Report , (2013): voir le : <http://reports.weforum.org/global-competitiveness>.

مليار دولار مشاريع جديدة للبنى التحتية، وتخصيص 130 مليار دولار لمشاريع السكك الحديدية، والطرق والماء الصالح للشرب، والصرف الصحي، وفي مجال الصحة تعترم إنجاز 127 مستشفى و 45 مجمع صحي متخصص و 377 عيادة طبية، مع إنجاز 70 مؤسسة استشفائية لرعاية المعاقين، كما خصصت مبلغ 6.6 مليار دولار لمشاريع الحفاظ على البيئة والمحيط والانتهاه من مشاريع محطات تحلية مياه البحر الموزعة عبر الوطن، وتخصيص 2.4 مليار دولار لبناء المعاهد، و82 مركز تدريب ومبلغ ملياري دولار لإنشاء مناطق صناعية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

كما تعترم إنشاء 5000 مرفق رياضي جديد، منها 80 ملعب و400 مسبح تسعى من خلالها إلى تنمية البنى التحتية⁽¹⁾.

كما أبرمت الجزائر 80 اتفاقا يخص التعاون والشراكة المتعلقة بإنعاش منظومتها السياحية، في خطوة هي الأكبر من نوعها منذ سنوات طويلة، ويتعلق الأمر بإنشاء سلسلة فنادق، ومركبات سياحية، وكذا تحسين مستوى ونوعية الخدمات، وبعث بنك للاستثمار السياحي يتكفل بضمان تمويلات لمختلف المشاريع السياحية، بغرض إعطاء دفع جديد للشراكة والاستثمار في المجال السياحي بالجزائر، أما فيما يخص الأسعار في قطاع السياحة الجزائرية، فتعتبر كغيرها من القطاعات الاقتصادية حرة وتخضع لمنطق اقتصاد السوق وتخضع لقاعدة العرض والطلب، والحال ينطبق على جميع الخدمات، سواء الفندقية أو الشاطئية، والحقيقة أن أسعار المنتجات السياحية مرتفعة في ظل كثرة الطلب، ونقص العرض بالجزائر، حيث لا تتوفر الجزائر إلا على 90 ألف سرير، بمعدل 1800 سرير لكل ولاية، وهذا رقم ضئيل مقارنة بالكثافة السكانية، وحجم الإقبال عليها، وحتى القدرة الشرائية للمواطن الجزائري⁽²⁾.

وفي هذا الإطار قدمت الجهات الوصية البدائل والحلول، ولكن الفاعل الحقيقي هو الوكالات السياحية ومهمة الدولة انتهت بانتزاع موافقة وزارة التعليم العالي، على استغلال الإقامة الجامعية كهيكل

¹ وكالة الأنباء الجزائرية، متوفرة على موقع: <http://www.aps.dz/index-ar.php>. : 2014/4/12

² حوار وزير السياحة والصناعات التقليدية مع جريدة الشروق اليومي (2011): متوفر على الموقع الالكتروني:

<http://www.echoroukonline.com/ara/ar>. 2013/4/12

لاستقبال المصطافين، وللتسيق مع مختلف الشركاء في إطار اللجنة الوطنية، ومن بينهم وزارة التعليم العالي قصد الوصول إلى قرار استغلال الإقامات الجامعية لإيواء المصطافين والسياح وعلى الوكالات السياحية التفاوض على أسعار كرائها، ونوعية الخدمات التي يجب تقديمها وفق دفتر شروط يوطر العملية بين الطرفين.

2.4.4.4. تهيئة المجتمع المحلي للتفاعل الإيجابي مع النشاط السياحي

لتقبل المجتمع المحلي للنشاط السياحي، يتطلب بعض الوسائل بيانها كالتالي:

- نشر الوعي والثقافة السياحية في المنطقة، وتهيئة المجتمع المحلي لاستثمار المقومات السياحية المتاحة وإدراك أفرادها لمفهوم السياحة، ودورها الإيجابي كمنشأ اجتماعي واقتصادي وثقافي.
- أن جودة الخدمات الفندقية والسياحية وحدها لا تكفي لاستقطاب السياح إذا لم يتم توفير محيط خارجي مساعد للتكفل الجيد بطلبات السائح، وهو ما سيؤثر سلباً على السوق السياحية الجزائرية، فكل سائح راض عن نوعية الخدمات ومرتاح لنوعية العلاقة التي ربطته بالمجتمع المحتضن يمكن أن يقنع 10 أشخاص من حوله لزيارة هذا المقصد السياحي، بالمقابل كل سائح غير راض يمكنه بنتيجة عكسية إقناع 100 سائح بعدم زيارة المقصد السياحي.
- نشر ثقافة الجودة: تعد ثقافة الجودة أحد الركائز الأساسية في تحسين أداء المنظمات بشكل عام والمنظمات الفندقية بشكل خاص، فضلاً عن دورها في تعزيز القيم، والمعتقدات، والسلوكيات لدى العاملين في القطاع السياحي، ومن الضروري تركيز اهتمام إدارات المنشآت الفندقية على دراسة عناصر ثقافة الجودة، وما تتطلبه من بيئة ملائمة، وهو ما يعكس أهمية تحقيق برامج إدارة الجودة الشاملة، بما يعزز موقف الشركات التنافسية.

3.4.4.4. خلق بيئة مناسبة للاستثمار السياحي

يمثل الاستثمار عصب التنمية، لهذا يجب على الدولة تشجيع السياحي من خلال:⁽¹⁾

- توفير إدارة مناسبة للاستثمارات السياحية.
- توفير نظام تأمين الاستثمارات السياحية.
- إزالة العوائق أمام المستثمرين.
- التركيز على البنى التحتية.

تتمثل التسهيلات المقدمة من طرف السلطات العمومية الجزائرية، لترقية الاستثمار السياحي من خلال مرافقة المستثمرين بتقديم تسهيلات تتعلق أساسا بالقروض البنكية، والتخفيضات الضريبية، وتوفير العقار بأسعار معقولة لتحقيق المشاريع السياحية في كل مناطق الجزائر لاسيما في الهضاب العليا، ومنطقة الجنوب، ونذكر أهم التسهيلات المقدمة:⁽²⁾

- يتكفل صندوق دعم الاستثمارات والترقية ونوعية النشاطات السياحية، بالنفقات المرتبطة بالترقية السياحية وكل النفقات الأخرى الخاصة بدعم انجاز مشاريع استثمارية سياحية، وتخضع النشاطات السياحية للضريبة على أرباح الشركات بنسبة 19%، في حين تخضع النشاطات الأخرى لنسبة 25% من هذه الضريبة؛
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات بالنسبة للمؤسسات السياحية التي ينشئها المقاولون الوطنية أو الأجانب، باستثناء وكالات السياحة والأسفار، وكذا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع السياحة؛
- تستفيد الاستثمارات في المشاريع السياحية التي تنجز على مستوى ولايات الشمال ولايات الجنوب على التوالي من تخفيض ب 3% و 4.5% من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية؛

¹ فؤاد عبد المنعم، (2004): التنمية السياحية في مصر والعالم العربي، الإستراتيجيات ط1، عالم الكتاب العربي، القاهرة، ص 22.

² الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: 2014/4/12. <http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-par-secteurs-d-activite>.

- أما عمليات تحديث المؤسسات السياحية والفندقية التي تتجز على مستوى ولايات الشمال، وولايات الجنوب في إطار مخطط نوعية السياحة، فتستفيد على التوالي من تخفيض ب 3% و 4.5% من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية؛
- الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني، بالنسبة للنشاطات السياحية الفندقية والحموية؛
- تطبيق النسبة المخفضة ب 7% من الرسم على القيمة المضافة إلى غاية 31 ديسمبر 2019، فيما يخص الخدمات المرتبطة بالنشاطات السياحية والفندقية والحموية، وكذا نشاطات المطاعم السياحية المصنفة، والأسفار وتأجير سيارات النقل السياحي؛
- الإعفاء من رسم التسجيل بالنسبة لعمليات رفع رأس المال، وكذا تأسيس شركات في قطاع السياحة؛
- تطبيق النسبة المخفضة للرسم الجمركية فيما يخص اقتناء تجهيزات وأثاث غير مصنعة محليا؛
تدخل في إطار التأهيل طبقا لمخطط نوعية السياحة؛
- من أجل التحفيز على تطوير قطاع السياحة على مستوى الجنوب، والهضاب العليا، تستفيد عمليات منح الامتياز على القطع الأرضية الضرورية لإنجاز المشاريع الاستثمارية السياحية من تخفيض بنسبة تقدر على التوالي ب 50% و 80%؛
- توسيع المزايا الممنوحة في إطار الترتيب الخاص بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لفائدة الاستثمارات المرتبطة بالنشاطات السياحية والفندقية المصنفة.

4.4.4.4. تهيئة وتنمية الموارد البشرية

- نظرا للمتغيرات التي يشهدها العالم اليوم في بيئة الأعمال، أصبح من الضروري على المؤسسات السياحية تطوير أداء مواردها البشرية بهدف مواجهة هذه التحديات، باعتبار أن عائد الاستثمار في تنمية الموارد البشرية يفوق عائد الاستثمار المادي، وهذا التطوير يكون داخل وخارج المؤسسة، ولعل من أهم مجالات الاستثمار في تنمية العنصر البشري، وما يتعلق بـ: التعليم والتدريب كما تعد الاستثمارية في

التدريب والتعليم منها ضروريا لتنمية الموارد البشرية وتحقيق أفضل النتائج (1).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن قدرات التكوين في الجزائر غير كافية، بحيث نجد قدرات التكوين غير كافية، خصوصا مع الاعتمادات الممنوحة لإقامة فنادق جديدة تشمل 87 ألف سرير منها 51 ألف سرير في مرحلة الإنجاز، علما أن سريرين اثنين يوفران منصب عمل مباشر ومنصبين غير مباشرين، وهو شأن يجعلنا أمام عروض عمل كبيرة يجب أن تمنح لموظفين وإطارات ذات كفاءة عالية، وأن هناك مشاريع كثيرة من بينها معهد وطني للسياحة في تيبازة، ومعهد ثان بعين تموشنت، علاوة على مدرسة السياح بأدرار، سيتم إعدادها لتكوين مهن سياحية الصحراوية بالإضافة إلى مشروع مدرسة عليا للفندقة، ستسلم خلال سنة 2013، وسيتم تسيير هذه المدرسة من طرف مدرسة سويسرية بلوزان، وكل هذه الهياكل ستوفر أكثر من 2480 مقعد بيداغوجي سنويا (2).

5.4.4.4. إتباع أساليب تسويق حديثة

تعتبر أهمية التسويق في تحقيق عدة أهداف، أهمها تحقيق الربحية، وإشباع حاجات الزبائن، وحمايتهم وترشيدهم الاستخدام وتحويل التقنيات التسويقية العالمية الحديثة، إلى الأسواق المحلية بعد تطويرها بما يناسب عادات المجتمع المحلي، وفتح الأسواق الدولية، ويمكن اجمالها في النقاط الآتية:

أولاً: التسويق الاستراتيجي: يلعب التسويق دورا هاما في تنمية الحركة السياحية الوافدة إلى المنطقة من خلال تطبيق التسويق الاستراتيجي، الذي يساهم في زيادة العائد السياحي من القطاعات المستهدفة حاليا بالإضافة إلى جذب أسواق سياحية جديدة، حيث تظهر أهميته كأداة فاعلة للاستفادة من الفرص المتاحة أمام القطاع السياحي عن طريق الاستخدام الأمثل لمواردها، وذلك من خلال تحليل الفجوة الاستراتيجية بين حجم السوق الحالي، والسوق المتوقع، وأفضل الطرق استخدام ما يعرف بمصفوفة أنسوف والتي ترى أن التغلب على تلك الفجوة يكون عن طريق استخدام أربع استراتيجيات وتتمثل في:

¹ مصطفى أحمد السيد، (2000): الموارد البشرية العربية، أخبار الإدارة العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العدد (30)، القاهرة، ص 25.

² مركز الجزائر للدراسات والإعلام، أنظر الموقع الإلكتروني: <http://almes-center.com/2012-/rpt>.

استراتيجية اختراق السوق: تهدف هذه الاستراتيجية إلى زيادة حجم السوق السياحي عن طريق المنتجات الحالية المقدمة للسائحين، بمعنى أنها تسعى للحفاظ على القطاعات السوقية الحالية.

استراتيجية تنمية السوق: تهدف هذه الاستراتيجية إلى تقديم المنتجات السياحية الحالية إلى قطاعات سوقية جديدة.

استراتيجية تنمية المنتج: تهدف هذه الاستراتيجية إلى إجراء التعديلات على المنتجات السياحية الحالية بغرض تطويرها أو استحداث منتجات سياحية جديدة لنفس السياح الحاليين.

استراتيجية التنوع: تهدف هذه الاستراتيجية إلى تقديم منتجات جديدة إلى أسواق جديدة من خلال تنوع الأدوات التسويقية، والهدف من التنوع هو جذب السياح الحاليين والجدد.

ثانيا: تنوع المنتج السياحي: بحيث يتم البحث عن أنماط بديلة للسياحة التقليدية، خاصة مع تغير الطلب السياحي العالمي، ذلك أن الجزائر تتمتع بالصحاري الخلابية والمياه المعدنية والحياة البرية، كما تزخر بالحفريات الجيولوجية، والتي تعد جميعها مطلبا للسياحة البيئية، والسياحة الشاطئية، إضافة إلى الصحراء الشاسعة والواحات الضخمة، مما يؤهلها لعرض السياحة الصحراوية والعلاجية كالردم في الرمال، والسياحة الدينية كالاحتفال بالمولد، ومنه فإن الجزائر لا توجد لديها مشكلة الموسمية.

خلاصة الفصل:

مما سبق نستطيع القول بأن السياحة الحموية غدت منهاجا وأسلوبا تقوم عليه المؤسسات السياحية العالمية، كما أن منظمة السياحة العالمية قد سلكت نهج التنمية المستدامة للسياحة وهي تطبق مقتضياتها في كل الخطط والدراسات التي تعدها لأجل السياحة، وعلى غير ما يعتقد الكثيرون فإن تطبيق مفهوم السياحة المستدامة لا يعد مكلفا من الناحية المالية فله عائد المعنوي والمادي ويعود بالبرح والفائدة على كافة المؤسسات السياحية، بالإضافة إلى أن تأمين استدامة السياحة الحموية يتطلب وجود إدارة رشيدة لتأثيرات السياحة على كافة الأصعدة البيئية، والاجتماعية والاقتصادية ودراية بتطور أحوال البيئة بالاعتماد على مؤشرات بيئية وإدامة جودة المنتج السياحي، وأسواق السياح، فضلا عن المراقبة، والمتابعة المستمرة، واتخاذ التدابير العاجلة عندما تنشأ المشاكل، كما ينبغي دعم السياحة الحموية من قبل كافة الأطراف سواء السلطات المحلية أو السكان المحليين ومؤسسات القطاع السياحي الخاص، وكذلك المنظمات غير الحكومية، والسياح أنفسهم، ولا بد من تنسيق جهودهم بشكل وثيق، وتكثيف برامجهم لبلوغ الأهداف المشتركة، وتحقيق التنمية السياحية الشاملة والمستدامة.

يمكن أن نلخص في الختام أن السياحة الحموية اليوم في الجزائر أصبحت ضرورة حتمية، وأكد أن الجزائر رغم ما تملكه من طاقات نفطية إلا أن تحقيق التنمية الفاعلة دائما خاصة في القطاع الاقتصادي عليها الاستعانة بأكثر من مورد -صناعي، زراعي، سياحي-، ويعتبر القطاع السياحي مورد إضافي إن أحسن استغلاله والسياحة الحموية مرتبطة بفكرة الوعي لدى أفراد المجتمع وهذا ما يتطلب الاهتمام مع تحقيق ثقافة سياحية لدى كل فرد لبلوغ أهداف سياحية، وهي بدورها أهداف التنمية المحلية المنشودة وهو ما يجعلنا نكون منظومة مجتمعية على الأمد البعيد تجسيدا للبعد السامي للتنمية المستدامة، ويعتبر الاهتمام بالسياحة الحموية في الولايات من أهم الوسائل لترقية السياحة الداخلية في الجزائر.

الفصل الخامس:

السياحة الحموية بولاية قالمة
كألية لتحقيق التنمية المحلية

تمهيد:

تعتبر ولاية قالة من بين أهم المناطق السياحية في الجزائر فهي تقع في موقع يتوسط الولايات الشمالية الشرقية، وباعتبار أن القطاع السياحي أحد دواليب التنمية وذلك لما يحتوي عليه من عوامل تعمل وتساهم على تنشيط جميع المجالات، فقد أعطي لهذا القطاع في الولاية اهتمام خاص حيث انعكس ذلك على التدفق السياحي بالمنطقة سواء الأجنب أو الجزائريين وذلك بحكم وجود حمامات معدنية تلقى إقبالا معتبرا من السياح إلى جانب المناظر الجذابة هذا ما جعل الاستثمار السياحي يعرف تطورا ملحوظا من أجل إعطاء دفع لاستغلال الإمكانيات بالمنطقة وبالتالي العمل على تلبية حاجات الطلب السياحي المتزايدة إلا أن هذا القطاع لن يؤدي دوره الحقيقي إلا إذا عمل على تحقيق تنمية مستدامة تعمل على استمراره والمحافظة على الموروثات المختلفة للمنطقة.

1.5. مدخل إلى السياحة والتنمية في ولاية قالمة

تعتبر ولاية قالمة من الولايات التي تزخر بمؤهلات سياحية كافية لأن تجعل منها قطبًا سياحيًا، حيث تم إدراجها ضمن قطب امتياز السياحة شمال-شرق "عنابة"، والواردة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025 الذي يعد من الآليات التي تسعى الوزارة إلى تكريسها لترسيخ وتفعيل السياحة في التنمية المحلية، وهو ما يؤكد على أن ولاية قالمة تعد مقصدًا سياحيًا هامًا يعول عليه لترقية السياحة في الولايات الداخلية.

1.1.5. واقع التنمية المحلية بولاية قالمة

إن الموارد والمؤهلات التي تتوفر عليها ولاية قالمة تسمح لها بخلق التنمية المحلية التي تصبوا لها جميع الجماعات المحلية، والتي يكون الهدف الأساسي فيها ترقية وتنمية المجتمع المحلي.

1.1.1.5. التعريف بولاية قالمة

ولاية قالمة هي الولاية 24 من ولايات الجزائر، تم إنشائها خلال التقسيم الإداري لسنة 1974 وأصبحت بعد التقسيم الإداري لسنة 1984 تضم 34 بلدية تتوزع على 10 دوائر. تقع ولاية قالمة في الناحية الشمالية الشرقية للبلاد، يحدها من الشمال كل من ولايات عنابة، سكيكدة، الطارف، من الشرق ولاية سوق أهراس، من الغرب ولاية قسنطينة، وولاية أم البواقي من الناحية الجنوبية. تتربع الولاية على مساحة 84,3686 كلم² تمتلك ولاية قالمة العديد من الإمكانيات المحلية فهي ولاية فلاحية بالدرجة الأولى حيث تضم ثروة غابية هائلة وأيضاً مياه سطحية وباطنية، وإلى جانب الإمكانيات الفلاحية تعتبر قالمة ولاية سياحية لما تتوفر عليه من معالم سياحية خاصة الشلالات المعدنية التي يقصدها العديد من السياح.

تمتلك ولاية قالمة إمكانيات طبيعية هائلة وطاقات بشرية معتبرة هذا إلى جانب موقع الاستراتيجي التي تحتله، فهذه المؤهلات أكسبتها مكانة هامة على المستوى الوطني، لذا يمكن من خلالها دعم التنمية الوطنية المستدامة إذا أحسن استغلال إمكانياتها في دفع عجلة التنمية المحلية المستدامة، ومن أجل تجسيد

التنمية المحلية والتنمية المحلية المستدامة سعت الدولة إلى وضع عدة برامج تنموية ترجمت في: البرنامج القطاعي الممركز، برنامج البلدية للتنمية.... الخ

2.1.1.5. القطاع الفلاحي:

يعد القطاع الفلاحي من القطاعات الهامة في ولاية قالمة، والذي يعرف تجارب مختلفة في مجال السلسلة الفلاحية، وذلك ما يجعله دعما حقيقيا لدفع وتيرة التنمية المحلية اقتصاديا واجتماعيا. أما بالنسبة لإمكانيات الولاية في هذا المجال فهي كالتالي:

- إجمالي الأراضي الصالحة للفلاحة: 264.618 هكتار (71% من المساحة الإجمالية للولاية).

- الأراضي الفلاحية المسقية: 17.343 هكتار.

أما فيما يتعلق بالإنتاج الفلاحي: فإن ولاية قالمة تنتج الحبوب والبطاطا، والمحاصيل الصناعية (الطماطم الصناعية).

أما بالنسبة للإنتاج الحيواني، فهي تنتج حوالي: 84.450 قنطار من اللحوم الحمراء، 47.806 قنطار لحوم بيضاء، 46.588.000 لتر حليب، 69.494.000 وحدة بيض، 1560 قنطار عسل.

بينما يحتوي إقليم ولاية قالمة على موارد مائية هامة، تتمثل في وديان و عدة حواجز وسدود، ومن أهم هذه الوديان نجد: وادي سيبوس، وادي بوهمدان، الواد المالح.

ومنه كذلك حاجز مائي في بوشقوف قدرته حوالي 30.000 متر مكعب، مخصص للسقي، وسد بوهمدان معدل غزارته 96 مليون متر مكعب سنويا بمحطة مجاز عمار.

مما سبق، نجد أن ولاية قالمة تمتلك إمكانيات فلاحية تؤهلها لتكون منطقة رائدة في المجال الفلاحي لتشكل بذلك دعما فعليا لدعم عجلة التنمية المحلية بالولاية.

3.1.1.5. القطاع الصناعي

لا ريب في أن ولاية قالمة وعلى الرغم من طابعها الفلاحي تضم العديد من الصناعات أهم هذه

الصناعات نجد:

الصناعة الغذائية: مركب تكرير السكر، مؤسسة عمر بن عمر.

الصناعة الميكانيكية: مركب الدراجات والدراجات النارية والمحركات.

الصناعة المنزلية: مركب الخزف.

وتعتبر ولاية قالمة من الولايات الغنية بالثروات المعدنية الهامة، غير أن استغلالها مازال ضعيفا، وتشتمل هذه الثروات: الصلصال الأبيض (Kaolin) بحمام الدباغ، الرخام بين جراح، الجبس، الطين، الكبريت والحصى.

وبالنسبة لولاية قالمة فإنها تتوفر على العديد من إمكانيات الاستثمار، كما تتوفر الولاية على العديد من المصانع الأخرى: مصنع للطماطم، مصنع للسמיד، مصنع الحليب، مصنع الحليب بني فوغال، مصنع المشروبات الغازية، مصنع عصير الدجلة، مصنع الأكياس البلاستيكية، مصنع الأجر، مصنع البلاط، مركب الفوسفات، المحجرة اليابانية، شركة تعبئة المواد الغذائية، مصنع تنقية المياه، مناجم حمام النبائل، الشركة الوطنية للقمح، الشركة الوطنية للخمائر، مصنع تنقية الخشب، مصنع الصافية للفرينة والحليب.

4.1.1.5. التشغيل

بالنسبة للتشغيل يمكن القول عنه أنه يضم جميع المجالات لأنه يمكن القول عنه أنه أساسها فكل مجال ينشط مجموعة كبيرة من مناصب الشغل، وهو ما يؤدي لامتناس البطالة، ففي ولاية قالمة ينشط عدد كبير من الموظفين والموظفات يشغلون مناصبهم، كما أن هناك مشاريع تنموية في هذا المجال وتخص أكثر الشباب وتمثل في عقود عمل حصرية مدتها 3 سنوات قابلة للتجديد مع عملية الترسيم من فترة لأخرى. ولقد تم إجراءات احصائية مؤخرا حيث قدرت الحالة التشغيلية لسنة 2011 الكثافة الناشطة 258.823 بمعدل نشاط 51,15 من إجمالي الكثافة، وإن الكثافة المشغولة تقدر بـ 177.113 عامل من 68,43% إجمالي الكثافة وكثافة البطالة حوالي 26.892 بطل ومعدل البطالة يقدر بحوالي 10,39% وقد تم توزيع القوى العاملة حسب فروع النشاط الاقتصادي كما يلي هناك خمسة فروع، فرع زراعي وفرع صناعي، فرع تجاري، فرع خدمات، فرع إداري موزعة عليها القوى العاملة: حيث أن نصيب الفرع الزراعي من القوى العاملة هو 75.891 بنسبة

قدرها 42,90%، نصيب الفرع الصناعي 10609 بنسبة تقدر بـ 5,99%، والفرع التجاري كان نصيبه يقدر بـ 33634 والنسبة حوالي 18,99%، فرع الخدمات بقوة عاملة تقدر بـ 37.176 بنسبة 20,99%، فرع الإدارة بـ 19.713 بنسبة 11,13%. ويكون بذلك إجمالي القوة العاملة الموزعة على هذه القطاعات الاقتصادية يساوي 177.113 بنسبة 100%، وبذلك يمتص التشغيل نسبة كبيرة من البطالين والمساهمة في التنمية المحلية للولاية.

5.1.1.5. برامج تمويل التنمية المحلية في ولاية قالة

لا ريب في أن عملية الارتقاء بالمستوى التنموي المحلي لمختلف الجماعات المحلية ترتبط ارتباطا وثيقا بالجوانب التمويلية سواء كانت محليا أو خارجيا، إذ لا بد من المحافظة على هذه الموارد والعمل على استقرارها. فضلا على ضرورة تفعيل المشاركة الشعبية لمختلف أفراد المجتمع المحلي في دفع عجلة التنمية المحلية، وذلك من خلال الاعتماد على المواطنين المحليين والموارد الذاتية المحلية في تحقيق التعاون والتنسيق والانسجام بين المواطنين ووحداتهم المحلية.

وباعتبار أن التنمية على مستوى ولاية قالة تعد جزء من التنمية الوطنية الشاملة، فقد شرعت الجزائر في تجسيد مجموعة من البرامج التنموية الهامة، خاصة تلك التي تتولى أمرها الجماعات المحلية والمتمثلة في برنامج التنمية على مستوى البلدية (PCD)، والآخر قطاعي يتم على مستوى الولاية (PSD) وتتمثل هذه البرامج في:

أولا: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): إن برنامج الإنعاش الاقتصادي يمتد على الفترة (2001-2004) ويتمحور حول أنشطة موجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية والصناعية، كما خصصت لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل والمنشآت ولتحسين المستوى المعيشي وتحقيق التنمية المحلية ولتنمية الموارد البشرية.

وقد رصد لهذا البرنامج مبلغ مالي قدر بـ 525 مليار دج، منها 114 مليار دج موجهة للتنمية المحلية، حيث استفادت ولاية قالة من مخصصات للتنمية خلال الفترة (2001-2004) حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (1.5): مخصصات التنمية لولاية قالمة خلال الفترة (2001-2004)

الوحدة: مليون دج

2004	2003	2002	2001	مخصصات التنمية
388	757	745	771.5	المخطط البلدي للتنمية PCD
3852.7	2886.6	1560.2	1235.2	برنامج قطاعي ولائي PSD
-	330.6	298	103.3	برنامج قطاعي مركز PSC
4240.7	3974.2	2603.2	2110	المجموع العام

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- بيانات مديرية برمجة ومتابعة الميزانية بولاية قالمة

من خلال الجدول أعلاه نجد أن ولاية قالمة وعلى امتداد الفترة (2001-2004) استفادت من مبلغ إجمالي قدر بـ 12,928 مليار دج، حيث خصص هذا المبلغ للارتقاء بالمستوى التنموي للولاية على مستوى مختلف المجالات والقطاعات، إذ وجهت النسبة الأعلى من المبلغ إلى البرنامج القطاعي الولائي بهدف تجسيد التنمية المحلية على مستوى الولاية، وذلك دون تجاهل باقي البلديات التي رصد لها مبلغ مهم في إطار المخطط البلدي للتنمية.

ثانياً: برنامج دعم النمو (2005 - 2009): لقد خصص لهذا البرنامج مبلغ مالي قدر بـ 4.202,7 مليار دينار جزائري، والبرنامج التكميلي موجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية. حيث قدرت المخصصات المالية الموجهة للبرامج المحلية بـ 1.908,5 مليار دج، وولاية قالمة وكباقي ولايات الوطن استفادت من مخصصات مالية ضمن هذا البرنامج موزعة حسب الجدول الآتي:

الجدول رقم (2.5): مخصصات التنمية خلال الفترة (2005 - 2009)

الوحدة: مليون دج

2009	2008	2007	2006	2005	مخصصات التنمية
1065	783	1662	1740	570	المخطط البلدي للتنمية PCD
9971.5	8559.5	6354.6	9223.3	3994.5	برنامج قطاعي ولائي PSD
11036.5	9342.5	8016.6	10963.3	4564.5	المجموع العام

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- بيانات مديرية برمجة ومتابعة الميزانية بولاية قالمة

بلغ مجموع المبلغ المالي المخصص لبرامج التنمية في ولاية قالمة خلال الفترة (2005-2009) حوالي: 43,923 مليار دج. وقد تولد عن هذه البرامج خلق حوالي 1836 منصب عمل دائم، وينتظر أن يتم استحداث حوالي 2563 مؤسسة مستعدة لتوفير حوالي 4399 منصب شغل.

ثالثا: برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010-2014): خصص لهذا البرنامج مبلغ مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دج (286 مليار دولار)، وقد كانت من بين أهداف هذا البرنامج تنمية الموارد البشرية، التوجه نحو اقتصاد المعرفة، التعليم العالي، استعمال وسيلة الاعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية، دعم التنمية الريفية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنشاء مناطق صناعية، مواصلة تطوير البنى التحتية.

وبما أن ولاية قالمة تعد جزءا من التنمية الوطنية الشاملة فقد استفادت هي الأخرى من غلاف مالي موزع بالشكل الآتي:

- المخطط البلدي للتنمية PCD: 63.208 مليار دج.

- البرنامج القطامي الولائي PSD: 0.12 مليار دج.

- البرنامج القطامي الممركز PSC: 61.672 مليار دج.

وبالنسبة لسنة 2012 فقد استفادت ولاية قالمة في إطار برنامج التجهيزات العمومية للدولة من غلاف مالي إجمالي قدر بـ 9 مليار دج موجه لتمويل البرامج القطاعية للولاية والمخططات البلدية للتنمية.

حيث ستوجه أكثر من 8 مليار دج لتمويل البرامج القطاعية غير الممركزة بينما وجه الجزء الباقي لتمويل المخطط البلدي للتنمية.

أما فيما يخص توجهات هذه المبالغ، فقد كان لقطاع التربية النصيب الأكبر من خلال استفادته من مبلغ قدر بـ 1,849 مليار دج، وجهت لتمويل حوالي 36 عملية خاصة بتجديد التجهيزات المدرسية إضافة إلى انجاز مؤسسات تربية جديدة لمختلف الأطوار، ثم يليه قطاع الأشغال العمومية الذي خصص له مبلغ 1.320 مليار دج، ثم التعليم العالي بمبلغ 1.244 مليار دج، يليه قطاع الري بمبلغ 1.033 مليار دج.

بينما سجل استهدفت المخططات البلدية للتنمية انجاز 191 مشروعا وعملية على مستوى كافة بلديات ولاية قالمة.

2.1.5. ماهية السياحة في ولاية قالمة

وفقا للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025)، تم تنظيم القطاع السياحي على المستوى المحلي، من خلال أربعة متعاملين فاعلين: مديرية السياحة للولاية، الوكالات السياحية، الدواوين المحليين للسياحة، الجمعيات السياحية، وتعتبر ولاية قالمة من أقدم وأكبر المدن التاريخية، حيث استوطنت بها عدة شعوب والذين خلفوا ما يدل على مرورهم بالمنطقة بالإضافة أن المنطقة تقع في موقع استراتيجي يتمتع بوزن سياحي ثقيل، هذا ما جعل السلطات المحلية تخصص مديرية خاصة بتسيير النشاط السياحي بالولاية.

1.2.1.5. مديرية السياحة في ولاية قالمة

تعتبر مديرية السياحة لكل ولاية، الفضاء الرئيسي الذي يعد همزة وصل بين التأطير الوطني للقطاع السياحي، وجانبه المحلي المتمثل في متعاملي القطاع المحليين، وتكلف مديرية السياحة الولائية بالمهام التالية:⁽¹⁾

أولا: في مجال السياحة: وتتمثل هذه المهام في:

- السهر على التنمية المستدامة للسياحة من خلال العمل على تثمين القدرات المحلية.
- تنفيذ برامج وتدابير ترقية وتطوير النشاطات السياحية والحمامات المعدنية وتقويم نتائجها.
- تشجيع بروز عروض سياحية متنوعة وذات نوعية.
- جمع وتحليل وتزويد آلية الرصد الإحصائية للقطاع في مجال المعلوماتية والمعطيات الإحصائية حول النشاطات المرتبطة بالاقتصاد السياحي والحمامات المعدنية وضمان نشرها.
- إدماج النشاطات السياحية ضمن أدوات تهيئة الإقليم والعمران وتثمين مناطق ومواقع التوسع السياحي.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "مرسوم تنفيذي 05-216 مؤرخ في 11 يونيو 2005 يتضمن إنشاء مديرية السياحة بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 41، ص 10.

- توجيه مشاريع الاستثمار السياحي ومتابعتها بالاتصال مع الهيئات المعنية.
- السهر على مطابقة النشاطات السياحية وتطبيق القواعد ومقاييس الجودة المقررة في هذا المجال.
- المساهمة في تحسين الخدمات السياحية، لا سيّما تلك التي لها صلة بالنظافة وحماية الصحة والأمن المرتبطة بالنشاط السياحي.

ثانيا: في مجال الصناعة التقليدية: وتتمثل في:

- المساهمة في حماية تراث الصناعة التقليدية والمحافظة عليه ورد الاعتبار له.
- المشاركة في متابعة تنفيذ عمليات الدعم بعنوان الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية.
- المبادرة بكل إجراء من شأنه خلق جو ملائم للتنمية المستدامة لنشاط الصناعة التقليدية.
- المشاركة في جهود إدماج نشاطات الصناعة التقليدية في المنظومة الاقتصادية المحلية.
- تدعيم أعمال المنظمات والتجمعات المهنية والجمعيات والفضاءات الوسيطة الناشطة في ميدان الصناعة التقليدية وتنشيطها.
- جمع المعلومات والمعطيات الإحصائية في مجال الصناعة التقليدية وضمان توزيعها.
- تأطير التظاهرات الاقتصادية من أجل ترقية الصناعة التقليدية والحرف وتنشيطها.

2.2.1.5. الهيكل التنظيمي للمديرية

ولقد نظم القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2 جوان 2007 تنظيم مصالح مديرية السياحة للولاية إلى

ثلاث مصالح على الشكل التالي:

حيث تتكون المديرية من ثلاث مصالح، إضافة إلى مكتب المدير والأمانة وتتلخص في:

✚ **مصلحة السياحة:** وتضم 03 مكاتب:

- مكتب متابعة الاستثمار والتهيئة السياحية.

- مكتب دعم تنمية السياحة والإحصاء.

- مكتب مراقبة النشاطات السياحية والفندقية والحمامات المعدنية.

✚ **مصلحة الصناعة التقليدية:** وتضم 03 مكاتب:

- مكتب تنمية الصناعة التقليدية والحرف.

- مكتب الدراسات والإحصاء.

- مكتب مراقبة نشاطات الصناعة التقليدية والمهن.

✚ **مصلحة الإدارة والوسائل:** وهي بدورها تضم ثلاث مكاتب وهي:

- مكتب المستخدمين والتكوين.

- مكتب الميزانية والمحاسبة.

- مكتب الوسائل العامة.

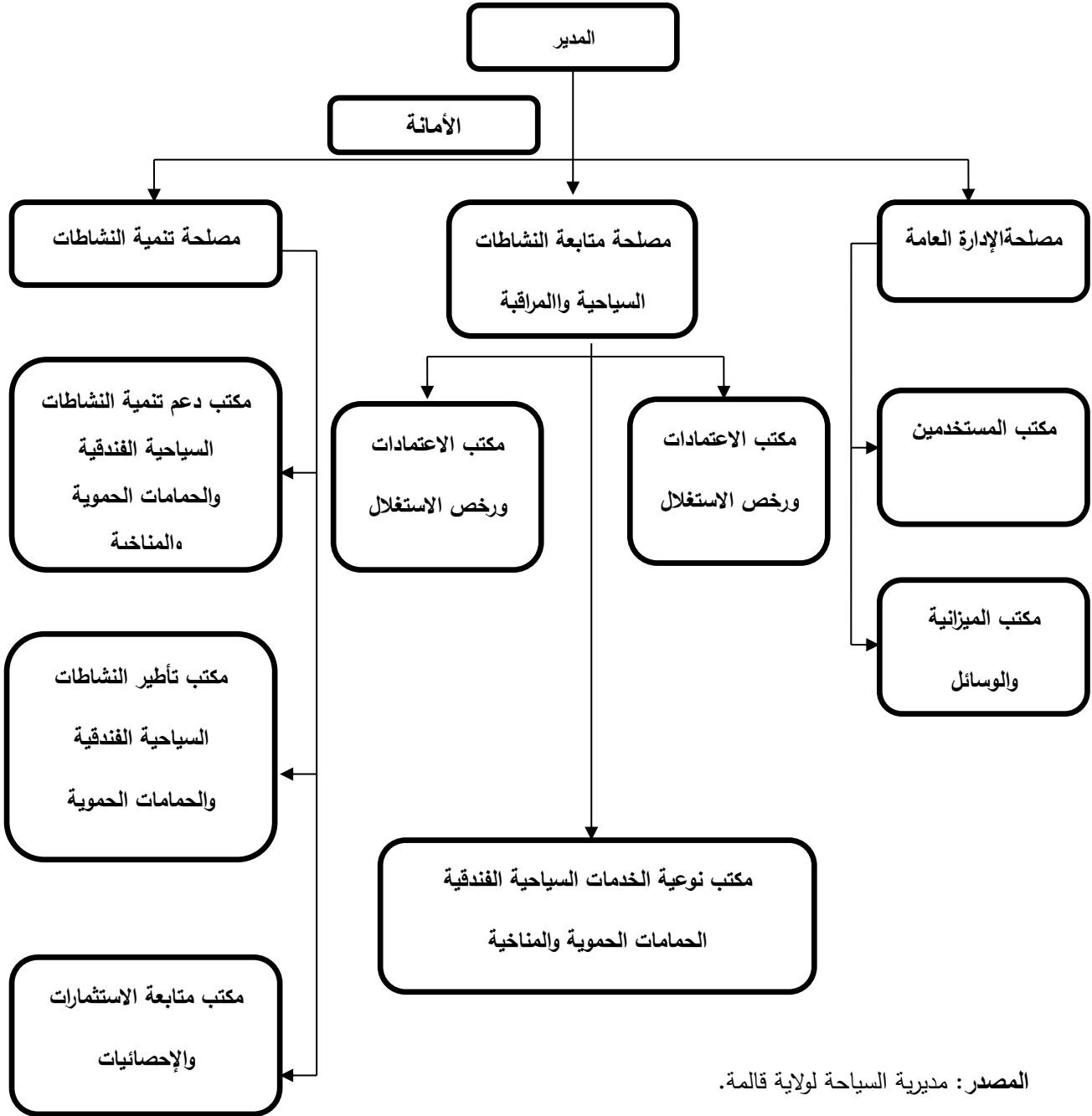
ومن خلال الهيكل التنظيمي المبين في الشكل أدناه، نلاحظ أن مديرية السياحة في ولاية قالمة، يتمثل

دورها في دعم التنمية السياحية وتأطير النشاط السياحي على المستوى المحلي، عن طريق منح

الترخيصات والاعتمادات ومراقبة جودة الخدمات السياحية، من خلال عمليات التفتيش الروتينية التي يقوم

بها مفتشوا السياحة التابعين لمديرية السياحة.

الشكل رقم (1.5): الهيكل التنظيمي لمديرية السياحة والصناعة التقليدية بولاية قالة



3.2.1.5. الجمعيات السياحية

للحركة الجمعوية دور هام في تنمية وتفعيل وإبراز المنتج السياحي المحلي، لذلك تواصل المديرية على تشجيع إنشاء الجمعيات المحلية، التي تنشط في المجال السياحي والتعريف به وبالموروث الحضاري للمنطقة .

إن النشاط الجمعي بالولاية في حركية دائمة، بالأخص خلال فترة الموسم السياحي الذي يصادف موسم الربيع بحكم تميز الولاية الجبلي والحموي، مما ساعد على تميز الولاية بنمط السياحة الحموية والسياحة الجبلية، ويمثل النشاط الجمعي السياحي بالولاية أربع جمعيات، يتلخص نشاطها في ترقية السياحة المحلية وترقيتها والترويج لها وهي:

- الديوان المحلي للسياحة.

- جمعية ترقية السياحة والتنشيط الثقافي.

- جمعية جذور لترقية السياحة والصناعات التقليدية.

- جمعية النشاطات السياحية والتراث.

تلعب هذه الجمعيات دورا هاما في التعريف بمختلف المقومات السياحية التي تزخر بها الولاية، ونشر الثقافة السياحية بين المواطنين من خلال الاتصال المباشر بهم بتنظيم معارض، نشاطات ترفيهية... إلخ، لهذا الغرض تعمل مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية قالمة دائما إلى مد يد المساعدة لهذه الجمعيات خاصة المادية منها من خلال مساعدتها في الحصول على الإعانات المالية الممنوحة من طرف الوزارة الوصية بغرض التنشيط السياحي.

4.2.1.5. الدواوين المحلية للسياحة

لقد جعل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025، من الدواوين المحلية للسياحة أحد الشركاء المحليين في تأطير القطاع السياحي، إلى جانب مديرية السياحة ووكالات السياحة والسفر والجمعيات السياحية. وتتمثل وظيفة الدواوين المحلية للسياحة فيما يلي⁽¹⁾:

- الترفيه والتنشيط السياحيين.

¹ République Algérienne démocratique et populaire, Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme, " le schéma directeur de l'aménagement touristique 2025", livre1, le diagnostic: audit du tourisme algérien, p 58 .

- بيع حقوق التظاهرات السياحية والثقافية التي تقام في الولاية، بالتعاون مع وكالات السياحة والسفر؛
- الاستقبال، الإرشاد والإعلام بالعرض السياحي، والخدمات المتوفرة في الولاية.

3.1.5. مقومات السياحة في ولاية قالمة

كما سبق القول إن ولاية قالمة تنفرد بمؤهلات سياحية كافية لأن تجعل منها قطبًا سياحيًا متكاملًا، نظرا لاحتوائها على العديد من المنابع المعدنية، مناظر طبيعية، مواقع أثرية، معالم تاريخية، دينية وصناعات تقليدية. كل هذه العوامل مجتمعة من شأنها أن تشكل دفعا قويا لتفعيل وتنشيط الاقتصاد المحلي من خلال الاستغلال الأمثل والعقلاني وذلك حفاظا عليها للأجيال القادمة. وعموما فإن هذه المؤهلات تتمثل في:

1.3.1.5. المقومات الطبيعية

تقع قالمة داخلها بالشمال الشرقي للجزائر، إذ تشكل نقطة التقاء بين الأقطاب الصناعية في الشمال "عنابة وسكيكدة" ومراكز التبادل في الجنوب "أم البواقي وتبسة"، ولها حدود مع عدة ولايات: عنابة شمالا وسوق أهراس شرقا وأم البواقي جنوبا وسكيكدة من الشمال الغربي وقسنطينة غربا، وتعتبر منطقة قالمة حوض شبه مغلق تتوسطه مدينة قالمة، التي ترتفع عن سطح البحر بـ 279 م وتبتعد عنه بـ 60 كلم، وقد أنشئت على أثر التقسيم الإداري لسنة 1974، وتشتمل على 34 بلدية مجمعة في 10 دوائر، وتمتد على مساحة تقدر بـ 3686.84 كلم² وبتعداد سكاني بلغ 481.37 نسمة.

ومناخ منطقة قالمة رطب على العموم، دافئ وممطر شتاء وحار وجاف صيفا، حيث تتراوح درجة الحرارة ما بين 04 درجات شتاء و36 درجة صيفا، وتختلف درجة الحرارة في الفصل الواحد بين المرتفعات والجبال والمنخفضات المحصورة بينهما، وإن كانت أكثر اشتدادًا في فصل الصيف.

هذا وتتمتع ولاية قالمة بأربعة سلاسل جبلية هامة بها مساحات غابية معتبرة خاصة غابات الفلين،

أهمها:

جبل ماوينة: يقع جنوب المنطقة ويرتفع عن سطح البحر بـ: 1411 م، ويعتبر من أهم المناطق التي تلجأ إليها

العائلات القالمية صيفا نظرا لبرودته، وشتاء للتمتع بالمناظر الخلابة التي ترسمها الثلوج والتي تكسو المنطقة؛

جبل حباغ: يقع غرب المنطقة ويرتفع عن سطح البحر بـ: 1049 م؛

جبل طاية: يقع غربا، ويبلغ ارتفاعه 1208 م؛

جبل سوار: يقع شمالا ويبلغ ارتفاعه 1292 م.

كما تشتمل ولاية قالمة على 15 منبع معدني ساخن، تعتبر مقصدًا للاستجمام والراحة لمياها الطبيعية والشلالات المعدنية الساخنة والتي تستخدم في علاج الكثير من الأمراض خاصة تلك التي لها علاقة بالعظام.

2.3.1.5. مقومات تاريخية وثقافية

تتوفر ولاية قالمة على معالم تاريخية وثقافية هامة تعود إلى أزمنة تاريخية غابرة، نرى من الضرورة التطرق إلى بعض منها لأهميتها ولو بإيجاز وهي⁽¹⁾:

مدينة الأموات بالركنية: وهي عبارة عن مقبرة تضم أكثر من 3000 نصب جنائزي موزعة على حوالي 02 كلم² بضاف جرف صخري، وتشهد هذه المعالم الجنائزية على وجود شعب بدائي ذو وزن في المدن النوميدية القديمة.

المسرح الروماني بقالمة: بني في نهاية القرن الثاني وبداية القرن الثالث للميلاد، يتسع لـ 4500 مقعد ويشهد على الازدهار الثقافي في تلك الحقبة، وهو معلم مصنف منذ 1900 يوجد في وسط المدينة، وتشرف عليه الوكالة الوطنية للآثار. ويعتبر من أكبر وأجمل المسارح على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط، ورمز عمراني فريد من نوعه لولاية قالمة.

المدينة الأثرية "كالاما": وهي مجاورة للمسرح الروماني، تشهد على مرور الاحتلال البيزنطي والروماني.

¹ www.dt-guelma.dz/ar/touris_ar.htm

المسج الروماني: بحمام برادع ببلدية هيليوبوليس يبعد 07 كلم عن مدينة قالمة، وهو عبارة عن مسبح مائي دائري قطره 55 م، كان يملأ قديماً من منابع المياه الساخنة ومحاط بأحجار منحوتة وقعره مبلط.

المدينة الأثرية تيبليس: -بسلامة عنونة - هي مدينة نوميدية من الدرجة الأولى، عرفت تمركز روماني وبيزنطي كبير، إذ كانت جزء من مملكة ماسينيسا ثم التحقت بالمقاطعة الإفريقية سنة 46 قبل الميلاد، وجمعت بأربعة مستعمرات وهي سيرتا، ميلاف، شولو وروسيكادا.

بئر حمامان: وهو بحيرة تحتية يدخل الإنسان إليها من فتحة صغيرة ويبلغ طولها حوالي 80 م والبحيرة يمكن السير فيها بقارب أو سباحة وهي قريبة من منطقة حمام دباغ.

غار الجماعة (مغارة الجماعة): بجبل طاية بلدية بوهمدان قامت باكتشافها بعثة فرنسية في 23 ماي 1867 وطول المغارة المكتشفة 1200 م.

المسجد العتيق: يتواجد وسط مدينة قالمة يتربع على مساحة 1500 م² شرع في بناءه سنة 1824 وأواخر العهد العثماني وبداية فترة الاستعمار الفرنسي، فتح سنة 1852 م ذو طاقة استيعاب 1900 مصلي، ويعتبر هذا المسجد الشاهد الوحيد الذي يعكس وجود واستمرار تأثير نموذج وطراز العمارة العثمانية بمنطقة قالمة، ويفترض أن انعدام الشواهد التي تثبت هذا العهد بمدينة قالمة يرجع لكون الباي استوطن بمدينة قسنطينة وتركت مدينة قالمة كأرض فلاحية تستغل ثروتها.

زاوية الشيخ الحناوي بديار الناظور - بلدية بني مزابن: تقع الزاوية شرق مدينة قالمة على بعد حوالي 22 كلم، من مقر الولاية، تم تأسيسها سنة 1872م، على يد الشيخ عمارة بديار ويرجع نسب والده صالح إلى أولاد عمران الذين ينحدرون من ذرية إدريس الأكبر الذي وفد من المشرق أيام الخليفة العباسي المشهور هارون الرشيد، والتي تعد منارة علمية من خلال التكوين والتعليم في مجال حفظ القرآن الكريم وتدریس مبادئ الشريعة الإسلامية.

الخلال الشامخ ببلدية حمام دباغ: يعد معلماً طبيعياً فريداً من نوعه تشكل نتيجة ترسبات كلسية مصدرها المياه

الحموية لتشكل منظراً خلاباً يستهوي العديد من السواح الجزائريين وأجانب.

3.3.1.5. إمكانيات الصناعة التقليدية

تعد الصناعة التقليدية حصيلة لحرف شعبية عديدة كالنسيج والخياطة والطرز التقليدي وصناعة الحلي، وهي أنواع وأشكال بحسب المعطيات الحضارية للمجتمع، ومن هنا كانت الصناعات التقليدية دلالة على العصر وعلى أحواله الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

تزرخ ولاية قالمة بصناعات تقليدية توارثت عبر الأجيال، فهي تعرف حاضراً منعشاً وآفاقاً واعدة بعد الأهمية التي أوليت لها من طرف السلطات العمومية، إذ بلغ عدد الحرفيين نهاية 2006 بـ 1739 حرفي من بينهم 20 تعاونية حرفية، ويتوزعون على مختلف نشاطات الصناعة التقليدية كما يلي:

▪ صناعة تقليدية فنية: 141 بنسبة 8 %

▪ صناعة تقليدية لإنتاج خدمات: بنسبة 44.4 %

▪ صناعة تقليدية لإنتاج مواد: 833 بنسبة 48 %.

من أهم الصناعات التقليدية والحرفية بولاية قالمة نجد ما يلي⁽¹⁾:

أ. صناعة النسيج: يعتبر النسيج من أهم الحرف التقليدية التي يمارسها النساء حيث نجدها تنتشر في معظم البيوت، وتعتمد هذه الصناعات التقليدية على الصوف وشعر الماعز وبعض المستحضرات الطبيعية النباتية للتلوين، ومن أهم هذه الصناعات النسيجية نجد:

الحايك القالمي أو الحنبل: نسج من الصوف الذي يحضر ثم يلون بمستحضرات طبيعية نباتية للحصول على أنواع معينة من الألوان المستوحاة من البيئة المحلية كاللون الأزرق الذي يستخرج من النيلة.

القشابية: وهي لباس يرتديه الرجال تصنعه النساء من الصوف يكون غالباً من اللون البني.

اللباس التقليدي: تشتهر ولاية قالمة باللباس التقليدي الذي يتميز بالطرز على القطيفة الذي يأخذ أشكال

¹ www.dt-guelma.dz/ar/touris_ar.htm

فنية وجمالية لاستعمال الخيط الذهبي، يرسم زهور وعصافير كفرخ الطاووس مثلا وتجسيدها المرأة القالمية في (قندورة الفتلة، قندورة المجبود، الكراكو...الخ) معظم هذه الصناعات يقوم بها النساء في البيوت أو في الورشات.

الطرز التقليدي: يعد الطرز من النشاطات العريقة في ولاية قالمة ويكون على الأقمشة والقטיפه، بوضع أشكال ورسومات متنوعة باستخدام الحرير والكتان ويستعمل لتزيين مختلف أثاث المنزل كطقم الطاولة والسريير...، ومن أنواع الطرز على القماش طرز الحساب، طرز النابل ولعل أهم تعاونية حرفية في هذا الميدان هي cassap والتي بها أيادي ذهبية لهذه الصناعة الفنية على غرار النساء اللواتي يقمن بهذه الحرفة في البيوت.

صناعة الزرابي: التي تخص المنطقة بذاتها حيث تمتاز الزربية القالمية بأنها تعبير عن أصالة الحضارات التاريخية التي مرت بها المنطقة وخاصة الرومانية التي تركت بصمتها في هذا النوع من النشاطات التقليدية، وهي من النسيج الغالي ونجد منها زربية اللوأي المستمدة من الفسيفساء الرومانية التي نجدها بالمسرح الروماني بالولاية، إلى جانب هذا النوع هناك: زربية القامرة، زربية *la tulipe*، زربية *mosaque crocher* ولا تزال صناعة الزربية تمارس بمركز الزرابي والطرز المتواجد بعاصمة الولاية التعاونية الحرفية *la cassap* وهي ذات جودة عالية وسمعة وطنية وتستعمل لأجلها عدة أدوات كالسداية، الخلافة، المقص... الخ.

الحلي التقليدية: إنها الحرفة الأكثر رواجاً في المنطقة، فهي تعرف انتشاراً واسعاً على مستوى الولاية، إذ يمارسها عدد كبير من الحرفيين، وتعتمد هذه الصناعة على الذهب والفضة بأشكال مختلفة تتمثل في أزممة، خلاخل، خواتم، السخاب، القرطين، المقياس... الخ، وكلها تشهد على فن وأسلوب ذو عراقة وأصالة كبيرة.

صناعة الفخار: إن الفخار يعتبر منتوجاً جبلياً فهو يحمل الخصوصية الجغرافية لمنطقة قالمة ويشتهر بالصلابة والسماعة والجمال والبساطة في تصنيعه وزخرفته، وتنتشر صناعة الفخار عبر معظم مناطق

الولاية وتتركز بكثرة في كل من بلدية بن جراح، قلعة بوصبع، الركنية، هيليوبوليس، الخزارة.

4.1.5. الإمكانات الحموية بولاية قالمة

تشتمل ولاية قالمة على 15 منبعاً معدنياً ساخناً، منها المستغلة وأخرى غير مستغلة، والتي تتواجد ضمن فضاءات ومناظر طبيعية خلابة، وتعتبر مقصداً للاستجمام والراحة لمياهها الطبيعية والشلالات المعدنية الساخنة والتي تستخدم في علاج الكثير من الأمراض خاصة تلك التي لها علاقة بالعظام، لذا سنحاول من خلال هذا المطلب عرض أهم المنابع الحموية المتواجدة بالمنطقة.

1.4.1.5. أهم المنابع الحموية بولاية قالمة

تتوفر ولاية قالمة على إمكانات سياحية كبيرة ومختلفة، إلا أنها تتوفر على إمكانات سياحية فيما يخص السياحة الحموية، وذلك بتوفرها على منابع حموية عديدة تستغل للعلاج، وهو ما يجعلها تمثل جزءاً مهماً في ترقية القطاع السياحي في المجال الحموي على مستوى ولاية قالمة. والجدول التالي يوضح مختلف المنابع المعدنية في ولاية قالمة. أنظر الملحق (02).

الجدول رقم (3.5): المنابع المعدنية في ولاية قالة

الخصائص العلاجية	البلدية	نسبة التدفق (ل/ثا)	اسم المنبع	الرقم
داء المفاصل، داء الأعصاب، اضطراب غددي، داء التنفس، أمراض النساء، أمراض الأذن، الأنف والحنجرة، الأمراض الجلدية.	حمام دباغ	08	عين شداخة	01
		06	عين بن ناجي	02
		13	عين الشفاء	03
أمراض المفاصل، أمراض الأعصاب، أمراض التنفس، الأمراض الرئوية (الربو-الزلة الرئوية)، الأمراض الجلدية، أمراض الأنف، الحنجرة والأذن، أمراض النساء.	حمام أولاد علي (هيليوبوليس)	20	منبع رقم 1 محطة رقم 1	04
		08	منبع رقم 2 محطة رقم 2	05
		08	منبع رقم 3 محطة رقم 3	06
		25	بئر حمام أولاد علي	07
أمراض الروماتيزم، أمراض الشرايين، أمراض الجهاز البولي، الأمراض الجلدية، الأعصاب، أمراض النساء.	عين العربي	11	قرفة	08
		11	بلحشاني	09
أمراض: الروماتيزم، الأعصاب، الشرايين، النساء، الجلدية، التنفس.	حمام النبايل	06	منبع حمام النبايل	10
		/	منبع المينة	11
أمراض: التنفس، الجهاز الهضمي، الأعصاب، الروماتيزم، الجلدية.	بوحنشانة	15-20	منبع عساسلة	12
		20	منبع رومية	13
		08-12	منبع بن طاهر	14
		02	منبع النخلة	15

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى:

- وثائق مقدمة من مديرية السياحة بولاية قالة

ضف إلى ذلك كون هذه الحمامات تطل على مناظر طبيعية خلابة، مما زادها مكانة هامة لدى

سكان المنطقة ومحجبا لقوافل السياح، ونخص بالذكر منها⁽¹⁾:

حمام دباغ: يقع على بعد 25 كلم من عاصمة الولاية، وهذا الحمام يتميز بالهدوء والجمال والمنظر الطبيعي الخلاب، وهو مشهور عالميا لأنه منطقة سياحية فريدة جدا كون مياهه تنساب على مجرى صغير متصل بالجبل الكلسي، الذي يسمى بالشلالة (cascade)، مياهه الطبيعية تنبعث من باطن الأرض بدرجة حرارة تبلغ 96 درجة مئوية وتتجاوز 6500 لتر في الدقيقة الواحدة، وقد حصلت على المرتبة الثانية عالميا من حيث درجة الحرارة بعد براكين آيسلندا، ويعتبر في الوقت نفسه شلالا لأنه يأتي على شكل مياه متدفقة ساخنة، كما يشتمل على مجموعة من الصخور المتصاعدة بجانب الشلال.

¹ www.al-fadjr.com

حمام أولاد علي: وهو لا يبعد عن عاصمة الولاية سوى بـ 15 كلم، يتوفر على أربعة منابع حموية، تصل نسبة تدفق مياهها ما بين 8 و25 لتر في الثانية بدرجة حرارة تصل إلى 57 درجة مئوية. يحوي الحمام مركبين، وهما: "مركب البركة" و"مركب بوشهرين"، إضافة إلى "المركب البلدي القديم"، الذي ما زال يعاني من نقص في التحسين والاهتمام. ويشتهر "حمام أولاد علي" بمياهه المعالجة لبعض الأمراض، منها: أمراض المفاصل، الأذن والتنفس، وأمراض الأعصاب، حيث تحتوي مياهه على العديد من المكونات المعدنية، وهي مواد مساعدة على العلاج.

2.4.1.5. المنابع الحموية المستغلة

نحصى بولاية قالمة العديد من المنابع المعدنية الحارة المتواجدة ببعض بلديات الولاية بنسب تدفق مختلفة ودرجة حرارة متفاوتة منها ما هو مستغل ومنها الغير مستغل، كمنابع بلدية بوحشانة نظرا لعدم وجود طلب عليها بسبب ضعف نسبة التدفق، صعوبة المسلك المؤدي إليها. والجدولين التاليين يوضحان المنابع الحموية المستغلة والمنابع الحموية التي وقع عليها الامتياز ولم يشرع في استغلالها من طرف الولاية.

الجدول رقم (4.5): المنابع الحموية المستغلة عن طريق الامتياز

الجهة المستغلة	المنبع الحموي
مركب بوشهرين المعدني	المنبع الحموي النخلة (حمام أولاد علي) 16ل/ثا
مركب البركة المعدني	المنبع الحموي النخلتين (حمام أولاد علي) 08 ل/ثا
مركب الشلال المعدني	المنبع الحموي شداخة (حمام دباغ) 13 ل/ثا

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- وثائق مقدمة من مديرية السياحة لولاية قالمة.

الجدول رقم (5.5): المنابع الحموية التي وقع عليها الامتياز ولم يبدأ في استغلالها

الجهة المستغلة	المنبع الحموي
محطة عين الشفاء المعدنية	المنبع الحموي عين الشفاء (حمام دباغ) 04 ل/ثا
مركب جيهان المعدني	المنبع الحموي عين الشفاء (حمام دباغ) 04 ل/ثا
مركز الراحة للمجاهدين	المنبع الحموي عين الشفاء (حمام دباغ) 03 ل/ثا
مركب حمام بلحشاني المعدني	المنبع الحموي بلحشاني (عين العربي) 06 ل/ثا

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- وثائق مقدمة من مديرية السياحة لولاية قالمة.

وهناك بعض المنابع الحموية مستغلة بطريقة تقليدية والتي تزود بها بعض حمامات الولاية، وقد تم الاتصال بأصحاب هذه الحمامات التقليدية من أجل تسوية وضعيتها وعصرنتها من أجل تحسين نوعية الخدمات المقدمة للسواح وزوار الولاية، والتي تتمثل في:

- ✓ حمام بن ناجي ببلدية حمام دباغ.
- ✓ حمام قرفة ببلدية عين العربي.
- ✓ حمام الطاهر ببلدية حمام النبائل.
- ✓ حمام خرشيش ببلدية حمام دباغ.
- ✓ الحمام البلدي بحمام أولاد علي بلدية هيليوبوليس.

2.5. تحليل السوق السياحي بولاية قالمة

تشتهر ولاية قالمة بحماماتها المعدنية التي تعتبر وجهة عدد كبير من السياح، محليين منهم وأجانب، وفيما يلي مختلف التجهيزات والهياكل السياحية في الولاية.

1.2.5. تحليل العرض السياحي

تشكل الفنادق أحد مقومات الاستقبال السياحي الأساسية بحكم أنها تخضع لمعايير الجودة، حيث تتيح للسائح العديد من الخدمات الفندقية، لذلك ركزت الجزائر من خلال مختلف سياساتها السياحية على

ضرورة الرفع من قدرة الاستقبال للاستجابة للطلب السياحي المتزايد، ونظرا للسمات والخصائص المميزة للولاية والمتمثلة في شهرتها بالحمامات المعدنية التي تعد مصدر جذب ووجهة للعديد من الزوار والسياح، طوال السنة مستفيدين مما هو متاح ومتوفر من تجهيزات وهياكل سياحية، سنحاول تناول هذا العنصر بشيء من التحليل.

1.1.2.5. العرض السياحي للمؤسسات الفندقية

تتوفر ولاية قالمة على مجموعة من المؤسسات الفندقية، التي تعد أحد أبرز العوامل التي تساعد على دعم وترقية القطاع السياحي بالمنطقة، وهذه المؤسسات تتوزع على مناطق مختلفة من تراب الولاية. والجدول الآتي يوضح أهم هذه المؤسسات الفندقية وكذا تصنيفها، إضافة إلى طاقتها الاستيعابية.

الجدول رقم (6.5): هياكل الإيواء والاستقبال في ولاية قالمة

الرقم	اسم المؤسسة	نمط المؤسسة	التصنيف	سعة الاستقبال	
				عدد الغرف	عدد الأسرة
01	فندق مرمورة	حضري	3*	71	144
02	المركب المعدني شلالة	حموي	2*	170	625
03	نزل هواره	نزل	دون تصنيف	26	38
04	فندق التاج	حضري	/	21	30
05	المركب المعدني(البركة)	حموي	/	90	240
06	المركب المعدني (بوشهرين)	حموي	/	90	236
07	فندق بن ناخي	حموي	/	21	54
08	مؤسسة معدة للفندقة(النجمة)	حضري	/	17	27
09	مؤسسة معدة للفندقة(طارق)	حضري	/	14	30
10	مؤسسة معدة للفندقة (الشرق)	حضري	/	15	25
11	مؤسسة معدة للفندقة (الكرامة)	حضري	/	12	16
المجموع				547	1465

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- وثائق مقدمة من مديرية السياحة لولاية قالمة

استنادا إلى المعلومات والبيانات الواردة في الجدول أعلاه، يتضح وأن: ولاية قالمة تتوفر على إحدى عشر مؤسسة فندقية، تتوزع على 547 غرفة بسعة تقدر بـ 1465 سرير، تشكل الفنادق الحموية منها ما يقارب 37 % وذلك بعدد 4 فنادق. مما يدل ويؤكد على أن نوع السياحة في الولاية هي سياحة حموية،

توفر مجموعة من الخدمات السياحية المتعلقة بالجانب الحموي، ورغم ذلك فالعدد ضعيف جدا في منطقة سياحة حموية بهذه المؤهلات، حيث أن هذا العدد ليس بمقدوره استيعاب الوافدين للسياحة الحموية بالولاية خاصة في فصل الذروة (فصل الربيع).

إن جل الفنادق في الولاية غير خاضعة للتصنيف، والبالغ عددها 9 مؤسسات فندقية، أما الفنادق المصنفة فلم تتجاوز فندقين مصنفيين فقط فندق مرمورة والمركب المعدني (شلالة)، مما يؤثر سلبا على جودة الخدمات السياحية ويضعف صورة العرض السياحي للولاية. وهو ما يستدعي العمل على تقديم المساعدة والدعم لمختلف هذه المؤسسات للحصول على التصنيف، بغية الارتقاء بالخدمات الفندقية وتحسينها، لمضاعفة توافد السياح بشكل أكبر.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن النقص المسجل في طاقة الإيواء يتم تداركه بصفة جزئية من طرف بيوت الشباب المنتشرة في دوائر الولاية، والتابعة لوزارة الشباب والرياضة. كما دفع هذا النقص في المؤسسات الفندقية العديد من العائلات المحلية إلى كراء شقق موسمية للسياح الوطنيين والأجانب بطريقة غير رسمية أثناء موسم الذروة الربيع.

2.1.2.5. العرض السياحي للوكالات السياحية والأسفار بولاية قالمة

إن دور وكالات السياحة والسفر مهم في تأطير النشاط السياحي على المستوى المحلي، حيث يتمثل نشاطها في الخدمات التالية⁽¹⁾:

- تنظيم جولات وزيارات إلى المواقع السياحية والآثار ذات الطابع السياحي والثقافي والتاريخي.
- تنظيم نشاطات القنص والصيد البحري والتظاهرات الفنية والثقافية والرياضية والمؤتمرات والملتقيات المكملة لنشاط الوكالة.

-وضع خدمات المترجمين والمرشدين السياحيين تحت تصرف السياح.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، " القانون رقم 99-06 المؤرخ في 4 أبريل 1999 يحدد قواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار "مرجع سابق، ص 14

-النقل السياحي وبيع كل أنواع تذاكر النقل، حسب الشروط والتنظيم المعمول به لدى مؤسسات النقل.

-بيع تذاكر الأماكن المحلات الترفيهية والتظاهرات ذات الطابع الثقافي أو الرياضي وغير ذلك.

تضم ولاية قالمة عدد مهم من وكالات السياحة والسفر موزعة عبر أرجاء الولاية، وهناك أخرى

في طور الإنجاز، ويبين الجدول التالي مختلف تلك الوكالات:

الجدول رقم (7.5): وكالات السياحة والسفر في ولاية قالمة

الرقم	اسم الوكالة	الصف	نوع النشاط	العنوان
01	مرمورة تور	أ	السياحة استقبالية والوطنية	06 شارع 01 نوفمبر 54 قالمة
02	صارة تور	أ	السياحة استقبالية والوطنية	نهج سريدي محمد الطاهر 117 قالمة
03	مسك تور	ب	سياحة موفدة للسواح	05، ساحة عابدي ميروك-قالمة-
04	ماونة للسياحة والأسفار	ب	سياحة موفدة للسواح	-قالمة- تحصيل 02 رقم: 55 هليوبوليس
05	أميمة تور	ب	سياحة موفدة للسواح	تحصيل 19 جوان رقم 217-قالمة -
06	فرع وكالة ملاك تور	ب	سياحة موفدة للسواح	22 طريق 08 ماي 45 - قالمة -
07	رتاج للسياحة والسفر	ب	سياحة موفدة للسياح	حي أومدور عبد الحق طريق بلخير ولاية قالمة
08	وكالة السد	ب	سياحة موفدة للسياح	حي حسن الاستقبال شارع عيسات إيدير رقم: 07 بلدية قالمة
09	فهيم ترافل	ب	سياحة موفدة للسياح	تحصيل 19 جوان 2 الصنوبر رقم 8 ولاية قالمة
10	الماسة للسياحة والأسفار	ب	سياحة موفدة للسياح	حي 57 مسكن عمارة 01 ولاية قالمة
11	الليبيب للسياحة والسفر	ب	سياحة موفدة للسياح	حي الأمير عبد القادر عمارة رقم: 01 رقم 04 ولاية قالمة
12	مروة تور	ب	سياحة موفدة للسياح	حي 19 جوان الشطر الثاني ولاية قالمة
13	باية فور ايفار	ب	سياحة موفدة للسياح	نهج سويداني بوجمعة رقم: 03 ولاية قالمة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- وثائق إعلامية مقدمة من مديرية السياحة لولاية قالمة 2014.

يتبين لنا من محتوى الجدول السابق، أن ولاية قالمة تتواجد بها ثلاثة عشرة وكالة سياحية، تساهم

في ترقية القطاع السياحي للولاية، من خلال التعريف بالولاية وبما تحتويه من إمكانات سياحية، هذا

فضلا عن تسهيل استفادة السياح من كافة الخدمات التي توفرها مختلف مناطق ولاية قالمة (إطعام،

فنادق، رحلات.... إلخ)، وذلك عن طريق عملية تأطير هؤلاء السياح وتوجيههم داخل المنطقة.

2.2.5. عملية تصنيف المؤسسات الفندقية إلى رتب

تطبيقاً لاستراتيجية الجودة السياحية المسطرة من قبل الوزارة الوصية والهادفة إلى التحسين والرفع من مستوى الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات الفندقية من خلال الشروع في عملية تصنيف هذه الأخيرة بغية إضفاء النفس الاحترافي على النشاط الفندقي من أجل إبراز الصورة الحقيقية للمؤهلات السياحية التي تزخر بها الولاية، وتطبيقاً لأحكام القانون رقم: 99-01 المؤرخ في: 01/01/1999 المحدد للقواعد المتعلقة بالفندقة ولاسيما المادة 54 وكذا المرسوم التنفيذي رقم: 2000-130 المؤرخ في: 11/06/2000 المحدد لمعايير تصنيف المؤسسات الفندقية إلى رتب و شروط ذلك.

وبناءً على القرار المؤرخ في: 26/02/2001 المحدد لأنظمة النموذجية للجنة الوطنية واللجان الولائية لتصنيف المؤسسات الفندقية، وبناءً على القرار الولائي الصادر بتاريخ: 30/07/2005 المتضمن إنشاء اللجنة الولائية لتصنيف المؤسسات الفندقية إلى رتب المنصبة بتاريخ: 02/04/2007.

واستناداً إلى التعليم الوزاري رقم: 78 المؤرخة في: 01/12/2012 والمتضمنة شرح الأسس القانونية التي تعتمد عليها عملية تصنيف المؤسسات الفندقية إلى رتب، شرعت اللجنة المذكورة في عمليات المعاينة الميدانية للمؤسسات الفندقية المعنية بعملية التصنيف حسب الدرجة الداخلة في دائرة الاختصاص كما هو منصوص عليه في المادة: 02 من القرار المؤرخ في: 26/02/2001 المذكور أعلاه كما يلي:

- الفنادق: الرتبتان "بدون نجوم و نجمة واحدة".
- نزل الطرق (الموتيلات) أو المحطات: الرتبتان "نجمة واحدة ونجمتان".
- الهياكل الأخرى المعدة للفندقة.

ومن بين المؤسسات الفندقية المعنية بعملية التصنيف والداخلة ضمن اختصاص اللجنة الولائية لتصنيف المؤسسات الفندقية إلى رتب نجد كلا من:

الجدول رقم (8.5): المؤسسات الفندقية المصنفة جديدا في الولاية.

إسم المؤسسة الفندقية	درجة التصنيف	الملاحظة
نزل هواره	2*	تم تصنيف هذه المؤسسة الفندقية بقرار ولائي رقم: 1727 المؤرخ في: 2014/07/21
فندق التاج	بدون نجوم	تم تصنيف هذه المؤسسة الفندقية بقرار ولائي رقم: 1728 المؤرخ في: 2014/07/21
فندق بوشهرين	بدون نجوم	تم تصنيف هذه المؤسسة الفندقية بقرار ولائي رقم: 1846 المؤرخ في: 2014/08/05
فندق بن ناجي	هيكل معد للفندقة	تم تصنيف هذه المؤسسة الفندقية بقرار ولائي رقم: 1728 المؤرخ في: 2014/07/21

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- وثائق إعلامية مقدمة من مديرية السياحة لولاية قالمة 2014.

من خلال الجدول المبين أعلاه، فقد تم إعادة تصنيف أربعة مؤسسات فندقية وفق قواعد التصنيف

المعمول والمنصوص عليها في الجزائر، وبذلك ارتفع عدد الفنادق المصنفة بولاية قالمة.

3.2.5. تحليل الطلب السياحي

1.3.2.5. الطلب السياحي على المؤسسات الفندقية في ولاية قالمة

بالرغم من الارتفاع المتواصل للسياح المتوافدين على الفنادق، سواء الحموية أو غيرها، إلا أننا نلمس نقصاً كبيراً في عدد المؤسسات المستقبلية لمختلف السياح، الأمر الذي يجعل من الصعب الاستفادة من الخدمات المتعلقة بالفندقة، نتيجة للعدد القليل لهذه المؤسسات. ولتوضيح نوع السياح المتوافدين على هذه المؤسسات، وتوجهاتهم السياحية داخل الولاية، نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم(9.5): تطور التدفق السياحي في ولاية قالمة.

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد الوافدين	67626	81962	94036	96071	108156	96506	97417

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- وثائق مقدمة من مديرية السياحة لولاية قالمة.

من خلال ما تضمنه الجدول أعلاه من إحصائيات، نتبين الزيادة المستمرة لعدد السياح الوافدين

إلى الولاية بشكل عام، فهناك تزايد نسبي لعدد السياح وخاصة وهذا ما بين سنة 2008 وسنة 2011، وتطور

أحسن سنة 2012، حيث قام القطاع السياحي بانتهاج استراتيجية ترويجية جديدة للمنتجات سياحية وخصوصا بعد حيث نلاحظ تزايد تدفق السياح بوتيرة متسارعة جدا فقد تم استقبال وفود من دول عربية وأجنبية وهذا في إطار إعادة الاعتبار للمناطق الحموية وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة التدفقات السياحية، مع العلم وأن عدد السياح المتوافدين على الفنادق الحموية في تضاعف مستمر سنويا وبشكل إيجابي، ليصل سنة 2014 إلى 97417 سائح، وبمتوسط 8119 زائر في الشهر.

2.3.2.5. الطلب السياحي على المؤسسات الفندقية الحموية في ولاية قالمة

الجدول رقم (10.5): توافد السياح على الفنادق الحموية خلال الفترة (2008-2013).

السنة	إجمالي عدد السياح	عدد السياح المقيمين في الفنادق الحموية	حصة السياح المقيمين في الفنادق الحموية
2008	76097	38539	50.64%
2009	74259	49112	66.13%
2010	94018	70583	75.07%
2011	96071	73973	77.00%
2012	99411	92704	83.77%
2013	112356	98330	86.27%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- وثائق مقدمة من مديرية السياحة لولاية قالمة.

من خلال ما تضمنه الجدول أعلاه من إحصائيات، نتبين الزيادة المستمرة لعدد السياح الوافدين إلى الولاية بشكل عام والسياح المتوافدين على المؤسسات الفندقية الحموية بشكل خاص والذين يمثلون النسبة الأكبر، حيث سجلت سنة 2011 حوالي 73973 سائح للحمامات المعدنية، أي ما يقارب 77% من إجمالي عدد السياح الوافدين للولاية خلال هذه السنة، وهو ما يؤكد طبيعة السياحة بهذه الولاية، حيث تعتبر وبلا منازع الرائدة في مجال السياحة الحموية في الجزائر، نظرا لما تتفرد به من إمكانات سياحية هائلة في المجال الحموي، تمكنها من الارتقاء بالسياحة الحموية والعلاجية في المنطقة، مع العلم وأن عدد

السياح المتوافدين على الفنادق الحموية في تضاعف مستمر سنويا وبشكل إيجابي، ليصل سنة 2013 إلى حوالي 86,27% وهو رقم كبير يدل على الإمكانيات السياحية في المجال الحموي لولاية قالمة. وهو ما يسمح بتحقيق عوائد من جراء المصاريف التي ينفقونها في مختلف المجالات.

3.3.2.5. الطلب السياحي على الوكالات السياحية

تلعب الوكالات السياحية المتواجدة على تراب الولاية، دورا بارزا في ترقية وتطوير القطاع السياحي للمنطقة، وذلك من خلال مساهمتها الفعالة في التعريف بالولاية كوجهة سياحية هامة، سواء بالنسبة للسياح المحليين أو حتى بالنسبة للسياح الأجانب، لتمكينهم من الاستفادة بأقصى ما يمكن من مختلف الخدمات السياحية المتوفرة والمتاحة على مستوى كل المنشآت والمرافق السياحية. والجدول التالي يبين تطور عدد السياح المؤطرين من طرف هذه الوكالات خلال الفترة (2008-2013).

الجدول رقم(11.5): تطور عدد السياح المؤطرين من طرف الوكالات السياحية.

السنة	2008	2009	2010	2011	*2012	2013
عدد السياح	2559	2574	4887	3774	3641	4650
عدد الأجانب منهم	843	207	396	28	174	238

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى:

- وثائق مقدمة من مديرية السياحة بولاية قالمة، 2014

يتضح من الجدول السابق أن عدد السياح المؤطرين من طرف هذه الوكالات، قد تطور من 2559 سائح سنة 2008 إلى 4887 سائح مؤطر سنة 2010، وإن كان قد عرف انخفاضا ملحوظا خلال سنة 2011، حيث وصل إلى 3774 سائح مؤطر. مع ملاحظة الانخفاض الكبير لعدد السياح الأجانب المؤطرين من قبل هذه الوكالات في السنوات الأخيرة، ويعود ذلك إلى استغناءهم عن خدمات هذه الوكالات، بالإضافة إلى التخوف من الحالة الأمنية في مختلف الدول العربية بسبب ما يسمى بالربيع العربي زيادة على عدم فعالية الترويج السياحي في نقل المعلومات ورسم الصورة السياحية للولاية عبر الوكالات السياحية، حيث كان عددها قليل ولا يتماشى مع الإمكانيات الهائلة للولاية، ولعل عدد السياح المؤطرين

من طرف هذه الوكالات خلال السداسي الأول من سنة 2012 والمقدر بـ 3641 سائح مؤطر يعكس ذلك، وقد وصل عدد السياح المؤطرين من طرف هذه الوكالات نهاية سنة 2013 إلى حوالي 4650 سائح مؤطر.

إلا أنه وما يلاحظ من تحليلنا لمختلف هذه المعطيات، نجد أن عدد الوكالات التي تنشط على مستوى الولاية لا ترقى إلى المستوى المطلوب من ناحية العدد، كونها لا تكفي لتأطير العدد الكبير للسياح المتوافدين على ولاية قالمة، خاصة الأجانب منهم وهو ما يساهم في تقليل العدد الإجمالي للسياح، نتيجة غياب عمليات التأطير، التي تسهل على السياح اكتشاف المنطقة. إذ نلاحظ تطورا ايجابيا في عدد السياح الوافدين على ولاية قالمة، حيث سجلت سنة 2013 تدفق حوالي 98330 سائح، توجه 27.86 % منهم نحو الفنادق الحموية، وهو ما يدل على الإمكانيات الكبيرة التي تمتلكها الولاية في مجال السياحة الحموية، من خلال توفرها على حمامات معدنية تتموقع بين أحضان مناظر طبيعية خلابة أبرزها نجد: حمام الدباغ، حمام أولاد علي، حمام النبائل. إلا أنه من جهة أخرى نلمس قلة نشاط الوكالات السياحية على مستوى الولاية التي وبالرغم من الطابع السياحي الذي يميز ولاية قالمة، تبقى هذه الوكالات بعيدة كل البعد عن الدور المنوط بها، و ذلك فيما يخص تأطير السياح، إذ تم تأطير حوالي 4650 سائح فقط من طرف هذه الوكالات خلال سنة 2013.

4.2.5. تحليل الطلب السياحي وفقا لمؤشرات الطلب

1.4.2.5. متوسط إقامة السائح في المؤسسات الحموية

الجدول رقم (12.5): متوسط إقامة السائح في الفنادق الحموية

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الليالي	62085	72085	124883	150745	57629
النزلاء	32155	43256	95623	93451	43154
متوسط الإقامة	1.93	1.66	1.30	1.61	1.33

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى:

- وثائق مقدمة من مديرية السياحة بولاية قالمة، 2014

يعد مؤشر متوسط الإقامة للسواح مؤشر مهم له عدة إيجابيات و انعكاسات على المنطقة، فكلما كان متوسط الإقامة أطول فهذا يدل على أن المنطقة سياحية وتملك مقومات ومعالم سياحية كبيرة مما يجعل السائح معجب بها ويسعى للاطلاع عليها و اكتشافها، فبهذا يقضي السائح أياما طوية مما يجعله يترك أثر اقتصادي كبير من خلال المبالغ التي أنفقها السائح لتنتزه خلال المدة التي قضاها، وكلما كانت المدة أطول كلما كان ذلك أحسن بالنسبة للمنطقة وللدولة فهو يضح مداخيل لتلك المنطقة ونلاحظ من الجدول أعلاه أن متوسط الإقامة في مدينة قالمة متوسط يتراوح من يوم إلى يومين على الأكثر فهذا يدل على أن المنطقة صغيرة ولا تملك المؤهلات الكافية و المرافق اللازمة خاصة على مستوى المؤسسات الحموية مما تسمح للسائح بزيارتها وإطالة الإقامة فيها.

2.4.2.5. وضعية مشغولية الأسرة للفنادق الحموية

يعد معيار نسبة المشغولية من أهم المعايير والمقاييس لمعرفة حجم الطلب الفندقي وكذلك على الفنادق معرفة مدى قدرتها على تحقيق رضا الزبون، ونسبة المشغولية تعرف تغيرات من سنة إلى أخرى وذلك لتأثرها بمختلف المتغيرات المحيطة بها سواء القريبة أو البعيدة منها، الأمانة والكوارث الطبيعية والتظاهرات السياحية والمهرجانات. والجدول التالي يوضح نسبة المشغولية للفنادق الحموية بولاية قالمة.

الجدول رقم (13.5): وضعية مشغولية الأسرة للفنادق الحموية.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الليالي	62085	72085	104883	110745	57629
عدد الاسرة	1055	1055	1115	1115	1115
نسبة المشغولية (%)	58.84	68.32	94.06	99.32	51.68

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى:

- وثائق مقدمة من مديرية السياحة بولاية قالمة، 2014.

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة المشغولية قدرت ب 58.84% سنة 2010 لترتفع بعدها إلى 94.06%

سنة 2012 لي تعرف بعدها تطورا وتصل إلى أعلى نسبة لها سنة 2013 بنسبة 99.32 %، ثم شهدت انخفاضا سنة 2014 بنسبة 51.68 %.

3.4.2.5. التغيرات الموسمية السياحية للمؤسسات الحموية

ويمكن توضيح التغيرات الموسمية للمؤسسات السياحية الحموية المتواجدة على تراب الولاية لسنة

2014 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (14.5): أثر التغيرات الموسمية السياحية لسنة 2014

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	اوت	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
السواح	36635	41545	44884	45072	32414	20147	2182	20147	23887	29444	37298	324301

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى:

- وثائق مقدمة من مديرية السياحة بولاية قالة، 2014.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن في موسم الذروة السياحي يرتفع فيه الطلب السياحي بشكل كبير جدا نتيجة توفر الظروف المناخية الملائمة وعامل وقت الفراغ الذي يتزامن مع أشهر ديسمبر وفيفري ومارس، وخاصة العطل المدرسية في شهر ديسمبر ومارس وأفريل، حيث نلاحظ طلب كبير والعكس يحدث تماما في موسم الكساد السياحي، فنتيجة لسوء المناخ في الصيف ينخفض الطلب السياحي بشكل كبير وانخفاض نسبة المشغولية بداية من شهر جوان وخاصة شهر جويلية حيث وصل عدد السياح بالمؤسسات الفندقية الحموية 2181 سائح، وينخفض الطلب نتيجة الظروف المناخية التي تتزامن مع فصل الصيف حيث تعرف درجة الحرارة العالية وبالتالي نلمس عزوف من طرف السياح على ارتياد الحمامات المعدنية، ويتحسن الطلب مرة أخرى مع تحسن المناخ في فصل الخريف وهكذا تبقى السوق السياحية تتمتع بصفة الاختلال وعدم التوازن النهائي على مدار السنة، ويصعب التغلب عليها لأنها تتأثر بعامل المناخ حتى مع استعمال طريقة تسير المداخل لن تكون مجدية بسبب تأثرها بمجموعة من العوامل، ومن السمات الرئيسية للطلب السياحي أن مستوى الطلب على المنتج السياحي الحموي ليس بنفس الوتيرة على مدار أشهر السنة

بل هو طلب متذبذب يرتفع بشكل كبير جدا في موسم الشتاء والربيع أين تكون الظروف المناخية ملائمة، إذ وصل عدد السياح إلى الذروة في شهر ديسمبر 324301 سائح.

3.5. مساهمة السياحة الحموية في التنمية المحلية

تشمل الآثار التنموية للقطاع السياحي مجموعة من المجالات، تعمل في مجملها على تحريك عجلة التنمية المحلية. وفيما يلي سيتم حصر أهم الآثار الاقتصادية للقطاع السياحي بالولاية.

1.3.5. دور السياحة الحموية في التشغيل

يختلف تأثير السياحة على التشغيل باختلاف درجة الاهتمام به، وهذا مرتبط بالجهود والتحفيزات التي تقدمها الدولة من أجل الاستثمار في هذه الصناعة، إذ أن السياحة لا تسمح بخلق عمالة مباشرة فحسب بل يتعدى ذلك إلى تنشيط القطاعات الأخرى كالنقل، والاتصالات وغيرها التي تخلق العديد من فرص الشغل غير المباشرة، هذا بالإضافة إلى تنشيط الحركة التجارية في المناطق التي يقصدها السياح، وبالتالي فك العزلة وزيادة النشاط التجاري لهذه المناطق. وعلى مستوى الولاية فإن مناصب الشغل المباشرة التي وفرتها المرافق السياحية خلال الفترة (2008-2014) موضحة بالجدول التالي:

الجدول رقم (15.5): تطور عدد مناصب الشغل التي وفرتها الهياكل السياحية خلال الفترة (2008-2014).

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد مناصب الشغل الدائمة	291	271	267	275	281	281	287
عدد مناصب الشغل المؤقتة	124	142	158	163	168	168	168
المجموع	415	413	425	438	449	449	455

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- وثائق مقدمة من مديرية السياحة بولاية قالة، 2014.

يتضح من الجدول أعلاه التناقص المستمر في مناصب الشغل في الثلاث سنوات الأولى حيث انتقل من 291 منصب شغل عام 2008 إلى 267 وظيفة عام 2010، ليعرف بعدها تحسنا تدريجيا، حيث بلغ 281 منصب سنة 2013 بعدما كان 275 منصب سنة 2011. على خلاف ذلك عرفت مناصب الشغل المؤقتة تزايداً ملحوظاً خلال السنوات الأربع الأولى، حيث وفرت هذه الهياكل 163 منصب شغل سنة 2011 بعدما

كانت 124 منصب شغل سنة 2008، لتستقر عند 168 وظيفة أو منصب شغل سنة 2012 و 2013، ليتطور عدد المناصب التي وفرتها هذه الهياكل ويصل سنة 2014 إلى حوالي 455 منصب شغل، وهذا نتيجة الاعتماد على شكل واحد من أشكال السياحة وهي السياحة الحموية والتي تنشط خلال فترة الربيع، على الرغم من توفر إمكانيات تطوير أشكال أخرى مثل السياحة الجبلية والسياحة الترفيهية.

وتجدر الإشارة إلى أن ما يميز هيكل العاملة في القطاع السياحي هو كون غالبية مناصب الشغل التي توفرها هي مناصب شغل مؤقتة، إذ أن زيادة الطلب السياحي خلال الموسم السياحي يتطلب يد عاملة إضافية في مختلف الأنشطة ذات العلاقة بالسياحة.

كما أن القطاع السياحي يساهم في تقليص نسبة البطالة وذلك لكونه قطاع خدمي، ومن بين خصائص الخدمة هي خاصية التلازمية أي لا يمكن تقديم خدمات سياحية بدون عاملين وموظفين ذوي كفاءة عالية واختصاص في مجال السياحة والفندقة، إضافة إلى العاملين المهنيين الذين يسعون لتوفير والسهر على تنظيف هاته المؤسسات وتقديم خدمات سياحية بأفضل جودة ممكنة مما يعطى طابع إيجابي للسائح عن الفندق و المنطقة، وذلك من خلال توظيف هذه الفئة عمال مؤقتين وذلك راجع لموسمية الخدمات الحموية التي تعرف إقبالا كبيرا ويزيد الطلب عليها في الشتاء و الربيع خاصة، أما في الصيف فينخفض كثيرا مما ينعكس على جميع القطاعات المرتبطة بالسياحة والمؤسسات السياحية منها من مطاعم ومقاهي كونها تقدم خدمات مكملة لخدمات السياحة.

من جهة أخرى تلعب السياحة العلاجية دورا بارزا وأساسيا في دعم التشغيل على مستوى ولاية قالمة، وذلك من خلال ما توفره من مناصب عمل على مستوى المؤسسات الخدمية التي تتولى تحويل إمكانات الولاية إلى منتجات سياحية، حيث ساهمت المؤسسات الفندقية العلاجية في توفير مناصب عمل مباشرة، من خلال ما توفره من مناصب عمل على مستواها، والجدول التالي يوضح تطور مناصب العمل على مستوى المؤسسات الفندقية على مستوى ولاية قالمة:

الجدول رقم (16.5): دور السياحة الحموية في رفع العمالة المباشرة

السنة	2010	2011	2012	2013
عدد العمال	372	491	803	911

المصدر: بيانات مديرية السياحة لولاية قالمة

يتضح من هذا الجدول أن السياحة العلاجية تلعب دورا بارزا في دعم التشغيل وتقليص نسبة البطالة على مستوى ولاية قالمة، حيث نجد أن السياحة العلاجية تساهم في رفع نسبة العمالة المباشرة على مستوى الفنادق والمطاعم، حيث بلغ عدد العمال فيها على مستوى ولاية قالمة حوالي 372 عام 2010، ليتطور عدد العمال ويزداد حتى وصل إلى حوالي 911 عام 2013.

من جهة أخرى تساهم السياحة العلاجية على مستوى ولاية قالمة في توفير مناصب عمل غير مباشرة، وذلك لمختلف الخدمات المقدمة للعائلات على مستوى ولاية قالمة، خاصة في مناطق السياحة العلاجية، والجدول التالي يبين تطور العمالة غير المباشرة في مجال السياحة الحموية فيما يخص الخدمات المقدمة للعائلات:

الجدول رقم (17.5): دور السياحة الحموية في رفع العمالة غير المباشرة

السنة	2010	2011	2012	2013
عدد العمال	687	979	1067	1109

المصدر: بيانات مديرية السياحة لولاية قالمة.

ويساهم قطاع السياحة بالولاية بنسبة محتشمة من إجمالي التشغيل إذ تقدر النسبة بـ 1.67 %.

2.3.5. دور المداخل والجباية السياحية في التنمية المحلية

2.1.3.5. رقم أعمال الهياكل الفندقية

يُشكل رقم أعمال الهياكل السياحية أحد المؤشرات الدالة على رواج وحركية القطاع السياحي، كما أن لارتفاع رقم أعمال هذه المؤسسات آثارا إيجابية على الاقتصاد المحلي، وتلعب السياحة العلاجية دورا بارزا وفعالا في تجسيد التنمية المحلية على مستوى ولاية قالمة، وذلك من خلال مساهمتها في رفع العوائد المالية،

حيث تساهم في رفع عوائد الإيواء والإطعام للفنادق خاصة الحموية منها، وهو ما يمكن توضيحه في الجدول الآتي:

الجدول رقم (18.5): تطور رقم أعمال الهياكل الفندقية خلال الفترة (2008-2014)

الوحدة: دينار جزائري

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإيواء	196107251	216500284	254990593	245328736	177151175	224570034	234570034
الإطعام	173431703	176026084	181363433	119459997	80001549	97457191	98457191
مجموع رقم الأعمال	369538955	392526368	364788733	436354027	257152724	322027225	333027225

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى:

- وثائق مقدمة من مديرية السياحة بولاية قالمة، 2014.

يتضح من الجدول أن رقم أعمال الإيواء خلال الفترة (2008-2014) يفوق رقم أعمال الإطعام لنفس الفترة، كما يلاحظ الانخفاض في رقم الأعمال لكل من الإطعام والإيواء على السواء عام 2013، والسبب في ذلك يعود إلى تراجع عدد السياح المتوافدين على الفنادق خلال هذه السنة، مقارنة برقم أعمال سنة 2010 الذي عرف ارتفاعا محسوسا، بفعل تزايد عدد المتوافدين على الفنادق وهو ما يرفع من مداخيلها. كما أن ارتفاع رقم أعمال هذه الهياكل السياحية يساعد على تنشيط الاقتصاد المحلي وزيادة خزينة الولاية من خلال الضرائب والرسوم المفروضة على هذه الأنشطة، غير أن حجم مساهمة هذه الهياكل يبقى غير محدد بأرقام أو إحصائيات.

كما تجدر الإشارة إلى المداخل السياحية التي تحققها الوكالات السياحية إذ هي بالملايير وذلك لارتفاع سعرها و كون معظم الوكالات السياحية تنظم رحلات الحج والعمرة سنويا وخاصة في الأعياد الدينية التي تكون فيها الأسعار المرتفعة هذا بالنسبة للوكالات السياحية من الصنف أ الذي يتولى هذا النوع أي أنه يقوم بإخراج السواح أكثر من إدخالهم والعكس بالنسبة للصنف ب، غير أن الوكالات السياحية بولاية قالمة لا تصرح برقم أعمالها الحقيقي لهذا لم نستطع تقدير المداخل المحققة وذلك لنقص الإحصائيات المتعلقة بهذا المجال على مستوى مديرية السياحة بالولاية.

2.2.3.5. الضرائب والرسوم

تساهم مختلف المؤسسات السياحية وخاصة المؤسسات الفندقية مما هو مفروض عليها من رسم يسمى الرسم على الإقامة تفرضه الجماعات الإقليمية منها البلدية على المؤسسات الفندقية التي تقع في إقليمها لتمويل ميزانيتها والتي تسعى من خلالها لتغطية نفقاتها وبذلك يتم إنفاقها على حاجات ومتطلبات المجتمع المحلي.

والضرائب السياحية تساهم فيها المؤسسات السياحية والوكالات والفنادق في دفع نوعين من ضريبة التي تشترك فيها كل من البلدية والولاية والصندوق المشترك للجماعات وتحصل في مديرية الضرائب، والولاية لها حصة الأسد وذلك من خلال ما تمنحها إياه الدولة بمرسوم وزاري لكونها الخلية الأقرب للمواطن وهي بدورها تسعى لتلبية حاجات المجتمع المحلي وتحقيق التنمية المحلية في المنطقة، وهو ما يساعد في تحقيق الأهداف العامة والخاصة للبلدية، أما عن حصة الولاية فهي تسعى من خلالها لتغطية عجز وتشجيع التنمية الاجتماعية والثقافية والعلمية للمنطقة من خلال منح مبالغ مالية معتبرة تشجع وتمكن من تحقيق ذلك، أما الصندوق المشترك للجماعات المحلية فهو مخصص لتغطية عجز المدن الريفية.

3.3.5. الاستثمار والدعم السياحي بولاية قالة

يعتبر الاستثمار السياحي ذو أهمية كبيرة سواء كان بالنسبة للتنمية الوطنية أو التنمية المحلية، وهذا للدور الكبير والفعال في تحقيق والمساهمة في توفير مناصب العمل والمساهمة في توفير التمويل للعديد من المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية بالإضافة إلى تشجيع الطلب على السلع والخدمات المحلية والوطنية. وقد أولت الجزائر أهمية كبيرة للاستثمار السياحي من خلال المخصصات المالية له في المخططات الوطنية من جهة، ومن خلال منح العديد من التسهيلات سواء مالية من خلال منح القروض في إطار التشجيع أو القانونية لجذب وتشجيع الاستثمارات الوطنية أو الأجنبية في السياحة.

وإن النهوض بهذا القطاع لن يتحقق إلا ضمن سياسة وطنية شاملة ومندمجة، وهو ما تسعى إلى تحقيقه حاليا السلطات العمومية من خلال إطلاقها للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الذي هو في الحقيقة نتويجا لنقاش متواصل حول سبل الإنعاش السياحي، وفي هذا الإطار بدأت ولاية قالمة تشهد نوعا من الانتعاش في مجال الاستثمارات السياحية، وهو ما تجسد في إطلاق عدة مشاريع إنشائية أو ترميمية، منها ما أنهى ومنها ما هو قيد الإنجاز. وفي هذا الصدد نشير إلى نوعين من هذه المشاريع: مشاريع التوسع السياحي (استثمار عمومي) ومشاريع دعم هياكل الإيواء (استثمار خاص).

وفيما يلي نحاول أن نعطي تحليلا وتقييما لواقع الاستثمار السياحي في ولاية قالمة ومساهمته في التنمية المحلية.

1.3.3.5. المشاريع السياحية المتحصلة على موافقة اللجنة الولائية لولاية قالمة: تشهد الولاية توسعا سياحيا مهما جدا، حيث هناك مشاريع في طور الإنجاز وأخرى في مرحلة الدراسة، والجدول التالي يوضح المشاريع السياحية الموافق عليها بما فيها المشاريع الخاصة بالسياحة الحموية.

الجدول رقم (19.5): المشاريع السياحية المتحصلة على موافقة اللجنة الولائية لولاية قالمة

الرقم	تسمية المشروع	الموقع	عدد مناصب الشغل	المساحة (م ²)	مدة الإنجاز	عدد الاسرة
1	فندق وقاعة محاضرات	قالمة	75	5000	24 شهر	180
2	فندق	طريق بوروايح	50	815	24 شهر	70
3	فندق وقاعة حفلات	بوهمدان	35	6000	18 شهر	37
4	مركز متعدد الخدمات	واد الزناتي	153	7268	-	60
5	مركب سياحي	حمام دباغ	205	5349	30 شهر	60
6	مركب سياحي	حمام دباغ	94	3600	18 شهر	76
7	مركب معدني	حمام دباغ	120	10824	30 شهر	120
8	حظيرة التسلية	حمام أولا علي	260	150000	36 شهر	-

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى:

- وثائق مقدمة من مديرية السياحة بولاية قالمة.

إن ولاية قالمة تشهد تنمية سياحية في غاية الأهمية، ويتجلى ذلك عبر عدد الفنادق الموافق على

انشاءها لمضاعفة وزيادة قدرة استيعاب السياح، ضف إلى ذلك حضيرة التسلية والمراكز الخدمية، والتي من بينها ثلاث مشاريع في منطقة حمام دباغ لإنشاء مركبين سياحيين ومركب معدني والتي ستوفر إجمالاً 419 منصب عمل فضلاً عن توفير ما يقارب 256 سرير، وهذا ما يساهم في ترقية السياحة، مما يزيد من عناصر الجذب السياحي للولاية.

2.3.3.5. مشاريع الاستثمار السياحي طور الإنجاز

تندرج الاستثمارات السياحية التي منها ما هو في طور الإنجاز، في إطار الاستراتيجية الوطنية الخاصة بتهيئة القطاع السياحي حتى آفاق 2025 لتجسيد مشاريع سياحية ضخمة من شأنها الاستجابة للندفك الهائل المرتقب للسياح، وإنعاش السياحة المحلية والوطنية. والجدول التالي يبين بعض المشاريع التي تعتبر في طور الإنجاز بالولاية، التي ستعرف من دون شك نهضة سياحية واعدة وقطب سياحي جذاب ومنافس، لما تنفرد به هذه الولاية من مقومات سياحية هائلة تجعلها بدون منازع في الريادة في هذا المجال.

الجدول رقم (20.5): مشاريع الاستثمار السياحي طور الإنجاز

الرقم	طبيعة المشروع	موقع المشروع	تاريخ الموافقة المبدئية	عدد الاسرة	عدد مناصب الشغل	القيمة المالية للمشروع (10 ⁶ دج)	الوضعية الحالية للمشروع
01	فندق + مقهى + مطعم + موقف للسيارات.	بوشقوف	2011	20	09	14,22	في طور الإنجاز بنسبة 90%
02	فندق + مقهى + مطعم	بوشقوف	2011	20	15	15,831	في طور الإنجاز بنسبة 72%
03	فندق + مقهى + مطعم + موقف للسيارات.	عين أحساينية	2009	24	12	30,15	في طور الإنجاز بنسبة 12%
04	مركب سياحي	حمام دباغ	2004	146	58	430	في طور الإنجاز بنسبة 57%
05	نزل	مجاز الصفاء	2006	28	12	24,1	في طور الإنجاز بنسبة 30%
		المجموع		238	106	514,301	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- وثائق مقدمة من مديرية السياحة بولاية قالة.

إن بيانات الجدول السابق، تعكس التوسع السياحي في الولاية والذي هو في توسع مستمر، حيث أن المشاريع المذكورة والمبينة في الجدول تهدف في مجملها إلى الترقية السياحية للولاية، التي تعتبر كما سبق الذكر وجهة سياحية هامة في مجال السياحة الحموية.

ولقد دخلت العديد من المشاريع السياحية لولاية قالمة طور الإنجاز والبعض منها بلغ مرحلة كبيرة من الإنجاز، وقد تعددت هذه المشاريع من حيث الموقع والغرض والهدف، كما أنها لم تقتصر على الجانب السياحي فقط، وقد تعدت إلى تلك المتعلقة بالمرافق الملحقة للخدمات السياحية أو التهيئة السياحية.

وتتم متابعة ومراقبة المشاريع السياحية في طور الانجاز على مستوى ولاية قالمة قصد تدعيم أصحابها بالنصوص والإجراءات القانونية الواجب إتباعها مع احترامها، وإرسال بطاقة المعلومات التقنية الخاصة بالمشروع السياحي في طور الانجاز قصد ملئها وإرسالها إلى مصالح مديرية السياحة بالولاية، مع تذكيرهم بأن هذه المشاريع السياحية بعد الانتهاء من إنجازها تخضع للحصول المسبق على رخصة استغلال والتي تقدم من طرف مصالح المديرية بعد التأكد من صحة الشروط المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي المتعلق بالحصول على رخصة الاستغلال.

3.3.3.5. طلبات الاستثمار السياحي (لم تنطلق بعد):

يتجه الاستثمار السياحي في الجزائر في الآونة الأخيرة إلى تغطية العجز المسجل في مجال الإيواء، هذا الأخير الذي يبقى بعيدا عن تلبية الطلب في هذا الجانب في ظل الراج المتزايد للسياحة الحموية، والجدول التالي يبين طلبات الاستثمار السياحي في ولاية قالمة.

الجدول رقم (21.5): طلبات الاستثمار السياحي في ولاية قالمة

الرقم	طبيعة المشروع	موقع المشروع	تاريخ الموافقة المبدئية	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	القيمة المالية للمشروع (10 ⁶) دج
1	محطة حموية	حمام دباغ	2013	86	42	70,00
2	نزل + مطعم + مسبح	بلدية النشامية	2008	49	28	40,00
3	فندق	حمام أولا علي	2013	45	40	38,88
4	محطة حموية	بلدية عين العربي	2013	100	-	137,57
5	فندق + مسبح	حمام دباغ	2013	51	40	70,00
		المجموع		331	150	356,45

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- وثائق مقدمة من مديرية السياحة لولاية قالمة.

من خلال الجدول نتبين وأن المشاريع الاستثمارية السياحية على مستوى ولاية قالمة في تزايد مستمر لا سيما مضاعفة قدرة تلك التي توجد بمناطق الحمامات المعدنية، كما هو الحال بالنسبة لمحطتين حمويتين تتسع لأكثر من 186 سرير، زيادة على فندقين مما يزيد في قدرات استيعاب السياح، وبالتالي تجاوز هذا العائق الذي طالما عانت منه الولاية.

كما انطلقت الاستثمارات بالجوهرة السياحية حمام الدباغ. 10 مشاريع، منها 5 مشاريع جار إنجازها، و5 منها ملفاتها مقبولة ومدروسة وبصدد إعداد رخصة البناء والإجراءات القانونية لإنجاز مركبات سياحية، فنادق وقرية سياحية، حيث استفاد ثلاثة مستثمرين من مساعدة الدولة، في إطار ترقية الاستثمار و7 مستثمرين خواص.

أخيرا نستطيع القول إن هذه المشاريع ستمكن من إعطاء دفعة إيجابية للتنمية السياحية بالولاية إضافة إلى الانعكاس الايجابي على التنمية المحلية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي من خلال الحركية التي ستنتج عن هذه المشاريع في توفير الهياكل السياحية القاعدية التي بإمكانها توفير الخدمات السياحية للوافدين للمنطقة وتنشيط السياحة من خلال إقامة رحلات ومعارض وكذلك مساعدة ومراقبة

المستثمرين السياحيين من فنادق وأصحاب وكالات سياحية توفر مناصب عمل جديدة تنعكس إيجابيا على سكان البلديات تشجيع السياح الوطنيين والاجانب على التوافد .

4.3.3.5. الإمتيازات الممنوحة من طرف الدولة في مجال الاستثمار السياحي

لقد منحت الدولة العديد من التسهيلات والتخفيضات الضريبية من اجل تشجيع الاستثمار السياحي وطنيا ومحليا خاصة بصدور قانون 03-03 المورخ 2003/02/17 المتعلق بمناطق التوسع السياحية تم الاتفاق مع الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار والتي تتمثل في الاتي:

- إجراءات تحفيزية جاء بها قانون المالية التكميلي 2009 وهي:

✓ الإعفاء من الضريبة على النشاط المهني (TAP).

✓ تخفيض الرسم على القيمة المضافة (TVA)، من 7% إلى 17 % على النشاطات التي لها علاقة بقطاع السياحة.

✓ الاستفادة من التخفيض في نسبة الفائدة على القروض البنكية الموجهة للاستثمار، المشاريع السياحية.

✓ وعملية العصرية والتحديث إلى 3% لمناطق الشمال.

✓ إنشاء صندوق الضمان المالي الخاص بوكالات السياحة والأسفار.

- التخفيض في قيمة الأراضي المقنتاة عن طريق الامتياز للاستثمارات السياحية.

- الاستفادة من معدل منخفض لحقوق الجمارك لمدة 5 سنوات في عملية اقتناء أدوات وعتاد التجهيز.

- الاتفاقيات إطار المبرمة بين البنوك والمؤسسات المالية.

ولإزالة الأسباب الرئيسية التي تعرقل السير الحسن للمشاريع السياحية أبرمت الوزارة الوصية يوم 22

ماي 2012 ستة اتفاقيات إطار مع المؤسسات البنكية والمالية التالية:

- القرض الشعبي الجزائري (CPA).
 - بنك التنمية المحلية (BDL).
 - الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP).
 - بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR).
 - صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR).
 - شركة الجزائر استثمار.
- ومن مزايا هذه الاتفاقيات هي:
- التمويل حتى 70% للاستثمارات ذات الأهمية الوطنية.
 - تمديد مدة تسديد القروض للاستثمارات الهامة والمتميزة.
 - مدة دراسة الملفات لا تتعدى 40 يوم بالنسبة لمشاريع الاستثمار و30 يوم بالنسبة لقروض الاستغلال والعصرنة من تاريخ الإيداع.
 - ضمان تمويل التجهيزات من طرف (FGAR).
 - تقوم SPA الجزائر استثمار بدعم رؤوس أموال المستثمرين لتمكينهم من الحصول على القروض البنكية.
- كما أبرمت الوزارة اتفاقية تكوين مع وزارة التكوين المهني والتمهين من أجل التكفل بالتكوين والرسكلة لفائدة قطاع السياحة والصناعة التقليدية ممضاة يوم 2013/02/19.

4.3.5. الآفاق السياحية بولاية قالمة

كما هو معلوم إن ولاية قالمة قد صنفت كقطب امتياز في مجال السياحة الحموية، بالتالي فإنه وفي إطار تنفيذ المخطط الوطني للتهيئة السياحية (SDAT) ضمن قطب امتياز السياحة شمال-شرق "عناية"، الواردة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025، والذي يعد من الآليات التي تسعى الوزارة إلى

تكريسها لتفعيل السياحة في التنمية المحلية، إذ تسعى لإنجاز مشروع يتعلق بإعادة المخطط الحموي الذي يمكن من معرفة تعداد وحجم منسوب المياه الحموية الحارة وخصائصها العلاجية، ووضعها تحت تصرف طالبي الاستثمار في المجال الحموي.

وفي إطار البرنامج الخماسي 2010-2014، استفادت ولاية قالمة بالعديد من المشاريع السياحية، علاوة على الدراسات السياحية المستمرة، التي من شأنها إنعاش القطاع بالنظر إلى الأهمية البالغة لها. والتي تتمثل فيما يلي⁽¹⁾:

✚ دراسة مخطط التهيئة السياحية إضافة لتهيئة موقع بئر عصمان بحمام دباغ؛

✚ دراسة وإنجاز مدرسة للتكوين الفندقي في مجالات السياحة الحموية؛

✚ دراسة تهيئة ثلاثة مناطق توسع ومواقع سياحية (عين العربي، حمام أولاد علي، حمام دباغ)؛

✚ دراسة تهيئة المحطة المناخية بعين الصفراء، دراسة لتحديد التصريح وتصنيف وتهيئة المحطة

المناخية.

✚ دراسة لإعادة ترميم وحماية الموقع السياحي الشلالة بحمام دباغ، مع إنشاء مدينة للترفيه؛

✚ إنجاز وتجهيز مقر مديرية السياحة مع سكن وظيفي وإنجاز وتجهيز مركز الإعلام والتوجيه

السياحي؛

✚ دراسة وإنجاز سكة هوائية تربط قالمة ببين جراح إلى أعلى قمة بماونة؛

✚ إنشاء مدينة للألعاب بحمام أولاد علي (بلدية هيليبوليس).

1.4.3.5. أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يشمل في محتواه على خمسة أهداف كبرى⁽²⁾:

¹ المجلس الشعبي الولائي لولاية قالمة، (2009)، واقع الاستثمار السياحي بقالمة، مجلة ماونة، (العدد 01)، قالمة، الجزائر، ص 10.

² SDAT Wilaya du guelma , (2015) : **Shéma du developpement stratégies d'aménagement et de prospective du secteur de tourisme**, livres de réserves, p 118-122.

أولاً: جعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي: وذلك من خلال:

- ترقية اقتصاد بديل يحل محل المحروقات؛
- تنظيم العرض السياحي باتجاه السوق الوطنية
- إعطاء الجزائر انتشاراً سياحياً دولياً وجعلها وجهة امتياز ومنازة في حوض المتوسط قصد المساهمة في خلق وظائف جديدة وبصورة أساسية في الاقتصاد العام للبلاد؛
- المساهمة في تحسين التوازنات الكبرى (الميزات التجارية للمدفعات، توازنات الميزانية).

ثانياً: الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى (الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، الصناعة، الصناعة التقليدية والخدمات):

- النظر إلى السياحة في إطار مقارنة عرضية تشمل مختلف العوامل (النقل، التعمير، التكوين...)، تأخذ بعين الاعتبار منطق جميع المتعاملين الخواص والعموميين؛
- الانسجام مع إستراتيجية القطاعات الأخرى وأحداث حركية شاملة على مستوى الإقليم الوطني في إطار المخطط الوطني لهيئة الإقليم.

ثالثاً: التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة: ويتعلق الأمر بإدماج مفهوم الديمومة في مجمل حلقة التنمية المستدامة

رابعاً: تثمين التراث التاريخي، الثقافي والديني: يقيم الاقتصاد السياحي علاقة متينة مع الإقليم، المكان المعبر عن التاريخ والتنوع الثقافي. إنها العناصر التأسيسية للتراث (الإقليمي الإنساني، الطبيعي، المناخي، التاريخي... الخ) التي تشكل صورته، جاذبيته، موقعه وإنتاجه. فعلى أرض الإقليم يتحرك السائح، ينتج ويستهلك، وأمام الأولوية المنوطة بالسياحة، وخاصة في المناطق الاقتصادية الهشة، التي تكمن في إنشاء وظائف وفي مضاعفة التدفقات المالية وفي إبقاء وخلق خدمات أمام استراتيجية تنمية مستدامة تدمج الاهتمام بالحفاظ على التراث التاريخي والثقافي وانعاشه.

خامسا: التحسين الدائم لصورة الجزائر: يرمي بناء صورة الجزائر إلى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون في السوق الجزائرية ضمن هدف جعل منها سوقا هامة وليست ثانوية بما في ذلك مجموعة المواد والطاقات المتاحة والتي تستجيب لحاجيات المستهلكين.

2.4.3.5. أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية قالمة

تتوفر ولاية قالمة على إمكانيات كبيرة في الميدان السياحي إلا أن استغلال هذه الإمكانيات بعيد عن المستوى المطلوب بسبب التأخر الكبير الذي عرفته ترقية هذا القطاع.

إن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية قالمة يعتبر برنامجا شاملا، سيساهم بلا شك في تطوير القطاع السياحي وترويج وجهة قالمة كقاعدة سياحية، فعلى الرغم من أنه يركز على تحليل أوضاع السياحة الحالية في الولاية، إلا أن هدفه الأساسي يتمحور حول توضيح رهانات وتحديات المستقبل ووضع أولويات للسياسة السياحية المستقبلية. ومن أهم أهدافه:

- تحديد التوجهات السياحية للولاية؛
- خلق بيئة مواتية للتنمية ودعم الأنشطة السياحية؛
- بث الوعي السياحي والذهنية السياحية لدى المواطنين؛
- التكوين والتأطير الجيد للمستثمرين؛
- رفع وتنويع هياكل الاستيعاب والاستقبال والبنى الارتكازية للولاية؛
- تفعيل مخطط لتحسين نوعية الخدمات السياحية (استقبال، مرافق، هياكل، تكوين...)
- استغلال الوعاء العقاري للولاية ضمن مشاريع ذات طابع سياحي؛
- الاعتماد على السياحة الالكترونية ودراسات التسويق السياحي لتطوير قطاع السياحة؛
- تحديد الجهات المسؤولة عن حماية البيئة الطبيعية وتنمية مواردها من خلال التنسيق مع الجهات المعنية للحفاظ على الموروث الحضاري، لما تشكله الطبيعة من أهمية باعتبارها أحد عناصر

البيئة، ووجوب حمايتها، تثمينا وتميها؛

- تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية ذات الطابع التراثي والمرتبطة بشكل مباشر بدعم الصناعة السياحية؛

- ترقية السياحة القادرة على تلبية توقعات السائحين والوافدين إلى ربوع هذه الولاية؛

- التوصل إلى إدارة أفضل للمشاريع بتحديد فضاءات مدروسة بدقة لاستقطاب الزائرين والمستثمرين؛

- التعبئة المدروسة حول السياحة في الولاية، لتفعيل هذه المؤهلات السياحية المادية منها أو المعنوية.

تعتبر السياحة الحموية الوجهة الأولى لولاية قالمة، واعتمدت الوزارة على استراتيجية تحويل ولاية قالمة إلى قطب سياحي حموي من الدرجة الأولى، أملا في أن تكون الولاية المقصد الأول في تقديم منتج سياحي حموي خاص، مختلف ومتميز عن باقي المنتجات السياحية. وهذا ما سيمكن الولاية من التميز في القطب السياحي للامتياز شمال-شرق بتقديم نوعية خدمات رفيعة ومتميزة تجمع في نفس الوقت بين الحمام التقليدي والمحطة الحموية المعاصرة، مع تقديم تنوع خدماتي لكل أنواع السياح.

والمشاريع السياحية متقدمة في الأشغال، منها مشروع المركب السياحي الذي وصلت نسبة الأشغال به إلى 60 بالمائة، وسيتم استلامه في نهاية هذا العام، أما بقية المشاريع فمتقدمة بنسب متفاوتة على أقصى مدة في عام 2017، كما تعمل الجهات المعنية على تحفيز المستثمرين في بلديات أخرى لتتويج الاستثمارات التي تكمل بعضها البعض من ترفيه، معالجة، إيواء وغيرها، حيث تمت الموافقة لأحد المستثمرين لإنجاز فندق بقرية حمام أولاد علي التي تعرف إقبالا كبيرا للسياح، خاصة في فصل الربيع، بهدف الاستحمام والترفيه. وفي بلدية عين العربي، من المنتظر استلام المشروع الذي خصص لإنجاز قرية للعطل، فندق، حمامات، مصحة، روضة للأطفال وبنغالو في ربيع 2017 على أقصى تقدير.

وفيما يخص المعلم الأثري "بئر بن عصمان" بحمام الدباغ، وبحسب معلومات مقدمة من مديرية السياحة لولاية قالمة فإن سلطات الولاية بصدد دراسة كيفية الحفاظ عليه واستشارة أخصائيين وباحثين بهدف إعطاء حلول مناسبة بتوجيهات من والي الولاية، مع تجنب الدخول إليه بشكل عشوائي لتفادي تعريضه للتخريب ودون خطر على المواطن. أما المشاريع السياحية التي سوف تنجز، لها إمكانية خلق فضاءات تجارية للصناعة التقليدية بهدف عرض المنتج التقليدي المحلي، حتى يكون هناك طابع خاص بالمنطقة. وفي هذا الصدد، فإن القطاع يدفع بالاستثمارات والتوسع السياحي إلى تشجيع السياحة الداخلية والحموية. وبحلول 2020 تطمح ولاية قالمة إلى زيادة وتدعيم طاقتها الفندقية لتصل إلى 4497 سرير، واستقطاب ما يقارب 111928 سائح، وهذا اعتمادا على معدل نمو التدفقات السياحية للفترة (2010-2014) والمقدرة بـ 5.5%.

ورغم توفر الولاية على مقومات وهيكل سياحية هامة، إلا أنّ السياحة لا تزال تعاني من عدة تحديات أهمها:

- انخفاض الوعي الثقافي السياحي في التعامل سواء من قبل الموظفين أو السياح خاصة المحليين؛
- غياب المرافق التي تقدم الخدمات الضرورية للسياح الوافدين، والتي يستوجب تواجدها سواء كانت محلات تجارية، مراحيض عمومية، مرافق تقديم الوجبات الخفيفة.... الخ؛
- فرض ضرائب مرتفعة نسبيا على هذه الهياكل السياحية الموجودة بالولاية؛
- عدم وجود مرشدين سياحيين بالولاية رغم توافد السياح سواء الأجانب أو المحليين، وبالتالي ضعف الإرشاد والتعريف بالتراث السياحي؛
- وجود معظم الإمكانيات الطبيعية في مناطق جبلية صعبة الاستغلال من جهة الاستثمار، وأيضاً صعوبة الوصول من جهة السياح، حيث أنّ معظم الطرق المؤدية إليها ليست معبدة وصعبة العبور خاصة بالسيارات السياحية الصغيرة؛
- ضعف توفر الأمن بشكل كافي، مع عدم استجابته في الوقت المناسب في حال وقوع مشاكل.

4.5. تحليل نتائج الاستبانة

حاولنا من خلال المباحث السابقة تقديم تعريف مؤسسات السياحة، وإبراز مكانتها في عملية التنمية المحلية، وسوف نحاول من خلال هذا المبحث الاستبانة باستمرار للتأكد من نتائج الدراسة.

1.4.5. تصميم الدراسة الميدانية

تتطلب عملية تصميم الدراسة الميدانية توفر مجموعة من الوسائل اللازمة لذلك، كاستمارة البحث والأدوات المستعملة فيه، والبرنامج الذي يتم استخدامه لمعالجة وتحليل البيانات التي يتم جمعها إحصائياً، إضافة إلى أدوات التحليل الإحصائي والاستدلالي المستخدمة، وأخيراً قياس مدى ثبات وصدق المعلومات المتحصل عليها من خلال استمارة البحث.

1.1.4.5. مجتمع وعينة الدراسة

لا بد من تحديد المجتمع والعينة المأخوذة منه لتطبيق عليها الدراسة بغرض الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، لا سيما وأن البحوث الميدانية في العلوم الاجتماعية تسمح بتقدير خصائص المجتمع من خلال العينة المأخوذة منه.

أ. **مجتمع الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من الفاعلين والقائمين على مستوى القطاع السياحي بولاية قلمة من مديرية السياحة إلى ديوان السياحة، ووكالات السياحة والسفر، والجماعات المحلية بما في ذلك البلدية والولاية، ومديرية البرمجة والتخطيط ومتابعة الميزانية.

ب. **عينة الدراسة:** تم اختيار عينة الدراسة على أساس أن الاطارات وهم الأكثر معرفة بسياسات القطاع وتوجهاته التنموية من جهة والجهود التي تسعى لبذلها لتطبيق سياسات الدولة ودعم مركزها التنافسي.

ج. **بناء أداة الدراسة وقياس صدقها وثباتها:** سنحاول في هذا العنصر التعرض لكيفية تصميم وبناء أبعاد ومحاور الاستبانة وصياغة عباراتها على أساس أن الاستبانة هي الأداة الرئيسية في هذه الدراسة، من خلال معرفة أهم النماذج التي اعتمدت عليها الدراسة في إعداد الاستبانة، ومختلف المراحل والخطوات

التي مرت بها تلك العملية بما فيها التعديلات والتتقيقات على مخطوط نموذج الاستبانة، إضافة الى استعراض درجة أهمية آراء لجنة الخبراء والمحكمين، في تنمية وتطوير نموذج الاستبانة المقترح، كما كان من المهم البحث في مدى صدق وثبات عبارات وأبعاد ومتغيرات الاستبيان.

د. أسلوب ومصادر جمع المعلومات: لقد تم الاعتماد على مصدرين أساسيين في جمع المعلومات اللازمة للدراسة وهما:

✓ المصادر الثانوية: من خلال الاعتماد على الكتب والمقالات والابحاث والدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع الدراسة.

✓ المصادر الاولية: وتتمثل في البيانات التي تم جمعها بواسطة استمارة تم إعدادها وتوزيعها، كما تم اللجوء إلى المقابلة مع بعض المديرين والمسؤولين لشرح وتوضيح الاستمارة شفويا والمناقشة حول خلفيات الموضوع بتعمق أكثر، وذلك للاستفادة أكثر وفهم واقع متغيرات الدراسة.

إلى جانب هذا فقد تم الاعتماد على:

الملاحظة: ساعدت الملاحظة في البحث على تكوين تصور حول الوقائع والظروف المحيطة بالعاملين، وذلك بملاحظة سلوك الأفراد وردود أفعالهم ومدى تجاوبهم مع أسئلة البحث في فترة العمل الميداني وتوزيع الاستمارة عليهم؛ حيث أثارت فيهم الأسئلة عدة مشاعر مختلفة تتراوح بين الاستحسان والاستياء أحيانا والتحفظ أحيانا أخرى.

الوثائق والسجلات: تم الاستعانة بمجموعة من الوثائق التي تتعلق بالهيكل التنظيمي للإدارات محل الدراسة وهذا بغرض تحديد العينات التي سيتم سحبها من كل قسم لتوزع عليها الاستمارة.

و. تصميم وبناء أداة جمع المعلومات " الاستمارة": الاستمارة من بين أدوات جمع المعلومات، وقد تم إعداد هذه الاستمارة بعدما تم تحديد أبعاد الموضوع ومكوناته، وإدراك أهمية المعلومات المطلوبة وعلاقتها بالموضوع، والتعرف على مجتمع الدراسة. وهي من النوع المركب المكشوف الهدف، ولقد تم تصميم

استمارة الدراسة وتطويرها لقياس العلاقة بين أهمية السياحة الحموية وقدرتها على تحقيق التنمية المحلية، حيث شملت أداة الدراسة جزأين وفيما يلي توضيح لأجزائها:

الجزء الأول: يتعلق بالخصائص الشخصية للمبحوثين متمثلة في السن، الجنس، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة.

الجزء الثاني: وقد خصص لدراسة الجوانب والأبعاد المتعلقة بموضوع الاستمارة، وقد تألف من ثلاث محاور موزعة على النحو التالي:

المحور الأول: متعلق مدى أهمية السياحة الحموية والواقع السياحي بولاية قالة وتضم العبارات من (1-17).

المحور الثاني: مدى مساهمة السياحة الحموية في عملية التنمية المحلية وتضم العبارات من (18-34).

المحور الثالث: متعلق مدى فعالية سياسات الدولة في ترقية السياحة الحموية وتفعيل دورها التنموي، وتشمل العبارات من (35 إلى 46).

وكان مجموع العبارات المكونة للاستمارة 46 عبارة، تم إفراغها وفق مقياس ليكارت الخماسي المعتمد إحصائياً، والذي يأخذ الدرجات: موافق بشدة (5 درجات)، موافق (4 درجات)، محايد (3 درجات)، غير موافق (درجتين)، غير موافق بشدة (درجة واحدة)؛ أو بالعكس حسب خيارات الرأي التي يحددها الباحث للمستجيب (الذي يملأ الاستمارة)، ويمكن إجمالها في الجدول التالي:

الجدول رقم (22.5): مقياس ليكارت الخماسي

السلم	درجة الانطباق على واقع الدراسة
1	غير موافق بشدة
2	غير موافق
3	محايد
4	موافق
5	موافق بشدة

المصدر: محمد خير سليم أبو زيد، (2010)، التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برمجية spss، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 416.

وحسب مقياس ليكارت الخماسي فان طول الفترة يكون مساوي لـ 0.80 والتي تمثل نسبة عدد المسافات على عدد الاختيارات اي 5/4، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلي:

- من 1 إلى أقل من 1.80.

- من 1.80 إلى أقل من 2.60.

- من 2.60 إلى أقل من 3.40.

- من 3.40 الى أقل من 4.20.

- من 4.20 الى 5.

وقد تم وضع معيار الحكم على النتائج وفق مقياس ليكارت الخماسي كالآتي:

- من 1 إلى أقل من 1.80: غير موافق بشدة؛ ويعني أنه إذا كان المتوسط الحسابي للعبارة بين

القيمتين السابقتين فإن النتيجة تعني غير موافق على الإطلاق.

- من 1.80 إلى أقل من 2.60: غير موافق؛ ويعني أنه إذا كان المتوسط الحسابي للعبارة بين

القيمتين السابقتين فإن النتيجة تعني غير موافق.

- من 2.60 إلى أقل من 3.40: محايد؛ أي انه اذا كان المتوسط الحسابي للعبارة بين القيمتين

السابقتين فان النتيجة تعني انه محايد و لا يبدي أي رأي حول العبارة.

- من 3.40 الى أقل من 4.20: موفوق؛ ويعني أنه إذا كان المتوسط الحسابي للعبارة بين القيمتين

السابقتين فالنتيجة يعني موفوق إلى حد ما.

- من 4.20 الى 5 : موافق بشدة؛ ويعني أنه إذا كان المتوسط الحسابي للعبارة بين القيمتين السابقتين

فالنتيجة تعني موافق بصفة كبير جدا.

وتم تحديد مستوى الدلالة الحرج بـ 0.05 الذي عنده تقبل أو ترفض فرضيات العدم⁽¹⁾؛ حيث تقبل فرضية العدم إذا كان مستوى الدلالة المحسوب في البرنامج أكبر من مستوى الدلالة الحرج، وإذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوب أقل من مستوى الدلالة الحرج ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة⁽²⁾.

2.1.4.5. قياس صدق أداة الدراسة ودرجة ثباتها:

قبل الشروع في عملية التحليل واستخلاص النتائج، يجب التأكد من مدى صدق وثبات العبارات التي تضمنتها الاستمارة، حتى تكون النتائج ذات مصداقية وأكثر واقعية.

أولاً: صدق أداة الدراسة

أ. **الصدق الظاهري:** للتأكد من صدق شكل و محتوى الأداة تم عرضها على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس، ذوي التخصصات المتنوعة لغرض الحصول على ملاحظات متنوعة وشاملة، وفي هذا الصدد قمنا بتحكيم الاستبانة من خلال تقديمها إلى مختصين في مجال السياحة، كما قمنا بإرسال عينة استطلاعية مكونة من عشرة استبانات لمجموعة من الأساتذة، ومن تم قمنا بإجراء العديد من التصحيحات والتفحيحات والتعديلات، خاصة تلك المتعلقة بتغيير وتوضيح بعض العبارات لكي تصبح سهلة الفهم، إلغاء بعض العبارات غير الضرورية التي وردت حولها تعليقات كثيرة والتي تبين عدم صلتها المباشرة بالمتغيرات، إضافة بعض العبارات لأبعاد متغيرات الاستبانة.

¹ مستوى الدلالة هو احتمال رفض فرضية العدم وهي صحيحة، وفي هذه الحالة يقع الباحث في خطأ من الدرجة الأولى، يرمز له بالرمز α . ومن الناحية العملية يستخدم عادة نسبة الثقة المقبولة، وهي 95% فأعلى ونسبة الخطأ 5% فأقل، ويندر في العلوم الاجتماعية أن تكون نسبة الثقة 100%، ولكن كلما قلت نسبة الخطأ المحتمل من الباحث كلما كانت الدراسة أقوى؛ فمثلاً لو أراد باحث أن تكون نسبة الخطأ المحتمل 1% فهناك شروط كثيرة يجب الأخذ بها قبل تحقق ذلك، ومنها: أن تكون العينة كبيرة ومختلفة، وأن يكون المقياس صادق، إذا فهناك شروط كثيرة يجب توفرها قبل القول بأن نسبة الخطأ بسيطة، وهذا في الواقع ليس عملياً، إذ إن نسبة 1% عند توزيعها طبيعياً فإنها تكون على الأطراف تماماً، وهذا يضيق إلى حد كبير الاحتمالات الأخرى (توجد عادة في الدراسات الاجتماعية) التي قد يغفل عنها الباحث، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية، حيث يقع بين خيارين: إذا قلل نسبة الخطأ بشكل كبير فإن ذلك يعني قبول النظرية الصفرية، وفي المقابل كلما كبرت احتمالية نسبة الخطأ كانت دراسته ضعيفة، فيجب هنا الموازنة بين الخيارين.

ب. صدق الاتساق الداخلي: لمعرفة مدى اتساق عبارات الاستمارة وصدقها⁽¹⁾ تم حساب معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation)،⁽²⁾ بين درجة كل عبارة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وبالدرجة الكلية للاستمارة.

الجدول رقم(23.5): معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الأول بالدرجة الكلية للمحور

معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة
0.386**	1
**0.539	2
**0.219	3
**0.445	4
**0.324	5
**0.368	6
**0.341	7
**0.437	8
**0.515	9
**0.499	10
**0.306	11
**0.353	12
**0.594	13
**0.510	14
**0.512	15
**0.644	16
**0.353	17

** دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل.

* دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05 فأقل.

من الجدول رقم أعلاه يتضح أن قيم معامل ارتباط بيرسون لكل عبارة من العبارات مع المحور الأول دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل، مما يشير إلى أن جميعها تتمتع بدرجة صدق مرتفعة،

اتساق عبارات الاستمارة وصدقها يقصد به مدى انسجام عبارات الاستمارة وملاءمتها لتفسير وقياس ما أعدت لقياسه، ومدى ملائمة كل عبارة للمحور الذي تنتمي إليه.

² يستخدم معامل الارتباط لبيرسون لإيجاد العلاقة بين متغيرين أو أكثر، ويكون الارتباط كبيرا إذا كان مستوى المعنوية أقل من 0.01. للاستزادة راجع: محمود مهدي البياتي، (2005): تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، دار الحامد للنشر، عمان، ص59.

ويؤكد قوة الارتباط الداخلي بين جميع عبارات المحور.

الجدول رقم (24.5): معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني بالدرجة الكلية للمحور

معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة
**0.468	1
**0.493	2
**0.338	3
**0.775	4
**0.746	5
**0.675	6
**0.602	7
**0.620	8
**0.515	9
**0.572	10
**0.492	11
**0.699	12
**0.290	13
**0.659	14
**0.560	15
**0.427	16
0.253	17

** دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل.

* دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05 فأقل.

من الجدول أعلاه يتبين أن قيم معامل ارتباط بيرسون لكل عبارة من العبارات مع المحور الثاني

دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل و 0.05 فأقل، مما يبين أن جميع عبارات المحور الثاني

تتمتع بدرجة صدق مرتفعة، ويؤكد قوة الارتباط الداخلي بين جميع عبارات المحور.

الجدول رقم (25.5): معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثالث بالدرجة الكلية للمحور.

معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة
**0.376	1
**0.573	2
**0.539	3
**0.411	4
**0.292	5
**0.397	6
**0.431	7
**0.352	8
**0.464	9
**0.689	10
**0.669	11
**0.634	12

** دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل.

* دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05 فأقل.

من الجدول أعلاه يلاحظ أن قيم معامل ارتباط بيرسون لكل عبارة من العبارات مع المحور الثالث دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل و 0.05 فأقل، مما يبين أن جميع عبارات المحور الثالث تتمتع بدرجة صدق مرتفعة، ويؤكد قوة الارتباط الداخلي بين جميع عبارات المحور.

ثانيا: ثبات أداة الدراسة: لقياس ثبات استمارة الدراسة تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لقياس مستوى الثبات، وجاءت نتائجه كما يوضحها الجدول أدناه:

الجدول رقم (26.5): معامل كرونباخ ألفا لقياس ثبات محاور الدراسة.

الترتيب	ثبات المحور قيمة ألفا	عدد العبارات	محاور الاستمارة
2	0.624	17	المحور الأول
3	0.608	17	المحور الثاني
1	0.762	12	المحور الثالث
	0.752	46	كامل الاستمارة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

¹⁻ يعد أحد أهم الاختبارات الإحصائية لتحليل بيانات الاستمارة، لإضفاء الشرعية عليها، حيث على ضوء نتائج هذا الاختبار يتم تعديل الاستمارة أو قبولها. ويستخدم هذا الاختبار لتحديد فيما إذا كانت أسئلة الاستمارة صحيحة على اثر أجوبة الباحثين عليها، وتكون أصغر قيمة مقبولة لكرونباخ ألفا هي 0.6 وأفضل قيمة عندما تكون بين 0.7 و 0.8 وكلما تزيد تكون أفضل. راجع: محمود مهدي البياتي، مرجع سابق، ص.49.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة كرونباخ ألفا لكامل الاستمارة مرتفع، حيث بلغ 0.752 كما تراوحت معاملات الثبات لمحاور الاستمارة بين 0.762 و0.608، وهذا يدل على أن الاستمارة بجميع محاورها تتمتع بدرجة عالية من الثبات، ويمكن الاعتماد عليها في الدراسة.

2.4.5. تطبيق أداة الدراسة وأساليب التحليل الإحصائي المستخدمة

هناك مجموعة من الخطوات الواجب القيام بها قبل جمع المعلومات اللازمة للدراسة وتحليلها، وهي في حقيقة الأمر إجراءات إدارية تمكن الباحث من المضي في الدراسة الميدانية، وأخرى تتعلق بتحديد الوسائل المستخدمة في التحليل.

1.2.4.5. تطبيق أداة الدراسة:

بعد ان وزعت استمارة الدراسة على عينة تتكون من 150 إطار، تم استرجاع 130 استمارة، تم استبعاد 11 منها لعدم صلاحيتها للتحليل؛ نتيجة عدم اكتمال إجاباتها أو تكرار الإجابات على نفس العبارة، فكانت عدد الاستمارات الصالحة للتحليل 119 استمارة بنسبة 79.33 % من مجموع الاستمارات الموزعة. ويمكن إيضاح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (27.5): تفاصيل استبانات عينة الدراسة

عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستلمة	نسبة الاستبانات المستلمة %	عدد الاستبانات المستبعدة	عدد الاستبانات الصالحة للتحليل	نسبة الاستبانات الصالحة الى المستلمة %	نسبة الاستبانات الصالحة الى الموزعة %
150	130	86.66 %	11	119	91.35 %	79.33 %

المصدر: من إعداد الباحثة.

وقد تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، لتحليل البيانات واستخلاص النتائج.

2.2.4.5. أساليب المعالجة الإحصائية للبيانات:

لتحليل بيانات الاستمارة تم استخدام العديد من أساليب التحليل الإحصائي وذلك على النحو التالي:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة.

- حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، لتحديد استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات الدراسة.

- استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط في اختبار الفرضيات.

3.4.5. خصائص السياق الميداني للدراسة

سنحاول من خلال هذا العنصر تحليل خصائص السياق الميداني للدراسة من خلال البيانات التي تحصلنا عليها من أفراد عينة البحث وفق مستويين أساسيين، سنقوم في البداية بتحليل مستوى الخصائص الفردية للمستجوبين في سياق الدراسة عن طريق تحليل مجموعة من الأبعاد تتمثل في السن، الجنس، المستوى التعليمي، ثم سنقوم في مرحلة ثانية بتحليل مستوى الخصائص الوظيفية في سياق الدراسة، من خلال تحليل بعدين جوهريين هما نوع الوظيفة أو الفئات المهنية التي ينتمي إليها أفراد العينة، أما البعد الثاني فيتمثل في الخبرة والأقدمية والتي تقاس بعدد سنوات الخدمة.

1.3.4.5. تحليل الخصائص الفردية في سياق الدراسة:

تهدف من خلال هذا العنصر إلى محاولة تحليل وتوصيف مختلف الخصائص الفردية لعينة الدراسة

الميدانية كما هو مبين في الجداول الموالي:

أ. تحليل خصائص السن:

الجدول رقم (28.5): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للسن

المتغير	البيان	العدد	% النسبة
السن	من 20 إلى 30	42	35.5
	من 30 إلى أقل من 40 سنة	50	42.0
	من 40 إلى أقل من 50 سنة	21	17.6
	من 50 سنة فأكثر	6	5.0
المجموع			100
		119	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

بالنسبة لتحليل خصائص السن، يتضح لنا من الجدول السابق أن أغلبية أفراد العينة تنحصر أعمارهم في الفئة العمرية ما بين 30 و 40 سنة و ذلك بنسبة قدرها 42% ثم يليها أصحاب الفئة العمرية من ما بين 20 و 30 سنة، و هذا بنسبة قدرها 35.5%، كما نجد ان ما نسبته 17.6% محصور في الفئة العمرية ما بين 40 و 50 سنة، و نلاحظ ضعف الفئة العمرية التي تفوق 50 سنة، حيث تشكل نسبة 5%، وهذا ما يشير إلى أن المسؤوليات الإدارية والمناصب القيادية في المؤسسة محل الدراسة تتركز أساسا في يد الأفراد الذين يتراوح سنهم بين 30 و 40 سنة.

ب. تحليل خصائص الجنس:

الجدول رقم (29.5): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للجنس

المتغير	البيان	العدد	النسبة %
الجنس	ذكر	69	58
	أنثى	50	42
المجموع		119	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

فيما يتعلق بتحليل خصائص الجنس يتبين لنا من الجدول أعلاه أن معظم الأفراد المستجوبين في المؤسسة محل الدراسة، هم من الذكور، حيث مثلت ما نسبته 58%، في حين تشكل نسبة الإناث 42% حيث لا تعتبر النسب متباعدة بدرجة كبيرة.

ج. تحليل خصائص المستوى التعليمي:

الجدول رقم (30.5): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للمستوى التعليمي

المتغير	البيان	العدد	النسبة %
المستوى التعليمي	ابتدائي	0	0
	متوسط	1	0.8
	ثانوي	12	10.1
	جامعي	91	76.5
	دراسات عليا	15	12.6
المجموع		119	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يظهر لنا من الجدول السابق أن جل أفراد العينة ذوي مستوى جامعي، حيث أن نسبة الأفراد الحاصلين على شهادات جامعية تشكل 76.5%، يليها الأفراد الحاصلين على شهادات الدراسات العليا بنسبة 12.6%، في حين تمثل نسبة 10.1% الأفراد الحاصلين على المستوى الثانوي، وأخيرا فإن الأفراد الذين يبلغ مستواهم التعليمي الابتدائي منعدم أما المستوى المتوسط فيشكل 0.8%.

د. تحليل خصائص المسمى الوظيفي:

الجدول رقم(31.5): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للمسمى الوظيفي

المتغير	البيان	العدد	النسبة %
المسمى الوظيفي	مدير	7	5.9
	رئيس مصلحة	14	11.8
	رئيس مكتب	50	42.0
	مهندس	24	20.2
	عون إداري	24	20.2
	المجموع	119	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss.

يظهر من الجدول السابق أن أغلب أفراد العينة يشغلون منصب رئيس مكتب حيث تشكل ما نسبته 42.0%، تليها مهندس وعون إداري بنسبة 20.2% على التوالي، تليها رئيس مصلحة بنسبة 11.8%، وأخيرا منصب مدير والتي تشكل نسبة 5.9%، والذي يعكس مدى تفهم أفراد العينة لأسئلة الدراسة.

هـ. تحليل خصائص العينة حسب عدد سنوات الخبرة

الجدول رقم (32.5): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق سنوات الخبرة المهنية

المتغير	البيان	العدد	النسبة %
سنوات العمل	من 3 إلى 5 سنوات	22	18.5
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	41	34.5
	من 10 إلى أقل من 20 سنة	42	35.3
	من 20 سنة فأكثر	14	11.8
المجموع		119	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يظهر من الجدول السابق أن 34.5% من الفاعلين على السياحة تتراوح سنوات خبرتهم بين 5 إلى 10 سنوات، في حين نسبة 35.3% من العمال تتراوح خبرتهم بين 10 إلى 20 سنة، تليها 18.5% للأفراد الذين خبرتهم أقل من 5 سنوات، أما الأفراد الذين تفوق سنوات خبرتهم 20 سنة فانهم يمثلون 11.8%.

4.4.5. تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

للإجابة عن سؤال الدراسة ومعرفة مدى مساهمة السياحة الحموية في تحقيق التنمية المحلية بولاية قالمة ولاية من وجهة نظر الفاعلين والقائمين على القطاع السياحي للولاية، ووفقا لأهمية الساحة الحموية ودورها التنموي، فقد تم اختبار صحة الفرضيات وذلك باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب الاستجابة لأفراد العينة على كل من فقرات الاستبيان والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة.

1.4.4.5. تحليل نتائج الدراسة

سوف يتم من خلال هذه المرحلة تحديد اتجاهات آراء أفراد العينة وذلك من خلال دراسة قيم المتوسطات الحسابية.

أولا: تحليل نتائج المحور الأول: مدى أهمية السياحة الحموية والواقع السياحي بولاية قالمة: للإجابة عن أسئلة الدراسة حسب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، فقد تم تحديد رتب هذه المتوسطات ومجالاتها حسب المعيار التالي:

الجدول رقم (33.5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمدى أهمية السياحة الحموية والواقع السياحي بولاية قالة

الترتيب	قيمة p	درجة الاستجابة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الإجابات					رقم العبارة	
					غير موافق بشدة	غير موافق	لا أدري	موافق	موافق بشدة		
1	0.00 **	موافق	0.47	4.65	00	00	00	41	78	ت	1
					00	00	00	34.5	65.5	%	
3	0.00 **	موافق	0.54	4.43	00	00	03	61	55	ت	2
					00	00	2.5	51.3	46.2	%	
07	0.00 **	موافق	0.67	4.17	00	02	12	68	37	ت	3
					00	1.7	10.1	57.1	31.1	%	
09	0.00 **	موافق	1.00	4.07	02	12	07	52	46	ت	4
					1.7	10.1	5.9	43.7	38.7	%	
2	0.00 **	موافق	0.50	4.48	00	00	00	61	58	ت	5
					00	00	00	51.3	48.7	%	
4	0.00 **	موافق	0.56	4.36	00	00	05	65	49	ت	6
					00	00	4.2	54.6	41.2	%	
5	0.02 *	موافق	0.56	4.24	00	00	08	74	37	ت	7
					00	00	67	62.2	31.1	%	
11	0.00 **	موافق	0.60	3.99	02	02	04	98	13	ت	8
					1.7	1.7	3.4	82.4	10.9	%	
15	0.00 **	غير موافق	1.11	2.53	17	58	11	29	04	ت	9
					14.3	48.7	9.2	24.4	3.4	%	
10	0.00 **	موافق	0.59	4.07	02	00	05	92	20	ت	10
					1.7	00	4.2	77.3	16.8	%	
06	0.00 **	موافق	0.82	4.22	00	10	00	62	47	ت	11
					00	8.4	00	52.1	39.5	%	
08	0.00 **	غير موافق	0.72	4.10	00	05	10	71	33	ت	12
					00	4.2	8.4	59.7	27.7	%	
16	0.06	غير موافق	1.05	2.38	19	62	17	15	06	ت	13
					16.0	52.1	14.3	12.6	5.0	%	
14	0.00 **	غير موافق	1.17	2.63	19	51	08	37	04	ت	14
					16.0	42.9	6.7	31.1	3.4	%	
12	0.02	موافق	0.75	3.96	02	06	06	85	20	ت	15
					1.7	5.0	5.0	71.4	16.8	%	
13	0.00 **	موافق	1.19	3.46	07	29	04	60	19	ت	16
					5.9	24.4	3.4	50.4	16.0	%	
17	0.08	غير موافق	0.96	1.95	40	60	04	14	01	ت	17
					33.6	50.4	3.4	11.8	0.8	%	
			0.35	3.75	المتوسط الكلي لمدى أهمية السياحة الحموية والواقع السياحي بقالة						

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss
 ** دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل.
 * دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05 فأقل.
 ت: التكرار؛ % النسبة المئوية.

يشير الجدول السابق إلى أن إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة " بمدى أهمية السياحة الحموية والواقع السياحي بولاية قالة "، كانت إيجابية فقد تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (1.95-4.65) وتوسط حسابي عام للمحور " أهمية السياحة الحموية " كان مقداره (3.75) على مقياس ليكارت الخماسي الذي يشير إلى أهمية السياحة الحموية في ولاية قالة و إلى توفر أهم المقومات التي تسهم في ترمين الواقع السياحي بالولاية، إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة " تلعب الحمامات المعدنية والمنابع الحموية دورا هاما من الناحية الاستشفائية والاستجمامية بمتوسط حسابي بلغ (4.65)، و هو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.75) و انحراف معياري بلغ (0.47)، تليها عبارة " الحمامات تعتبر مصدر جذب ووجهة للعديد من الزوار والسياح " بمتوسط حسابي قدره (4.48) وانحراف معياري بلغ (0.50)، لتأتي بعد ذلك كل من العبارتين " المنتجات الصحية تساعد على استعادة لياقة الجسم " و " دراسة الموقع السياحي الأمثل يلعب دورا هاما في التنمية السياحية "، بمتوسطات حسابية (4.43) و (4.36) على التوالي، وانحراف معياري (0.47) و (0.56) لكل منهما، فيما حصلت الفقرة " يتمتع سكان ولاية قالة بثقافة سياحية تشجع السياح على زيارة الولاية " على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.52)، وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي و البالغ (1.95) وانحراف معياري (0.96)، ونلاحظ أن نسبة التثنت منخفضة وهو ما يدل على تقارب في وجهات النظر، حيث بلغ الانحراف المعياري للمحور الأول (0.35). وهذا ما يعكس أن الجميع أجمع على أهمية السياحة الحموية في ولاية قالة والتي تسهم بدورها في تغيير الواقع السياحي بالولاية، من خلال أهمية المقومات الحموية التي تتمتع بها الولاية، كما تعتبر من أهم الولايات الرائدة في مجال السياحة الحموية حيث أن جميع هذه المقومات من شأنها أن تشكل دفعا قويا لتفعيل وتنشيط الاقتصاد المحلي على الرغم من اقتصار سياحتها حاليا على الحمامات المعدنية ، إذ يتم تسجيل أزيد عن 10.000 زائر أيام العطل ونهاية الأسبوع وهذا خلال فصل الربيع الذي يمثل موسم الذروة في استقطاب الزائرين مما يستلزم خلق فضاءات وتسطير برامج ونشاطات

في مجال التسلية والترفيه.

ثانياً: تحليل نتائج المحور الثاني: مدى مساهمة السياحة الحموية في عملية التنمية المحلية: للإجابة

عن أسئلة الدراسة حسب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، فقد تم تحديد رتب هذه المتوسطات

ومجالاتها حسب المعيار التالي:

الجدول رقم (34.5): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمدى مساهمة السياحة الحموية في عملية التنمية المحلية

الترتيب	قيمة p	درجة الاستجابة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الإجابات					رقم العبارة	
					غير موافق بشدة	غير موافق	لا أدري	موافق	موافق بشدة		
8	0.00 **	موافق	0.76	3.97	-	12	-	86	21	ت	18
					-	10.1	-	72.3	17.6	%	
1	0.00 **	موافق	0.75	4.19	2	4	-	76	37	ت	19
					1.7	3.4	-	63.9	31.1	%	
4	0.00 **	موافق	0.70	4.05	-	7	5	81	26	ت	20
					-	5.9	4.2	68.1	21.8	%	
14	0.00 **	لا أدري	1.05	3.21	7	18	54	23	17	ت	21
					5.9	15.1	45.4	19.3	14.3	%	
12	0.00 **	موافق	1.24	3.47	14	16	7	64	18	ت	22
					11.8	13.4	5.9	53.8	15.1	%	
5	0.02 *	موافق	0.90	4.02	4	6	5	72	32	ت	23
					3.4	5.0	4.2	60.5	26.9	%	
13	0.02 *	موافق	1.18	3.46	10	22	6	65	16	ت	24
					8.4	18.5	5.0	54.6	13.4	%	
9	0.00 **	موافق	0.69	3.91	2	5	7	92	13	ت	25
					1.7	4.2	5.9	77.3	10.9	%	
6	0.00 **	موافق	0.57	4.02	-	3	9	89	18	ت	26
					-	2.5	7.6	74.8	15.1	%	
2	0.00 **	موافق	0.56	4.12	-	-	12	80	27	ت	27
					-	-	10.1	67.2	22.7	%	
3	0.00 **	موافق	0.79	4.08	2	4	9	71	33	ت	28
					1.7	3.4	7.6	59.7	27.7	%	
11	0.00 **	موافق	1.03	3.54	3	16	36	41	23	ت	29
					2.5	13.4	30.3	34.5	19.3	%	
7	0.00 **	موافق	0.66	4.02	2	-	13	82	22	ت	30
					1.7	-	10.9	68.9	18.5	%	
15	0.00 **	موافق	1.19	3.20	9	37	5	57	11	ت	31
					7.6	31.1	4.2	47.9	9.2	%	
17	0.00 **	غير موافق	1.24	2.80	14	52	7	35	11	ت	32
					11.8	43.7	5.9	29.4	9.2	%	
16	0.00 **	غير موافق	1.16	3.00	11	39	15	46	8	ت	33
					9.2	32.8	12.6	38.7	6.7	%	
10	0.00 **	موافق	0.86	3.82	3	10	9	80	17	ت	34
					2.5	8.4	7.6	67.2	14.3	%	

0.50	3.70	المتوسط الكلي لمدى مساهمة السياحة الحموية في عملية التنمية المحلية
------	------	--

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

** دال إحصائيا عند 0.01 فأقل.

* دال إحصائيا عند 0.05 فأقل.

يشير الجدول رقم أعلاه إلى أن إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة "مدى مساهمة السياحة الحموية في عملية التنمية المحلية" كانت ايجابية، حيث تراوحت فيها المتوسطات الحسابية بين (2.80-4.19) ومتوسط حسابي عام للمحور "مساهمة السياحة الحموية في عملية التنمية المحلية" كان مقداره (3.70) على مقياس ليكارت الخماسي الذي يشير إلى أن السياحة الحموية تلعب دورا فعال في دفع عملية التنمية، إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة "تعمل التدفقات المتزايدة للسياح الأجانب على جلب العملة الصعبة" بمتوسط حسابي بلغ (4.19)، وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.70) وانحراف معياري بلغ (0.75)، تليها عبارة "تبرز السياحة الحموية أهمية الحفاظ على التنوع البيئي وحماية الطبيعة من الآثار المدمرة من خلال إرساء قواعد الاستدامة للمؤسسات و السياح" والتي بلغ متوسطها الحسابي (4.12) و انحراف معياري بلغ (1.24)، فيما حصلت الفقرة "عدد السياح في تزايد مستمر نظرا لتنامي الثقافة السياحية لدى الفرد الجزائري" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.80)، وهو أقل من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.070) وانحراف معياري (1.24).

ونلاحظ أن التشتت متوسط نوعا ما وهو ما يدل على تقارب في وجهات النظر إلى حد ما، حيث بلغ الانحراف المعياري للمحور الثالث (0.5).

إن هذه النتائج تعكس مساهمة السياحة الحموية كنمط سياحي في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمة من خلال خلق وتوفير فرص عمل جديدة، من خلال العوائد الجبائية التي تحصل عليها الجماعات المحلية وبالتالي تلعب دورا في تنمية المجتمع المحلي ومنه محاولة إرساء مبادئ الاستدامة في القطاع السياحي على مستوى الولاية.

ثالثا: تحليل نتائج المحور الثالث: مدى فعالية سياسات الدولة في ترقية السياحة الحموية وتفعيل

دورها التنموي: للإجابة عن أسئلة الدراسة حسب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، فقد تم تحديد

رتب هذه المتوسطات ومجالاتها حسب المعيار التالي:

الجدول رقم(35.5): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري حول مدى فعالية سياسات الدولة في ترقية السياحة الحموية وتفعيل دورها التنموي

الترتيب	قيمة p	درجة الاستجابة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الإجابيات					العبارة	
					غير موافق بشدة	غير موافق	لا أدري	موافق	موافق بشدة		
4	0.00 **	موافق	0.60	4.06	-	1	15	78	25	ت	35
					-	0.8	12.6	65.5	21	%	
6	0.00 **	موافق	0.80	3.98	2	4	15	71	27	ت	36
					1.7	3.4	12.6	59.7	22.7	%	
2	0.00 **	موافق	0.75	4.23	-	6	5	63	45	ت	37
					-	5.0	4.2	52.9	37.8	%	
1	0.00 **	موافق	0.47	4.28	-	-	1	83	35	ت	38
					-	-	0.8	69.7	29.4	%	
7	0.00 **	موافق	0.82	3.87	-	12	13	72	22	ت	39
					-	10.1	10.9	60.5	18.5	%	
8	0.00 **	موافق	0.81	3.85	2	9	10	81	17	ت	40
					1.7	7.6	8.4	68.1	14.3	%	
9	0.00 **	موافق	0.81	3.82	2	8	16	76	17	ت	41
					1.7	6.7	13.4	63.9	14.3	%	
3	0.00 **	موافق	0.56	4.09	-	-	14	80	25	ت	42
					-	-	11.8	67.2	21	%	
5	0.00 **	موافق	0.83	4.04	2	4	15	64	34	ت	43
					1.7	3.4	12.6	53.8	28.6	%	
10	0.00 **	موافق	1.32	3.48	15	15	15	45	29	ت	44
					12.6	12.6	12.6	37.8	24.4	%	
12	0.00 **	غير موافق	1.16	2.55	23	45	18	28	5	ت	45
					19.3	37.8	15.1	23.5	4.2	%	
11	0.00 **	موافق	1.31	3.02	20	29	9	50	11	ت	46
					16.8	24.4	7.6	42.0	9.2	%	
			0.44	3.77	المتوسط الكلي لمدى فعالية سياسات الدولة في ترقية السياحة الحموية وتفعيل دورها التنموي						

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

** دال إحصائيا عند 0.01 فأقل.

* دال إحصائيا عند 0.05 فأقل.

يشير الجدول السابق إلى أن إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بـ مدى فعالية سياسات

الدولة في ترقية السياحة الحموية، إن المتوسطات الحسابية لهذا المتغير قد تراوحت بين (2.55-4.28)

ومتوسط حسابي عام للمحور " فعالية سياسات الدولة في ترقية السياحة الحموية وتفعيل دورها التنموي" كان مقداره (3.77) على مقياس ليكارت الخماسي الذي يشير إلى أن الدولة تعمل على ترقية السياحة الحموية، إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة " تفعيل دور المؤسسات الإعلامية في نشر الإعلام السياحي للترويج للوجهة السياحية يساهم في ترقية السياحة الحموية" بمتوسط حسابي بلغ (4.28)، وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.77) وهو ما يعكس اهتمام الدولة بالترويج للسياحة لمحاولة جذب أكبر قدر ممكن من السياح ومنه ترقية السياحة الحموية، وانحراف معياري بلغ (0.47)، تليها كل من " توفير مناخ استثماري مناسب للسياحة الحموية يساهم في زيادة عدد السياح المحليين والأجانب " و" دعم التنافسية وتطوير المنتج السياحي الحموي يعمل على إحداث التنمية على المستوى المحلي " بمتوسط حسابي بلغ (4.23) و(4.09) لكل منهما على التوالي وانحراف معياري بلغ (0.75) و (0.56) على التوالي، فيما حصلت الفقرة " تعمل ولاية قالة على نشر الوعي السياحي لدى سكان الولاية للاستقبال اللائق للوافدين من خارج الولاية " على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.72)، وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.77) وانحراف معياري (1.16)، ونلاحظ أن نسبة التشتت منخفضة وهو ما يدل على تقارب في وجهات النظر، حيث بلغ الانحراف المعياري للمحور الثاني (0.82). وهو ما يعكس ضعف دور الدولة في دعم وترقية السياحة الحموية، وتركيزها على التمويل دون أن تولي السياح أهمية تتعلق بنشر الوعي السياحي لترويج منتجاتها السياحية واستغلال أنظمة المعلومات والإعلام للترويج للوجهة السياحية لتصبح مقصدا يدخل ضمن إطار تنافسي مع بقية الولايات الأخرى.

2.4.4.5. اختبار الفرضيات

نقوم باختبار فرضيات الدراسة باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، بحيث نقبل الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة أكبر من 0.05 ونرفض إذا كانت قيمة مستوى الدلالة تساوي أو أقل من 0.05 وفيما يلي عرض النتائج:

1.2.4.4.5. الفرضية الأولى: لاختبار صحة الفرضية الأولى تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط

لعامل أهمية السياحة الحموية والواقع السياحي في ولاية قالة على القدرة على تحقيق التنمية المحلية.

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لأهمية السياحة الحموية والواقع السياحي في الولاية وقدرتها على

تحقيق التنمية المحلية.

H_1 : هناك أثر ذو دلالة احصائية لأهمية السياحة الحموية والواقع السياحي في الولاية وقدرتها على تحقيق

التنمية المحلية.

والجدول التالي يبين معامل الارتباط، مربع الارتباط، معامل الانحدار، وقيمتي F و T، ومستوى الدلالة.

الجدول رقم (36.5): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر أهمية السياحة الحموية والواقع السياحي في الولاية وقدرتها على تحقيق التنمية المحلية.

المتغير التابع	الارتباط R	معامل التحديد R ²	F المحسوبة	DF درجة الحرية		sig مستوى الدلالة	β معامل الانحدار	T المحسوبة	Bita
التنمية المحلية	0.656	0.430	88.26	1	الانحدار	0.000	0.939	9.395	0.658
				117	البواقي				
				118	المجموع				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

بناء على نتائج الجدول السابق، فقد بلغ معامل الارتباط بين عامل أهمية السياحة الحموية

وتحقيق التنمية المحلية ما قيمته 0.65، وبلغت قيمة معامل التحديد 0.43، أي أن المتغير المستقل قد

استطاع تفسير ما مقداره 43% من التغير في المتغير التابع، وهو ما يفسر قوة العلاقة بين المتغيرين

وتبين من الاختبار الاحصائي أن هذه النسبة ذات دلالة احصائية عند مستوى أقل من 0.05، حيث بلغت

قيمة الاختبار الاحصائي f المحسوبة 88.26 ومستوى دلالة 0.00 وهو أصغر من المستوى المقبول

(0.05) وبذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى أهمية السياحة الحموية

و الواقع السياحي بولاية قالة يؤثر تأثير ذو دلالة إحصائية على تحقيق التنمية المحلية.

واستنادا إلى قيمة معامل الارتباط R ما مقداره 65% مما يدل على وجود أثر لأهمية السياحة الحموية والواقع السياحي بولاية قالمة على تحقيق التنمية المحلية.

2.2.4.4.5. الفرضية الثانية: لاختبار صحة الفرضية الثانية تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط

لعامل فعالية سياسات الدولة في ترقية السياحة الحموية على القدرة على تحقيق التنمية المحلية.

H₀: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية على فعالية سياسات الدولة في ترقية السياحة الحموية على تحقيق التنمية المحلية.

H₁: هناك أثر ذو دلالة إحصائية على فعالية سياسات الدولة في ترقية السياحة الحموية على تحقيق التنمية المحلية.

والجدول التالي يبين معامل الارتباط، مربع الارتباط، معامل الانحدار، وقيمتي F و T، ومستوى الدلالة.

الجدول رقم (37.5): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر مدى فعالية سياسات الدولة في ترقية السياحة الحموية على تحقيق التنمية المحلية.

bita	T المحسوبة	β معامل الانحدار	sig مستوى الدلالة	DF درجة الحرية	F المحسوبة	معامل التحديد R ²	الارتباط R	المتغير التابع
0.457	5.557	0.521	0.000	1	الانحدار	30.39	0.209	التنمية المحلية
				117	البواقي			
				118	المجموع			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss.

بلغ معامل الارتباط بين عامل فعالية سياسات لدولة لترقية السياحة الحموية وتحقيق التنمية المحلية 0.45، وبلغت قيمة معامل التحديد 0.20، أي أن المتغير المستقل قد استطاع تفسير ما مقداره 20% من التغير في المتغير التابع، وتبين من الاختبار الإحصائي أن هذه النسبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 0.05، حيث بلغت قيمة الاختبار الإحصائي f المحسوبة 30.39 ومستوى دلالة (0.00) وهو أصغر

من المستوى المقبول (0.05) وبذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تشير لمدى فعالية سياسات الدولة في ترقية السياحة الحموية يؤثر تأثير ذو دلالة إحصائية على تحقيق التنمية المحلية.

واستنادا إلى قيمة معامل الارتباط R ما مقداره 45% مما يدل على وجود أثر لفعالية سياسات الدولة لترقية السياحة الحموية على تحقيق التنمية المحلية.

3.2.4.4.5. الفرضية الثالثة: لاختبار صحة الفرضية الثالثة تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط

لعامل أهمية السياحة الحموية على القدرة على فعالية سياسات الدولة لترقيتها.

H_0 : ليس هناك أثر ذو دلالة إحصائية على أهمية السياحة الحموية على فعالية سياسات الدولة لترقيتها.

H_1 : هناك أثر ذو دلالة إحصائية على أهمية السياحة الحموية على فعالية سياسات الدولة لترقيتها.

والجدول التالي يبين معامل الارتباط، مربع الارتباط، معامل الانحدار، وقيمتي F و T، ومستوى الدلالة.

الجدول رقم (38.5): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر أهمية السياحة الحموية على فعالية سياسات الدولة لترقيتها.

المتغير التابع	الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	DF درجة الحرية	sig مستوى الدلالة	β معامل الانحدار	T المحسوبة	bita
فعالية سياسات الدولة	0.449	0.201	29.49	الانحدار	1	0.00	5.430	0.449
				البواقي	117			
				المجموع	118			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

بلغ معامل الارتباط بين أهمية السياحة الحموية وفعالية سياسات الدولة لترقيتها 0.44، وبلغت

قيمة معامل التحديد 0.20، أي أن المتغير المستقل قد استطاع تفسير ما مقداره 20% من التغير في

المتغير التابع، وتبين من الاختبار الاحصائي أن هذه النسبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من

0.05، حيث بلغت قيمة الاختبار الاحصائي f المحسوبة 29.49 ومستوى دلالة (0.00) وهو أصغر من المستوى المقبول (0.05) وبذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تشير إلى أن أهمية السياحة الحموية تؤثر تأثير ذو دلالة احصائية على فعالية سياسات الدولة لترقيتها. واستنادا إلى قيمة معامل الارتباط R ما مقداره 44% مما يدل على وجود أثر وإن كان قليل لعامل أهمية السياحة الحموية وفعالية سياسات الدولة لترقيتها.

فالنظرة الجديدة للسلطات العمومية تعتبر القطاع السياحي كقطاع نشاط خالق للثروات ومساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال صياغة الإستراتيجيات التنموية الهادفة إلى تطويره والنهوض به بصفته قطاع يساهم في تنويع الصادرات خارج المحروقات التي تبقى في الوقت الحالي رهينة لمداخيل المحروقات.

3.4.4.5. نتائج الدراسة العلمية

بناء على ما تم من جمع وتحليل البيانات الخاصة بهذه الدراسة، وبعد اختبار الفرضيات تم التوصل إلى أن ترقية السياحة الحموية يعتبر ضرورة حتمية لتفعيل دورها التنموي على المستوى المحلي والوطني، والنتائج كالاتي:

- هناك أثر ذو دلالة إحصائية لأهمية السياحة الحموية والواقع السياحي بولاية قالمة على تحقيق التنمية المحلية.
- هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمدى فعالية سياسات الدولة في ترقية السياحة الحموية على تحقيق التنمية المحلية.
- هناك أثر ذو دلالة إحصائية لأهمية السياحة الحموية والواقع السياحي على فعالية سياسات الدولة لترقيتها.

- إن هذه النتائج تعكس مساهمة السياحة الحموية كنمط سياحي في تحقيق التنمية المحلية في ولاية قالمة من خلال خلق وتوفير فرص عمل جديدة، من خلال العوائد الجبائية التي تحصل عليها الجماعات المحلية وبالتالي تلعب دورا في تنمية المجتمع المحلي ومنه محاولة إرساء مبادئ الاستدامة في القطاع السياحي على مستوى الولاية.
- إن امتلاك ولاية قالمة لمقومات السياحة الحموية له دور كبير في تفعيل وتعزيز الدور التنموي لهذه الولاية، وبفضل السياحة الحموية أصبحت قالمة تنافس بقية الولايات في جذب السياح وذلك من خلال ترقية هذا النمط السياحي وتنشيطه وجعله منتجا سياحيا قابلا للمنافسة، وله القدرة على تنشيط وترقية الاقتصاد الوطني، ودفع عجلة التنمية المحلية.
- يعتبر دور الدولة والفاعلين على القطاع السياحي ذو فعالية ضعيفة لترقية السياحة الحموية وتفعيل دورها التنموي، حيث وعلى الرغم من الدور الحكومي لترقية وتطوير ودعم المنتج السياحي الحموي، إلا أن هذا الدور يبقى محدودا في ظل العراقيل التي يشهدها القطاع السياحي.
- لا يتمتع سكان ولاية قالمة بثقافة سياحية تشجع السياح على زيارة الولاية.
- لا تعتبر جهود الدولة لترقية وتفعيل السياحة الحموية وحدها كافية للنهوض بالقطاع السياحي، بل لابد من تضافر كافة الأطراف سواء تعلق بالحكومة، أو دور المؤسسات الإعلامية في نشر الاعلام السياحي للترويج للوجهة السياحية، أو الأفراد من خلال تنمية الثقافة السياحية لدى الفرد الجزائري، وذلك لصياغة الحلول والعمل على الارتقاء بالمستوى التنافسي للمنتج السياحي الحموي والعمل على تطويره.

خلاصة الفصل:

بالرغم من اشتهار الولاية بطابعها السياحي، إلا أن هذا النشاط لا يُساهم بشكل كبير في تحريك عجلة التنمية المحلية، والسبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى النقص الكبير في الهياكل السياحية من فنادق ومطاعم وفضاءات للتسلية والترفيه، زيادة على ضعف في نوعية الخدمات المقدمة من جهة وارتفاع أسعارها من جهة أخرى، وهذه الوضعية هي نتيجة لإهمال الميزة التي تتمتع بها هذه الولاية، حيث حرمتها هذا الإهمال لسنوات من استثمارات حقيقية من شأنها تطوير مرافقها السياحية مثلما هو الحال بالولايات المُجاورة.

وعلى هذا الأساس يُعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية قالمة بمثابة أداة مُحركة للتنمية السياحية على مستوى الولاية، إذ يتضمن هذا المخطط العديد من المشاريع التي من شأنها ترقية هذا القطاع وبالتالي إعطائه دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية.

وقد توصلت الدراسة الميدانية إلى ضرورة ترقية السياحة الحموية وتفعيل دورها التنموي، خاصة في ظل الإمكانيات والمقومات الهامة التي تحوز عليها الولاية والتي يقابلها ضعف الأداء على مختلف الأصعدة، فضلا عن الدور المحدود وغير المفعّل للدولة في تطوير وترقية هذا المنتج السياحي.

الخاتمة العامة

الخاتمة:

لقد حاولت هذه الدراسة كما هو معلوم توضيح وإبراز مقومات وخصائص السياحة الحموية كضرورة لتفعيل دورها التنموي مستوى ولاية قالمة، فقد تم التطرق من خلال هذه الدراسة إلى السياحة الحموية أو الاستشفائية كما تسمى أيضا، وذلك عبر الإلمام بالإطار النظري للسياحة ثم تحديد ماهية السياحة الحموية من خلال التطرق إلى مفهومها وأهميتها فضلا عن محدداتها وأبرز متطلباتها.

ثم حاولت الدراسة تقديم مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالتنمية المحلية، بدءا بالتطرق إلى التنمية وأبرز أهدافها، ثم التعرف على ماهية التنمية المحلية من خلال تحديد مفهومها وأبرز خصائصها، فضلا عن تحديد أهم ركائز وآفاق سياسة التنمية المحلية وأهم التحديات التي واجهتها.

وقد كان لزاما إبراز واقع إستراتيجية التنمية المحلية في الجزائر ضمن البرامج التنموية خلال الفترة "2001-2014" والتطرق إلى واقع السياحة في الجزائر ودورها في التنمية المحلية على مستوى البعدين الاقتصادي والاجتماعي، من خلال رفع معدلات الشغل والقيمة المضافة وتنشيط المبادلات التجارية، كما تطرقت الدراسة إلى توضيح الإستراتيجية الوطنية لترقية قطاع القطاع السياحي ودعم قدرته التنافسية وتفعيل دوره في التنمية في الجزائر، من خلال إبراز واقع السياحة الحموية في الجزائر وإبراز معوقاتها، ثم تبيان الجهود الحكومية لتهيئة مناطق التوسع السياحي ومنه ترقية السياحة الحموية وتفعيل دورها التنموي، وفي الأخير تمت الإشارة إلى واقع السياحة الحموية على مستوى ولاية قالمة مع إبراز دورها التنموي محليا وتوضيح آليات تنميتها، لنختتم هذه الدراسة بدراسة ميدانية تم الاعتماد فيها على توزيع استبانة على عينة من الهيئات والمؤسسات القائمة على السياحة والناشطة على مستوى الولاية، محاولين إسقاط هذه الدراسة على الواقع الفعلي لقطاع السياحة في الجزائر باعتبار أن ما ينطبق على هذه العينة فهو ينطبق على معظم الولايات في الجزائر.

وبالرجوع إلى ولاية قالمة، فقد تبين جليا دور ومساهمة السياحة الحموية في الارتقاء بمستوى التنمية المحلية فيها، وذلك نتيجة دورها البارز في التشغيل وامتصاص البطالة، وفعاليتها في تغطية الاحتياجات المحلية للولاية ورفع الإيرادات الجبائية لمختلف البلديات. إلا أن هذه المساهمة لم ترق إلى المستوى الذي يجعل من هذا النمط السياحي يمثل إستراتيجية تنموية فعالة، الأمر الذي يستدعي من السلطات الولائية الحزم والاستفاقة للنهوض بالقطاع السياحي وإتاحة كافة الوسائل لتنميته وتطويره.

لا شك في أن ولاية قالمة تتمتع بمؤهلات سياحية، تتنوع بين المؤهلات الطبيعية والتاريخية والثقافية. وبالرغم من اشتهارها بطابعها السياحي، إلا أن هذا النشاط لا يُساهم بشكل كبير في تحريك عجلة التنمية المحلية، والسبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى النقص الكبير في الهياكل السياحية من فنادق ومطاعم وفضاءات للتسلية والترفيه، زيادة على ضعف نوعية الخدمات المقدمة من جهة وارتفاع أسعارها من جهة أخرى، وهذه الوضعية هي نتيجة لإهمال الميزة التي تتمتع بها هذه الولاية، حيث حرّمها هذا الإهمال لسنوات من استثمارات حقيقية من شأنها تطوير مرافقها السياحية مثلما هو الحال بالولايات المُجاورة.

وعلى هذا الأساس يُعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية قالمة بمثابة أداة مُحركة للتنمية السياحية على مستوى الولاية، إذ يتضمن هذا المخطط العديد من المشاريع التي من شأنها ترقية هذا القطاع وبالتالي إعطائه دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية.

لذا فالقطاع السياحي على مستوى ولاية قالمة عبارة عن صورة مُصغرة لحالة القطاع على المستوى الوطني، إذ يُشير إلى نفس المُفارقة، إمكانيات ومقومات هائلة يُقابلها ضعف في الأداء على مختلف المستويات، وبهذا الشكل لا يُمكن الحديث عن مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المحلية إلا عبر الإسراع في استغلال هذه المؤهلات وفق متطلبات التنمية المستدامة.

1. النتائج:

من خلال دراستنا للجوانب النظرية والميدانية لهذا الموضوع وجدنا ما يلي:

- تعتبر التنمية المحلية القاعدة الأساسية لبناء التنمية الوطنية الشاملة، إذ تمثل الوسيلة الأنسب لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القطري، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ مشروعات التنمية، مما يستوجب تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية وإدماجها في التنمية الوطنية.

- هناك علاقة وطيدة بين التنمية والسياحة، بحيث هي علاقة تأثير وتأثر، فازدهار التنمية هو مؤشر هام من مؤشرات انتعاش القطاع السياحي.

- ضعف القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري يعود أساسا إلى إهماله في مختلف برامج التنمية قبل سنة 2000 واعتباره قطاعا ثانويا غير مربح.

- تعتبر السياحة أكثر جدوى للاقتصاد الجزائري ككل، وذلك للخروج من تبعية الاقتصاد الوطني للريوع النفطية، نظرا لما يمتاز به هذا القطاع من قدرة على خلق فرص العمل وتوزيع أكثر عدلا للدخول بين مختلف المناطق، فضلا عن رفع إنتاجية الاقتصاد الوطني وتحسين القيمة المضافة للاقتصاد.

- يتجلى دور ومكانة السياحة الحموية في دفع عجلة التنمية بالجزائر من خلال دورها البارز في مجال التشغيل، إضافة إلى مساهمتها في القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي، بينما يتجلى دورها في تجسيد التنمية المحلية بولاية قالمة من خلال مساهمتها في توفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة، كما قامت هذه المؤسسات الناشطة في ميدان السياحة بدور بارز في تلبية الاحتياجات المحلية للسكان عن طريق توفير مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات، إضافة إلى دورها في توفير الموارد المالية من خلال رفع الإيرادات الجبائية للمنطقة، هذا فضلا عن مساهمتها في تحسين وتطوير بقية المجالات.

- على الرغم من أن السياحة الحموية اعتبرت في الفترة الأخيرة أحد البنود الهامة للخطط والبرامج التنموية الجزائرية، إلا أنها لم تلق في التطبيق العملي على أرض الواقع الاهتمام الذي يتناسب مع أهميتها ودورها الاقتصادي.

- كما تظهر النتائج المستخلصة من الدراسة وجود علاقة قوية بين السياحة الداخلية وترقية السياحة الحموية في الجزائر، إذ تسهم في تنمية الولايات الداخلية من خلال قدرتها على خلق مهارات سياحية وثقافية وفنية، إضافة إلى خلق مناصب عمل وجلب العملة الصعبة بفعل التدفقات المتزايدة للسياح.

- كما أظهرت النتائج مساهمة السياحة الحموية لولاية قلمة في ترقية السياحة بالولاية ودعم التنمية المحلية ولو بجزء قليل، وذلك من خلال الهياكل القاعدية لولاية قلمة ودورها في دعم السياحة من خلال توفير شبكة للطرق، وتوفير مجموعة من الفنادق والمركبات المعدنية باعتبارها هياكل لتتنقل وإيواء الوافدين بالحمامات المعدنية.

- لا تعتبر جهود الدولة لترقية وتفعيل السياحة الحموية وحدها كافية للنهوض بالقطاع السياحي، بل لابد من تضافر كافة الأطراف سواء تعلق بالحكومة، أو دور المؤسسات الإعلامية في نشر الاعلام السياحي للترويج للوجهة السياحية، أو الأفراد من خلال تنمية الثقافة السياحية لدى الفرد الجزائري، وذلك لصياغة الحلول والعمل على الارتقاء بالمستوى التنافسي للمنتج السياحي الحموي والعمل على تطويره.

- نقص الوعي لدى المواطن حول أهمية السياحة الحموية، وضعف السياحة الداخلية مما يزيد من تأثير الموسمية السياحية.

2. التوصيات

أما بخصوص توصياتنا فستكون موجهة للجهات التي تعتبر مسؤولة عن وجود المشاكل المتسببة في عدم ترقية السياحة الحموية لمستويات عالية على الرغم من اختلاف نسبة مسؤوليتها من جهة إلى أخرى واختلاف صورة هذه المسؤولية أيضا، وتتلخص توصياتنا بالآتي:

- ❖ العمل على تحقيق التنمية الوطنية الشاملة في المناطق السياحية الحموية وتزويدها بكافة المرافق اللازمة لتأدية وظيفتها العلاجية والاستشفائية على أكمل وجه.
- ❖ وضع السياحة الحموية ضمن أولويات الاقتصاد الوطني للحفاظ على الموارد وحماية البيئة من خلال تنمية المنتجعات العلاجية.
- ❖ العمل على وضع السياسات التجارية والمالية وسن التشريعات وإصدار القرارات الخاصة بالصحة والمدروسة التي من شأنها رفع كفاءة وأداء الاقتصاد الجزائري بشكل عام وقطاع السياحة بشكل خاص.
- ❖ حوكمة السياسة السياحية في الجزائر من خلال تبني مقاربة رشيدة تتصف بالشفافية والخضوع لجهاز رقابي فعال وفق مخطط وطني طويل المدى.
- ❖ توسيع برامج التنمية السياحية الحالية وأهدافها والعمل على تطبيقها الحسن، مع التركيز على تنمية سوق سياحية داخلية ترضي رغبات السياح الجزائريين.
- ❖ اعتبار التدريب والتكوين السياحي ونشر الوعي الثقافي والسياحي في أوساط المواطنين عناصر لازمة لعملية التنمية السياحية، والعمل على إنشاء المزيد من مراكز التكوين السياحي الفندقي.
- ❖ زيادة عدد مراكز التدريب المهني وفتح تخصصات جديدة فيها من ضمنها تخصصات لها علاقة بخصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مجال السياحة.
- ❖ الدعوة لإنشاء قناة إعلامية وطنية تعنى بالدعاية السياحية، وخلق منبر تواصل وتبادل مختلف الخبرات في هذا القطاع.
- ❖ العمل على الاستفادة من الخبرات الأكاديمية الممثلة بأساتذة الجامعات والطلاب أصحاب الاختصاص وعلى وجه التحديد كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية وكليات التكنولوجيا، ويأتي ذلك من خلال ترتيب الندوات وورشات العمل وإشراك أساتذة الجامعات فيها والاستفادة من استشاراتهم

الأكاديمية، وكذلك إشراك الطلاب في العمل السياحي والإداري ضمن المساقات التدريبية والبحثية ومساقات خدمة المجتمع المحلي.

❖ تكثيف التواجد الأمني بالمناطق السياحية، مع تقليل الاجراءات الأمنية في التعامل مع السائح، والتركيز في خطط التسويق السياحي على عنصر التحسن الأمني المسجل.

❖ مراجعة الأسعار المطبقة للخدمات السياحة ومن أهمها الأسعار المطبقة في الفنادق وأسعار النقل خاصة فيما يتعلق بالنقل الجوي والبحري.

❖ الاشتراك في شبكات المعلومات الدولية التي ستصبح الأساس التسويقي للسياحة الحموية.

❖ تدعيم كل الأجهزة المساعدة على الاستثمار في السياحة، وهذا عن طريق فتح المجال أمام الحركة الجموعية المهمة بالإدماج المهني والتشغيل للقيام بالدور الإعلامي والتنشيطي في الوسط الشبابي.

❖ تطبيق سياسة رفع سقف القروض المسموح به للبنوك على مستوى فروعها ووكالاتها، والمعالجة السريعة والفعالة لملفات القروض المقدمة من قبل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مجال السياحة.

❖ العمل على إيجاد سبل كفيلة بتنمية عدد السياح الداخليين للجزائر والتقليل من عدد الجزائريين المتوجهين للخارج.

❖ ضرورة الاستفادة من الأفكار والأساليب والنماذج العربية والعالمية في التعامل مع السياحة العلاجية والاستشفائية، وفي تطوير آليات تنمية الاستثمار فيها.

❖ العمل على تفعيل دور الدولة الجزائرية في رفع قدرة المؤسسات السياحية على المنافسة من خلال:

- وضوح وشفافية القوانين والتشريعات المنظمة للبيئة الاستثمارية المشجعة.
- إتباع سياسات اقتصادية ومالية وتقنية وضريبية متوازنة ومترابطة وإجراءات إدارية مرنة ومنفتحة.

أما فيما يخص ترقية السياحة الحموية على مستوى ولاية قالمة ارتأينا تقديم جملة من التوصيات
نوجزها كالآتي:

✚ توفير التسهيلات القانونية والتشريعية مع شرحها وتوضيحها ومحاولة تقليص تقشي ظاهرة البيروقراطية.

✚ يجب على مناطق الولاية برمتها استغلال الإمكانيات المتاحة والخصوصيات المتميزة بها كليا عبر الأجهزة المساعدة للاستثمار في السياحة، لوضعها في خدمة التنمية وتشجيع الاستثمار.

✚ توفير نظام جبائي على مستوى الولاية يكون محفزا وفعالا ويساعد على توفير محيط استثماري ملائم.

✚ تحسين مستوى الهياكل القاعدية على مستوى ولاية قالمة بما يتلاءم مع متطلبات التطور السياحي خاصة في مجال النقل.

✚ تفعيل دور الإدارة المحلية بولاية قالمة في مجال القيام بالدراسات وإقامة المدن السياحية، والبنى التحتية التي يتطلبها القطاع.

✚ تقليص تكاليف الإجراءات الإدارية وكثرة الرخص والوثائق المطلوبة من المستثمر للموافقة على الاستثمار، حيث يتطلب وقتا كبيرا لإتمام ذلك بالإضافة إلى غموض التشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمار أثناء تطبيقها مما يؤدي بالمستثمرين إلى تفضيل مناطق أخرى.

✚ تجاوز مشكلة العقار، وخاصة العقار السياحي وذلك من خلال اهتمام السلطات الولائية بتخفيض الإجراءات المصاحبة لإنشاء العقار.

✚ العمل على استغلال كافة الإمكانيات التي تتوفر عليها الولاية في مجال السياحة الحموية وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة في المجال السياحي على مستوى المناطق الحموية

الموجودة بالولاية سواء كانت فنادق، عيادات طبية، وكالات سياحية، مقاهي وفنادق.

✚ تعزيز الأمن السياحي ونشره في الأوساط السياحية.

- ✚ العمل على وضع خطط استثمارية واضحة في مجال السياحة الحموية عن طريق توفير مناخ استثماري تحفيزي بما يتوافق وزيادة عدد السياح. أي المزيد من التسهيلات لعرض المنتج السياحي بما يوافق وتحفيز الطلب السياحي.
- ✚ ضرورة توفير مختلف المرافق والحدائق لدعم هذا النوع من السياحة، إضافة إلى تطوير شبكة استقبال الزبائن من فنادق ومركبات خاصة في مناطق تواجد الحمامات المعدنية لأن الزبائن عادة ما يعانون من قلة هذه المرافق خاصة في فصل الربيع.
- ✚ ضرورة تكامل الجهود بين الهيئات السياحية المختلفة، وذلك من خلال عرض المنتجات التقليدية في الهياكل السياحية خاصة الفنادق والوكالات السياحية.
- ✚ العمل على تخصيص هيئات خاصة تشرف على المحافظة على المعالم واستغلالها بالشكل الإيجابي، من خلال إعادة الاعتبار لها، ومنه تفعيل وتنشيط السياحة بهذه المناطق.
- ✚ نشر الثقافة السياحية في أوساط المجتمع بمختلف فئاته من قبل جميع الهيئات المعنية، من خلال تفعيل دور المؤسسات الإعلامية في نشر الإعلام السياحي، من خلال الإعلام الجوّاري الذي تقوم به الإذاعات المحلية عبر الوطن.
- ✚ الترويج "للوجهة السياحية المحلية" من خلال تنظيم رحلات جماعية إلى مختلف المواقع السياحية عبر ربوع الوطن حسب الفصول والمناسبات وخاصة لفائدة العائلات.
- ✚ تنويع المنتجات السياحية من خلال اقتراح برامج سياحية مختلفة، تستجيب إلى متطلبات السائح المحلي.
- ✚ تنويع العروض السياحية وتوفير مرافق الإيواء للنهوض بمستوى العرض أمام الطلب والتمكن بذلك من ضبط الأسعار وجعلها في متناول الأسرة الجزائرية تدعوماً للسياحة الحموية والسياحة الداخلية.
- ✚ تفعيل دور الشراكة بين القطاع العام والخاص في القطاع السياحي، مع فتح المجال أمام المستثمر

الأجنبي بهدف تنويع المنتج السياحي، وبالتالي تعظيم جانب العرض ليتوازن مع جانب الطلب.

✚ تعاون كل الأجهزة المعنية بتحقيق سياسة سياحية شاملة تهتم بتغيير سلوكيات المواطنين المتعلقة برفع وعيهم السياحي وتحسين اهتمامهم نحو حسن التعامل مع السياح وتعزيز السلوكيات الاجتماعية؛

✚ العمل على دعم ومرافقة المؤسسات الفندقية لمساعدتها على توسيع سعة الإيواء والاستقبال وإعادة الاعتبار للحظيرة الفندقية.

✚ تشجيع الاستثمار في المجال السياحي بمنح القروض الطويلة الأجل وتسهيل الإجراءات لذلك وحسن توجيهه، بالإضافة إلى حل مشكلة العقار ومشكلة التأمينات التي مازالت تخيف المستثمرين.

✚ فتح تخصصات في مختلف الجامعات والمعاهد لزيادة الخبراء والمتخصصين في هذا المجال، بالإضافة إلى زيادة البحوث والدراسات بهدف النهوض بهذا القطاع.

✚ تسهيل مهام الباحثين والمخططين السياحيين، من خلال توفير قاعدة بيانات خاصة بالإحصائيات السياحية تكون شاملة لمعظم المؤشرات التي يحتاجها هذا النوع من الدراسات القياسية لضمان نتائج أكثر دقة وأكثر تفسيرات للواقع.

أخيرا نأمل أن تتحول ولاية قالمة إلى قبلة حقيقية للسياح وتكون لها مكانة مرموقة محليا ووطنيا تنافس السياحة الجهوية والعالمية، وتكون للسياحة الحموية مساهمة فعلية في التنمية المحلية وبديلا اقتصاديا فعليا، وهذا لن يكتب له النجاح إلا بتضافر جهود الجميع والرغبة الفعلية في تطوير القطاع، والصرامة في تنفيذ المشاريع المسطرة لتنمية القطاع السياحي، وعدم الوقوع في الأخطاء السابقة، بالإضافة إلى تخصيص إيرادات مالية معتبرة لبعث مشاريع البنى التحتية، والتكوين في المجال الفندقي والسياحي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ-الكتب

1. إبراهيم خليل بظاظو، (2009): التخطيط والتسويق السياحي باستخدام GIS، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان.
2. إبراهيم خليل بظاظو، (2010): الجغرافيا السياحية-تطبيقات على الوطن العربي، ط1، دار الوراق، للنشر والتوزيع.
3. أبو النجا محمد العمري، (2000): تنظيم المجتمع والمشاركة الشعبية: منظمات، استراتيجيات، المكتبة الجامعية، الإسكندرية.
4. أحمد الجلاذ، (1998): البيئة المصرية وقضايا التنمية، ط 1، عالم الكتب، القاهرة.
5. أحمد الجلاذ، (2000): البيئة والسياحة العلاجية"، ط 1، عالم الكتب، القاهرة.
6. أحمد فوزي ملوخية، (2007): التنمية السياحية، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
7. أحمد فوزي ملوخية، (2007): مدخل إلى علم السياحة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
8. أحمد مصطفى خاطر، (1999): تنمية المجتمعات المحلية، ط 1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
9. آسيا محمد إمام الانصاري، إبراهيم خالد عواد، (2002): "إدارة المنشآت السياحية"، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
10. أحمد رشيد، (1989): التنمية المحلية، ط 1، دار النهضة العربية.
11. إيمان عطية ناصف، (2000): دراسات نظرية في التنمية الاقتصادية، ط 1، الدار الجامعية، مصر.
12. أيمن عودة المعاني، محمود عودة أبو فارس، نظرية الإدارة المحلية وتطبيقاتها في المملكة الأردنية الهاشمية، مركز أحمد ياسين للتوزيع، عمان.
13. بركات كامل النمر المهيترات، (2011): "الجغرافيا السياحية-الأقاليم السياحية في العالم"، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان.
14. بركات كامل النمر المهيترات، (2012)، الجغرافيا السياحية-الأقاليم السياحية في العالم، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
15. جليلة حسن حسنين، (2006): التنمية السياحية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
16. جمال الدين العويسات، (2000): العلاقات الاقتصادية الدولية للتنمية، دار هومة للنشر، الجزائر.

17. جهاد أبو السندس وآخرون، (2011): اللامركزية والتنمية المحلية-بناء مجتمعات محلية فاعلة في الأردن، الرؤى للنشر والتوزيع، الأردن.
18. جهاد أبو السندس، (2011): منهجية تطوير القدرات المؤسسية في التنمية المحلية، الرؤى للنشر والتوزيع.
19. حابس سليمان سماوي، (2008): "السياحة في الأردن-دراسة جغرافية"، وزارة الثقافة، عمان.
20. حسين ابراهيم عيد، (1990): دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، ط 1، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية.
21. خالد مقابلة، علاء السراني، (2000): التسويق السياحي الحديث - سلسلة السياح والفنادق، دار وائل للنشر، عمان،
22. خالد مقابلة، فيصل الحاج ذيب، (2000): "صناعة السياحة في الأردن"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
23. رشاد أحمد عبد اللطيف، (2002): أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، القاهرة.
24. رشاد أحمد عبد اللطيف، (2011): الإطار النظري لتنمية المجتمع المحلي، ط1، دار الوفاء لندنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.
25. رعد مجيد العاني، (2008): "الاستثمار والتسويق السياحي"، ط1، كنوز المعرفة، عمان.
26. زياد سليمان العبيسات، (2010): السياحة والمعالم الدينية في الأردن، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
27. زيد منير عبوي، (2008): السياحة في الوطن العربي، ط 1، دار اليا لندشر والتوزيع، عمان.
28. سامي محمد جابر وآخرون، (2000): علم اجتماع المجتمعات الحديثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
29. سامية جلال سعد، (2005): الإدارة البيئية المتكاملة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، اميرشن للطباعة، مصر.
30. السبتي وسيلة، (2009): تمويل التنمية المحلية، ط 1، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
31. سعاد عمران منصور، (1995): السياحة العلاجية وأسس تخطيط المنتجعات السياحية، القاهرة.
32. السكر مروان، (2007): السياحة مضمونها وأهدافها، ط 1، دار مجدلاوي، عمان.
33. سمير عبد الوهاب، (2000): النظم المحلية-إطار عام مع التركيز على النظام المحلي المصري، القاهرة.
34. السيد عبد المطلب غانم، (2006): الإدارة المحلية والتنمية في ظل إعادة صياغة دور الدولة، المجلد الأول، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، القاهرة.
35. صبري عبد السميع، (1996): اقتصاديات صناعة السياحة، دار الهاني للطباعة، القاهرة.
36. صبري عبد السميع، (1997): أصول التسويق السياحي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

37. صبري عبد السميع، (2007): التسويق السياحي والفندقي-أسس علمية وتجارب عربية-، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
38. صلاح الدين عبد الوهاب، (1998): الكتاب البنيوي للسياحة والفنادق، منشأة المعارف، الإسكندرية.
39. طارق كمال، (2009): السياحة والبيئة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
40. الطائي، حميد عبد النبي، (2001): أصول صناعة السياحة، ط 1، مؤسسة الوراق للنشر، عمان.
41. طه أحمد عبيد، (2010): "مشكلات التسويق السياحي"، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
42. عادل طاهر، (1990): "السياحة العلاجية"، منشورات الاتحاد العربي للسياحة، عمان.
43. عبد الرحمان يسري أحمد، (2001): تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، مصر.
44. عبد الرحمن يسري أحمد، (1990): التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، ط 1، الدار الجامعية، مصر.
45. عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، (2003): اتجاهات حديثة في التنمية، ط 1، الدار الجامعية، الأردن.
46. عبد المطلب عبد الحميد، (2001): التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، مصر.
47. عثمان محمد غنيم، بنيتانيل سعد، (1999): التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
48. عدلي أنيس سليمان، (2009): "السياحة العلاجية في مصر والعالم (دراسة جغرافية)"، ط1، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
49. عصام حسن السعدي، (2009): التسويق والترويج السياحي، دراسة التسويق السياحي والفندقي في الدول العربية، ط 1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان.
50. عطية حسين أفندي، مسعد رضوان، (2008): دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز اللامركزية في مصر، جامعة القاهرة.
51. علي حسن، (1997): المناخ والسياحة، دار الأنوار، دمشق.
52. علي فلاح الزعبي، (2013): التسويق السياحي والفندقي-مدخل صناعة السياحة والضيافة-، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
53. غادة حمود، الاتجاهات الحديثة في السياحة، المعهد المصري العالمي للسياحة والفنادق، القاهرة.
54. غريب محمد سيد أحمد، (2005): علم الاجتماع الحضري، ط 2، دار المعرفة الجامعية، مصر.

55. غزي علي وآخرون، (2003): تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر.
56. فريد كورتل، (2011): الجودة والتميز في منظمات الأعمال، ط 1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
57. فليح حسن خلف، (2006): التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط 1، عالم الكتب الحديث.
58. فؤاد عبد المنعم البكري، (2007): التسويق السياحي، عالم الكتب، القاهرة.
59. فؤاد عبد المنعم، (2004): "التنمية السياحية في مصر والعالم العربي، الإستراتيجيات" ط1، عالم الكتاب العربي، القاهرة.
60. قباري محمد إسماعيل، (1999): -علم الاجتماع السياسي- الإسكندرية، منشأة المعارف.
61. قوت القلوب محمد فريد، (2000): تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
62. كمال التابعي، (1993): تقريب العالم الحديث - دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، ط 1، دار المعارف للنشر، القاهرة.
63. ماهر عبد الخالق السيسي، (2001): مبادئ السياحة، ط 1، مجموعة النيل العربية، القاهرة.
64. مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ، (2001): مبادئ السفر والسياحة، ط 1، مؤسسة الوراق، الأردن.
65. محسن أحمد الخضيرى، (2005): السياحة البيئية، ط 1، مجموعة النيل العربية، القاهرة.
66. محسن الخضيرى، (1990): التسويق السياحي، ط 1، مكتبة مدبولي، الإسكندرية.
67. محمد الروبي، (1988): نظرية السياحة، مجموعة الدراسات السياحية، الإسكندرية.
68. محمد الصغير بعلي، (2004): قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة.
69. محمد الصيرفي، (2007): التخطيط السياحي، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
70. محمد الصيرفي، (2009): مهارات التخطيط السياحي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
71. محمد بهجت جاد الله كشك، (2008): تنظيم المجتمع من المساعدة إلى الدفاع، ط 1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
72. محمد ثابت هاشم، (2007): التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر، المكتب الجامعي الحديث.
73. محمد خميس الزوكة، (1998): صناعة السياحة، ط 1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
74. محمد خير سليم أبو زيد، (2010)، التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برمجة spss، ط 1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان.

75. محمد شبيب الخصاصنة، زياد محمد المشاقبة، (2011): التنمية السياحية المستدامة، ط 1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان.
76. محمد صبحي عبد الحكيم، حمدي أحمد الديب، (2012): "جغرافية السياحة"، ط 1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
77. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، (2003): التنمية الاقتصادية-دراسات نظرية وتطبيقية-، الدار الجامعية، الإسكندرية.
78. محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسري أحمد، (1999): التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية.
79. محمد منير حجاب، (2002): الإعلام السياحي، دار الفجر، القاهرة.
80. محمود الديماسي وآخرون، (2002): تخطيط البرامج السياحية، ط 1، دار المسيرة، عمان، الأردن.
81. محمود كامل، (1975): السياحة الحديثة علما وتطبيقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
82. محمود مهدي البياتي، (2005): تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، دار الحامد للنشر، عمان.
83. محي زيتون، (2002): مستقبل مصر بين إمكانية التنمية ومخاطر الهدر، ط 1، دار الشروق، القاهرة.
84. مدحت القرشي، (2007): التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات -، ط 1، دار وائل للنشر، عمان.
85. مروان السكر، (1999): مختارات من الاقتصاد السياحي، مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.
86. مصطفى يوسف كافي، (2009): صناعة السياحة والأمن السياحي، ط 1، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.
87. منال شوقي عبد المعطي، (2011): "جغرافيا السياحة"، ط 1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.
88. منال طلعت محمود، (2003): الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، مصر.
89. مهدي علي الوحيد، هلال إدريس مجيد، (1988): مقدمة في التنمية والتخطيط، مطبعة التعليم العالي، بغداد.
90. موفق عدنان الحميري، (2008): إدارة القرى والمنتجات السياحية -تحليل وظيفي وآفاق مستقبلية-، ط 1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان.
91. ناجي حسن خليفة، (2001): النمو الاقتصادي - النظرية والمفهوم -، ط 1، دار القاهرة، مصر.
92. نائل موسى محمود سرحان، (2003): مبادئ السياحة، ط 1، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، الأردن.
93. نبيل الروبي، (1990): نظرية السياحة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية.

94. نسرين رفيق اللحام، (2007): التخطيط السياحي للمناطق التراثية باستخدام تقنية تقييم الآثار البيئية، دار النيل للنشر، القاهرة.
95. نعيم الظاهر، سراب الياس، (2007): مبادئ السياحة، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
96. هالة عبد الرحمان الرفاعي، (1998): التأثيرات الاجتماعية والثقافية للسياحة في المجتمع المحلي، ط2، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، مصر.
97. هشام محمود الإقداحي، (2009): معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
98. هناء حافظ بدوي، (2000): التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
99. وداد أحمد كسيسو، (2002): العولمة والتنمية الاقتصادية-نشأتها تأثيرها وتطورها، ط1، دار فارس للنشر والتوزيع، عمان.

ب-المجلات والدوريات العلمية

1. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، (2008)، العدد (30)، القاهرة.
2. جغرافيا السياحة والطيران، السياحة وماهيتها، مؤسسة التدريب المهني والفني، السعودية.
3. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، (2010)، المركز الجامعي خنشلة، (العدد 07).
4. مجلة الأبحاث الاقتصادية، (2009)، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، العدد (13).
5. مجلة الإداري، (2012)، عمان، (العدد 128).
6. مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، (2011)، مجلة نصف سنوية، (العدد 15).
7. المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، (2013)، جامعة الشلف، (العدد 09).
8. مجلة الباحث، (2010)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، (العدد 07).
9. مجلة البحوث السياحية، (2008)، عدد ديسمبر، وزارة السياحة القاهرة.
10. مجلة البحوث والدراسات العلمية، (2010)، جامعة المدية، (العدد 04).
11. مجلة الجزائر سياحة. مطبعة الديوان، العدد (33).
12. مجلة الجسر، (2002)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، (العدد 02).

13. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، (2012)، جامعة عين الشمس، مصر، المجلد الأول، (العدد 01).
14. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، (2009)، المجلد 11، (العدد 4).
15. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، (2011)، جامعة سطيف، (العدد 11).
16. مجلة العلوم الإنسانية، (2009)، جامعة دمشق، (العدد 40).
17. مجلة الموروث إلكترونية شهرية متخصصة في عالم الكتب، (2012)، عمان، العدد (57).
18. مجلة جامعة الكوفة، (2014)، العراق، (العدد 20).
19. مجلة صادرة عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية، (2009)، مصر.
20. مجلة ماونة، (2009)، قالمة، الجزائر، (العدد 01).
21. ملحق الأبحاث السياحية العربية، اقتصاديات السياحة، الهيئة السياحية، جامعة الدول العربية.
22. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، (2008)، القاهرة.
23. الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، (2006)، المجلد الأول، EGSS ناشرون، اليونيسكو، الأكاديمية العربية للعلوم، بيروت.

ج-الملتقيات

1. الملتقى الأول حول: التنمية المحلية في الجزائر (واقع وآفاق)، المركز الجامعي، برج بوعريبيج، الجزائر، يومي 14 و15 أبريل 2008.
2. الملتقى الدولي الثاني حول: السياحة الصحراوية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 11 و12 مارس 2012.
3. الملتقى الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 09 و10 مارس 2010.
4. الملتقى الدولي حول: تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، يومي 1 و2 ديسمبر 2004.
5. الملتقى العلمي الدولي حول: السياحة رهان التنمية المستدامة -دراسة تجارب بعض الدول-، جامعة البليدة، يومي 24 و25 أبريل 2012.

6. الملتقى الوطني الثالث حول: التنمية المحلية المستدامة-البعد البيئي، المركز الجامعي بالمدية، الجزائر، يومي 3 و 4 مارس 2008.
7. الملتقى الوطني حول: السياحة في الجزائر الواقع والآفاق، المركز الجامعي آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي 11 و 12 ماي 2010.
8. الملتقى الوطني حول: فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، يومي 19 و 20 نوفمبر 2012.
9. مؤتمر برنامج القادة الإداريين عن السياحة، (1983): البيئة والسياحة العلاجية.

د-الرسائل والأطروحات

1. بوفليح نبيل، (2005): آثار وبرامج التنمية الاقتصادية المطبق في الجزائر (2001-2002)، مذكرة ماجستير قسم العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
2. حميد عبد الغني سيف المخلافي، (2000): المشاركة الشعبية والتنمية المحلية في اليمن، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم العلوم السياسية، اليمن.
3. خنفري خيضر، (2010): تمويل التنمية المحلية في الجزائر-واقع وآفاق، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
4. ديمة غازي المشربش، (2008): العوامل المؤثرة على مدى رضا السياح عن السياحة العلاجية في الأردن، مذكرة ماجستير، قسم التسويق، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن.
5. السبتي وسيلة، (2013): تمويل التنمية المحلية من منظور إسلامي-مساهمة صندوق الزكاة والوقف-، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
6. فادي محمد السميحات، (2013): أثر السياحة العلاجية على الاقتصاد الوطني في الأردن، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
7. فاطمة علي محمد الربابعة، (1995): دور مجالس الخدمات المشتركة في التنمية المحلية في الأردن، مذكرة ماجستير، قسم الإدارة العامة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

8. كواش خالد، (2004): أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
9. هدير عبد القادر، (2006): واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

هـ-القوانين والتشريعات والتقارير

1. البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة (2005-2009)، مجلس الأمة، أفريل 2005.
2. البرنامج التنموية الخماسي فترة (2010-2014)، مجلس الأمة، ماي 2010.
3. التقرير الاحصائي السنوي، (2013): وزارة الصحة الأردنية.
4. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الطرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني، جوان 2002.
5. تقرير وزارة السياحة والصناعات التقليدية، تصور تطوير السياحة للعشرية (2004-2010).
6. تقرير وزارة السياحة، (2003): محضر مختصر لأشغال جلسات المجلس الشعبي الوطني، المصادقة على مشروع قانوني التنمية المستدامة للسياحة ومناطق التوسع والمواقع السياحية.
7. تقرير وزارة السياحة، تصور تطوير قطاع السياحة للعشرية (2004-2013).
8. الجمهورية الجزائرية، الديوان الوطني للسياحة، إحصائيات (1985).
9. الجمهورية الجزائرية، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، إنشاء المخطط الثلاثي (67-69).
10. الجمهورية الجزائرية، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، إنشاء المخطط الرباعي الأول (1970-1973).
11. الجمهورية الجزائرية، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، إنشاء المخطط الرباعي الثاني (1974-1977).
12. الجمهورية الجزائرية، وزارة السياحة، (2002): مشروع أولي لميثاق السياحة.
13. الجمهورية الجزائرية، وزارة السياحة، مديرية الإحصائيات (1974).
14. الديوان الوطني للإحصائيات (1970).
15. الديوان الوطني للسياحة، (2009): "الجزائر حمامات معدنية"، منشورات الديوان الوطني، الجزائر.
16. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، (2000): مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدورة 16.

17. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، (2005): تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، السداسي الثاني من سنة 2005.

18. المجلس الوطني الاقتصادي، (1988): مشروع التقرير التمهيدي، المدينة الجزائرية.

19. مجموعة من الخبراء، (2008): التنمية الريفية والمحلية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

20. المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، (2008): الكتاب الأول-تشخيص وفحص السياحة الجزائرية-، وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، الجزائر.

21. المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، (2008): الكتاب الثالث-الأقطاب السياحية السبعة للامتياز-، وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، الجزائر.

22. المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، (2008): الكتاب الثاني-المخطط الاستراتيجي: الحركات الخمس وبرامج الأعمال ذات الأولوية-، وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، الجزائر.

23. المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، (2008): الكتاب الرابع-المخطط العملي-، وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، الجزائر.

24. مدونة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بقطاع السياحة، (2002): الجزائر.

25. وزارة السياحة والصناعات التقليدية، إحصائيات سنة 2001.

26. وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مديرية الإحصائيات سنة 1967.

27. وزارة السياحة والصناعة التقليدية، ميزانية التنمية السياحية سنة 1977.

28. القانون رقم 06/69 المؤرخ في سنة 1999، القواعد التي تحكم نشاط وكالات السياحة والأسفار.

و. الجرائد الرسمية والمراسيم

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (1998): العدد 11.

2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (1998): العدد 19.

3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (1999): المتضمنة القانون رقم (99-06) المؤرخ في: 04 أبريل 1999 الذي يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار، العدد 24.

4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (2003): المتضمنة القانون رقم (03-01) والمتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، والقانون رقم (03-03) والمتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، العدد 11، الجزائر.

5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (2005): المتضمنة المرسوم التنفيذي 05-216 المؤرخ في 11 يونيو، 2005

ويحدد إنشاء مديرية السياحة بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 41.

6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (2010): العدد 63.

م-مواقع الواب

1. www.akhbarachark.dz
2. www.academia.edu
3. www.afrigatenews.net
4. www.afrigatenews.net
5. www.alarabiya.net
6. www.alaraby.com
7. www.alaraby.com.
8. www.al-fadjr.com.
9. www.elmouwatan.com
10. www.almes-center.com.
11. www.alrai.com
12. www.andi.dz.
13. www.anisatij.com
14. www.aps.dz
15. www.aps.dz.
16. www.arab-api.org
17. www.archive.aawsat.com
18. www.attounissia.com
19. www.cg.gov-dz
20. www.djazair50.dz
21. www.djazairess.com
22. www.dt-guelma.dz
23. www.echoroukonline.com
24. www.eladjwaaonline.com.
25. www.elaph.com
26. www.elayem.com
27. www.elbassair.net
28. www.eldjazaireldjadida.dz

29. www.elikhbaria.com
30. www.elitihadonline.com
31. www.elwatannews.com
32. www.epdforum.org
33. www.essalamonline.com
34. www.go.worldbank.org
35. www.hespress.com
36. www.iraqnla-iq.com
37. www.joradp.dz
38. www.marefa.org
39. www.matta.gov.dz
40. www.meutourism.com
41. www.mta.gov.dz
42. www.panoramadelavie.com
43. www.saudichambers.org
45. www.sbrh.ahlamontada.net
46. www.startimes.com
47. www.tourisme.gov
48. www.tourisme.gov
49. www.tours-healing.blogspot.com
50. www.turess.com

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

a- Les ouvrages :

1. DAGHRTI, (2006) : **Economie du développement locale**, Ed Elite.
2. DENEUIL.P, LAROUSSI.H, (2005) : **Le Développement social local et la question des territoires**, ed Harmattan.
3. Hachimi hadouche, (2003) : **le tourisme en algerie** , édition houma ,Alger .
4. JAQUE Brasseul, (1990): **Introduction à l'économie de développement**, Paris, Armond Colin, édition.
5. PY Pierre, (1996) : **le tourisme un phénomène économique**, édition documentation, Française.

6. Sahel Sidi Mohamed, Kerris Bahidja Cherifa, (2009) : **Nouvelle politique pour la relance du secteur touristique en Algérie : quelle stratégie ?** journée de recherche sur le tourisme, Groupe sup de Rochelle.

a- Les revus et les articles :

1. Revu partenaire, (2011) : **Une stratégie et des ambitions**, n°(03).
2. Ministère du tourisme, (2010) : **élément de la stratégie de développement durable du tourisme en Algérie 2001**, horizon, Alger.
3. Slimani, Hamid, (2013), **Le Thermalisme et le développement durable dans la région de Fés-Boulemane**, univ-ouargla, Alger.
4. Samsudin, et al, (1997): **Thermal Springs in Malaysia and thier potential development**, Journal of Asian Search Science, vol 5, n° 12.

b- Les lois et les rapports

1. Conseil National Economique et Social, (2004) : Rapport sur la Configuration du Foncier en Algérie : **une Contrainte au Développement Economique**, Alger
2. Ministère de L'écologie, de L'énergie, de Développement Durable Et de La Mer en charge des technologies vertes et des Négociation sur le climat, (2010),
3. Ministère du Tourisme et de l'Artisanat Etat des projets d'investissement touristique pour l'année 2007.
4. Ministère du Tourisme et de l'Artisanat Les flux touristiques (2008), Direction Plan Qualité 2013.
5. Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, Hébergement touristique (2007), Direction Plan Qualité 2013
6. Ministère du Tourisme, (1990) : Bilan du Développement du Secteur Touristique.
7. Ministère du Tourisme, (2000) : Bilan du Développement du Secteur Touristique.
8. Ministère du tourisme, (2010) : **élément de la stratégie de développement durable du tourisme en Algérie 2001**, horizon, Alger.
9. Rapport sur la congrégation du foncier en Algérie, (2004): **une contrainte au développement économique**, Alger.
10. République d'Algérie Ministère du Tourisme, (mars 2006) : **La politique de développement du secteur du tourisme en Algérie**.
11. République d'Algérie, Ministère De Planification et De L'aménagement Du Territoire, **Rapport General Du Plan Quinquennal** (1980-1984).

12. SDAT Wilaya du Guelma, (2015) : **Schéma du développement stratégies d'aménagement et de prospective du secteur de tourisme**, livres de réserves.
13. Service chef du gouvernement, **le plan de la relance économique (2001-2004)**, les composantes du programme.

c- Les sites

1. www.agenda21 France.org
2. www.assisesdutourisme-dz.net
3. www.ont-dz.org.
4. www.pays.asso.fr.

الملاحق

POINT DE SITUATION MENSUELLE SUR LES PROGRAMMES SECTORIELS DECONCENTRES (PSD) TOUS PROGRAMMES CONFONDUS

UNITE EN MILLIERS DE DA

Situation mensuelle : ARRETEE A FIN FEVRIER 2015

SOUS SECTEURS	SITUATION FINANCIERE										SITUATION PHYSIQUE						
	PECA FIN 2009	TOTAL AP NOTIFIES DE 2010 A 2014	RELIQUAT CP A FIN 2009	Montant des CP ALLOUES DE 2010 A 2014	TOTAL GENERAL CP (RELIQUAT + DOTATION CP 2010-2014)	TOTAL CONSOMMATION DES CP CUMULEES ARRETEE A FIN decembre 2014	TAUX DE CONSOMMATION ON DES CP	NBR D'OP. EN COURS (PEC A FIN 2009) (01)	NBR TOTAL DES OPERATIONS INSCRITES DE 2010 A 2014 (02)	NOMBRE TOTAL DES OPERATIONS (1+2)	NBR TOTAL DES OPERATIONS CLOTUREES	NBR TOTAL DES OPERATIONS ACHIEVEES	NBR TOTAL DES OPERATIONS EN COURS DE REALISATION	NBR TOTAL DES OPERATIONS NON LANCEES (3)	NBR TOTAL DES OPERATIONS ANNULEES		
17 PME et artisanat	0	855 793	0	335 793	335 793	1,34%	0	7	7	0	0	4	3	0			
23 Mines	0	0	0	0	0	0,00%	0	0	0	0	0	0	0	0			
25 Electrification rurale	0	0	0	0	0	0,00%	0	0	0	0	0	0	0	0			
31 Mise en valeur	0	0	45	45	0	0,00%	0	0	0	0	0	0	0	0			
32 Grande Hydraulique	427 596	8 168 000	384 800	1 950 000	1 581 807	68,33%	34	52	86	41	13	22	10	0			
33 P et M, Hydraulique	24 653	468 000	35 836	220 000	74 890	29,27%	7	5	12	5	1	3	3	0			
34 Forêts	200 553	1 681 280	88 102	1 210 800	966 291	74,39%	32	49	81	42	18	19	2	0			
35 Agriculture	0	0	0	0	0	0,00%	0	0	0	0	0	0	0	0			
36 Environnement	208 734	760 500	63 262	500 500	141 130	25,03%	4	12	16	0	7	6	3	0			
37 Pêches	0	0	0	0	0	0,00%	0	0	0	0	0	0	0	0			
38 Aménagement du territoire	0	15 000	0	8 000	3 002	37,53%	0	1	1	0	0	1	0	0			
41 Moyen de réalisation	0	0	0	0	0	0,00%	0	0	0	0	0	0	0	0			
42 Tourisme	52 000	34 000	41 000	50 000	39 005	42,86%	1	5	6	0	0	3	2	1			
43 Transports	269 051	520 631	0	320 632	4 516	1,41%	1	4	5	0	1	2	1	1			
44 Postes et Télécommunications	0	0	0	0	0	0,00%	0	0	0	0	0	0	0	0			
46 Stockage et distribution	97 250	132 000	97 250	100 000	101 959	51,69%	2	2	4	2	1	1	0	0			
47 Informatique	0	0	0	0	0	0,00%	0	0	0	0	0	0	0	0			
51 Infrastructures ferroviaires	0	0	0	0	0	0,00%	0	0	0	0	0	0	0	0			
52 Infrastructures routières	2 229 348	14 005 214	1 325 278	9 000 000	7 552 453	73,15%	47	58	105	51	25	27	2	0			
53 Ports	0	0	0	0	0	0,00%	0	0	0	0	0	0	0	0			
54 Aerodromes	0	0	0	0	0	0,00%	0	0	0	0	0	0	0	0			
56 Météorologie	0	0	0	0	0	0,00%	0	0	0	0	0	0	0	0			
57 Infrastructures Administratives	3 430 087	10 254 445	995 628	6 100 304	3 845 850	54,20%	52	61	113	12	43	28	29	1			
61 Recherche scientifique	0	0	0	0	0	0,00%	0	0	0	0	0	0	0	0			
62 Education	2 073 946	9 239 266	958 998	5 602 480	4 341 411	66,17%	97	146	243	74	98	50	21	0			
63 Formation et main d'œuvre	303 592	2 602 600	378 554	1 470 500	571 818	30,92%	15	22	37	5	9	17	6	0			
64 Enseignement supérieur	811 933	5 479 300	870 841	3 045 700	783 492	20,00%	17	9	26	14	7	5	0	0			
71 Information	0	0	0	0	0	0,00%	0	0	0	0	0	0	0	0			
72 Culte	18 528	1 130 000	30 528	125 000	13 707	8,81%	3	3	6	1	2	1	2	0			
73 Infrastructures de la santé	1 189 373	3 946 000	394 805	3 666 913	1 238 404	30,49%	27	33	60	8	20	14	18	0			
74 Jeunesse et Sports	616 725	5 799 405	491 452	1 564 682	1 346 302	65,48%	34	69	103	27	33	23	19	1			
75 Culture	597 908	1 094 400	438 458	840 000	219 354	17,16%	12	8	20	2	8	5	5	0			
76 Protection sociale	89 599	316 000	38 171	132 000	42 978	25,26%	10	5	15	7	2	1	5	0			
77 Mondjahiéne	0	43 500	12 665	44 500	27 949	48,89%	3	2	5	3	1	1	0	0			
81 Urbanisme et aménagement	3 304 490	6 645 800	2 102 920	3 988 688	2 365 086	38,83%	42	5	47	6	32	7	2	0			
82 Logements	1 075 892	1 458 777	720 893	1 403 377	1 195 130	56,26%	8	6	14	1	4	6	3	0			
TOTAL	17 021 258	74 649 911	9 469 486	41 659 869	26 461 031	51,75%	448	564	1012	301	325	246	136	4			

REMARQUES :

1/ Le nombre total des opérations = Nbr OP en cours à fin 2009 + Nbr total OP inscrites de 2010 à 2014.

2/ Le Nombre Total des opérations correspondre à la somme de (Nbr OP clôturées + Nbr OP achevées + Nbr OP en cours de réalisation + Nbr OP non lancées + Nbr OP annulées)

3/ Le Nombre Total des opérations NON LANCEES = le nombre des opérations inscrites et non lancées en réalisation + nombre des opérations non encore Individualisées

Bilan physique et financier

Gestionnaire : Direction du tourisme et de l'Artisanat

Programme : de consolidation et de croissance économique (2005-2009 et 2010-2014)

Observation	PCE	Année de notification par le M.F	A.P Notifiée (en milliers de DA)	A.P Actuelle (en milliers de DA)	A.P Engagée <i>en million</i>	cumulées Consommation	Taux Financier	Taux PHYSIQUE	Prévision de clôture	Situation Opérations (Lancée/Non Lancée) Préciser les causes
S/SECTEUR 42 TOURISME										
Etude du Schéma directeur d'aménagement touristique de la wilaya de Guelma « SDAT ».			15 000 <i>X 1000</i>	15 000	10 892	2 123,00	20%	20%	juin-15	La 1ere phase est achevée
Etude d'aménagement des 03 ZEST Ain Larbi Hammam Ouled Ali-Hammam Debagh	2010-2014	2010	6 000	6 000	/	/	/	/	/	Annulation des études ZESTS H-Ouled Ali et Ain Larbi a cause des terrains forestier et agricoles a grand rendement. - le dossier d'expropriation des terrains agricoles pour l' étude ZEST H-Debagh au niveau du ministere d'agriculture .
Etude pour l'aménagement du site Bir Osmane			2 000	2 000	/	/	/	/	/	le dossier de l'expropriation (Des terrains appartenant à l'EAC chaalal) au niveau du ministere d'agriculture
Etude d'aménagement de la station climatique à Aïn Safra			2 000	2 000	/	/	/	/	/	L'opération est annulée à cause des terrains appartenant aux domaines publics forestiers
Etude de valorisation, réhabilitation et protection des sites touristiques « Cascade de Hammam Debagh »		2011	3 000	3 000	/	/	/	/	/	<i>Contat</i> la continuation de l'étude au niveau de l'étude en cours.
TOTAL SECTEUR TOURISME			28 000	28 000	10 892	2,123,2	/	/	/	

*Terrain
EAC*

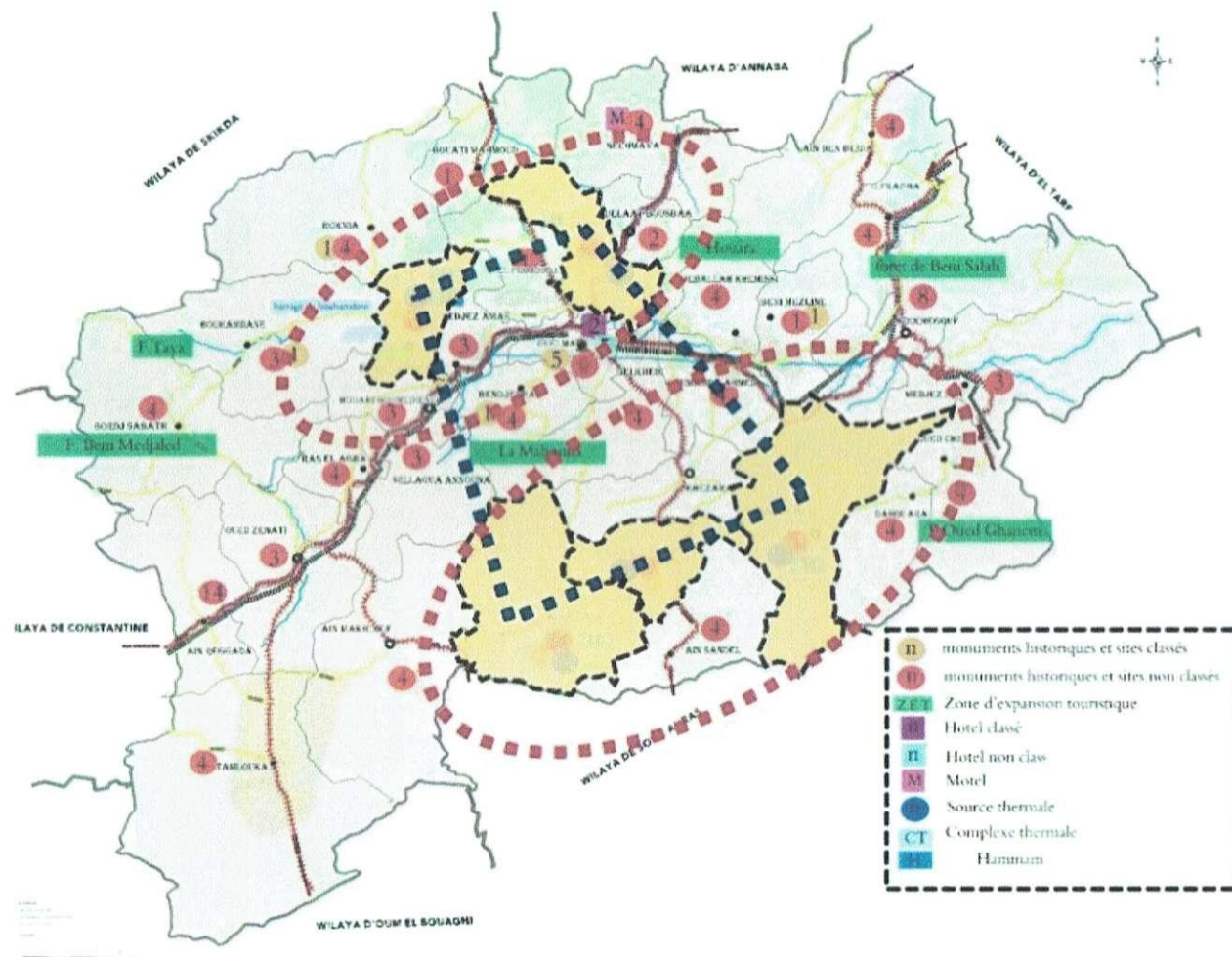
C

S/SECTEUR 57 INFRASTRUCTURE ADMINISTRATIVE	2010-2014		2010		50 000	65 000	60 280	47 021,00	72,34%	85%	févr-15	la réalisation est achevée et la préparation des cahiers des charges de l'équipement en cours
	2010-2014	2010										
Etude pour la réalisation et équipement d'un centre d'information et d'orientation touristique	2 000	2 000	/	/	2 000	2 000	/	/	/	/	/	L'opération a été transférée au DLEP et L'étude est en cours.
SECTEUR 57 INFRASTRUCTURE/ ADMINISTRATIVE Artisanat Etude -réalisation d'une maison de l'Artisanat	32 000	65 000	20 561 000	22 152 031,58	32 000	65 000	20 561 000	22 152 031,58	34,08%	50%	30-juin-15	L'opération est gérée par la DUC
TOTAL SECTEUR	84 000	132 000	7 299 627,65	67 175 031,58	84 000	132 000	7 299 627,65	67 175 031,58				
TOTAL WILAYA	112 000	160 000	18 191 627,65	67 175 031,58	112 000	160 000	18 191 627,65	67 175 031,58				

ZEST Zone d'expansion et site touristique

EAC:

SDATW-GUELMA SCENARIO B : GUELMA LA CAPITALE DU TOURISME THERMAL



Carte : Guelma la capitale du tourisme thermal (scenarion B)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

استبيان

سيدي، سيديتي:

في إطار إنجاز دراسة لنيل شهادة الدكتوراه حول دور السياحة الحموية في تحقيق التنمية المحلية-حالة ولاية قالمة-، أتقدم إليكم بهذا الاستبيان الذي يتضمن عبارات تهدف إلى معرفة آرائكم حول السياحة الحموية والدور الذي تحققه على المستوى المحلي، ونهيب بكم أن تولوا هذا الاستبيان اهتمامكم، فمشاركتكم ضرورية ورأيكم عامل أساسي من عوامل نجاحها، لذا نرجو منكم أن تتعاونوا معنا بالإجابة الصريحة والموضوعية لأن إجاباتكم ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

كما نرجو منكم قراءة العبارات الموجودة في الجداول جيدا ثم إبداء رأيكم من خلال وضع العلامة (X) على الدرجة المناسبة للسلم والتي تدل على مدى اتفاقكم مع العبارة.

القسم الأول: المعلومات الشخصية

الجنس: ذكر أنثى

السن: ما بين 20-30 سنة ما بين 30-40 سنة ما بين 40-50 سنة

أكثر من 50 سنة

مستوى التعليم: ابتدائي متوسط ثانوي جامعي دراسات عليا

المسمى الوظيفي: مدير رئيس مصلحة رئيس مكتب مهندس عون إداري

عدد سنوات الخبرة: من 3 إلى 5 من 5 إلى 10 من 10 إلى 20 أكثر من 20

القسم الثاني: المعلومات الخاصة بالبحث:

المحور الأول: فيما يلي مجموعة من العبارات تصف مدى أهمية السياحة الحموية والواقع السياحي بولاية قلمة، لذا نرجوا منكم وضع علامة (X) في خانة الدرجة التي تناسب مدى اتفاقكم بالعبارة:

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	لا أدرى	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تلعب الحمامات المعدنية والمنابع الحموية دورا هاما من الناحية الاستشفائية والاستجمامية.					
02	المنتجعات الصحية تساعد على استعادة لياقة الجسم.					
03	الحمامات المعدنية وخاصة الكبريتية تعتبر من أهم مقومات نجاح السياحة الحموية.					
04	الأمن بمفهومه الواسع يعمل على ازدهار السياحة الحموية.					
05	الحمامات تعتبر مصدر جذب ووجهة للعديد من الزوار والسياح.					
06	دراسة الموقع السياحي الأمثل يلعب دورا هاما في التنمية السياحية.					
07	التنمية السياحية تعني الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها.					
08	تمثل التنمية السياحية في صياغة الهدف الرئيسي لسياسة سياحية إنسانية واعية بالبيئة.					
09	الواقع السياحي بولاية قلمة يتميز بالكفاءة والقدرة على استقطاب السياح.					
10	تعدد وتنوع الحمامات المعدنية بقلمة توفر عناصر جذب مميزة للسياحة في الولاية .					
11	يعتبر حمام دباغ جوهرة عالمية بكل المقاييس .					
12	تتوفر ولاية قلمة على عدد معتبر من الحمامات المعدنية تؤهلها لأن تكون قطبا سياحيا متكاملًا.					
13	تتوفر ولاية قلمة على مختلف من الهياكل السياحية مثل الفنادق، المنتجعات، المرافق العمومية.					
14	تعمل الوكالات السياحية على ترقية القطاع السياحي في الولاية.					
15	تعتبر الصناعات التقليدية من العناصر المهمة في تطوير السياحة في الولاية.					
16	بفضل السياحة الحموية أصبحت قلمة تنافس بقية الولايات في جذب السياح.					

					يتمتع سكان ولاية قالمة بثقافة سياحية تشجع السياح على زيارة الولاية.	17
--	--	--	--	--	---	----

المحور الثاني: هذه العبارات تصف مدى مساهمة السياحة الحموية في عملية التنمية المحلية، لذا نرجوا منكم وضع علامة (X) في خانة الدرجة التي تناسب مدى اتفاقكم مع العبارة:

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	لا أدرى	غير موافق	غير موافق بشدة
18	تقوم السياحة الحموية كمنتوج سياحي على توفير مناصب عمل دائمة ومؤقتة على المستوى المحلي والوطني.					
19	تعمل التدفقات المتزايدة للسياح الأجانب على جلب العملة الصعبة.					
20	تعمل السياحة على احداث نشاطات تجارية تمكن من تدعيم التنمية المحلية.					
21	الفوائض المالية المحققة من طرف الولاية توجه لدعم التنمية الوطنية.					
22	ساعدت المؤهلات السياحية في فك العزلة عن البلديات السياحية.					
23	تنمية السياحة الحموية تؤدي إلى زيادة الاستثمارات في البنى التحتية (الطرق، الجسور، المنتجعات).					
24	أدى قطاع السياحة إلى زيادة عدد الفنادق وثقافة تأجير السكن.					
25	ارتفاع رقم أعمال المؤسسات السياحية يساعد على تنشيط التنمية المحلية.					
26	السياحة تعمل على زيادة التبادلات التجارية.					
27	تبرز السياحة الحموية أهمية الحفاظ على التنوع البيئي وحماية الطبيعة من الآثار المدمرة من خلال ارساء قواعد الاستدامة للمؤسسات والسياح.					
28	السياحة نشاط يتسم بالاستدامة.					
29	تظهر مساهمة السياحة الحموية في التنمية المحلية للولاية من خلال العوائد الجبائية التي تتحصل عليها الجماعات المحلية.					
30	تساعد السياحة الحموية في تطوير الصناعة التقليدية والحرفية في الولاية.					
31	أثر قطاع السياحة على التعليم من خلال فتح تخصصات على مستوى الجامعة والتكوين.					
32	عدد السياح في تزايد مستمر نظرا لتنامي الثقافة السياحية لدى الفرد الجزائري.					

					ساعد قطاع السياحة في قامة على التقليل من معدلات الفقر في القرى التي تحتوي على المنابع الحموية.	33
					ساعدت المنابع الحموية على تفعيل ثقافة العلاج بالمياه المعدنية وذلك بفتح منتجعات صحية.	34

المحور الثالث: تعكس هذه العبارات مدى فعالية سياسات الدولة في ترقية السياحة الحموية وتفعيل دورها التنموي، لذا نرجوا منكم وضع علامة (X) في خانة الدرجة التي تناسب مدى اتفاقكم مع العبارة:

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	لا أذري	غير موافق	غير موافق بشدة
35	المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يساهم في تفعيل السياحة الحموية.					
36	برامج واستراتيجيات التحفيز الضريبية من شأنها رفع القدرة على المنافسة والاستثمار الخاص في الجانب الحموي.					
37	توفير مناخ استثماري مناسب للسياحة الحموية يساهم في زيادة عدد السياح المحليين والأجانب.					
38	تفعيل دور المؤسسات الإعلامية في نشر الاعلام السياحي للترويج للوجهة السياحية يساهم في ترقية السياحة الحموية.					
39	يتمتع القطاع الخاص بدور هام في زيادة إيرادات السياحة الحموية.					
40	تفعيل دور الشراكة بين القطاع العام والخاص في القطاع السياحي يساهم في ترقية السياحة الحموية.					
41	تشجيع الاستثمار في المجال السياحي بمنح قروض طويلة الأجل يساهم في ترقية السياحة الحموية.					
42	دعم التنافسية وتطوير المنتج السياحي يعمل على احداث التنمية على المستوى المحلي.					
43	تطوير البرامج التي تعمل على رفع كفاءة العنصر البشري.					
44	توفر الدولة التسهيلات والدعم اللازمين لإنشاء الفنادق والمرافق بهدف ترقية السياحة الحموية.					
45	تعمل ولاية قامة على نشر الوعي السياحي لدى سكان الولاية للاستقبال اللائق للوافدين من خارج الولاية.					
46	تعمل مديرية السياحة لولاية قامة على الترويج للسياحة الحموية داخل وخارج الولاية.					

